الإعلام التنموي والتعددية الحزبية

الجزء الأول 1



استاذ دكتور

محمد سعد إبراهيم

رئيس قسم الإعلام

كلية الآداب - جامعة المنيا

الإعلام التنموى والتعددية الحزبية

الجزء الأول

دكتور
محمد سعد إبراهيم
رئيس قسم الإعلام
كلية الآداب - جامعة المنيا

٢٠٠٤

مقدمة

على الرغم مما تؤكده تجارب التنمية في دول العالم الثالث ، على مدى ما يزيد عن نصف قرن ، من أن فشلها أو تعثرها يرجع في جانب كبير منه إلى غياب البعد الديمقراطي ، إلا أن الاتجاه السائد في معظم تلك البلدان هو اختلاق التناقض بين التنمية والديمقراطية ، وتقليص مساحة الحرية والديمقراطية بدعوى عدم الإضرار بعملية التنمية.

وفي هذا الإطار ، برزت مقولات زعماء ورؤساء الدول النامية تبريراً لهذا التناقض المزعوم والمصطنع ، حيث قال ماركوس رئيس الفلبين الأسبق : (لقد أوجد انفلات الصحافة جواً من التخريب في البلاد . وإذا تركت الصحافة على هواها ، فإنها تركز على أوجه القصور والتجاوزات ، مما يولد استهزاءً لاذعاً بين المواطنين ، ويدمر في النهاية أهداف الحكومة في التنمية العاجلة) .

وقالت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند عام ١٩٧٥ : ((حين لا توجد الإثارة تتواصل عملية التنمية .. ولأن الصحف تنشر الشائعات والمزاعم وتحرض الناس على الهياج فرضنا عليها الرقابة)) .

وأعلن رئيس وزراء سنغافورة عام ١٩٧١ : ((إن حرية الصحافة يجب أن تكون ثانوية بالنسبة للاحتياجات الطاغية المتعلقة بوحدة أراضي سنغافورة)) .

وهكذا ، تم تقديس التنمية ، لتصبح أحد التابوهات الجديدة في العالم الثالث ، ولترتفع باسمها شعارات " الوحدة الوطنية " و " السلام الاجتماعي " و " الاستقرار " و " النقد البناء " و " النقد الموضوعي " ... الخ .

وهكذا ، تم الخلط بين مفهومي " صحافة التنمية " و " وسائل الاتصال المساندة للتنمية " وأصبحت وسائل الإعلام جزءً لا يتجزأ من السلطة السياسية الحاكمة ، وصار الصحفيون والإعلاميون موظفين حكوميين ، تتمثل مهامهم في التعبئة والتوجيه والدعاية لمشروعات فاشلة ومتعثرة ، وتبرير تأجيل الإصلاح السياسي بدعوى عدم الانتهاء من عمليات الإصلاح الاقتصادي .

وإذا كانت السلطة تفسد ، فإن السلطة المطلقة تؤدي إلى الفساد المطلق ، ومن هنا فإن حرية الإعلام تعد أحد الأبعاد الرئيسية لتهيئة المناخ لنجاح عملية التنمية ، من خلال إشاعة الحوار الديمقراطي ، وترسيخ القيم الديمقراطية ، وتوسيع المشاركة الشعبية وتعميقها ، ومراقبة جهود التنمية، وتعقب كافة صور الانحراف والفساد .

والإعلام الحر المسئول وسيلة لتحقيق التحول المنشود والتعجيل بعملية التنمية ، إذا ما أحسن استخدامه ، في إطار صياغة اتفاق جماعي حول الثوابت التي تمثل المصالح الوطنية العليا .

وعندما يمارس الإعلام الحر وظيفته النقدية ، فإن ردود الفعل تتمثل في ثلاث أشكال : فإما أن يثير غضب السلطة السياسية إلى حد قيامها بالانتقام والتنكيل ، أو أن يثير الجماهير إلى حد الإطاحة بالحكومة بالقوة أو الانتخاب، أو يحث الحكومة على تغيير سياساتها ، والشواهد عديدة على الشكل الأول ، لكن من الصعب توثيق الشكلين الثاني والثالث، في إطار التجارب الديمقراطية المنقوصة القائمة على الاحتكار السياسي ومصادرة فرص التداول السلمي للسلطة .

وفي هذا الإطار ، تأتي أهمية هذا الكتاب ، الذي يقع في جزءين : الجزء الأول ويتناول نماذج الاتصال التنموي واستراتيجياته وسياساته، وتجارب التنمية في مصر وفي دول العالم الثالث ، في حين يعرض الجزء الثاني لعدد من الدراسات التي تتناول دور الصحف القومية والحزبية المصرية في عملية التنمية السياسية في إطار التعددية الحزبية.

وفي الختام ، نرجو أن يسهم هذا العمل المتواضع في معالجة إشكالية العلاقة بين الإعلام والتنمية والديمقراطية ، وأن تعقبه دراسات جديدة تلقي الضوء على تلك الإشكالية من خلال دراسة تجارب الإعلام التنموي في عدد من بلدان العالم الثالث التي تشاركها في مصر نفس المشاكل ونفس التحديات على الصعيدين الإعلامي والتنموي .

والحمد لله أولاً وأخيراً على توفيقه وإعانته والله ولي التوفيق .

محمد سعد إبراهيم

القاهرة في ٢٠ صفر ١٤٢٣ هـ

الموافق ٣ / ٥ / ٢٠٠٢ م

البـــاب الأول

الإعلام التنموى .. تجارب وتحديات

- التنمية .. مفهومها وأبعادها
- تجارب التنمية فى مصر والعالم الثالث
- الدور التنموى لوسائل الإعلام

الفصـــل الأول

التنمية .. مفهومها وأبعادها

التنمية والتغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي "changelSocia" كمفهوم " ينصب بالدرجة الأولى على أوجه التباين والاختلاف في البناءات الاجتماعية ، مثل المعايير والقيم والإنتاج الثقافي والرموز "(١) ولعل أهم ما ينطوي عليه هذا المفهوم ، أنه ينصب على الأوضاع الراهنة ، ويشير إلى حدوث تغييرات في الظواهر والأشياء ، دون أن يكون لهذا التغيير اتجاه محرر . فقد يتضمن التغيير تقدماً وارتقاء في بعض الأحيان ، بينما ينطوي على تخلف ونكوص في بعضها الآخر (٢) .

ويرى جونر ميردال "l MyrdarGunne" أنه حينما تبدأ عملية التغيير خطواتها الأولى، فإنها تكتسب قوة دفع إضافية ، حتى إذا حدث تغيير في أي جزء منها ، أدى ذلك إلى تغيير في جزء آخر وهكذا (٣) .

إما مورتين كابلين "Morton Kaplan" فيرى أن مختلف أجزاء النظام الاجتماعي الثقافي متداخلة ، وبناء عليه فان التغييرات في قطاع ما ، تتطلب تغييرات ملائمة في القطاعات الأخرى (٤) .

والتغير الاجتماعي ينبثق أساساً داخل أي مجتمع ، نتيجة للتوترات والصراعات التي تظهر داخله ، ومن ثم يمكن تفسير التغير في ضوء فكرة التوتر والصراع ، واتجاه أصحاب المصلحة في التغيير إلى تغيير الوضع القائم (٥) .

والتغير عملية تفاعل بين قوى دافعة إلى التغير وقوى معارضة للتغير ، وينبغي هنا التمييز بين التغير داخل النظام أي في وحداته الفرعية ، والتغير في النظام نفسه ، وبين التغير الذي يؤدي إلى نوع من الفوضى ، والأول بالنسبة للنظام نفسه يقود إلى التجزئة وظهور نظم متميزة ، ويقود الثاني إما إلى تدهور أي ظهور وحدات بسيطة

---

(١) عبدالهادي والي، التنمية الاجتماعية : مدخل لدراسة المفهومات الأساسية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢) ص ١٦٣ ـ ١٦٨ .

(٢) عاطف غيث ، التغير الاجتماعي والتخطيط (القاهرة : دار المعارف ١٩٦٦) ص ١٢ .

(٣) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية : دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي ، الطبعة الأولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٠) ص ٦٣ .

(٤) شاهيناز طلعت ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٥) نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ١٨٥ .

وغير قادرة على أداء وظائفها، أو إلى وحدات أكثر تخصيصاً وأعلى قدرة على الأداء[1].

وقد يكون التغيير كامناً ، وقد يكون مكتسباً . فعندما يطرح بعض أعضاء نظام اجتماعي ما ، سواء بدون تأثير خارجي ، أو بتأثير خفيف فكرة جديدة ويعملون على تطويرها وانتشارها من خلال النظام ، يصبح التغيير كامناً . إما التغيير المكتسب فيحدث عندما تقدم مصادر خارجية عن النظام الاجتماعي فكرة جديدة . فإذا كان لأعضاء المجتمع حرية الاختيار ، جاء التغيير اختيارياً ، وإذا قامت فئة من الخارج ، تأتي إما لحسابها ، أو ممثلة لوكالات التغيير ، بفرض أفكار جديدة للوصول إلى أهداف محددة ، كان التغيير موجهاً أو مخططاً ، ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك ، برامج التنمية العديدة التي تهدف إلى إدخال الأفكار المستحدثة التكنولوجية في الصحة والتعليم والصناعة [2] .

نخلص من هذا إلى أن التغير المجتمعي عملية تتعرض لها كل المجتمعات المتقدمة منها والأقل تقدماً . وهي عملية تنبع من التفاعل الداخلي في المجتمع ومن تفاعله مع بيئته . وهي عملية تشمل النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهي لا تقتصر على التغير الكمي ، بل تقود إلى التغير النوعي ، وقد تكون ذات طابع تدرجي سلمي ، أو تكون ذات طابع عنفي ثوري [3] .

والتغيير الاجتماعي ينقسم إلى : [4] .

أ – تغييرات تحدث على المستوى الفردي : ويشار إليها بعبارات مختلفة مثل الانتشار ، التبني ، العصرية ، التثقيف ، التعليم ، المشاركة أو الاتصال .

ب – تغييرات تحدث على مستوى النظام الاجتماعي : وتسمى هذه التغييرات التنمية أو التمييز أو التكامل أو التأقلم .

والتغيير على هذين المستويين مترابط ، فقد تؤدي بعض التغييرات في النظم إلى تغييرات فردية . وبالمثل فان تجميع عدد كبير من التغييرات الفردية ربما ينتج عنه تغيير مستوى النظام السائد .

وترى " د . شاهيناز طلعت " أن التنمية نوع خاص من التغيير الاجتماعي ، حيث يتم إدخال أفكار جديدة على المجتمع ، بهدف زيادة دخل الفرد ، والارتفاع بمستوى

---

(1) السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨١) ص ١١ .
(2) شاهيناز طلعت ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ص ٦٦ .
(3) السيد عبد المطلب غانم ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٦ – ٢٧ .
(4) شاهيناز طلعت ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٧ – ٦٨ .

المعيشة عن طريق استخدام وسائل إنتاجية أكثر عصرية وتنظيم اجتماعي مطور ، والعصرية Modernization على المستوى الفردي ، تقابل التنمية على المستوى الاجتماعي . فالعصرية هي العملية التي يغير بها الأفراد من طريقة معيشتهم من طريقة تقليدية إلى طريقة أكثر تعقيداً ، متقدمة تكنولوجياً ، ويتم فيها تغيير سريع في أسلوب الحياة [1] .

ونتفق مع " د . شاهيناز طلعت " في رفضها أن تكون العصرية هي " الاتجاه نحو الأوروبية أو الغرب " فالعصرية نتاج الطرق القديمة والحديثة للحياة ، ومن ثم تختلف من بيئة إلى أخرى . ولذا فإنها تحذر من الاعتقاد بأن " العصرية " أسلوب صالح وحيد للحياة، أو الظن أنها عملية ذات بعد واحد وتخضع لمقياس واحد ، فالعصرية تحدث تغييراً قد يؤدي إلى الفائدة ، وقد يؤدي إلى الصراع والألم والمساوئ النسبية ، والعصرية مفهوم متعدد الأبعاد تتداخل منه عدة عوامل منها مستوى المعيشة ، والأماني ، ومحو الأمية ، والتعليم ، والمشاركة السياسية ، والانفتاح على العالم والاتصال [2] .

وقد ركز بعض الباحثين ومنهم ايزنستات "S.N.Eisentad" في دراساتهم عن العصرية على الإطار الاجتماعي والسياسي .

وهذا يقودنا إلى تفهم العلاقة بين التنمية والتغير السياسي . وفي هذا الصدد أوضح ايزنستات أن الأزمات التي تواجهها العصرية في إندونيسيا وباكستان وبورما والسودان ، جاءت نتيجة تصاعد في السلطة السياسية ، وتعبئة الوحدات الاجتماعية ، مع الافتقار إلى تنمية موازية للنظام السياسي [3] .

وهذا يقودنا إلى تفهم العلاقة بين التنمية والتغير السياسي ، الذي تتمثل أبعاده في تبدل القيم ، وتبدل البنية الاجتماعية ، وتبدل المؤسسات ، وتغيرات في تكوين القيادة ، وتحول قانوني أو غير قانوني في القوة ، ووجود أو سيطرة السلوك العنيف في الأحداث التي تقود إلى سقوط النظام [4] .

ويشبه باريتو " Pareto " التغير السياسي بدوران العجلة التي تظل هي نفسها لا تتغير فالتغيير لا يحدث استجابة للتعبئة السياسية بين الجماهير ، أو لصالح طبقات

---

(1) نفس المرجع السابق ، ١٩٨٠ ، ص ٧٠ .
(2) شاهيناز طلعت ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ٧٠ ـ ٧١ .
(3) نفس المرجع السابق ، ص ٧٠ ـ ٧١ .
(4) السيد عبد المطلب غانم ، ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

اجتماعية معينة ، وإنما هو مجرد شئون متداخلة بين الصفوة من الناس [١] .

وتوجد صيغتان للتغير السياسي : الأولى التغير الثوري ، وهي صيغة تبدأ سياسية الطابع، وتنتهي بأن تكون مجتمعية الطابع ، فتحدث تغيرات كمية ونوعيــة فــي النظــام الثقافي والنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي . وأهم ما يميزها الاعتماد علــى العنـف (الثورة – الانقلاب – التمرد – الشغب الشعبي) .

أما الصيغة الثانية فهي التغير الإصلاحي ، وتعتمد على النظام السياسي القائم فـي ســن قواعد وسياسات ملـزمة ، تقود إلى التغير الكمي والنوعي . ومن ثم فهي عمليــة سلمية، لا تتم على حساب النظام القائم ، وإنما في إطار قواعده [٢] .

والتنمية السياسية "Political Development " لا تعدو أن تكون بعــداً واحـداً ومميزاً من أبعاد عملية التنمية الشاملة بعامة ، ومجالاً محدداً وواضحاً لجــهود التغيـير السياسي على وجه الخصوص . إما من حيث جوهرها ، وطبيعتها الديناميكيــة ، فـهي عملية ، وليست حـالة تتوخى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية محددة ، وترتبط بقيم وآفاق سياسية معينة [٣] .

نخلص مما سبق إلى أن التغير الاجتماعي عملية متعددة الأبعاد ، تشــمل النظـام الاجتماعي والنظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الثقافي . وهي عملية تنصب على الأوضاع الراهنة ، دون أن يكون لها اتجاه محدد . فقد يقود التغير الاجتماعي إلى التوحيد والارتقاء، وقد يقود إلى التجزئة والنكوص والفوضى ، وقد يتم التغير بوسائل ســلمية ، وقد يتم بوسائل ثورية .

والتنمية تمثل جانباً محدداً ومميزاً لجهود التغير الاجتماعي والسياسي والثقــافي ، أي أنها تختلف عن التغير في أنها عملية قصدية مخططة وموجهة ، وأنها عملية محــددة الاتجاه والهدف ولكن هذا لا ينفي أن المفهومين متداخلان ومتشابكان . فالتغير يتضمــن تنمية في بعض جوانبه ، والتنمية تتضمن تغيراً في بعض جوانبها ، والعمليتان في النهاية تتوقفان على فحوى التغيير واتجاهه ومصدره ونتائجه .

ومن هنا ، تبدو أهمية تتبع التطور التاريخي لمفهوم التنمية في المدارس الفكرية المختلفة، ونظرياتها التي ارتبطت في الأساس بعملية التغير الاجتماعي في الدول المختلفة .

---

(١) شاهيناز طلعت ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .
(٢) السيد عبد المطلب غانم ، ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٥٠ – ٥١ .
(٣) السيد عبد الحليم الزيات ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

التطور التاريخي لمفهوم التنمية

على مدى العقود الأربعة ، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، تزايد الجدول حول مفهوم التنمية ، ونماذجها ، وسياساتها . وارتبط هذا الجدول بالصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب ، وسعى كل معسكر لاستقطاب دول العالم الثالث .

ومع تعثر تجارب التنمية ، ظهرت مراجعات وتبريرات وتنقيحات ، إلا أن تفسيراتها وتحليلاتها وحلولها ، لم تتفهم واقع المجتمعات المختلفة ، ولم تلبي طموحات شعوبها . وسنتتبع هنا بإيجاز ، تطور مفهوم التنمية في المدارس الفكرية المختلفة منذ الخمسينيات وحتى التسعينيات .

(١) مفهوم التنمية في نظرية التحديث :

ارتبط المفهوم الغربي للتنمية بنظرية التحديث "Modernization " التي تطورت في الخمسينيات وبداية الستينيات . وتفترض هذه النظرية ، أن التخلف يرجع لعوامل داخلية تتعلق ببنية مجتمعات العالم الثالث وأنه لا سبيل للتنمية إلا باللحاق بركب المجتمعات الصناعية الرأسمالية ، وتبني قيم الطموح والتجديد والعقلانية والإنجاز والتوسع في التصنيع ، الذي يزيح " القيم التقليدية " ومن ثم يتحول العالم الثالث إلى " عالم حديث وغربي " في طبيعته [١] .

وفي هذا الإطار ، يوضح أيزنستات "S.N.Eisenstadt " أن " التحديث عملية تحول نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر " [٢] .

ويؤكد ماك كليلاند "Mac clelland " على بعد التغيير النفسي للأفراد ، موضحاً " أن الرغبة في الإنجاز عامل حاسم من عوامل التنمية ، وأن الأشخاص ذوي الإنجاز العالي سيجدون طريقهم إلى الإنجاز الاقتصادي لوجود الفرص والبنى الاجتماعية المتنوعة [٣] .

---

(١) أندرو ويبستر ، مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف ، سلسلة المكتبة كتاب (بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ١٩٨٦) ص ٢٦٣ .

(2) S.N.Eisenstadt، Modernization : Protest and change. N.J.Prenice Hall Engle wood Cliffs، 1966، P. 1 .

(3) D. Mac clelland، The Achiving Sociaty. (New York : Van Nostrand، 1961)

ويركز دانيال ليرنر "Danial Lerner" على معيار التقمص ، فيشير إلى أن المجتمع الانتقالي هو مجتمع تقمصي "Empathetic Society" لديه القدرة على القيام بأدوار جديدة ، والقدرة على إعادة التكيف لإشباع الغرور خلال فترة وجيزة ، كما يمتلك تجاهاً شعبياً يشجع المشاركة ، على عكس المجتمع التقليدي ، الذي لا يؤمن بالمشاركة ، ويفتقد روابط التعاون المتبادل [1] .

أما روستو "W.W.Rostow" فاعتبر التنمية مرادفاً للنمو الاقتصادي الذي يحدث على خمس مراحل هي : المجتمع التقليدي – التمهيد للانطلاق – مرحلة الانطلاق – مرحلة السير نحو النضج – مرحلة الاستهلاك الجماعي العالي المستوى (٢) .

ولقد تعرض المفهوم الغربي للتنمية لانتقادات شديدة ، حيث جاءت نتائج تطبيقاته في الدول النامية مخيبة للآمال . ففي معظم الحالات ، لم تنشأ المؤسسات الحديثة اللازمة لإنجاح التنمية ، وعانت الكثير من الدول النامية من فقدان الأمن والاستقرار ، ودخلت في صراعات عسكرية وحروب أهلية (٣) .

ويكمن القصور في هذا المفهوم ، في تحيزه الأيديولوجي ، حيث استهدف خدمة مصالح الغرب ، كما أهمل فحص الخبرة التاريخية الفريدة لكل من البلاد المتخلفة ، وأغفل العلاقة بين التخلف والاستعمار (٤) .

ويقع المفهوم الغربي للتنمية في التناقض ، بتصوره استحالة التقليد والعصرية في مجتمع واحد . فالتحديث قد ينطلق من مجموعات قبلية ، ومن مجتمعات طائفية ، ومن مجتمعات زراعية متخلفة الأنماط (٥) . وليس من الضروري – طبقاً لرأي جوزيف جسفيلد "Joseph Gusfield" أن يحل الجديد محل القديم أثناء عملية التغيير ، وبصفة دائمة فإن قوى العصرية لا تضعف التقاليد (٦) .

وتبنى المفهوم الغربي افتراضين خاطئين : الأول افتراض افتقار الشعوب النامية

---

[1] Danial Lerner، The Passing of Traditional Society. (New York : The Free Press، 1964) PP 50 - 51 .

(٢) أندرو ويبستر ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .
(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٨٥ ــ ٨٦ .
(٤) سعد الدين إبراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث ، في استراتيجية التنمية في مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٤ ــ ٢٦ مارس ١٩٧٧ (القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧) ص ٦١ ــ ٦٦ .
(٥) عثمان ياسين الرواف ، مدرسة ، التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السابع عشر ، العدد الثاني ، صيف ١٩٨٩ ، ص ٥٥ .
(٦) شاهيناز طلعت ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

القيم والمهارات التي تتطلبها التنمية ، والثاني افتراض اكتمال البنية الأساسية لإحداث التنمية . فقد كشفت التجارب خطأ الافتراضين ، فالفلاحون في الدول النامية لديهم الاستعداد لتبني أفكاراً جديدة ، إذا اقتنعوا أن العائد النهائي لزراعة محاصيل جديدة سيكون مجزياً وفي دول عديدة تغيرت البنية الأساسية قبل أن تحدث التنمية [1] .

كذلك ركزت نظرية التحديث على النمو التكنولوجي الضخم المركزي ، وتجاهلت تعود الجماهير على المؤسسات المحلية الصغيرة ، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاعتماد على الخارج ، وتعميق الفوارق ، وتكريس واقع التخلف [2] .

وتبين فشل فكرة انتشار التحديث وانتقاله من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية . فعلى الرغم من نمو القاعدة الصناعية في المدن ، ظل الريف معزولاً ، وازداد فقراً ، بل ظهرت مشاكل ، أبرزها الهجرة من الريف إلى المدن [3] .

وهكذا ، اتسمت معالجة نظرية التحديث لمسألة التخلف بالعمومية وغموض المتغيرات التي ناقشتها (التقليد – الثقافة – الأبعاد النفسية) . إما نظرتها للتنمية ، فقد اعتمدت على خصائص منجزة في المجتمعات الغربية (الديمقراطية – الدولة القومية – بناء المؤسسات – الثقافة العلمانية) دون مراعاة لاختلاف الظروف في الدول النامية المعنية بالتنمية [4] .

وليس صحيحاً أن العالم بأكمله متجه في حركة سريعة ، نحو نفس المصير ، ونفس نظام القيم الذي حدث للرجل الغربي ، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى مفهوم جديد للتنمية خاص لشعوب العالم الثالث ، لا يكون على حساب كرامة الفرد ، ويعتمد على طرق جديدة للتنمية يقوم الشعب بابتكارها ، ولا تكون مفروضة عليه ، سواء عن طريق المعونة الغربية ، أو عن طريق نظام وطني يميل إلى العصرية . ينبغي أن يكون نمط التنمية نابعاً من المجتمع ، وأن يكون وليد اختيار حر للشعب في أية دولة [5] .

نخلص مما سبق إلى غلبة الطابع الأيديولوجي على نظرية التحديث ، وإخفاقها في

---

(1) E.Tan، Alexsis، Mass Communication Theories and Research. (U.S.A.: john Wiley، 1985) PP.381- 382 .

(2) Everett M. Rogers، Communication and Development : The Passing of the Dominant Paradigm ، Communication Research 3:2، 1976، PP.216- 217 .

(3) Alan Hancok، Communication Planning for Development : qn Operational Framework، (Paris : The United Nation Educational Scientific and Culturural Organization، (1981) P.25.

(٤) عثمان ياسين الرواف ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٥) شاهيناز طلعت ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٠ – ٦١ .

تحليل أسباب تخلف دول العالم الثالث ، وقصور أطروحاتها القائمة على عـرض النمـوذج الغربي بأدواته وقيمه ، دونما تقدير لواقع وظروف تلك الدول والخبرات التاريخية لبعض الدول ، التي كان لها إسهام حضاري متميز في تاريخ البشرية .

(٢) مفهوم التنمية في نظرية التبعية :

برزت نظرية التبعية في الستينيات في إطار سعي الاتحاد السوفيتي لمجابهة النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية . ولم تكن الماركسية التقليدية تصلح لهذه المهمة ، فـاتخذت النظرية الجديدة شعار التبعية كمنطلق فكري . إلا أن هذا لا ينفي أن نشأتها كانت في ظل الأيديولوجية الماركسية [١] .

وتلخص رأي نظرية التبعية في تفسير تخلف بلدان العالم الثالث على أنه استنزاف للموارد الاقتصادية لصالح المراكز " الدولية " فالرأسمالية العالمية سـيطرت علـى دول العالم الثالث "التابعة" ومن ثم تخلفت وأصبحت بلداناً " تابعة " فقيرة اقتصاديـاً وضعيفـة سياسياً . والطريق الوحيد للتنمية يتمثل في قيام الطبقة العاملة بإزاحة البرجوازية "العميلة" وبناء "الدولة الاشتراكية المستقلة" [٢] . وإذا كانت نظرية التبعية قد نجحت في لفت النظر إلى أهمية التأثيرات الدولية على التخلف والتنمية ، فإنها واجهت ثلاث مشكلات نتجـت عن التزامها بالفكر الماركسي . فقد نظرت إلى التخلف من منظار " الإمبريالية الدوليـة " وأهملت دور العوامل الداخلية خاصة ما يتعلق بالأبعاد الثقافية . والمشكلة الثانيـة هـي نظرتها إلى التنمية على أنها عملية اقتصادية بحتة ،ومن ثم أغفلت الظواهـر السياسـية والاجتماعية والمظاهر الفكرية والنفسية . إما المشكلة الثالثة ، فتمثلت في تمسكها بطـرح الحل الثوري الاشتراكي بوصفه البديل الوحيد للتنمية [٣] .

وقد كشفت التجارب التنموية خطأ تصورات وتنبؤات هذه النظرية ، حيـث شـهد العالم الثالث بروز ظاهرة " الدولة الوطنية القومية " بشكل يتعارض مع مفـهوم التبعيـة الخاص بخضوع " دول الهامش " إلى " دول المركز " . وبرز دور البرجوازية الوطنيـة والعسكريين على عكس ما تصورت نظرية التبعية ، علاوة على فشل محاولات تطبيـق

---

(١) محمد السيد السعيد ، نظريـة التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية في " التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل " سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد السادس ، الطبعة الأولى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ١٩٨٤) ص ١٣٣ .

(٢) أندرو ويبستر ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

(٣) عثمان ياسين الرواف ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

النموذج الماركسي نتيجة القمع والقهر ، وبروز ظواهر جديدة تتجاوز طروحات التبعية ، في مقدمتها الصحوة الإسلامية في الشرق الأوسط ، والحروب الأهلية التي لم تأخذ بعداً طبقياً ، ونجاح التجربة الصناعية في دول شرق آسيا [1] .

وقد جاء انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتحول دول أوروبا الشرقية إلى الديمقراطية والاقتصاد الحر ، ليؤكدان فشل نظرية التبعية التي طرحت نفسها كمنقذ من حالة التبعية والتخلف .

ونخلص مما سبق إلى أنه رغم اختلاف التفسيرات والتحليلات والحلول بين نظريتي التحديث والتبعية ، إلا أن الأرضية الفكرية مشتركة ، والمناهج متشابهة ، والمصالح واحدة ، والتعصب الأيديولوجي هو المنطلق لتفسير التخلف والتنمية ، ومن ثم أخفقت النظريتان في تفهم مشكلات العالم الثالث وتقديم الحلول لها .

(٣) التنمية البديلة :

نتيجة لفشل تجارب التنمية التي دارت في فلك الغرب والشرق ، برزت الدعوة في السبعينات إلى ضرورة صياغة طريق ثالث للتنمية ، يناسب واقع وظروف دول العالم الثالث . وارتبطت هذه الدعوة بجهود دول عدم الانحياز من أجل صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد .

ولقد ساعد علي بلورة أفكار ما تسمى بالتنمية البديلة ، المعاناة المتزايدة من النمط المادي للتنمية ، وإحساس دول العالم الثالث أنها قد خدعت إلى قبول أفكار وصياغات واستراتيجيات ، لم تتوصل إليها على أساس خبرتها الذاتية ، ولكن ظهرت في الغرب لكي تخدم مصالحه [2] .

وقد ساعد علي ذلك أيضاً ، بروز قوة العالم الثالث داخل الأمم المتحدة ، والثورة الثقافية في الصين ، وأزمة الطاقة العالمية ، وتزايد الاهتمام بالجوانب الكيفية للتنمية . كل هذا أثر في مفهوم التنمية ، وأدى إلى تعديله في اتجاه صياغة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تريده أي دولة . فكل دولة عليها أن تختار نهج التنمية الذي يناسبها [3].

---

(١) عثمان ياسين الرواف ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٦٢ ــ ٦٤ .
(٢) نادر فرجاني ، عن غياب التنمية في الوطن العربي ، في التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، ١٩٨٤ ، ص٥١.
(3) Everett M.Rogers، New Perspectives on Communication and Development in E. M. Rogers، Communication and Develoment، Critical Perspectives. (London : Beverly Hills، 1976) P, 7 .

والتصور الجديد للتنمية ، وفق هذا المفهوم ، هي عملية إنسانية تهدف إلى تلبية احتياجات الإنسان المادية والمعنوية ، من خلال الاعتماد على الذات والموارد المحلية ، والتوافق مع البيئة والتغيرات البنيوية ، وهكذا أصبحت التنمية المتوازنة هي الغاية ، فلم يعد هناك طريق واحد ومحدد لبلوغ الهدف ، بل هناك بدائل واستراتيجيات ، يترك تحديدها لكل مجتمع وفق ظروفه [1] .

ويتوقف نجاح التنمية البديلة على عدة شروط هي : إعادة توزيع جذري للسلطة السياسية والاقتصادية ، وإحداث تحول اجتماعي ، والاستقلال الفكري ، والديمقراطية ، والاعتماد الجماعي على الذات ، وتوجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الاحتياجات الأساسية [2] .

ومن الانتقادات الموجهة لمدرسة التنمية البديلة ، أنها تدور حول افتراضات مسبقة دون توضيح وتحليل كيفية تنفيذها [3] . فهي ترفع شعارات يغلب عليها الطابعين السياسي والعاطفي ، وبالتالي يصعب ترجمتها إلى سياسات وبرامج قابل للتطبيق .

(٤) مفهوم التنمية المستديمة :

إذا كانت النظريات التنموية التي برزت خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، قد أضرت جميعها بمسارات التنمية ، فإن الأطروحات التنموية الجديدة التي برزت خلال عقد الثمانينيات ، وقعت هي الأخرى فريسة الأحادية والاختزالية والأدلجة . وفي هذا الإطار ، برزت تيارات جديدة تدعو إلى تفكيك القطاع العام ونقله إلى القطاع الخاص ، وإلى ضرورة انسجام التنمية مع ثقافة المجتمع ومعتقداته وقيمه . ومع نهاية الثمانينيات ، برز تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية ، وعرف ذلك بتيار التنمية المستديمة "Sustainable Development " الذي أقرته قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٣ يونيو ١٩٩٢ .

والتنمية المستديمة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر ، دون المساومة على

---

(1) Marjid Teheranian, communication and National Development, in M. Teheranian Communication Policy for National Development. (London : Baectledge & Kegon Pauli, 1977) P.38.

(٢) أندريه أرتيزا ، الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) ص ١٩ ـ ٢٢ .

(٣) أندرو ويبستر ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ١٦٨

قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم . وهي أيضاً عملية تغير ، يكون فيها استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات ، ومسيرة التقدم التقني ، والتحول المؤسساتي في اتساق مع الحاضر والمستقبل على حد سواء [1] .

وإذا كانت التنمية المستديمة ترفع شعاري " التنمية من أجل الفقراء " و " مراعاة الخصوصية الحضارية " فإنها تأتي في سلسلة المراجعات والتنقيحات التي يقدمها المنظرون الرأسماليون للتغطية على تناقضات النموذج الرأسمالي وتكريس هيمنة الحضارة الغربية [2] .

وهذا المفهوم الجديد – في تصورنا – يتكيف مع ما يسمى بقواعد النظام العالمي الجديد ، الذي يمضي في اتجاه استنزاف الموارد ، والتدهور البيئي ، وإعاقة التنمية الشاملة المتوازنة ، واحتواء التحولات الجديدة في دول العالم الثالث ، بما يخدم مصالح الغرب وأغراضه .

وإذا كنا نرى أن المأزق التنموي في العالم الثالث ، من صنع النظام الرأسمالي العالمي ، الذي أسهم في إعاقة التنمية وتشويهها ، فإن دول العالم الثالث شريكة في صنع هذا المأزق ، بإهدارها فرص التنمية الشاملة والمستقلة في عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ، وبسعي أنظمة الحكم فيها إلى المواءمات والتلفيقات السياسية من أجل تدعيم نفوذها ، وبانسحاب جماهيرها ، وعزوفها عن المشاركة ، وإحداث التحول السياسي والاجتماعي .

إن ما حدث في المعسكر التركي الاشتراكي ، قد يبدو لغزاً غريباً في إطار المنظور السياسي ، ولكنه في الوقت نفسه يبدو تطوراً طبيعياً في إطار المنظور الحضاري . فالغرب والشرق تجمعهما في النهاية حضارة واحدة ، وقد أدركا أن مصالحهما تقتضي تجاوز الصراع الأيديولوجي والاتجاه نحو وحدة الحضارة الغربية .

(٥) المفهوم العربي للتنمية :

في إطار حملة المراجعات النقدية لمفهوم التنمية ، خلال عقدي السبعينات والثمانينيات ، برز ما يمكن تسميته بالمفهوم العربي للتنمية . وكانت السمة المشتركة

---

(١) عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية المستقبل العربي ، العدد (١٦٧) ١٩٩٣ ، ص ٩١ ــ ٩٥ .

(٢) نفس المرجع السابق ص ١٠٠ .

بإلحاح : هل ينهج العرب نفس النهج الذي سلكه المعسكر الشيوعي بعد تفككه وانهياره ، أم أنهم سيواصلون السعي في اتجاه ما يسمى " التنمية الحضارية " ؟ .

والإجابة تبدو أكثر صعوبة ، في ظل تزايد النفوذ الغربي ، وسعي بعض الأنظمة للارتباط بالغرب ، إما بحثاً عن مظلة أمنية أو طلباً لمساعدات اقتصادية ، فضلاً عما تواجهه البلدان العربية من تحديات داخلية ، تتمثل في الاستبداد السياسي ، والاستنزاف الاقتصادي للثروات ، والعزوف السياسي والاجتماعي من جانب الجماهير ، والاغتراب الثقافي .

وتظل الإشكالية : كيف نترجم هذا التصور الجديد إلى سياسات قابلة للتنفيذ ؟

والتعريف الذي نراه للتنمية " أنها عملية إنهاض حضاري ، تواكب تحديات العصر ومتغيراته ، وتعتمد على الموارد والطاقات الذاتية ، من خلال إطار مؤسسي ، يكفل عدالة توزيع السلطة السياسية والاقتصادية ، ويصون الحقوق والحريات ، ويحمي عائد التنمية من محاولات التبديد الداخلي والاستنزاف الخارجي " .

- أبعاد التنمية :

إن التنمية ليست عملية سياسية وحسب ، أو عملية اقتصادية فقط ، أو عملية اجتماعية فقط أو عملية ثقافية فقط ، إنما هي نتاج التفاعل بين هذه الأبعاد جميعها ، وهذه الأبعاد تتداخل وتتبادل التأثيرات سلبا وإيجابا ، في عملية ديناميكية واحدة يصعب تجزئتها ، إلا أن الفصل بينها مجرد إجراء نظري بهدف تسهيل الدراسة .

- التنمية الاقتصادية :

ويستخدم هذا المصطلح ليعني " نمو الناتج الفرد ، أو الزيادة المطردة في دخل الفرد ، أو ارتفاع مستوى المعيشة ، أو إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد ، يدفع المجتمع على طريق النمو الذاتي "[1] .

" والتنمية الاقتصادية تختلف عن التطور الاقتصادي ، الذي يحدث حين يكون التغيير الاقتصادي ذاتيا . أما التنمية الاقتصادية ، فتحدث حين يكون التغيير الاقتصادي

---

(١) محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩) ص ٣٥ .

تغييراً عمدياً أو قصدياً " (١) .

وهناك ارتباط وثيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والاجتماعية والثقافية فالتنمية الاقتصادية تتم في ضوء الظروف السياسية القائمة بالفعل ، والسلطات السياسية هي التي تضع إطارها وخططها وبرامجها ومشروعاتها ، وتتولى الإشراف على تنفيذها (٢) .

ولا نتصور تنمية اقتصادية ، دون أن تصاحبها تنمية في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية . ومن الصعب أيضاً أن تتم التنمية الاقتصادية ، بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع وما لم تواكب التنمية الاقتصادية ، تنمية متوازنة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ، فإن نجاح التنمية الاقتصادية ، قد ينقلب إلى إخفاق وتوترات سياسية واجتماعية .

- التنمية الاجتماعية :

وتعني " التطوير المطرد للبناء الاجتماعي من جوانبه السكانية والطبقية والتعليمية والثقافية ، بما يخلق إنساناً يعي خطورة التخلف ، ويدرك أهمية التنمية ويعمل جاهداً في سبيلها . وهي عملية تستهدف إحداث تغيير اجتماعي في البناء الاجتماعي ووظائفه ، وإشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ، أو القيم أو المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد"(٣).

وفي حين يرى المفكرون الرأسماليون أن " التنمية الاجتماعية عملية إشباع للحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق التشريعات والبرامج الاجتماعية ، يراها المفكرون الماركسيون على أنها تغيير اجتماعي موجه ، من خلال ثورة تقضي على البناء القديم ، وتقيم بناء جديداً ، تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة " (٤) .

" والتغيير الاجتماعي الذي يحدث في إطار التنمية الاجتماعية ، قد يحدث تدريجياً بفعل عوامل داخلية أو خارجية تلقائية أو عفوية . وقد يحدث كطفرة بفعل فكر أو عقيدة أو تنظيم " . ويقدم د . إبراهيم حلمي عبد الرحمن مثالاً على تغيير الطفرة ، في المجتمع

---

(١) نادر فرجاني ، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .
(٢) عليه حسن حسين ، التنمية نظرياً وتطبيقياً (الكويت : دار القلم ، ١٩٨٥) ص ٧٣ .
(٣) محمد السويدي ، دور علم الاجتماع في مواجهة مشكلات التنمية في الوطن العربي (الجزائر : مطبعة القلم ، ١٩٧٣) ص ٢٤٨ .
(٤) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٧) ص ٩٢ .

العربي الذي انتقل بفضل الإسلام من صورة الجاهلية إلى صورة النهضة الإسلامية ، وثبتت دعوته عبر القرون " (١) .

نستنتج من ذلك أن نجاح التنمية يرتبط برسالة ، أو عقيدة ، أو هدف كبير ، يشحذ الهمم ، ويستنهض الطاقات الكامنة . ولكن ليس معنى هذا الاسترخاء والجمود وانتظار التحول والتغيير أو " الدواء المعجزة " بل من الضروري تجاوز العواطف والشعارات ، وترجمة المبادئ والقيم إلى برامج محسوبة قابلة للتنفيذ .

- **التنمية الثقافية :**

" وهذا المفهوم جديد نسبياً ، ظهر في الستينيات ، مواكباً لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث ، حيث تم الاعتراف بالتنمية الثقافية كبعد أساسي من أبعاد التنمية المتكاملة" (٢) .

" وخلال المؤتمر الدولي الذي عقدته اليونسكو في البندقية عام ١٩٧٠ ، تمت صياغة مفهوم التنمية الثقافية ، بشكل واضح للمرة الأولى ، على أنها وسيلة لتوسيع وإصلاح مفهوم اقتصادي كلي للتنمية " (٣) .

" والتنمية الثقافية – طبقاً للمفهوم العربي الإسلامي – ليست قضية خصائص الهوية الثقافية التي حفرت أثناء تاريخ طويل . وليست قضية ألقاب الشرف والمجد لثقافتنا وحضارتنا ، كما أنها ليست قضية تخلف ثقافي علينا أن نعالجها ، بل هي قضية تحقيق التطور والتكيف لثقافتنا وحضارتنا مع ظروف الحياة الجديدة في عالم تحول جذرياً خلال التقدم الكبير في العلوم والتقنيات (٤) .

" ومن أهداف التنمية الثقافية التوفيق والتوازن بين القيم المادية والروحية والاجتماعية والفردية " (٥) و " التحرير السياسي والنفسي ، واستعادة الثقافة الوطنية واستعادة الذات الوطنية وتوطيد الوحدة الوطنية وتنمية القدرات الثقافية من خلال الانفتاح

---

(١) إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، أنماط السلوك الاجتماعي وعلاقتها باستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في استراتيجية التنمية في مصر ، ١٩٧٨) ص ٢٤ .

(٢) بابا غواي نتياي ، التنمية الثقافية في أفريقيا ، " في التنمية الثقافية : تجارب إقليمية " ، ترجمة سليم مكسور (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٣) ص ١١ – ١٣ .

(٣) كلود فابريزيو ، التنمية الثقافية في أوروبا ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٤٦ .

(٤) محمود مسعدي ، التنمية الثقافية في الدول العربية ، في " التنمية الثقافية تجارب إقليمية " ، ١٩٨٣ ، ص٢٨٦ .

(٥) إمانويل بوشيلوس ، التنمية الثقافية في آسيا ، نفس المرجع السابق ص ١٩٨ .

على العالم" (١) .

ويقع على عاتق التنمية الثقافية ، مهام أخرى ، منها بناء الإنسان معنويا ، وإثراء وجدانه بالقيم الروحية ، ومحو الأمية الثقافية ، وبناء المواطن المستنير ، الذي يبدع ويبتكر ويبني الدولة العصرية ، وإشاعة التفاؤل والإشراق ، وإزالة كل الضغوط النفسية والاجتماعية ، وتحقيق جو ديمقراطي حر ، تزدهر فيه كل طاقات الفكر والإبداع " (٢) .

مما تقدم ، نرى أن التنمية الثقافية هي عملية تدعيم للثقافة الوطنية ، في إطار التكيف مع الثقافات والحضارات الأخرى ، ومن ثم تبدو أهمية الانفتاح على العالم ، دون انغلاق أو استلاب ، وتبرز أهمية التجديد ، والتطوير ، واستخراج شروط النهضة من تراثنا وقيمنا.

والتنمية الثقافية عملية تكفل التوازن بين القيم المادية والروحية والقيم الفردية والاجتماعية، والتخلص من العوائق السياسية والنفسية ، التي تعرقل المشاركة والإبداع والابتكار . ونجاح التنمية الثقافية – في تقديرنا – مرتبط بعملية التحرر من آثار الفترة الاستعمارية ، والتخلص من قيود التبعية ، واستعادة الثقة بالذات ، والتأكيد على دور العقل في بناء النهضة .

أما مفهوم التنمية السياسية فسوف نعرض له بالتفصيل في الفصل الأول من الباب الثاني .

(١) باباغراي نياي ، ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ – ٢٣ .
(٢) محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية ، الطبعة الرابعة (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٨) ص ٢٩ – ٣٠ .

الفصـــل الثاني

تجارب التنمية في مصر
ودول العالم الثالث

- تجارب التنمية المصرية
- التنمية المستقلة وتحديات التبعية
- تجارب التنمية في دول العالم الثالث

المبحث الأول

تجارب التنمية المصرية

شهدت مصر في تاريخها الحديث خمس تجارب تنموية ، الأولى في عهد محمد علي والثانية في عهد الخديوي إسماعيل ، والثالثة في عهد عبد الناصر ، والرابعة في عهد السادات والخامسة بدأت عام ١٩٨١ بتولي الرئيس مبارك مقاليد الحكم ومازالت مستمرة.

(١) تجربة محمد علي :

تمثل هذه التجربة نموذجا فريدا في النمو الاقتصادي السريع على أسس حديثة في مجتمع شرقي تقليدي ، فقد اتسعت الرقعة الزراعية أفقيا ورأسيا وتم بناء عشرات المصانع الحديثة وأرسلت البعثات التعليمية إلى الخارج .

وكان محصلة ٢٠ عاما من برامج تنموية هائلة بناء إمبراطورية طموحة ، وبروز مصر في العقد الثاني من القرن التاسع عشر كعملاق اقتصادي وعسكري إقليمي ، ولكن الدول الأوروبية تحالفت ضده ، وهزمته عسكريا ، وأجبرته على الانكماش داخل حدود مصر [١] .

كانت تجربة محمد علي قائمة على الاستبداد والتسلط . ورغم تزايد إنتاجية قوة العامل المصرية ، إلا أن مستوى الدخل والمعيشة لم يتغير كثيرا ، ولم تشارك قوى الشعب في صنع القرار من قريب أو بعيد ، لذلك نقول إن ما تحقق كان نموا اقتصاديا من خلال الاحتكار ورأسمالية الدولة ، القائمين على التخطيط الفوقي المحكم ، بلا مشاركة شعبية أو ديمقراطية سياسية ، ولارتباط التجربة بشخص الحاكم وأحلامه الفردية ، كان انتهاء الحاكم أو تبدد أحلامه معناه نهاية التجربة [٢] .

(٢) تجربة الخديو إسماعيل :

ويطلق عليها " النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على الخارج والبذخ الشرقي ".

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، التنمية في مصر : الحلم الذي لم يتحقق بعد ، في " مصر في ربع قرن (١٩٥٢ – ١٩٧٧) دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي ، سعد الدين إبراهيم وآخرون (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١) ص ٥١٩ – ٥٢١ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٥٢١ .

ففي عهد إسماعيل تم حفر قناة السويس ونشطت حركة الترجمة ، وبدأت أول مجهودات تخطيط المدن الكبرى ، وحدث تطور كبير في مجالات التعليم والمواصلات ، ولكن برامج التنمية التي نفذت كانت قشرية مظهرية لم تؤد إلى تغيير جوهري إيجابي في هياكل مصر وقاعدتها الاقتصادية ، ولم يخلق إسماعيل قطاعاً اقتصادياً رائداً يحقق له فائضاً يمكنه من تنفيذ برامجه الطموحة ، لذلك اعتمد على الاستدانة من الخارج لتمويل كل مشاريعه ، وبتفاقم الديون زاد تدخل الدول الدائنة في شئون مصر ، وانتهى الأمر إلى عزل إسماعيل ، واحتلال مصر . ومن ثم توقفت جهود النمو الاقتصادي وأصبحت مصر مزرعة للقطن وسوقاً للبضائع الإنجليزية وانتكس التعليم كماً وكيفاً ، وظلت مصر تعيش كبلد تابعة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بدرجة أو بأخرى لمدة سبعين سنة (١٨٨٢ – ١٩٥٤) [١] .

(٣) تجربة عبد الناصر :

شهدت مصر خلال عقدي الخمسينات والستينات عملية إحلال رأسمالية الدولة على الرأسمالية الخاصة ، وقد تم هذا التحول تحت شعار " التحول الاشتراكي " [٢] الذي اتخذ كفلسفة وطريق للتنمية في هذه الفترة ، ولذلك كان النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٥٢ – ١٩٦٥) نموذجاً لاشتراكية الدولة ، ومن أبرز إنجازات تلك الفترة ، الإصلاح الزراعي ، السد العالي ، واستصلاح الأراضي ، ومضاعفة الإنتاج الصناعي مرتين ، وتحققت معدلات رفيعة في التنمية ، لم تتحقق منذ عهد محمد علي ، وهي في مجملها تنمية حققت مزيداً من المساواة خاصة في التعليم والصحة [٣] .

ومارست التجربة المصرية خلال السنوات (٥٦ – ١٩٦٦) بدرجة كافية نوعاً من الانغلاق الاقتصادي المتعمد ، ونجحت في الارتفاع بمستوى إشباع الحاجات الأساسية للجزء الأفقر من السكان ، بالمقارنة بما كان عليه مستوى هذا الإشباع في بدء هذه التجربة [٤] .

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، التنمية في مصر : الحلم الذي لم يتحقق بعد ، ص ٥٢١ – ٥٢٣ .
(٢) جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري (٧١ – ١٩٧٧) في " الاقتصاد المصري في ربع قرن (٥٢ – ١٩٧٧) بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة (٢٣ – ٢٥ مارس ١٩٧٨) (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) صفحة ٣٦٦ .
(٣) سعد الدين إبراهيم ، التنمية في مصر : الحلم الذي لم يتحقق بعد ، ص ٥٢٣ – ٥٢٦ .
(٤) جلال أحمد أمين ، إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية ، في " دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، ص ٢٧٩ .

وكان يغلب على هذه التجربة عدة سمات بارزة ، أهمها مركزية الدولة وقيادة القطاع العام ، وهيمنة قيادة عبد الناصر على جهود التنمية ، حيث كانت تنمية فوقية تستند إلى "شخصية الزعيم أو البطل " وتتم من خلال جهاز بيروقراطي ودون مشاركة شعبية حقيقية في اتخاذ القرارات الكبرى سياسية كانت أم اقتصادية لذا يطلق عليها البعض " التنمية من خلال اشتراكية الدولة والاستبداد العادل " [1] .

وإذا كانت هذه التجربة نجحت في تحقيق تنمية مستقلة ، خاصة خلال السنوات (٥٦ – ١٩٦٦) [2] فإن المعارك المحلية والقومية والدولية التي خاضها عبد الناصر وكانت تفوق القدرات الذاتية والشعبية ، عجلت بنهاية التجربة من خلال هزيمة ١٩٦٧ [3] وهكذا انتكست التنمية ، وتبدد عائدها في سلسلة من المعارك ، كانت أقرب إلى المغامرة لبلد في مثل ظروف مصر خلال هذه الفترة .

وقد كانت هناك ثغرات عديدة في تجربة التحول الاشتراكي أهمها انعزال السلطة السياسية عن الجماهير ، ومحاصرة نشاط المثقفين وعزلهم عن المعترك السياسي ، وعدم السماح بالمشاركة إلا في الحدود التي ارتأتها السلطة الحاكمة ، فضلاً عن أن عملية التحول لم تتوفر لها شروط نجاحها وحمايتها ، فعلاقات الإنتاج كانت اشتراكية شكلاً ورأسمالية مضموناً ، ومشاركة العمال كانت هامشية وشكلية ، في حين كانت السيطرة الفعلية لأعضاء مجلس الإدارة من البيروقراطيين ، والضباط المسرحين من الخدمة ، وبعض العناصر الرأسمالية [4] .

نخلص مما سبق إلى أن تجارب التنمية الثلاث ارتبطت بشخص الحاكم في كل فترة ، فكانت تنمية فوقية أو رأسية ، ولذا انتهت جميعها بانتهاء حكامها ، وتبدد عائدها في مغامرات وهزائم وطموحات شخصية .

وإذا كانت التنمية في عهدي محمد علي وإسماعيل مجرد عملية نمو اقتصادي ، فإنها ركزت في عهد عبد الناصر على البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، في حين غاب عنها البعدان السياسي والثقافي .

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، التنمية في مصر : الحلم الذي لم يتحقق بعد ، ص ٥٢٦ .

(٢) جلال أمين ، التحول إلى الانفتاح : العوامل الخارجية ، في " الانفتاح ..... الجذور والحصاد والمستقبل " جودة عبد الخالق وآخرون (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ١١٩ – ١٢٠ .

(٣) إبراهيم العيسوي ، التحول إلى الانفتاح : العوامل الداخلية ، في الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل " ص ٧١ – ٧٥ .

(٤) إبراهيم العيسوي ، التحول إلى الانفتاح : العوامل الداخلية ، في الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل ص ٧٢ – ٧٥ .

وتكمن أزمة التنمية في عهد عبد الناصر في حكم الفرد وغياب الديمقراطية . ففي ظل القمع والاستبداد لم يكن هناك مجال لمشاركة شعبية ، وفي ظل القمع الاقتصادي (التأميم والحراسات والمصادرات) اختفى رأس المال الوطني ، وتقلصت المبادرات الفردية ، كما تمت التنمية الاشتراكية بمعزل عن قيمنا وتراثنا وحضارتنا ، فجاءت تنمية مشوهة لا هي إلى تراثنا الحقيقي تنتمي ، ولا هي إلى الاشتراكية العلمية أو الاشتراكية العربية كما سميت استطاعت أن تصل .

تجربة التنمية في عهد السادات

توجهات التنمية والانفتاح في حقبة السبعينيات

مبررات التحول لسياسة الانفتاح :

الانفتاح الاقتصادي هو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تجد مبررها في ضرورة العمل على رفع معدلات الاستثمار في الاقتصاد المصري معتمدة في ذلك على مصادر ثلاثة هي الاستثمار العربي والأجنبي ، والاستثمار الوطني الخاص وفائض القطاع العام والتي تجد مشروعيتها فيما حدث من تطورات في أوضاع الاقتصاد المصري في الفترة السابقة على سنة ١٩٧٤ ، خاصة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وفيما حدث من تطورات عربية ودولية [١] .

والاتجاه نحو الأخذ بالانفتاح الاقتصادي لم يأت عشوائياً ولا من فراغ ، بل إنه جماع تطور الاقتصاد المصري خلال عقدي الخمسينات والستينات ، فلقد تم إحلال رأسمالية الدولة الرأسمالية الخاصة ، وتم ما سمي بالتحول الاشتراكي بشكل جزئي وبطريقة بيروقراطية ، مما أدى إلى خلق مجموعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية هي الظهير الأساسي للاتجاه العالمي للانفتاح في مصر [٢] .

(أ) التبرير الرسمي لسياسة الانفتاح :

من واقع ما تضمنته ورقة أكتوبر وخطب وتصريحات الرئيس السادات والمسئولية ، يمكن القول أن التبرير الرسمي انطلق من عوامل أربعة هي :

(١) أنه نتيجة لآثار حرب ١٩٦٧ وصل الاقتصاد المصري على مشارف السبعينات إلى حد الأزمة التي لم يكن لها من مخرج سوى الأخذ بسياسة الانفتاح.

(٢) أن التطورات الاقتصادية التي تحدث في العالم كله مواتية للأخذ بسياسة الانفتاح.

---

(١) مصطفى السيد ، الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات ، في " نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات " ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين – القاهرة ٢٦ – ٢٨ مارس ١٩٨١ (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٧٤) ص ٩٣ .

(٢) جودة عبد الخالق ، دلالات الانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري في ربع قرن وبحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين القاهرة ٢٣ – ٢٥ مارس ١٩٧٨ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨) ص ٣٦٦ .

(٣) الاستفادة بفائض النفط العربي الذي تضخم بعد حرب ١٩٦٧ في تشجيع الاستثمار العربي في مصر .

(٤) أن العزلة التي فرضت خلال الستينات كادت تقضي علينا ، وأن الانفتاح كان أمراً حتمياً للخروج من هذه العزلة ولتعويض ما حدث من تخلف بسببها [١] .

والانفتاح – طبقاً لتصور ورقة أكتوبر – لا يتمثل في تزويد مصر بالموارد المالية اللازمة للتنمية فحسب ، بل وأيضاً في تزويدها بأحدث وسائل التكنولوجيا . ومن هنا أكدت الورقة أن الانفتاح هو انفتاح على العالم كله شرقه وغربه ، مع الترحيب بالاستثمار الأجنبي لما يحمله معه من تكنولوجيا [٢] .

وبعد فترة من تطبيق سياسة الانفتاح أعلن الرئيس السادات عن تخليه تماماً عن تجربة التطبيق الاشتراكي ، لأنها في تصوره لم تكن سوى " ماركسية أو اشتراكية منحرفة ، ساعدت على ظهور الحقد بين الناس وحالت دون المبادرة الفردية ، وجعلت القائمين على تطبيقها يتحكمون في أرزاق الناس ، ويفرضون سلطتهم عليهم بغرض إذلالهم " [٣] .

ويمكن القول أن التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي جاء نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، دفعت القيادة السياسية إلى الاقتناع بفشل النهج الاشتراكي في علاج الأزمة الاقتصادية وأن الانفتاح هو المخرج الوحيد من هذه الأزمة المستحكمة .

(ب) المبررات الداخلية [٤] :

(١) فشل عملية التحول الاشتراكي : حيث كانت علاقات الإنتاج في الستينات اشتراكية شكلاً ورأسمالية مضموناً . فمن حيث الشكل كان إطارها الملكية العامة والتخطيط ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح ، غير أن مضمونها كان رأسمالياً ، فالسيطرة الفعلية للمنتجين المباشرين على الإنتاج لم تتحقق ، والسلطة السياسية كانت معزولة عن الجماهير ، وظلت مشاركة العمال هامشية وشكلية .

---

(١) السيد زهره ، المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٦) ص ٣٣ – ٣٦ .

(٢) جودة عبد الخالق ، دلالات الانفتاح الاقتصادي ، ص ٣٦٤ .

(٣) السيد زهرة ، مرجع سابق ، ص ٣٥ – ٣٦ .

(٤) إبراهيم العيسوي ، التحول إلى الانفتاح – العوامل الداخلية ، في الانفتاح ، الجذور والحصاد والمستقبل ، جودة عبد الخالق وآخرون (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٧٥ – ٨٧ .

(٢) الانكسار من الداخل والانفضاض من الخارج : نتج عن هزيمة ١٩٦٧ شروخ عميقة في الكيان الاجتماعي . وبسبب الصدام مع الولايات المتحدة توقفت المعونات الغذائية الأمريكية عام ١٩٦٥ ، وبدعوى توجيه جانب كبير من الموارد للأغراض العسكرية توسعت رقعة نشاط القطاع الخاص في التنمية ، وأخذت قبضة الدولة في التراخي تدريجياً على الاستيراد والنقد الأجنبي . وتحت ضغوط الهزيمة وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، وتدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، أصبح المناخ مهيئاً لعودة الرأسمالية الدولية إلى الساحة المصرية ، وأصبحت مصر مستعدة لقبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

(٣) مصادر التراكم الرأسمالي للانفتاح : تعددت مصادر التراكم الذي غذى النمو الانفتاحي فشملت الفوائض المتحققة من النشاط الرأسمالي الخاص العادي في مجالات الزراعة والصناعات المتوسطة والتجارة الداخلية والمقاولات والأرباح المتحققة للقطاع الخاص من خلال تعامله مع الحكومة والقطاع العام خاصة في مجال التوريدات والمقاولات والسوق السوداء والتحايل على قوانين الرقابة على النقد والجمارك والضرائب . ومن هذه المصادر أيضاً الثروات التي كونها بعض موظفي الحكومة والقطاع العام من خلال الرشاوي والعمولات والاختلاسات والسرقات وغير ذلك ، وكذلك المدخرات التي تحققت نتيجة هجرة العمالة إلى البلاد العربية أو التحول من الحكومة والقطاع العام إلى القطاع الخاص مقابل أجور مرتفعة .

هكذا وجدت الرأسمالية المحلية فرصتها التاريخية في استئناف نشاطها ودفع الأحداث في مجرى يقود إلى الطريق الرأسمالي في التنمية خلال ما أصاب البلاد من تدهور اقتصادي وتأزم في الموقف السياسي والعسكري في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، وبفضل ما احتفظت به القوى الرأسمالية من نفوذ ومواقع في الاقتصاد المصري [١] .

(ج) المبررات الخارجية :

إن إعادة فتح الاقتصاد المصري أمام السلع ورؤوس الأموال الغربية كانت تتطلب إنهاء العلاقات الخاصة التي كانت قائمة مع الاتحاد السوفيتي ووضع حد لخطر نشوب

---

(١) إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

حرب جديدة مع إسرائيل ، وتقليم أظافر شريحة هامة من البيروقراطية الموروثة عن النظام الناصري وكان هذا هو ما حدث خلال السبع سنوات التالية لوفاة جمال عبد الناصر ، حيث تحولت مصر من دولة تسير في فلك الاتحاد السوفيتي إلى دولة تسير في فلك الولايات المتحدة ، ومن دولة تشن حرب استنزاف ضد إسرائيل إلى دولة تعترف بإسرائيل ، كما شهدت هذه الفترة عملية إحلال منتظمة لمسئولين جدد أكثر استعدادً للتخلي عن سيطرة الدولة على الاقتصاد محل المسئولين الأكثر حرصاً على استمرار هذ السيطرة [١] .

وقد دأبت التصريحات الرسمية على الإشارة إلى أن الاقتصاد المصري كان قد أشرف على الإفلاس عام ١٩٧٥ ، وتقديم ذلك كدليل على حاجته إلى مزيد من التحرر وإلى مزيد من الانفتاح [٢] .

وخلال الفترة (٧٧ – ١٩٨٠) شهد الاقتصاد المصري فترة من الانتعاش الواضح فارتفع معدل النمو إلى ٨ % و ٩ % ، وانخفض العجز في الموازنة من ١,٥ بليون جنيه عام ١٩٧٦ إلى ٥٠٠ مليون جنيه ، وانخفضت نسبة خدمة الديون من نحو ثلث قيمة الصادرات في عام ١٩٧٦ إلى أقل من ١٨ % عام ١٩٨٠ ، كما ارتفعت احتياطات مصر من العملات الأجنبية وفاقت المعونات الأمريكية والغربية ما كانت مصر تتلقاه من المعونات العربية التي توقفت بتوقيع معاهدة كامب ديفيد [٣] . ويرى البعض أن هذا التحسن الملحوظ كان بمثابة مكافأة على ما أبدته مصر من حسن السلوك خلال تلك الفترة فتدفق المعونات الأجنبية يرجع في الأساس لاعتبارات سياسية .. وإعادة فتح قناة السويس ، والزيادة في عائدات البترول ما كان ليتحققا لولا قبول مصر توقيع اتفاقيتي فك الاشتباك مع إسرائيل . كذلك فإن الزيادة الكبيرة في الدخل السياحي يمكن ردها إلى التحسن في علاقة مصر بالغرب ، وانتهاء حالة اللا حرب واللا سلم ، بينما تعكس زيادة تحويلات المصريين في الخارج انخفاض حدة التوتر في العلاقات المصرية العربية وخاصة مع دول الخليج ، ورفع القيود التي كانت مفروضة في الستينات على هجرة العمالة [٤] .

---

(١) جلال أمين ، التحول إلى الانفتاح – العوامل الخارجية ، في الانفتاح – الجذور والحصاد والمستقبل ، جودة عبد الخالق وآخرون (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٩) ص ٩٩ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٤) نفس مرجع سابق ، ص ١١٢ – ١١٣ .

ومن ثم فإن الاتجاه للمناداة بالانفتاح – طبقاً للتفسير السابق – كان أيضاً نتيجة لضغط خارجي إقليمي وعالمي .. تمثل المصدر الإقليمي للضغط الخارجي في الدول العربية البترولية في حين تمثل المصدر العالمي للضغط في قوى الرأسمالية العالمية وأدواتها ممثلة في البنك الدولي للتنمية والتعمير وصندوق النقد الدولي [١] .

والملاحظ أن التفسير السابق لا يخلو من التحيز الأيديولوجي ، حيث أنه يميل إلى حصر الانفتاح في إطار التحول في السياسة الخارجية المصرية وكأن المنطلق هو الارتباط بالغرب وسياساته ، إننا لا نستطيع إغفال دور الضغوط الخارجية في هذا الشأن، ولكن من غير المنطقي إغفال إرادة صانع القرار في مصر ، والذي كان في حسبانه وبشكل أساسي استعادة مناخ الثقة بما يكفل تعبئة المدخرات الوطنية وتحفيز المبادرات الفردية ، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية ، كنهج جديد للخروج من الأزمة الاقتصادية وتنشيط عملية التنمية ، بعد ما فشل النهج الاشتراكي ، وأصبح المناخ العام غير موات لاستمراره .

توجهات الانفتاح والتنمية في السبعينيات :

إن التوجهات الاستراتيجية والأهداف المعلنة للانفتاح الاقتصادي كما حددتها ورقة أكتوبر ١٩٧٤ تلخصت في : توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية بهدف توفير الخدمات التي لا غنى عنها للقطاع الخاص المصري والأجنبي وتوفير الضمانات والظروف التي تشجع استثمارات القطاع الخاص المصري بهدف رفعه إلى النشاط الإنتاجي وسد حاجات المجتمع بعيداً عن الاستثمارات الطفيلية والإسراف الاستهلاكي ، والسعي إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية بهدف دعم الاقتصاد القومي والتعجيل بالتنمية وبخاصة الإسراع بالتصنيع بما في ذلك للتصدير على أساس التكنولوجيا الحديثة (٢) .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف توالت التشريعات والإجراءات لإعادة تشكيل عمل الاقتصاد المصري ، فصدر القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بهدف تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر ، ثم

---

(١) جودة عبد الخالق ، دلالات الانفتاح الاقتصادي ، ص ٣٦٦ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٣٤٦ .

صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير الذي أباح للقطاع الخاص والأفراد الاستيراد في شتى المجالات باستثناء مواد الغذاء الرئيسية والوقود والطاقة والبنود الاستراتيجية ، وصدر قانون النقد الأجنبي إلا أنه أهدر سيطرة الدولة على عمليات البنوك الأجنبية وموارد النقد الأجنبي ، وفتح باب الاستيراد وبدون تحويل عملة ، وتم إنهاء العمل باتفاقيات التجارة والدفع مما جعل التجارة الخارجية على أساس المعاملات الحرة ، كما أعيد تنظيم القطاع العام من خلال إلغاء المؤسسات العامة [١] .

ورغم كل الحريات التي أطلقت للقطاع الخاص ، فلم يزد إسهامه عن ٨ % من برامج خطة التنمية واقتصر نشاطه على الاستثمار في الإسكان والتجارة وإنتاج السلع والخدمات الكمالية والتصدير والاستيراد الذي يجتذب فئات كل هدفها الكسب السريع [٢] .

ورغم الإعفاءات والامتيازات التي قدمت للاستثمار العربي والأجنبي ، لم يأت رأس المال العربي والأجنبي بالشكل الذي يمكن أن يحل الأزمة المستحكمة . وكان معنى ذلك ضرورة السعي للحصول على مزيد من القروض الخارجية في شكل سيولة نقدية لكي يخصص جانب منها لدفع أعباء الديون المستحقة [٣] .

وقد أدت سياسة " تطوير القطاع العام " إلى إضعاف قيادته وإلغاء سيطرته وزادت سياسة " تحرير القطاع المصرفي " من أسباب التضخم مما أثر على متطلبات التنمية ، وجاءت سياسة " تحرير التجارة الخارجية " بتوجيه غير متوازن للعلاقات التجارية مع العالم ، وبشكل خاص لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ، فضلاً عن تفاقم عجز الموازنة والميزان التجاري ، وتدهور قيمة الجنيه المصري ، وتراخي الصادرات ، وانفلات الاستيراد الاستهلاكي [٤] .

ومع أن ورقة أكتوبر تضمنت ما يفيد دعم القطاع العام باعتباره المنطلق الرئيسي للتنمية، وضرورة دعم جهاز التخطيط وإعطائه سلطات واسعة ، إلا أن الممارسات الفعلية لم تترجم ذلك إلى حقيقة ، بل بدا أن العكس هو الذي ساد بالنسبة إلى القطاع العام والتخطيط [٥] .

---

(١) جودة عبد الخالق ، دلالات الانفتاح الاقتصادي ، ص ٣٦٧ ــ ٣٧٣ .
(٢) علي الجريتلي ، خمسة وعشرون عاماً : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٠) ص ٢٥٧ .
(٣) رمزي زكي ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ، مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٣) ص ٢٥٦ .
(٤) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٣٤٦ ــ ٣٤٧ .
(٥) سعد الدين إبراهيم ، مصر في ربع قرن ، ص ٥٢٩ .

وعلى امتداد فترة السبعينات أو المرحلة الأولى من سياسة الانفتاح الاقتصادي جرى تجاهل ثلاث خطط خمسية تم وضعها في أقل من خمس سنوات (١٩٧٦ – ١٩٨٠) و (١٩٧٨ – ١٩٨٢) و (١٩٨٠ – ١٩٨٤) [١] . وفي غيبة مفاهيم التخطيط خلال السنوات الأولى للانفتاح ، أطلق العنان لتأثيرات الانفتاح الاستهلاكي ، ونمو استثمارات القطاعات غير السلعية بشكل غير متوازن مع معدل النمو في القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي (٢) .

لكن سنوات السبعينات اتسمت بما وصفه إطار الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ – ١٩٨٧) بأنه الوفرة الظاهرية التفاؤل الكبير ، فقد توافرت للاقتصاد المصري موارد خارجية من عائد البترول ، وتحويلات المصريين بالخارج ، وحصيلة قناة السويس ، وعائد السياحة ، والتمويل الخارجي على نحو غير مسبوق ، وقد أسهمت هذه العوامل في انعكاس تأثير المناخ الاقتصادي العالمي على مسار الاقتصاد المصري ، فاعتمدت التنمية في جانب لا يستهان به من استثماراتها على موارد خارجية ، وتزايد الاعتماد على الاستيراد في سد جانب كبير من احتياجات المجتمع الاستهلاكية ، كما ارتفع معدل التضخم وزادت الأسعار(٣) .

ولقد أدت هذه الأوضاع إلى العديد من الاختلافات التي لابست عملية التنمية في مصر منذ مطلع السبعينات وحتى بداية الثمانينات والتي يمكن إيجازها فيما يلي [٤] :

(١) الخلل في هيكل الإنتاج : فرغم ارتفاع معدلات التنمية إلا أنها لم تتولد من خلال نمو حقيقي في القطاعات السلعية الرئيسية وهي الزراعة والصناعة والتشييد .

(٢) تزايد الاعتماد على العالم الخارجي : حيث دعت وفرة الموارد إلى دخول مجالات استثمار فوق الطاقة المتاحة ، فضلاً عن الانحياز لغير صالح القطاعات السلعية ، وقد انعكس ذلك في ارتفاع كمية وقيمة الفجوة الغذائية إلى أكثر من أربعة وعشرة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧١ م . حيث ارتفعت من ١٨٥ مليون دولار إلى ١٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ . وارتفع حجم الدين الخارجي من ١,٤ مليار دولار عام ١٩٧١ إلى ١٨,٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ أي أكثر من ثلاثة عشر أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧١ .

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٣٤٩ .
(٢) وزارة التخطيط ، الإطار العام للخطة الخمسية (٨٧ – ١٩٩٢) ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢ .
(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٢ – ٣ .
(٤) وزارة التخطيط ، الإطار العام للخطة الخمسية (٨٧ – ١٩٩٢) ص ١٤ – ١٦ .

(٣) زيادة الإنفاق العام بمعدلات أكبر من زيادة الإيرادات العامة ، حيث بلغ معدل الإنفاق ٢١ % بينما لم تزد الإيرادات إلا بمعدل ٣ % ومن هنا بلغ العجز الكلي عام ١٩٨١ – ١٩٨٢ نحو ٦ مليارات جنيه ، وبلغ العجز الصافي نحو ٢,٢ مليار جنيه .

(٤) ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري بمعنى أن الطاقة الحاكمة لعملية التنمية أي طاقة الكهرباء ، والقوى العاملة المدربة . والموارد المتاحة للاستثمار، وطاقة التشييد المطلوبة لاستصلاح الأراضي وبناء المصانع وغيرها كانت أضعف مما تتطلبه احتياجات الاستثمار .

الآثار الإيجابية لسياسة الانفتاح :

حققت سياسة الانفتاح الاقتصادي معدلاً للنمو يوازي بل يفوق في بعض السنوات معدل النمو المرتفع الذي تحقق في الخطة الخمسية (٦٠ – ١٩٦٥) الذي بلغ ٦,٧ % إلا أن هناك اختلافاً جذرياً في نمط النمو الاقتصادي في الفترتين [١] فبينما ركزت خطة الستينات على القطاعات السلعية ، أدت سياسة الانفتاح إلى تحقيق معدلات مرتفعة في قطاعات الخدمات .. وإذا كان متوسط معدل النمو بلغ خلال الفترة (٧٧ – ١٩٨٢) حوالي ٨,٥% سنوياً ، فإن هذا المعدل المرتفع تمثل بشكل أساسي في قطاعات البترول والخدمات ، بينما كان متواضعاً في الزراعة (٢ %) وفي الصناعات التحويلية (٦ %) [٢] .

وساهمت سياسة الانفتاح في تحقيق زيادة ملحوظة في معدلات الاستثمار التي بلغ متوسطها السنوي ٢٤,٤ % ، وصاحب ذلك زيادة مضطردة في معدلات الادخار المحلي، وقد لعبت مدخرات القطاع الخاص الدور الأساسي في زيادة معدلات الادخار إذ بلغت نسبتها إلى إجمالي الناتج القومي ٧٤,٩ % خلال عام ١٩٧٩ . كما تحقق تحسن ملحوظ في موارد مصر من العملات الأجنبية ، حيث ارتفع عائد البترول من ١٨٧ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ١٨٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ . وزادت تحويلات المصريين بالخارج

---

(١) الإدارة العامة للتسويق المصرفي والبحوث في بنك مصر ، فلسفة الانفتاح الاقتصادي في مصر وتقييم التجربة في ظل سنوات التطبيق ، في الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، القاهرة (٢٤ – ٢٦ إبريل ١٩٨٦) كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ص ٣٠٤ .

(٢) وزارة التخطيط ، الإطار العام للخطة الخمسية (٨٧ – ١٩٩٢) ص ١٤ .

من ٧٩ مليون دولار إلى ٢٢١٤ مليون دولار في نفس الفترة ، وزاد دخل السياحة من ٢٦٥ مليون دولار إلى ٦٠١ مليون دولار ، أما إيرادات قناة السويس فقد زادت من صفر عام ١٩٧٤ إلى ٥٧٩ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، أما المصادر الخارجية للعملات الأجنبية فقد تمثلت في زيادة حصيلة الاستثمار المباشر من ٨٧ مليون دولار عام ١٩٧٤ إلى ١٠٣٤ مليون دولار وصافي القروض الخاصة من ٩٠ مليون دولار إلى ٤٣٧ مليون دولار في نفس الفترة [١] .

وعلى الرغم من أهمية هذه الآثار الإيجابية في تحقيق تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات وفي احتياطي النقد الأجنبي وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصري إلا أن هناك بعض التحفظات على تلك الإيجابيات منها نمو قطاعات التوزيع والخدمات بمعدلات تفوق القطاعات السلعية ، وأن المصادر الذاتية للتحسن في حصيلة العملات الأجنبية مثل البترول وتحويلات المصريين في الخارج ذات طبيعة مؤقتة وغير مؤكدة . كما لوحظ انخفاض الصادرات واستمرار العجز في الموازنة حيث زاد من ٦٢٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٢١٦٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ . ونظراً لتزايد الاعتماد على التجارة الخارجية ، والزيادة في التحويلات الرأسمالية ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي لتصل إلى ٥٦,٧ % في نهاية عام ١٩٧٩ . ورغم أهمية هذه التحفظات التي تقلل من الآثار الإيجابية لسياسة الانفتاح الاقتصادي إلا أنها لا تصل إلى الحد الذي يؤدي إلى إلغاء تلك الإيجابيات (٢) .

الآثار السلبية لسياسة الانفتاح :

في إطار غياب استراتيجية اقتصادية واضحة خلال حقبة السبعينات ، وفي إطار المفهوم السياسي والاقتصادي الضيق الذي ساد تلك الفترة ، ترتبت على سياسة الانفتاح مجموعة من الآثار السلبية نوردها فيما يلي :

(١) **تدهور توزيع الدخل :** والمقصود بذلك ازدياد النصيب النسبي للأغنياء في الدخل القومي ، وانخفاض النصيب النسبي للفقراء . ووفقاً لأحد التقديرات الخاصة بتوزيع الدخل في مصر فإن أفقر ٦٠ % من السكان انخفض نصيبهم من الدخل

---

(١) مصطفى السعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ – ١٠١ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٠١ – ١٠٢ .

في عام ١٩٧٦ إلى ٣٣,٧ % . وفي الريف أصبح صغار الحائزين للأرض الزراعية الذين يمثلون حوالي نصف عدد الحائزين يحصلون على ١٦,٨ % من الدخل الكلي . بينما كان نصيب فئة كبار الحائزين ونسبتهم إلى إجمالي الحائزين ٢,٣ % فقط حوالي ١٩,٨ % من الدخل الكلي ... وتتمثل مسئولية الانفتاح في زيادة حدة التفاوت في فتح المجال للقطاع الخاص دون رقابة أو توجيه ، وتمتع مشروعات الانفتاح بإعفاءات ضريبية لفترات طويلة دون تمييز بين المشروعات الإنتاجية والاستهلاكية وتزايد معدلات الهجرة وظهور فئة متوسطة جديدة من المهاجرين تتمتع بمستوى دخل مرتفع ، وندرة فرص العمل التي وفرتها سياسة الانفتاح حيث لم تزد عن ٤ % من إجمالي فرص العمل الجديدة في عام ١٩٧٩ [١] .

(٢) التضخم : لقد أدت سياسة الانفتاح إلى زيادة كبيرة في معدلات الإنفاق الاستهلاكي، وخلق أنماط جديدة من الاستهلاك ، وتيسير الاستيراد من الخارج. كذلك لعبت تحويلات المصريين في الخارج دورا يعتد به في إزكاء الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المصري عن طريق إنفاق القدر الأكبر من هذه التحويلات في المضاربة على العقارات والأراضي الزراعية أو في تمويل أنماط استهلاكية جديدة [٢] . وارتفعت الفجوة التضخمية من نحو ١٣٩ مليون جنيه في عام ٦٦ / ١٩٦٧ إلى نحو ١٧٢٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، كما ارتفع معدل التضخم في فترة الأماني والتطلعات التي ساهمت في تغذيتها التصريحات المبشرة بالرخاء القادم مع الانفتاح ، والانخفاض الشديد لمعدل نمو الدخل المحلي، والعجز في الموازنة العامة [٣] .

(٣) الانفتاح الاستهلاكي والاستيرادي : أدى الانفتاح إلى إزكاء أنماط استهلاكية تشمل قدرا كبيرا من السلع الترفيهية والكمالية ، كما أنه أدى إلى زيادة استيراد مثل هذه السلع . وفي الحالات التي اتجهت فيها مشروعات الانفتاح نحو الإنتاج اختارت مرة أخرى إنتاج السلع الاستهلاكية الترفيهية والكمالية ، وشهدت تلك

---

(١) صبحا زيتون ، النمو الاقتصادي ونمطه ، في " الانفتاح .. الجذور .. الحصاد .. المستقبل " ، ص ١٥٧ – ١٦١ .
(٢) مصطفى السعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ – ١٠٤ .
(٣) عبد الفتاح عبد الرحمن ، نحو مفهوم صحيح للانفتاح كمنهج للتنمية في مصر ، في " الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك " ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ٢٤ – ٢٦ أبريل ١٩٨٢ ، ص ٢٤٣ .

الفترة توسعاً كبيراً في قرارات الاستيراد بدون تحويل عملة ، التي تمثلت خطورتها في زيادة استيراد السلع الترفيهية والكمالية وتسهيل استيراد كميات ضخمة من السلع الوسيطة والرأسمالية مما يمكن تصنيعها في مصر ، الأمر الذي يمثل خطراً داهماً على إمكانية التوسع الصناعي والزراعي [1] .

(٤) عجز ميزان المدفوعات : ويرجع هذا العجز إلى ضعف القدرة على تنمية الصادرات وعدم ترشيد سياسة الاستيراد ، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري من نحو ٥٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى نحو ٢٩٦٦ مليون جنيه عام ٨٠ / ٨١ أي ارتفع معدل العجز بنسبة ٣٩٥ % .. ورغم نمو تحويلات المصريين بالخارج ورسوم قناة السويس وصادرات البترول والدخل السياحي إلا أن العجز في ميزان العمليات الجارية قد ارتفع من ٥٣٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٨٦٩ مليون جنيه عام ٨٠ / ١٩٨١ [2] .

(٥) تزايد الديون الخارجية : تزايدت الديون خلال السبعينات بسبب عجز الموارد الذاتية من النقد الأجنبي بسبب ضعف حصيلة الصادرات ، والحاجة الماسة إلى النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية . فقد ارتفعت الديون الخارجية من نحو ١,٧ مليار دولار عام ١٩٦٥ إلى نحو ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٧١ ، ونحو ١٠,٦ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، ونحو ١٨,٩ مليار دولار عام ١٩٨١ . وبذلك ارتفعت نسبة الديون إلى الناتج المحلي والإجمالي من ٣١ % إلى ٣٥ % ثم ٧٥ % و ١٠٢ % على الترتيب . كما ارتفعت أعباء خدمة الديون كنسبة من إجمالي الصادرات من نحو ١٥ % عام ١٩٦٥ إلى ١٩ % عام ١٩٧١ ثم ٣١ % عام ١٩٧٩ و ٣٣ % عام ١٩٨١ .

وكان المتوقع أن تؤدي سياسة الانفتاح إلى انسياب رأس المال الأجنبي بشكل يقلل من اتجاه الدولة إلى الاقتراض من الخارج ، ومن ثم تخفيف أعباء التمويل الخارجي لعملية التنمية . إلا أنه لم ينساب إلى مصر بمعدل يحقق الهدف المتوقع [3] .

(٦) إهمال تعبئة المدخرات : تمثلت سلبيات الانفتاح في قصور المدخرات المحلية وعجزها عن تعبئة المدخرات ، التي وجدت طريقها إلى خارج الاقتصاد المصري في شكل أرباح على الاستثمارات وبصورة مباشرة عن طريق البنوك الأجنبية[4]

---

(١) مصطفى السعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ – ١٠٧ .
(٢) عبد الفتاح عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤ – ٢٤٥ . (٣) نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .
(٤) جودة عبد الخالق ، دلالات الانفتاح ، في " الاقتصاد المصري في ربع قرن " ص ٣٩٢ .

وقد اقتصر دور بنوك الانفتاح على تجميع الأموال دون أن يكون لـــها دور فـــي المساهمة في مشروعات الاستثمار ، ولم تقم هذه البنوك بدورها في جلب الودائـــع الأجنبية أو رؤوس الأموال من الخارج [1] بل إن الأدهى من ذلك نشاطها المشبوه في تبديد واستنزاف المدخرات والفائض الاقتصادي وتحويله إلى الخارج واستثماره في أنشطة استثمارية خارج البلاد لا داخلها [2] .

(٧) ظهور طبقة رأسمالية جديدة : في إطار سياسة الانفتاح ظهرت رأسمالية جديـــدة من أهم خصائصها أنها رأسمالية تابعة حيث يأتي رأس المال العصري في ركاب رأس المال الأجنبي ، وأنها رأسمالية عائلية حيث يغلب الطـــابع العـــائلي علـــى مشروعاتها ويلاحظ تكرار نفس الأسماء لنفس العائلات تقريباً كما أنها رأســمالية تجارية حيث كان الهدف الرئيسي لمشروعاتها هو التجارة وأي نشاط إنتاجي آخر يأتي بشكل مكمل [3] . وتميزت هذه الطبقة الجديدة التي تسمى بـــــ"الرأســمالية الطفيلية" بأنها طبقة غير منتجة ، تعمل للكسب السريع من المضاربة والسمســرة واستغلال النفوذ ، وارتفاع ميلها إلى أنماط الاستهلاك الترفيـــهي ، ممـــا عمـق التناقضات الاجتماعية ، ودفع إلى الانحراف والفساد [4] .

نخلص مما سبق إلى أن ما حدث من تغيرات اقتصادية خلال فترة السبعينات كـان مجرد نمو بمعنى زيادة الناتج أو الدخل القومي ، وليس تنمية اقتصادية واجتماعية شـاملة كما أن هذا النمو لم يعتمد على قاعدة صلبة من الطاقـــات الإنتاجيـــة والمـــوارد الماليـــة المحلية، لكنه اعتمد وبشكل مفرط على العالم الخارجي . والمصادر التي اعتمـــد عليـــها النمو بشكل أساسي هي مصادر خارجية بطبيعتها ، أو مصادر تعتمد على عوامل خارجية من الصعب السيطرة عليها .. وأخيراً ، فإن النمو الذي حدث كان لمصلحة فئات معينـــة في المجتمع ، وهي الفئة التي ازدادت ثرواتها ودخولها نتيجة لاعتناق سياســـة الانفتـــاح الاقتصادي [5] .

---

(١) أحمد بديع بليح ، عن فلسفة الانفتاح الاقتصادي ، في " الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك " المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، القاهرة ٢٤ – ٢٦ أبريل ١٩٨١ ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ص ١٧٥ .

(٢) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر (بيروت : دار ابن خلدون ١٩٧٩) ص ١١٣ .

(٣) جودة عبد الخالق ، دلالات الانفتاح ، ص ٣٨٨ .

(٤) سعد الدين إبراهيم ، مصر في ربع قرن ، ص ٥٢٢ .

(٥) محيا زيتون ، مرجع سابق ، ص ١٦١ – ١٦٢ .

تجربة التنمية في عهد مبارك

توجهات التنمية والانفتاح في حقبة الثمانينات

شهدت الفترة التي أعقبت اغتيال الرئيس السادات ، حملة انتقادات واسعة للسياسات التي سادت حقبة السبعينات ، وفي مقدمتها سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أشاعت لسنوات روح التفاؤل ، إلا أن تطبيقاتها خلقت تناقضات اجتماعية من خلال ظهور فئات من المنتفعين والانتهازيين والمغامرين ، مما أوجد تياراً مناهضاً لسياسة الانفتاح .

وقد استمرت سياسة الانفتاح ، ولكن في إطار مرحلة جديدة تميزت بمحاولات الإصلاح والترشيد لكبح جماح الانفتاح الاستهلاكي ، ومن ثم كانت دعوة الرئيس مبارك لانعقاد المؤتمر الاقتصادي ، الذي ناقش خلال الفترة من ١٢ – ١٥ فبراير عام ١٩٨٢ نحو ٤٠ وثيقة مقدمة من جهات حكومية وحزبية وجامعية وأفراد .

وقد حددت ورقة العمل التي قدمها كل من الدكتور عبد الجليل العمري والدكتور علي الجريتلي ملامح الأزمة الاقتصادية التي تمثلت في الزيادة السكانية ، ومشكلة السكان، وإهمال المرافق العامة ، وقصور الإنتاج السكانية ، وعجز العمالة الفنية المدربة، وإهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وعدم وضوح الرؤية وتعارض الأهداف الاقتصادية . وقدمت المذكرة العديد من المقترحات الخاصة بإصلاح المسار الاقتصادي ، الذي يتطلب المزيد من المصارحة والمزيد من التضحيات كما أوضحت تلك المذكرة [١] .

وقد انتهى المؤتمر الاقتصادي إلى تحديد عدد من الأسس التي يجب أن تقوم عليها جهود التنمية هي [٢] :

- حشد الطاقات القومية وفقاً لتخطيط قومي شامل ملزم للقطاع العام ومرشد للقطاع الخاص.
- أن يتضمن التغيير الاقتصادي الذي يستهدفه التخطيط البعد الاجتماعي الواضح.

---

(١) عبد الجليل العمري ، ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادي (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٥ ، ص ٥٩ – ٩٥ .

(٢) وزارة الإعلام ، هيئة الاستعلامات ، جهود التنمية والاستثمار العربي والأجنبي ، (القاهرة : هيئة الاستعلامات ، ١٩٨٧) ص ٦ – ٧ .

- أن يجري الإصلاح الاقتصادي بخطوات متتابعة وفي كل النواحي .
- أن يكون الترابط وثيقاً بين الجوانب الاقتصادية وغيرها من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية .
- أن تتم إجراءات الإصلاح الاقتصادي في مناخ عام مناسب من حيث توافر القدوة والرقابة والمتابعة والانضباط والجدية والحفاظ على المال العام والاعتماد على الذات .
- زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع التي اتخذها المؤتمر الاقتصادي ، ضرورة العودة إلى التخطيط القومي الشامل ، الأمر الذي كان إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في إدارة الاقتصاد القومي يتمثل جوهرها في العمل على ترشيد سياسة الانفتاح. وهكذا وضعت الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ – ١٩٨٧) لتكون أول خطة تلتزم الحكومة بتنفيذها في إطار سياسة الانفتاح . حيث جرى تجاهل ثلاث خطط خمسية تم وضعها في أقل من خمس سنوات (١٩٧٦ – ١٩٨٠) و (١٩٧٨ – ١٩٨٢) و (١٩٨٠ – ١٩٨٤) [١] .

الخطة الخمسية الأولى .. الأهداف والنتائج :

استهدفت الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ – ١٩٨٧) إصلاح الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي من خلال الارتفاع بمعدلات التنمية واعتماد التنمية بشكل أساسي على القطاعات السلعية باعتبارها أكثر قدرة على استمرار التنمية وتوفير فرص العمالة ، وتحقيق تنمية بشرية متمثلة في تخطيط القوى العاملة والتدريب والتعليم ، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لمواجهة القصور في المدخرات المحلية ، ودعم جهود المشاركة في التنمية ، وإزكاء روح الانتماء [٢] .

وقامت هذه الخطة على عدد من المرتكزات هي : [٣]

(١) الإنتاج والإنتاجية : أي التركيز على تحديث قاعدة الإنتاج السلعي واستكمال البنية الأساسية .

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٢٤٩ .
(٢) وزارة الإعلام ، هيئة الاستعلامات ، الملامح الرئيسية للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (١٩٨٢ – ١٩٨٧) ، ص ١٤ – ١٥ .
(٣) نفس المرجع السابق ، ص ١٧ – ١٨ .

(٢) دعم القدرة الذاتية : من خلال تشجيع الصادرات والحد من الواردات .

(٣) التركيز على البعد المكاني والسكاني للتنمية : من خلال دفع الفائض السكاني إلى مجتمعات جديدة .

(٤) تطوير أساليب إدارة الاقتصاد القومي وتدعيم دور القطاع الخاص .

ويمكن اعتبار السياسات الاقتصادية في إطار الخطة الخمسية الأولى سياسات ترشيد وتكيف لمواجهة تناقضات الانفتاح غير الإنتاجي ، حيث ركزت تلك السياسات على ترشيد الإنفاق الحكومي ، والتمويل المصرفي باعتبارها من أهم مصادر التمويل المحلي للتنمية الإنتاجية ، إلا أن الخطة لم تتمكن من تحقيق التوازن بين إيرادات واحتياجات الاستثمار العام ، الذي مثل ٧٧ % من إجمالي استثمارات الخطة .. وعلى الرغم من تباطؤ تنفيذ الحكومة لبرنامج صندوق النقد الدولي ، فقد ظهرت اتجاهات التكيف السلبي ، وبالذات تقليص حجم الإنفاق العام ، وتوحيد أسعار الصرف ، وخفض قيمة الجنيه [١] .

ومع أن معدل النمو المستهدف في الخطة الخمسية الأولى ، كان في حدود ٨,١ % سنوياً، إلا أن نتائج التنفيذ الفعلي بلغت ٧,٦ % تقريباً [٢] . ويلاحظ ارتفاع معدل النمو خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة حيث بلغ ٨,٣ % سنوياً في حين انخفض معدل النمو خلال العامين الأخيرين إلى ما يقدر بنحو ٤,٥ % ، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار البترول العالمية، والاضطرار إلى خفض إنتاجه محلياً في السنة الأخيرة للخطة[٣].

وبشكل عام ، فإن معدل التنمية خاصة في السنوات الأخيرة ، لم يعبر عن مستوى الطاقات الاقتصادية التي أضافها الاستثمار الجديد ، بقدر ما عبر عن مستوى تشغيل تلك الطاقات . ولم تتناسب استثمارات القطاعات غير الإنتاجية بما فيها البنية الأساسية مع النمو في قطاعات الإنتاج السلعي الرئيسية وبالذات الصناعية والزراعية ، الأمر أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاد القومي على الاعتماد على الذات [٤] .

وقد حرصت هذه الخطة على زيادة الدور التنموي للقطاع الخاص ، حيث بلغت استثمارات القطاع الخاص ٨,٢ مليار جنيه بنسبة ٢٣,٢ % مقابل ٢٦,٦ مليار

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ ، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٨ .

(٢) وزارة التخطيط ، الإطار العام للخطة الخمسية (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) ص ٤٦ ـ ٤٧ .

(٣) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٥ .

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ص ٥٨٦ .

جنيه للقطاع العام بنسبة ٧٦,٨ % . وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في العام الخامس للخطة إلى ٣٠,٧ % في حين لم تتجاوز نسبته ١٨,٣ % خلال الفترة (١٩٧٧ – ١٩٨٢) (١) .

واتسم تدفق الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر خلال الخطة الأولى بالضعف ، حيث لم تتعد حصة الأجانب في المشروعات الموافق عليها ١٧ % مقابل ٦٥ % للمصريين و ١٨% للعرب ، وبلغ الاستثمار الأمريكي نحو ١,٥ مليار دولار ، ولم يتعد نصيب قطاعي الصناعة والزراعة في مجال الاستثمار ٣٤,٣% وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٧ (٢) .

وبالنسبة للتغير في هيكل الاقتصاد القومي ، لوحظ انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات السلعية ، فبينما تحقق معدل نمو ٩,١ % سنوياً في قطاع الصناعة ، ارتفع المعدل في قطاع المرافق العامة* إلى ٧,٦ % (٣) .

وتعكس الخطة الخمسية الأولى البنية غير الرشيدة للاستثمار العام في غير صالح قطاعات الإنتاج ، أو بما لا يؤمن أولوية تطوير فرص العمل المنتج للداخلين إلى سوق العمل . كما تعكس نظرة قاصرة لدور الدولة في عملية التنمية ، ونظرة مبالغة في الآثار السلبية لزيادة السكان أو تحويله إلى أحد عوامل النمو . ومن التوجهات السلبية لهذه الخطة أيضاً أن التوزيع القطاعي للاستثمارات لم يؤمن سوى ثبات الوزن النسبي للقطاعات الإنتاج ، وهو إن كان يعني وقف النمو المشوه فلا يزيد عن تكريس الاختلال الرئيسي القائم فعلاً بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية (٤) .

فعلى الرغم من فتح مجالات الاستثمار ، وتدفق المساعدات والمنح والقروض ، لم يترتب على هذا زيادة في الاستثمار الإنتاجي بالقدر اللازم . لقد ارتفعت معدلات النمو ، ولكن النمو جاء مشوهاً ، وتجسد هذا التشوه في أن هذا النمو كان في صالح القطاعات غير الإنتاجية ، حيث هبط نصيب قطاعات الإنتاج من ٤٧,٢ % من إجمالي استثمارات

---

(١) وزارة الإعلام ، هيئة الاستعلامات ، جهود التنمية والاستثمار العربي والأجنبي ، ص ٣٦ – ٣٧ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ ، ص ٤٥٨ .
* في حين بلغ إجمالي الاستثمارات للقطاعين العام والخاص خلال الفترة (١٩٨٢ – ١٩٨٨) حوالي ٥٩ مليار جنيه ، كان نصيب المرافق (الكهرباء والنقل والطرق والمساكن الحديثة والتليفونات والصرف الصحي ومياه الشرب) حوالي ٢٦ مليار جنيه .
(٣) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٥ .
(٤) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ ، ص ٤٦٢ .

الخطة إلى ٤٤,٥ % من المنفذ منها . وتظهر الأبعاد الخطيرة لتراجع التنمية الإنتاجية في التطورات السلبية التي شهدها قطاع الزراعة خلال الخطة الأولى ، حيث تراجعت حصته في الناتج الإجمالي المحلي إلى ٥,٩ % مقابل ١٩,١ % عام ٨١ – ١٩٨٢ . وتراجع معدل التنمية الزراعية ، وانخفاض إنتاج الغذاء كانت محطة لأسباب من بينها اغتصاب الأرض الزراعية القديمة عالية الإنتاج لصالح التوسع العمراني وصناعة الطوب ، وعدم ردع التعديات ، وتباطؤ معدلات استصلاح الأراضي ، وضعف الاستثمار في التنمية الأفقية والرأسية الزراعية واتساع نطاق هجرة العمالة ، وانخفاض الحوافز السعرية ، وتواصل عملية تفتيت الحيازات الزراعية ، والاعتماد المتزايد على المعونات الغذائية ، وإهدار أولويات الأمن الغذائي [1] .

ويرجع الضعف النسبي للتنمية الصناعية ، إلى تفاقم مشكلات الصناعات القائمة نتيجة قصور حجم الاستثمار ، وارتفاع تكلفة الاقتراض ، وارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبات التصدير ، وتخلف برامج التدريب ، وهجرة العمالة المدربة ، وانخفاض الأجور والتضخم، بالإضافة إلى البيروقراطية الحكومية [2] .

ويمكن القول أن عدم نجاح الخطة الخمسية الأولى في تحقيق هدف تأمين أسبقية تطوير قطاعات الإنتاج ، يرجع بجانب أسباب أخرى ، إلى تراجع الموارد المالية الخارجية ، واتجاهات تخصيص القروض الخارجية وإلى تصور السياسات الاقتصادية من منظور تخصيص الموارد المتناقصة لصالح تأمين أولوية الاستثمار الخارجي [3] .

وإذا كانت سنوات السبعينات شاهدت تفاقم الانكشاف الاقتصادي المصري إزاء العالم الخارجي ، وما ارتبط به من اختراق اقتصادي أجنبي ، وتراجع للقوة الاقتصادية القومية، وتعاظم لنقاط الضعف الإنتاجي ، فإن تطورات الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ – ١٩٨٧) لم تسهم في تقليص الانكشاف البنيوي ، ومن ثم فالحد من الانكشاف التجاري والمالي والغذائي والتكنولوجي .. الخ . وفي ضوء هذه الظروف كان طبيعياً أن تستمر التأثيرات الخارجية على التطورات السياسة والاقتصادية القومية في اتجاه سلبي [4] .

لقد تعرض الاقتصاد القومي خلال الخطة الأولى للعديد من الضغوط الداخلية

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ص ٤٣٩ – ٤٤١ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٤٤١ – ٤٤٣ .
(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ ، ص ٤٤٨ – ٤٤٩ .
(٤) نفس المرجع السابق ١٩٨٧ ، ص ٤٤٩ – ٤٥١ .

والخارجية وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت معدلات الأداء مرضية بصفة عامة ، حيث بلغ معدل نمو الدخل القومي عام ١٩٨٧ نحو ٥,٣ % [١] . ورغم الجهود التي بذلت لإصلاح المسار الاقتصادي ، فقد تزايدت معدلات العجز في الموازنة وميزان المدفوعات، حيث ارتفع عجز الموازنة من ٣,٥ مليار جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٤,٢ مليار جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦ ، وارتفع العجز في الميزان التجاري من ٣,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٩,٦ مليار جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦ ، وزادت الديون من ١٢,٧ مليار جنيه إلى ٣٠,٥ مليار جنيه في نفس الفترة ، وزادت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج القومي من ٤٠% إلى ٥٥,٣% ، وزادت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من ٢٠ % إلى ٢٥,٤% [٢] .

الخطة الخمسية الثانية :

تعتبر الخطة الخمسية الثانية (٨٧ / ١٩٨٨ – ٩١ / ١٩٩٢) بمثابة الحلقة الثانية من الخطة الطويلة المدى التي تمتد حتى عام (٢٠٠١ / ٢٠٠٢) . وتتمثل استراتيجية هذه الخطة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً ، وإجراء إصلاح هيكلي في الاقتصاد القومي، وزيادة قدراته على النمو الذاتي . ومن السمات الرئيسية لهذه الخطة خفض الاعتماد على البترول وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج ، وزيادة التركيز على القطاعات السلعية خاصة الزراعة والصناعة ، وذلك بهدف تقليص أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد القومي [٣] .

وارتكزت الخطة الخمسية على المحاور الثلاثة التالية : [٤]

(١) دعم القدرة الذاتية للاقتصاد القومي : من خلال التركيز على الإنتاج السلعي وتقليل الحاجة إلى الاستيراد ، وتعظيم القدرة على التصدير ، بما يؤدي تدريجياً إلى رفع معدلات الاكتفاء الذاتي ، بالإضافة إلى رفع مستوى الإنتاجية وقصر التمويل من خلال القروض الخارجية على الجوانب الضرورية والحتمية بما يقلل من زيادة حجم الدين الخارجي .

---

(١) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد الأول والثاني ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٢٥ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٨٧ – ٨٩ .
(٣) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثاني ، ١٩٨٧ ، ص ١٧٦.
(٤) وزارة التخطيط ، الإطار العام للخطة الخمسية (٨٧ – ١٩٩٢) ، ص ٥٢ – ٦٤

(٢) الاستمرار في دعم وإصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية بهدف رفع طاقة الاستيعاب للاقتصاد المصري ، عن طريق توفر هذه البنية التي تشكل دافعاً للتنمية ، وحافزاً للاستثمار ، وتلافي ما قد يترتب على قصورها من اختناقات تعوق التنمية .

(٣) اعتبار البعد السكاني والمكاني للتنمية محوراً أصيلاً من محاورها : من خلال تحديد مجتمعات اقتصادية جديدة بعيدة عن الوادي ، تصل في مجموعها إلى ٢٠ مجتمعاً إنمائياً جديداً ، تستوعب الوحدة منها من ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف نسمة ، على أن تبدأ هذه المجتمعات لا كمدن وإنما تعتمد على استيطان أنشطة إنمائية تختلف باختلاف الموقع .

وحددت هذه الخطة المجالات الاستثمارية التي تتولاها الحكومة والقطاع العام في مجالات: الصناعات الثقيلة ، والصناعات الاستراتيجية ، والمرافق العامة ، وتلك التي يشترك فيها القطاعان العام والخاص كالصناعات المتوسطة والخدمات الصحية والتعليمية والسياحة والنقل البحري والنهري والتجارة الخارجية والتعمير واستصلاح الأراضي والنشاط المصرفي ، وتلك التي يقتصر الاستثمار فيها على القطاع الخاص كالصناعات الصغيرة والنشاط الزراعي ، والتجارة الداخلية ، والخدمات الشخصية [١] .

وإذا كانت استثمارات القطاع الخاص في خطة (٨٢ - ١٩٨٧) بلغت ٢٣% في السنة الأولى وارتفعت إلى ٢٩% في السنة الخامسة ، فإن استثماراته في الخطة الخمسية الثانية بلغ ٥٠% حيث اعتمدت علية الخطة في تنفيذ نحو ٥٠ % ، حيث اعتمدت عليه الخطة في تنفيذ نحو ٩٧,٥ % من استثمارات قطاع الإسكان ، و ٧٥,٧ % من الزراعة، ٥٢,٤% من استثمارات الصناعة [٢] .

ويشير التقرير النهائي لمتابعة أداء الخطة لعام ٨٧ / ١٩٨٨ بوضوح لضعف إسهام القطاع الخاص ، واختلال توزيع استثمارات القطاع العام لصالح البنية الأساسية . لم يقدم القطاع الخاص سوى ٣١,٥ % من إجمالي الاستثمار القومي خلال العام الأول من الخطة الخمسية الثانية مقابل ٤٠ % - ٥٠ % طبقاً للأهداف الأولية للخطة . وخصصت ٥٨% من استثمارات القطاع العام لمشروعات البنية الأساسية [٣] .

---

(١) وزارة التخطيط ، الإطار العام للخطة الخمسية (٨٧ ــ ١٩٩٢) ، ص ٥٨ ــ ٦٢ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٦٣ ــ ٦٥ .
(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ص ٥٨٥ .

وعلى الرغم من سياسات الإصلاح والترشيد التي اتبعتها الحكومة ، فقد زادت حدة المشكلات الرئيسية للاقتصاد المصري ، والتي تمثلت في تراجع الصادرات ، وتعاظم قيمة الواردات وتفاقم مشكلة الغذاء ، وضآلة الاستثمارات الأجنبية ، وزيادة أعباء المديونية الخارجية ، واتجاه القروض الخارجية إلى مسارات لم تكن الأكثر اتفاقاً مع الأولويات القومية ، واتجاه الائتمان بعيداً عن متطلبات التنمية وتحويل البنوك الأجنبية ودائعها إلى الخارج وتمويلها الأنشطة غير الإنتاجية وزيادة حدة مشكلة البطالة ، وتقلص المصادر القومية للنقد القومي الأجنبي ، واستمرار تحمل موازنة الدولة لعبء الدعم ، وارتفاع الأسعار ، واختلال توزيع الدخل [1] .

واستمر تزايد الاعتماد على الخارج بالنسبة لعدد من المنتجات الزراعية الهامة حيث زادت نسبة استيراد القمح والدقيق إلى ٨٠ % ، مثلت المعونة الغذائية الأمريكية منها حوالي ٤٧ % لزيت الطعام و ٤٠ % للسكر [2] . وهكذا ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال عام ٨٧ / ١٩٨٨ إلى ١٢,٥ مليار جنيه مقابل ٩.٦ مليار جنيه في عام ٨٦ / ١٩٨٧ [3] . وطبقاً لبيانات البنك الدولي فإن نسبة العجز التجاري في مصر تمثل أكبر رقم للعجز بالنسبة لجميع الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض التي تنتسب إليها مصر . كما تمثل نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي المحلي في مصر ١٢ % وهي أعلى نسبة بين أكثر من مائة دولة نامية [4] .

واستمر تفاقم مشكلة البطالة ، وتزايدت معدلاتها بصورة كبيرة . فطبقاً للنتائج الأولية لتعداد عام ١٩٨٦ ، تبين أن عدد المتعطلين في مصر ٢,٠١١ مليون فرد بما يوازي حوالي ١٤,٧ % من إجمالي قوة العمل المصرية . وتنطوي مشكلة البطالة على مخاطر عديدة فنحو ٩٠ % من العاطلين الشباب الداخل إلى سوق العمل ويمثل خريجو النظام التعليمي نحو ٧٠ % منهم . كما تنطوي البطالة على خسائر اجتماعية فادحة ، فالاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها الدولة لسنوات طويلة لتعليم العاطلين ،

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨ ، ص ٥٧٠ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ص ٤٤٩ .
(٣) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، ١٩٨٨ ، ص ٨٧ .
(٤) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ص ٦٠١ .

لا يتم الاستفادة منها ولا يقابلها عائد اقتصادي واجتماعي [1] .

ومن الأحداث الاقتصادية الهامة التي شهدتها عام ١٩٨٨ ، انفجار أزمة شركات توظيف الأموال ، وإصدار القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ الخاص بالشركات العاملة في مجال تلقي الأموال ، حيث امتنعت تلك الشركات عن رد الودائع أو دفع العوائد مما أثار السخط العام، وتظهر مسئولية الحكومة بوجه خاص في أنها لم تخضع نشاط هذه الشركات منذ البداية للقانون ، فضلاً عن قصور السياسة الاقتصادية في إدارة الادخار والاستثمار القوميين [2] .

وطبقاً لتقديرات وزارة التخطيط ، فإن الدين العام الخارجي ارتفع في عام ٨٧ / ١٩٨٨ إلى ٣١,١ مليار جنيه ، خلاف الديون العسكرية التي لا تتوافر بيانات دقيقة وموثوقة عنها. وقد بلغت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج القومي ٦٦,٢ % ، في حين بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات ١٢,٣ % [3] .

وطبقاً لتقديرات البنك الدولي ، فإن مصر شغلت المركز الثاني بعد تركيا من حيث قيمة الديون الخارجية طويلة الأجل ، وذلك بين الدول النامية ذات الدخل المتوسط وذات الدخل المنخفض [4] . كما تحتل مصر الترتيب السابع بين ١٥٥ دولة من حيث حجم الدين الخارجي ، حيث أدى تعاظم الدين الخارجي إلى جعل مصر من أكثر بلدان العالم مديونية. ومن وجهة نظر أعباء هذه الديون ، يلاحظ أن الدين المدني المتوسط والطويل الأجل زاد عن حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وصار متوسط نصيب الفرد منه أكثر من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي [5] .

وقد تعددت جولات المباحثات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي عام ١٩٨٨ ، ولم تثمر حتى نهاية هذا العام عن توقيع الاتفاق الذي يتيح لمصر أن تعيد جدولة ديونها المستحقة من يوليو ١٩٨٨ ، وأن تتلقى القسط الثاني من قرض الصندوق الذي تقرر وفق اتفاق مايو ١٩٨٧ ، كما حال عدم التوصل إلى اتفاق دون حصول مصر على قرض من البنك الدولي قدرت بنحو ٨٠٠ مليون دولار . وأدى تعثر المفاوضات إلى حجب الصندوق "ضوءه الأخضر" الذي يشترطه البنك الدولي لتقديم التمويل الخارجي

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٦٢٣ ــ ٦٢٧ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ص ٦٢٧ .
(٣) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، ١٩٨٨ ، ص ٨٩ .
(٤) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ص ٦٠٤ .
(٥) نفس المرجع السابق ، ص ٦٠٣ .

الضروري ولإعادة جدولة الديون المستحقة على مصر [1] .

تخلص مما سبق إلى أن حقبة الثمانينات شهدت اهتماما ملحوظا بسياسات الترشيد والإصلاح سعيا وراء تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتميزت هذه الحقبة بالعودة إلى نظام التخطيط ، إلا أنه من الملاحظ أن الأسلوب السائد هو التخطيط المركزي ليس فقط بروية تملك الدولة لوسائل الإنتاج في عدد كبير من القطاعات ، ولكنه أيضا يتبع أساليب التخطيط المتبعة في الدول الاشتراكية ، حيث يتبع أسلوب الموازين السلعية . ومما يؤخذ على التخطيط المركزي في مصر الفجوة الكبيرة بين مستوى الإنجاز على المستوى القطاعي ومستوى الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي . فعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت في استصلاح الأراضي والإسكان والزراعة والصناعة والتليفونات .... الخ ، نجد أن معدل التضخم خلال عقد الثمانينات تسارع من ١٠ % سنويا إلى نحو ٢٥ % سنويا ، وأن مستوى البطالة ارتفع من ٧ % إلى ١٥ % ، وأن معدل النمو انخفض من ٩ % إلى أقل من ٢ % سنويا ، ومن عيوب التخطيط المركزي كذلك ، أن الخطة تحدد أهدافا كمية دون توضيح نوعية السياسات التي تلزم اتباعها لتحقيق تلك الأهداف ، فعلى سبيل المثال ، من الصعب أن نعرف الأساس الذي بني عليه افتراض مضاعفة استثمارات القطاع الخاص بين الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية .

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٣٦١ .

المبحث الثاني

التنمية المستقلة وتحديات التبعية

إمكانية التنمية المستقلة :

في إطار البحث عن مفهوم أعمق لمضمون التنمية الاقتصادية ، تراجعت مصطلحات "التحول الاشتراكي " و " التنمية الاشتراكية " ، وبرزت مصطلحات جديدة مثل "الاستقلال الاقتصادي " و " التنمية المستقلة " و " الاعتماد على الذات " .

وقد جاء هذا التحول نتيجة لانتكاسة " النموذج الاشتراكي " وسوء سمعته في أغلب البلدان العربية (١) .

و " التنمية الاقتصادية المستقلة " تعني أن يوجه الجهد التنموي بقرارات من الداخل وبهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، والتي لا تحدد وفق مستوى القدرة الاقتصادية فقط ، ولكن تتحدد وتتشكل وفق المفاهيم والقيم الحضارية الحاكمة . والتنمية الاقتصادية المستقلة – بهذا المضمون – هي المكون الاقتصادي الملائم لمشروع الاستقلال الحضاري ، وهذا ما يمكننا من التعامل مع الأسواق الدولية من موقع يقترب من الندية ، تماماً كما يمكننا الاستقلال الحضاري من التفاعل مع الحضارات الأخرى بندية (٢) .

أما " الاعتماد على الذات " فلا يعني الاكتفاء الذاتي ، أو الامتناع عن الحصول على قروض ومساعدات واستثمارات أجنبية . ولكن القول أن " الاعتماد على الذات " لا يتناقض مع أن يكون للدولة علاقاتها الاقتصادية الدولية ، لا يعني أن كل أنواع العلاقات الاقتصادية الدولية تتفق مع " الاعتماد على الذات " أن أحد جوانب " استراتيجية الاعتماد على الذات " يتمثل في ضرورة العمل المستمر من جانب الدولة لتغيير طبيعة هيكلها الاقتصادي ، وهيكل علاقاتها الاقتصادية الدولية بما يسمح لها من تأكيد عدم تبعيتها للخارج ، ومن تأكيد إمكانية استمرار تحقيق اعتمادها على الذات (٣) .

إن تحديد المقصود باستراتيجية " الاعتماد على الذات " يتم بالرجوع أساساً إلى

---

(١) عادل حسين ، نحو فكر عربي جديد ، الناصرية والتنمية والديمقراطية (بيروت : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) ص ٨٣ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(٣) مصطفى السعيد ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

كيفية تحقيق أهداف المجتمع ، وهل يتم ذلك باستخدام موارد ذاتية أم يتم عن طريق الاعتماد على الخارج ، وبمقدار اعتماد الدولة على مدخراتها المحلية وتقليل اعتمادها على المصادر الخارجية ، بمقدار ما تتحدد درجة اعتمادها على الذات [١] .

ومن هنا فليس المقصود بكسر التبعية ، أن تنعزل الدولة ، وتقطع علاقاتها بدول الشمال ، فهذا المفهوم السلبي ضار وغير ممكن بحكم موقعها الموروث في تقسيم العمل الدولي ، المقصود إذن بالتنمية المستقلة ، هو التحرك نحو التعامل مع العالم الخارجي بندية وتكافؤ ، بحيث تمنع أو تحيد قدرة القوى الخارجية على استنزاف مواردنا ، وعلى تشكيل بنيتنا الاجتماعية والاقتصادية على النمو الذي يتفق مع مصالحها . وهذه العملية لا تتم في يوم وليلة ، أو بإصدار قرار ، وإنما هي عملية ممتدة ومخططة ، تبدأ بتعديل الإطار الحضاري والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتتواصل بتصفية التشوهات الهيكلية الموروثة من خلال التنمية المستقلة الشاملة [٢] .

وتختلف الآراء حول نموذج التنمية المستقلة الملائم لظروف دول العالم الثالث فبينما يرى البعض أنه لا تنمية مستقلة إلا من خلال النموذج الاشتراكي وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، يرى البعض الآخر أن طريق التطور الرأسمالي هو الأنسب بعدما وصلت الاشتراكية إلى طريق مسدود ، وبعدما حدث من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة في دول الكتلة الشرقية .. أما الفريق الثالث فيرى إمكانية تحقيق التنمية المستقلة عن طريق التطور الرأسمالي بشروط ومواصفات محددة لا تتوافر الآن بشكل استثنائي – كما حدث في الهند – حيث يرجع نجاح تجربتها لضخامة سوقها الداخلية ، وقبول الرأسمالية فيها لقدر من التخطيط ، وخوف الغرب الرأسمالي من أن يؤدي الضغط عليها إلى انتهاج الطريق الذي سلكته الصين المجاورة .. ولذا فإن الخيار الغالب – في رأي هذا الفريق – هو السير على طريق التحول الاشتراكي مع مراعاة الخصائص الخاصة لكل بلد وظروف تطوره . ولقد كشفت التجارب التنموية في دول العالم الثالث فشل النموذج الاشتراكي وتعثر النموذج الرأسمالي ، الأمر الذي يفتح الباب أمام اجتهادات جديدة لبلورة بديل تنموي ينبثق من الإطار الفكري والحضاري ، ويعتمد على القدرة الذاتية والإبداع الذاتي ، وتتفق توجهاته وأهدافه مع مصالح شعوب العالم الثالث .

---

(١) مصطفى السعيد، مرجع سابق، ص ٩٥ .
(٢) عادل حسين ، نحو فكر عربي جديد ، ص ٥٦ .

إن التنمية المستقلة لا يمكن تحقيقها إلا إذا توفر جو من الثقة بالنفس ، وإلا إذا انبعث الإبداع الذاتي للأمة ، وإلا إذا ارتبط المشروع التنموي بالاستقلال الحضاري . فالقضيتان مرتبطتان ، فلا استقلال حضاري بدون أساس اقتصادي متين ، ولا تنمية اقتصادية مستقلة بدون استقلال حضاري (١) .

والتنمية المستقلة وفق المفهوم الحضاري تتطلب موقفاً تضامنياً جماعياً بين دول العالم الإسلامي ودول العالم الثالث لتوحيد المواقف في القضايا الاقتصادية الدولية المثارة مثل قضية الديون الخارجية ، وقضية نظام النقد الدولي ، والتجارة الخارجية (٢) .

مما سبق يمكن أن نوجز محددات التنمية المستقلة في النقاط التالية :

(١) الاستقلال الحضاري ونفي التبعية الفكرية .

(٢) استقلال القرار الوطني في مواجهة التحديات والضغوط الخارجية .

(٣) الاعتماد على الموارد الذاتية البشرية والمادية .

(٤) تقليل الاعتماد على الخارج من حيث الاقتراض والاستيراد والخبرات .

(٥) اتجاه التنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق التوازن المادي والروحي .

(٦) التعامل مع النظام الاقتصادي الدولي بندية وتكافؤ وعلى رأس المصلحة الوطنية.

هوية الاقتصاد والاعتماد على الذات :

ما هي هوية الاقتصاد المصري ؟. هل هو اقتصاد رأسمالي ؟ أم اقتصاد موجه ؟ أم اقتصاد مختلط ؟.

هذه التساؤلات محل جدل كبير ، منذ تحول مصر إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي في إطار احتفاظ الدولة بدورها وملكيتها لوسائل الإنتاج ، ولعل العودة إلى التخطيط في أوائل الثمانينات ، هي التي جعلت تلك التساؤلات أكثر إلحاحاً .

يذهب البعض إلى أن الاقتصاد المصري اقتصاد مختلط ، بمعنى أنه يضم عناصر رأسمالية إلى جانب بعض أشكال التخطيط . وبعبارة أخرى فهو اقتصاد يعتمد على آلية السوق دون أن تكون طليقة ، وإنما تضع عليها الدولة قيوداً تحد من حركتها الحرة .

ويرى البعض الآخر أن الاقتصاد المصري يفتقد ملامح الاقتصاد المختلط الذي

---

(١) عادل حسين ، مرجع سابق ، ص ٦٧ – ٧٣ .

(٢) عبد الخالق الشكيري ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ – ١٣٦ .

أرسى دعائمه الاقتصادي البولندي " مايكل كالتسكي " وتخص ملامحه في انحياز الدولة إلى إشباع الحاجات الأساسية لنحو ٦٠ % من ذوي الدخول الدنيا ، وبترك للقطاع الخاص إشباع حاجات الفئات العليا .. أما الاقتصاد المصري فيمثل تكويناً غريباً ، فيه قطاع عام ولكن قوانين الحركة فيه منذ منتصف السبعينات هي قوانين النمو الرأسمالي غير المتوازن ، وتلعب الدولة دوراً هاماً في التحالف مع مجموعات المصالح التي نشأت في ظل الانفتاح .

ويرى علي الدين هلال أنه ينبغي أن نتوقف عن تسمية الاقتصاد المصري بأنه اقتصاد اشتراكي ، وأن نتعامل معه على أنه اقتصاد مختلط . فالقضية ليست الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية ، ولكن قضية إعادة الأمور إلى نصابها في مجتمع منظم يسير الاقتصاد حسب قواعد منتظمة محركة ، بدلاً من أن نتركه نهباً للأهواء الفردية الأمر الذي يفيد قطاعات طفيلياً غير منتج ، لا يستحق أن نسميه بالرأسمالية .

ولاشك أن هذا الغموض في تحديد هوية الاقتصاد المصري ، يؤكد الحاجة إلى ضرورة وضع استراتيجية واضحة للتنمية ، تستمد من واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وتقوم على استعادة الثقة بالنفس ، والاعتماد على الذات ، والإبداع الحضاري ، بما يكفل تحقيق تنمية مستقلة شاملة ومتوازنة ، نسميها بمسمياتنا نحن ، لا أن نبحث لها عن اسم أو هوية في تراث الغرب والشرق .

ولكن ، إلى أي مدى حققت سياسة الانفتاح الاقتصادي استراتيجية " الاعتماد على الذات"؟ وإلى أي مدى حافظنا على استقلالنا في إطار هذه السياسة ؟.

يؤكد أنصار سياسة الانفتاح الاقتصادي أنه ساهم إيجابياً ، وبقدر ، في تحقيق أو على الأقل ، في خلق الظروف الملائمة لإمكانية تطبيق استراتيجية " الاعتماد على الذات". وتمثلت هذه الإيجابية على وجه التحديد فيما أدى إليه الانفتاح من زيادة موارد العملات الأجنبية وارتفاع معدلات الاستثمار والادخار المحلي وبالتالي معدلات نمو الدخل القومي وعلى نحو لم تشهده مصر منذ الحرب العالمية الأولى .. ويعترف أنصار الانفتاح بوجود سلبيات لا يستهان بها ، غير أن الحكومة في المراحل الأولى من تطبيق الانفتاح تجاوزت عنها ، نظراً لأن الأولوية كانت لقضية إعادة الثقة والاطمئنان ، ومن ثم بات من الضروري التصدي لهذه السلبيات في الثمانينات على ضوء تحليل للمتغيرات الأساسية للاقتصاد والمجتمع المصري [1] .

---

(١) مصطفى السعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

أما خصوم الانفتاح ، فيرون أن هذه السياسة أدت إلى إهدار استقلال مصر الاقتصادي وتكريس التبعية ، وذلك لتحول هيكل الاقتصاد المصري إلى هيكل تابع سواء من زاوية اعتماده على قطاعات تعتمد بدرجة كبيرة على عوامل خارجية ، أو من زاوية الاختلال في هيكل الميزان التجاري .. وكذلك ارتبطت سياسة الانفتاح بتزايد الاعتماد على القروض الخارجية ، مما أتاح لمؤسسات التمويل الدولية والدول المقرضة فرض شروطها، وممارسة ضغوطها التي لعبت دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة الاقتصادية واتخاذ القرار الاقتصادي [1] .

وطبقاً لرأي خصوم الانفتاح ، فقد تحولت مصر تدريجياً من " رأسمالية الدولة القائدة المستقلة " وهو الشكل الذي استمر منذ أواخر الخمسينات حتى أوائل النصف الثاني من الستينات إلى رأسمالية من نوع جديد هي " رأسمالية الدولة التابعة " بعد أن نجحت الرأسمالية المصرية في تحجيم دور الدولة ، وتقليص الطبيعة القيادية للقطاع العام ... وهذه الرأسمالية تابعة بالضرورة ، لأنها بحكم ضعفها ، لا تتعامل مع الرأسمالية من موقف قوة ، ولا تقدر على منافستها ، ولذا لا يتجاوز تفكيرها السير في ركاب الرأسمالية الأجنبية ، والعمل وسيطاً لها [2] .

ويرى جلال أمين أن العقبات الحقيقية في طريق إقامة نظام اقتصادي مصري يعتمد على الذات لا تتعلق بإمكانيات مصر الاقتصادية ، وإنما تتعلق بمدى قدرتها على ممارسة إرادتها السياسية بحرية تمكنها من تعبئة مواردها لتحقيق معدل نمو مرتفع .... والفرصة ضئيلة للغاية – على حد قوله – إلا إذا حدث أحد أمرين : الأول تغير الظروف الدولية التي أدت بمصر إلى ما هي فيه بفعل عوامل قد لا يكون لمصر فيها دور مؤثر ، والثاني استغلال التناقضات فيما بين القوى الدولية التي تحاول إخضاعها [3] .

ولكننا نختلف مع الربط بين نجاح نموذج التنمية المعتمد على الذات وتغير الظروف الدولية . وقد رأينا كيف أسفرت التحولات الجديدة في دول المعسكر الشرقي عن وضع قواعد نظام دولي جديد بين الشرق والغرب . وهذه القواعد ليست في صالحنا ، الأمر الذي يحفزنا على صياغة نموذج تنموي حضاري مستقل ، يتخلص من قبضة

(1) السيد زهرة ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .
(2) إبراهيم العيسوي ، التحول إلى الانفتاح ، الانفتاح .. الجذور والحصاد والمستقبل ، ص ٨٧ ــ ٨٨ .
(3) جلال أمين ، محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية في " نحو اقتصاد مصر يعتمد على الذات " بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٦ ــ ٢٨ مارس ١٩٨١ (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤) ص ٤٣٥ ــ ٤٣٦ .

التنمية ، ويحقق ذاتنا كقوة جديدة لها وزنها على الساحة الدولية ، وليست مجرد قوة تابعة تعيش على التحالفات والتناقضات .

ولا نتصور إمكانية الحديث عن إرادة سياسية حرة ، وتنمية مستقلة ، في إطار التبعية للشرق أو الغرب ، أو محاولة الملاءمة بين النموذجين الرأسمالي والاشتراكي وواقعنا ، أو محاولة التجديد بدعوى مسايرة التطورات الجديدة .. إن ما يواجهنا من تهديدات وتحديات يحتم علينا البحث عن طريق للتنمية .

الانفتاح وتحديات التبعية :

نتيجة لتزايد الاعتماد على العالم الخارجي في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي خلال حقبتي السبعينات والثمانينات ، قفز حجم الدين الخارجي من ٩,٩ مليار جنيه في عام ١٩٨٧ إلى ٣١,١ مليار جنيه عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، الأمر الذي ترتب عليه تراكم أعباء الديون ، ودخول الدولة في مفاوضات من أجل جدولتها والحصول على قروض جديدة ، ومن ثم الدوران المستمر في حلقة التمويل الخارجي ، ومواجهة مخاطر التبعية .

وسنتناول في إيجاز أبرز التحديات التي واجهتها مصر خلال هذه الفترة نتيجة الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي للتنمية :

(١) **القروض وشروطها واستخداماتها :** نظراً لضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة ، ونتيجة للانخفاض الواضح لمعدل الادخار المحلي ، أصبح الشطر الأكبر من الاستثمارات مرتبطاً بما تحصل عليه مصر من قروض خارجية [١] . وقد بلغ إجمالي القروض الخارجية عام ١٩٨٦ (٤٨,٤ مليار دولار) منها ١٠ مليار دولار قروض عسكرية . والملاحظ أن تلك القروض عمقت اختلال البناء الاقتصادي لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاع الإنتاجي حيث وجه ٦٣,٧ % لقطاع التوزيع والخدمات ، وانخفض نصيب القطاع الإنتاجي إلى ٣٦,٣ % وبذلك تقلصت الطاقة الإنتاجية للبناء الاقتصادي وتفاقم العجز وتراكمت الديون (٢) .

---

(١) رمزي زكي ، قضية الديون الخارجية ، في " الانفتاح .. الجذور والحصاد والمستقبل " جودة عبد الخالق وآخرون ، ص ٢٠٣ ــ ٢٠٤ .

(٢) رضا هلال ، صناعة التبعية ، قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٧) ص ٦٢ ــ ٧٠ .

وخلال الفترة (١٩٨٢ – ١٩٨٦) حصلت مصر على ١٠ مليارات جنية قروضاً خارجية تم توجيه ٧ مليارات للمياه والصرف الصحي والتليفونات والكهرباء والسكك الحديدية و١,٨ مليار جنية لاستيراد مستلزمات إنتاج، ١,٢ مليار جنية لاستيراد القمح[1].

وتركزت مصادر القروض الخارجية في عدد محدود من الدول الرأسمالية المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لها ، بما يتضمنه هذا التركيز من مخاطر تمس الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، خاصة في ضوء الاعتبارات السياسية المرتبطة بالتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ... وإذا استبعدنا القروض المخصصة لشراء السلع الغذائية وغيرها ، فقد كان التوجه العام هو تحديد أوجه الإنفاق على مشروعات بعينها ، فضلاً عن شراء السلع والخدمات مثل الشحن والتأمين ودراسات الجدوى وغيرها بمبالغ القروض من الدول الدائنة [2] .

واتجهت شروط الاقتراض الخارجي لمصر نحو التعقيد بسبب ظروف التضخم العالمي عموماً ، وبسبب تفاقم أعباء الاقتصاد المصري من جراء هذه الديون ، حيث حرص الدائنون على فرض شروط أثقل لضمان السداد [3] . وهكذا ارتبط تدفق القروض بتطبيق سياسة الانفتاح وتنفيذ شروط الهيئات الدولية ، وتعميق العلاقات مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، ووصل الأمر إلى حد مساهمة بعثات دولية في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية [4] .

(٢) التكلفة السياسية للمساعدات الأمريكية : تشغل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول بين الدول الدائنة لمصر ، حيث بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧) ١٣ مليار و ١٥٠ مليون دولار بمتوسط مليار دولار سنوياً ، وبإضافة المنح العسكرية ترتفع المساعدات إلى ٢,٣ مليار دولار سنوياً تمثل ٤٩,٨ % من الصادرات السلعية ، وتغطي ٤٦,٩ % من عجز الميزان التجاري المصري [5] .

والملاحظ أن إجمالي ما قدم خلال تلك الفترة من مساعدات نقدية مباشرة لم يتجاوز ٩٢٦ مليون دولار تمثل ٧,١ % فقط من إجمالي المساعدات

---

(١) خطاب الرئيس حسني مبارك في عيد العمال (٣٠ / ٤ / ١٩٨٧) .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٣٦٠ – ٣٦٢ .
(٣) رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ – ٢٠٧ .
(٤) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٣٦٣ – ٣٦٤ .
(٥) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ص ٦٠٧ .

الأمريكية ويتوجه برنامج المساعدات بالدرجة الأولى نحو مشروعات المرافق الأساسية وبرامج تنظيم الأسرة والتنمية الريفية والتعليم الأساسي [1] . ويبلغ متوسط نصيب الواردات من السلع الأمريكية ٣٢,٩ % والقمح ٢٣,٧ % والمرافق والكهرباء ٢١,١ % والمحافظات ٤,٢ % وتنظيم الأسرة والخدمات الصحية والتعليم الأساسي والتدريب المهني ٣,٢ % . أما الصناعة لم يتعد نصيبها ٩,٥ % ، ولم تنل الزراعة سوى ٤ % من القروض الأمريكية [2] .

ولا شك أن الاقتصاد المصري قد حقق بعض النفع من المساعدات الأمريكية ، لا سيما في مجال البنية الأساسية ، وتوفير احتياجات مصر من القمح . ولكن في المقابل كانت هناك مكاسب عادت على السياسة الأمريكية ، ففي تقرير قدم للكونجرس أوضحت وكالة التنمية الأمريكية أن برنامج المعونة الأمريكية قد ساعد على خدمة المصالح الأمريكية فيما يتعلق باستمرار التزام مصر بالسلام مع إسرائيل . ومساندة مصالح العالم الحر في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي . وعلى الصعيد الاقتصادي استفادت الشركات الأمريكية من عملية توسيع نطاق العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة ، علاوة على التوجهات الاقتصادية وأسلوب إدارة الاقتصاد المصري [3] .

وتبدو مخاطر المساعدات الأمريكية في ارتباطها بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية وأنها تمثل سلاحاً يمكن استخدامه بالتهديد بمنعها في حال إذا ما استدعت مصالحها هذا أو عجزت مصر عن السداد في الميعاد وتتعاظم خطورة هذا التهديد نظراً للوزن الكبير لفائض الحاصلات في واردات مصر الغذائية وخاصة القمح [4] . ولذا فإن الأمر يقتضي الاعتراف بالحقيقة الأساسية التي مفادها أن المعونة الأمريكية لن تستمر إلى الأبد ، وعلى راسم السياسة المصرية أن يوطد نفسه على بناء القدرة الذاتية للاقتصاد المصري [5] .

وهكذا يتضح أن المساعدات الأمريكية مرهونة بخدمة مصالحها وسياستها في المنطقة ، وأن أي توتر في العلاقات الأمريكية المصرية سوف ينعكس بدوره على تدفق المساعدات ، الأمر الذي يقتضي التحرر من الاعتماد على المعونة الأمريكية وتعزيز برنامج الاعتماد على الذات .

---

(١) محمود عبد الفضيل ، فك الارتباط الاقتصادي له ثمن ، الطليعة ، عدد فبراير ١٩٨٦ ، ص ٢٦ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٣٦١ .
(٣) محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .
(٤) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ص ٣٦٤ .
(٥) محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٣) ضغوط المؤسسات المالية الدولية : ترجع علاقة مصر بصندوق النقد الدولي إلى عام ١٩٦٢ ، عندما تقدمت بطلب للحصول على ٤٢,٥ مليون دولار ، لمساعدتها على مواجه الصعوبات الخاصة بميزان المدفوعات (١) . وفي عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ بدأت مصر تجري اتصالات مع الصندوق للحصول على تسهيلات ائتمانية. واقترح الصندوق مجموعة من الإصلاحات أطلق عليها برنامج للاستقرار أو التثبيت تناول السياسات المالية والنقدية وخطط التنمية والقطاعين العام والخاص والدعم غير أن الحكومة لم تقبل البرنامج في بادئ الأمر ، حتى لا يتعرض الاقتصاد القومي إلى هزات شديدة ، خصوصاً بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ . وفي مارس ١٩٧٧ وقعت الحكومة مع الصندوق خطاب النوايا، ثم وقعت خطاباً آخر للنوايا في ١٠ يونيو ١٩٨٧. وفي ضوء ذلك وعد الصندوق بتقديم تسهيلات لمصر تبلغ ٧٢٠ مليون دولار (٢) .

كما زار مصر في نهاية عام ١٩٧٧ ، وفد من البنك الدولي ، وأعد مشروعاً للإصلاح الاقتصادي ، يقترح إعادة الاعتبار للزراعة ، والاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية وتقليص دور الدول في الحياة الاقتصادية (٣) والمعروف أن هذا البنك أداة للتبعية الاقتصادية ، وقد تأكد ذلك في عام ١٩٦٥ عندما تراجع عن تمويل مشروع السد العالي ، لرفض مصر سياسة الأحلاف العسكرية (٤) . ولم تنقطع الاتصالات بين الحكومة والصندوق خلال الفترة بعد عام ١٩٨١ ، بل استمرت المفاوضات واتخذت مصر أسلوب التطبيق التدريجي لمطالبة الصندوق، حتى وقعت في مايو ١٩٨٧ اتفاقاً يتيح لها الحصول على ٣٢٧مليون دولار، وتضمن الاتفاق برنامجاً للإصلاح الاقتصادي لمدة ٣٠ شهراً (٥). وعلى الرغم من اهتمام هذا البرنامج بتقليل العجز في ميزان المدفوعات ، وحل مشاكل النقد الأجنبي إلا أنه استهدف فتح البلاد أمام صادرات الدول الرأسمالية ، وفوائض رؤوس أموالها وربط جهاز الأسعار في الداخل بتقلبات الأسعار في المراكز الرأسمالية، وربط الإنتاج المحلي بالسوق العالمي، وإضعاف الدور الاقتصادي للدولة (٦).

---

(١) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، فبراير ١٩٨٨ ، ص ١١ .

(٢) رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ ــ ٢٠٢ .

(٣) عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٤) رضا هلال ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٥) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، عدد فبراير ١٩٨٨ ، ص ١١ .

(٦) رضا هلال ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .

ونظراً لاهتمام الحكومة بالتفاهم مع صندوق النقد الدولي ، فإن ذلك جعلها تحرص على اقتراح ما يرتضيه الصندوق بشأن السياسة المصرية في الداخل ، أي أن الصندوق لم يعد مجرد مصدر لتمويل العجز في ميزان المدفوعات ، بل أخذ يضطلع بدور الوسيط والحكم المراقب على تنفيذ مجموعة القواعد المتعلقة بسعر الصرف والتسعير والإنفاق الحكومي والدعم .. [1] .

وهكذا مست مظاهر التدخل من جانب الهيئات الدولية جوهر السياسة الاقتصادية والاجتماعية وكانت استجابة الحكومات المتعاقبة لشروط هذه الهيئات ، تعني أن المسار الاقتصادي في ظل الانفتاح ، قد تحدد في جانبه الأساسي بناء على ضغوط هذه الهيئات وشروطها [2] .

(٤) التبعية الغذائية : كان من الطبيعي نتيجة لبطء معدلات النمو في قطاع الزراعة، ولعدم استصلاح أراضي جديدة إلا في حدود ضيقة ، ومع تخلف أساليب الإنتاج الزراعي ، أن تعتمد مصر على الخارج اعتماداً متزايداً في سد الاحتياجات الأساسية لسكانها من الغذاء ، ويسمى هذا بالتبعية الغذائية ، وهي أخطر نتائج الانفتاح الاقتصادي ، نظراً لعلاقتها الوثيقة باستقلال مصر الاقتصادي والسياسي [3] . وفي إطار سياسة الانفتاح اتسعت الفجوة الغذائية بشكل كبير ، حتى بلغت قيمة المساعدات الغذائية التي حصلت عليها مصر من برنامج المعونة الأمريكية ٢٩٥٠ مليون دولار خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٦) تمثل ٢٢.٤ % من إجمالي المساعدات الأمريكية . وخلال خمس سنوات فقط (١٩٨٢ – ١٩٨٦) اقترضت مصر ١,٢ مليار جنية لاستيراد القمح [4] . وقد ارتفعت واردات مصر من القمح من ١٧٧,٤ مليون جنية عام ١٩٨٧ [5] .. ولم يقتصر الأمر علي القمح فقط بل زادت نسبة الاعتماد علي الخارج بالنسبة لكثرة من السلع الغذائية الرئيسية منها الذرة والسكر [6] . وفي حين لم تتجاوز صادرات الموارد الغذائية ٣٤٢ مليون ، ارتفعت الواردات إلى ٢٦٤٤ مليون جنيه في نفس السنة [7] .

---

(١) رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .
(٢) السيد زهرة ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .
(٣) محيا زيتون ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .
(٤) خطاب الرئيس حسني مبارك في عيد العمال (٣٠ / ٤ / ١٩٨٧) .
(٥) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ١٩٨٨ ، ص ١٢٦ .
(٦) محيا زيتون ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .
(٧) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، ص ١١٦ .

(٥) التبعية التكنولوجية : يجري تبرير التبعية التكنولوجية تحت اسم "نقل التكنولوجيا" ولكن الحقيقة أن التكنولوجيا غير قابلة للنقل أصلاً ، فهي نسق اجتماعي كامل يرتبط عضوياً بأسلوب الإنتاج السائد في المجتمع ، وإنما يمكن فقط نقل منتجاتها. وإذا كان انتقال التكنولوجيا بين الدول المتقدمة يتم في صورة " معلومات " فإن انتقالها إلى الدول المتخلفة يتم في صورة الآلات والأشخاص والمصانع الكاملة بما لا يسمح بتوفر تكنولوجية محلية [1] .

وتتحقق التبعية التكنولوجية في مصر من خلال ثلاث آليات رئيسية : الأولى : تتمثل في التجارة الخارجية من خلال استيراد الآلات والمعدات الأجنبية التي تمثل ٣٤,٦ % من إجمالي الواردات . والآلية الثانية تتمثل في مشروعات الاستثمار المشتركة ، حيث تقام فروع للشركات الأجنبية الكبيرة أو تقام مشروعات مشتركة مع القطاع العام ، مع إحكام الرقابة على تدفق التكنولوجيا بما لا يسمح بإنشاء مركز لنقل التكنولوجيا . أما الآلية الثالثة فتتمثل في انتقال العلماء والخبراء أو ما يسمى " نزيف العقول " حيث تتركز تخصصات العلماء المهاجرين في العلوم الهندسية وبصفة خاصة الهندسة الذرية ، فبينما لا يتجاوز عدد علماء الذرة المصريين نحو ٤٠٠ عالم يعملون في هيئة الطاقة الذرية ، ومعهد بحوث تكنولوجيا الإشعاع النووي ، يشتغل في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٠ عالماً مصرياً بنسبة ١٢,٥ % من إجمالي العلماء المصريين في الوطن حالياً [2] . ومن هجرة الكفاءات المصرية ، واستقدام الخبراء الأجانب إلى مصر، يتكون تيار مزدوج الاتجاه ، يصب في " آلية انتقال المعرفة " ليسهم في إضعاف إمكانات بناء قدرة علمية تكنولوجية مستقلة [3] .

ولقد أتاحت سياسة الانفتاح جلب الأساليب التكنولوجية ، إلا أن تكنولوجية الاستهلاك كانت أكثر من تكنولوجية الإنتاج ، وتمثل ذلك في السيارات الفارهة والتليفزيون الملون والفيديو ومستحضرات التجميل وغيرها من السلع التي غطت الأسواق من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة [4] .

(٦) الاختراق العلمي : لقد استخدم التعاون العلمي المشترك كوسيلة للاختراق وجمع

---

(١) محمد عبد الشفيع ، التطور التكنولوجي والاعتماد على الذات في التجربة الصناعية المصرية ، في نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ ــ ١٦٧ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٦٧ ــ ١٧٦ .
(٣) نفس المرجع السابق ، ص ١٧٤ .
(٤) جودة عبد الخالق ، الانفتاح .. الجذور والحصاد والمستقبل ، ص ٦٣ ــ ٦٤ .

المعلومات ، ومما ساعد على ذلك عدم وجود خطة واضحة للبحث العلمي تركـز على الاستقلال الوطني ، الأمر الذي جعل البحوث المشتركة نوعاً من التبعية يخدم مصالح الجهات الأجنبية . وأبرز الأمثلة على ذلك بحوث هيئة المعونة الأمريكية ومؤسسة " راندا " التي تعمل بتنسيق تام مع الجهات التي ترسم السياسة الأمريكية في أنحاء العالم ومنها الشرق الأوسط ، ومنها وكالة المخابرات الأمريكية ووزارة الدفاع [1] .

والخطير أن التبعية أصبحت حالة نفسية ، فهناك عقـــدة الخــوف مــن انقطاع المساعدات الأمريكية إذا ما اتخذنا مواقف تغضب الولايات المتحدة . وهناك مــا يسمى عقدة "الخواجة" أو الاعتقاد أن الخبير الأجنبي سيقدم الحل . والأمثلة عديدة منها الاستعانة بخبراء أمريكيين لدراسة أمراض المانجو ، مع أن الولايات المتحدة لا تنتــج المــانجو ، ومصر تنتجها منذ زمن طويل ، والاستعانة بخبراء أمريكيين لبحث المشكلة السكانية في الوقت الذي توجد فيه في مصر كفاءات وطنية علمية تعايش المشكلة على مدى أكثر من ٣٠ عاماً [2] .

(٧) **التبعية الثقافية** : والتبعية الثقافية نتيجة منطقية للتبعية الاقتصادية فالقوى التـي تسعى لفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية لن ترضى بوجود ثقافــة وطنيــة تتطلع إلى الاستقلال الوطني ، ولذا تعمل هذه القوى على حصار الثقافة الوطنيـة وفرض ثقافتها [3] .

وقد نشطت خلال سنوات الانفتاح نزعة التغريب التي حــاولت غــزو العقـول وإقناعها ، بأن أسلوب الحياة الغربي الرأسمالي هو الأسلوب الأمثل . ولعل ظواهر العنف التي ظهرت في المجتمع المصري خلال هذه الفترة في جانب منــــها رد فعـل لموجة التغريب [4] .

والخطير في موجة التغريب أنها تسعى إلى إعطاب شخصيتنا المعنوية وطمسها من خلال نشر قيم الغرب وسلوكياته ، وتشويه حضارتنا ، وتحقير شعائرنا ودفعنــا في المجتمع الدولي بلا هوية متميزة . وقد وجدت تلك الموجة تعضيداً مــن الداخــل ، من عناصر استهواها الفكر الوافد ، فشاركت في حملات التشويه والتشكيك وهزيمة الذات .

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، ص ١٣٨ ـ ١٤٠ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٣٨ ـ ١٤٤ .
(٣) عبد القادر شهيب ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .
(٤) السيد ياسين ، القانون والتنمية في مصر ، دراسة في علم الاجتماع القانوني ، في الإنسان في مصر ... الفكر والحق والمجتمع (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦) ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

المبحث الثالث

تجارب التنمية في العالم الثالث

لعله من المفيد أن نعرض لبعض تجارب التنمية في العالم الثالث لنقف على ملامح القوة ، ونقاط الضعف ، مما يساعدنا على صياغة تصور بديل للتنمية يتناسب مع واقعنا وظروفنا وخصوصيتنا الحضارية .

(١) تجربة الصين

تقدم الصين نموذجاً للتنمية الاشتراكية المستقلة المختلفة عن النموذج السوفيتي ، حيث أثبتت أن الاشتراكية لا تولد بالضرورة بالصراع الطبقي وعلى يد الطبقة العاملة وإنما يمكن أن تتحقق في مجتمع زراعي يقوده حزب اشتراكي يحظى بدعم جماهير الفلاحين . وكانت العزلة النسبية ، والدعم الطبقي ، والكفاح الثوري وقوة جهاز الدولة أهم أربع سمات رافقت التجربة الصينية (١) .

والتجربة الصينية غنية بدروس الاعتماد على الذات وتلبية احتياجات الجماهير وفعالية المشاركة السياسية . وبالرغم من تخلص الصين من مظاهر الاعتماد على الخارج استطاعت في فترة وجيزة القضاء على مشاكل الفقر وسوء التغذية . ويرجع نجاح هذه التجربة إلى أن جهود التنمية شملت كافة أبعاد المجتمع وارتبطت بطبيعة البناء الاقتصادي والمساحة الجغرافية وطبيعة الشعب الصيني بالإضافة إلى حملات التعبئة التي قادها ماوتسي تونج لبث القيم الإيجابية الأخلاقية في الشعب الصيني (٢) .

وتجمع التجربة الصينية بشكل واضح بين التراث الحضاري والتجديد أو الثورة حتى في فترة الثورة الثقافية ، كان هناك حرص على الحفاظ على معالم تراث كونفوشيوس وفلسفته (٣) الأمر الذي يؤكد أن التجربة كانت مغايرة تماماً للنمط السوفيتي .

---

(١) أندرو ويبستر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧ .

(٢) مريم أحمد مصطفى ، قضايا التنظير للتنمية في العالم الثالث مع تحليل تاريخي للمجتمع المصري (الإسكندرية : دار المعارف الجامعية ، ١٩٨٦) ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(٣) أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٩٥ (الكويت : المجلس الوطني الثقافي للثقافة والفنون والآداب) ص ٢٥٠ .

وشهدت الصين تجربتين للإصلاح أولاهما بدأت مع ما سمي بسياسة القفزة العظمى إلى الأمام عام ١٩٨٥ ، وتوجت بالثورة الثقافية (٦٥ – ١٩٦٧) . والتجربة الثانية بدأت وإن كانت في اتجاه معاكس من حيث الشكل والمضمون منذ وفاة ماوتسي تونج عام ١٩٧٦ وما زالت قائمة حتى الآن [1] وهي ما عرفت باسم الانفتاح مع الحرص الشديد على عدم الانزلاق إلى الانفتاح السياسي ، والتحول الديمقراطي ، وهو ما يعد نقطة الضعف الرئيسية في التجربة الصينية .

وقد تمثلت ملامح الإصلاح والانفتاح في نقل أنماط التحديث الغربي وإدخال علاقات إنتاج رأسمالية ، الأمر الذي دعا البعض إلى القول إلى تخلي الصين نهائياً عن النهج الاشتراكي حيث رفع شعار " المساندة للفلاح الثري " ، وتم تشجيع شراء وبيع الأراضي الزراعية ، وتأييد الاتجاه نحو الملكية الخاصة للتكنولوجيا الزراعية وإطلاق أسعار السوق ونظام الحوافز الفردية ، والتعامل مع الشركات العالمية والدخول في علاقات وثيقة مع العالم الغربي ، بالإضافة إلى حملات التطهير السياسي [2] . وقد جاءت سياسة الانفتاح في مرحلة استطاعت فيها الصين تحقيق تقدماً في النمو الصناعي والزراعي ولذلك توافق الانفتاح مع طبيعة المرحلة ومستوى الاقتصاد والمجتمع والإنسان [3] . ورغم نجاح التجربة الصينية في مجالات عديدة إلا أن تكلفة التنمية كانت باهظة ، حيث تزايدت مظاهر الإرهاب والقمع مع اشتداد قبضة الدولة الأمر الذي فجر الاضطرابات بين الحكومة والمثقفين وأغفلت التجربة الصينية البعد السياسي للتنمية ، ورغم محاربتها للفساد الأيديولوجي ، إلا أن الإصلاح كان لمواجهة صراعات حزبية .

(٢) تجربة الهند

تقدم تجربة الهند نموذجاً للجمع بين البديلين الاشتراكي والرأسمالي فقد اتخذت التنمية الاقتصادية المخططة أسلوباً للتغيير ، وفي نفس الوقت اعتمدت على سياسات المشروع الحر ، ويوضح التأثير المزدوج للبديلين في توجيه عملية التنمية في عبارة قالها

---

(١) محمد السيد سعيد ، تحليل مقارن للتجارب الإصلاح في العالم الشيوعي ، السياسة الدولية ، العدد ٨٧ ، يناير ١٩٨٧ ، ص ١٢٧ .

(٢) حنان ماهر قنديل ، تجربة الصين بعد ماو ، السياسة الدولية ، العدد ٨٧ ، يناير ١٩٨٧ ، ص ١١٠ – ١١٤ .

(٣) مريم أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ – ١٦٨ .

نهرو "من المثير للدهشة أن يتعاون الخبراء السوفيت والأمريكيين معـــاً لحـل مشـاكل المجتمع الهندي بغض النظر عن أيديولوجياتهم المتعارضة (١) .

مرت التنمية في الهند بأربع مراحل هي :

- المرحلة الأولى وأعقبت الحرب العالمية الثانية ، وعرفـت بفـترة الإصـلاح الاقتصادي والتكامل السياسي وتميز اقتصاد الهند في هـــذه الفـترة بأسـاس صناعي هزيل ، وارتبط ذلك بظهور مشكلات اقتصادية منها نقـص الغـذاء والمواد الخام والتضخم .
- المرحلة الثانية وتميز فترة الخمسينات التي شهدت زيادة سريعة في السكان ، وتزايد جهود التغيير الموجه للتنمية الاقتصادية وفعالية دور القطاع الخـاص . ورغم سيطرة جهود التخطيط إلا أن النمو السكاني كان له أثره الواضح علـى فشل الكثير من جهود التنمية .
- المرحلة الثالثة وتمتد من الخطة الأولى وحتى منتصف السـتينيات وتمـيزت بالتوسع في جهود تنمية المجتمع المحلي ، وركود نسبي في الزراعة وانـهيار عميق في الاقتصاد .
- المرحلة الرابعة وبدأت في منتصف الستينيات حيث تصاعدت معوقات التنميـة التي ارتبطت بانهيار مستوى الادخار والاستثمار وارتفاع معدل البطالة (٢) .

وقد اصطدمت جهود التنمية في الهند بمعوقات عديدة – كما أوضحت دراسة دوب – حيث لعبت القيم والعادات والتقاليد دوراً معاكساً ضد التنمية ، الأمر الـــذي أدى إلـى ضعف مستوى المشاركة الشعبية وميل الناس إلى الاستقرار ومقاومة التغيير (٣) .

وبالرغم من انقسام الهند إلى قطاعات لغوية وإقليمية ودينية وقبلية متنافرة إلا أنـها سعت لتحقيق التكامل الوطني وتكريسه (٤) . وهذا التكامل أحد عوامل نجـــاح النمـوذج الهندي بالإضافة إلى الاستقرار في المقومات الرئيسية للسياسة والاقتصاد والاعتماد علـى فكر وفلسفة تجمع بين القديم والحرية والديمقراطية وإحياء روح الهند في الفلسفة والديـن والثقافة (٥) .

---

(١) مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق ، ص ١٦٨ – ١٨٧ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٧٥ – ١٧٧ .

(3) S.C.Dube، Indian Village (London : Routledge and kegan paul Ltd.، 1955) P. 182 .

(4) Myron Weiner، A Note on Communication and Development in India، in Daniel Lerner and Wilbur Schramm (eds)، Communication and Change in the Developing countries، Honolulu، East-west center press، 1969، P. 192 .

(٥) محمد نعمان جلال ، التنمية السياسية والاجتماعية في الهند ، السياسة الدولية العدد ٨٥ ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ١٠٨ .

ويلخص مفكرو الهند طبيعة الفكر والعقلية الهندية في شعار " الوحدة في التعدد والتعدد في الوحدة " . فالهند مجتمع متعدد في كل شيء ، في السياسة نجد دولة فيدرالية وولايات اتحادية . وفي الاقتصاد تجد رأسمالية متطورة والقطاعين العام والتعاوني ، وتعدد الأحزاب والقيادات والإعلام والعقيدة . ورغم هذه الطبيعة التعددية إلا أنه يمكن القول بوجود عقل هندي جمعي مشترك . وهذا العقل الجمعي قادر على التصرف في أوقات الأزمات . ومن الأمثلة على ذلك ، إجماع الشعب الهندي على إسقاط أنديرا غاندي في انتخابات ١٩٧٧ ، عندما تسلطت وفرضت الطوارئ والتعقيم الإجباري والاعتقال وقمع حرية التعبير . وعندما استوعبت الدرس أعادها الشعب للسلطة في يناير ١٩٨٠ [1] وهكذا ارتبط نجاح التجربة الهندية بالتعددية والديمقراطية واحترام الرأي الآخر ، الأمر الذي يؤكد الترابط العضوي بين التنمية والديمقراطية .

وتقدم الثورة الخضراء في الهند تجربة زراعية رائدة ، ففي غضون عشر سنوات تمكنت الهند من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب . وعندما قررت الانفتاح فتحت أبوابها بقدر معلوم منذ الثمانينات ، ووجهت سياسة الانفتاح إلى مجالات التكنولوجيا والمشروعات المشتركة في إطار الخضوع لقوانين الدولة [2] .

وقد تعرضت تجربة التنمية الهندية لانتقادات عديدة منها الاعتماد المتزايد على الدعم الخارجي ، والعجز عن مواجهة الاحتياجات الأساسية للجماهير ، والفشل في تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعملية التنمية . ولعل هذا ما دفع الهند إلى تطوير سياسة فعالة وواقعية لإعادة التوزيع ومواجهة الفقر [3] .

وبغض النظر عن تعثر برامج التنمية في الهند ، فإن التجربة الهندية تميزت بارتباطها بتراثها وحضارتها واعتمادها على الديمقراطية في إطار التكامل والإجماع الوطني والانفتاح المتدرج والمخطط . فضلاً عن اجتهادها في البحث عن بديل وسط المنهجين الرأسمالي والاشتراكي .

---

(١) محمد نعمان جلال ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ ــ ٢٠٩ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
(٣) مريم أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ ــ ١٨٤ .

(٣) تجربة دول جنوب شرق آسيا

يطلق على هونج كونج وسنغافورة وتـــايوان وكوريـــا الجنوبيـــة " دول الشـــريط الرباعي " أو "جماعة الأربعة " وهي تبرز كمنطقة اقتصادية مترابطة ، وقد شهدت هـــذه البلاد تصنيعاً متقدماً ، ونمواً سريعاً من خلال انتهاجها البديـــل الرأســمالي ، وإقتدائـــها بالتجربة اليابانية .

حاولت هذه الدول الاستفادة من تجربة أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابـــان دون أن تتوافر لها نفس الظروف ، مع الإصرار على اختصار رحلة النمو والتقدم . وقـــد تميزت تجربتها بالعمل في الاتجاهات التالية على التوازي [١] .

أ – إقامة البنية الأساسية باستخدام الموارد الذاتية ولو أدى ذلك إلـــى مـــا يشـــبه السخرة .

ب – إحداث تغيير شامل في قوة العمل من حيـــث الحجـــم والمـــهارة والإبـــداع والابتكار .

ج – إقامة جسور ممتدة مع جميع بلدان العالم المتقدم تنتقل من خلالها التصميمـــات وطرق الإنتاج .

د – تحييد دور أجهـــزة الحكومة وعـــدم إضـــاعة الوقت في محـــاولات فاشـــلة لإصلاحها .

هـ – توفير الحماية الكاملة للاستثمارات وكفالة الحرية الكاملة لتحركها .

و – عدم السماح بتكوين أي نوع من التنظيمات في مواقع العمل بخلاف التنظيـــم الرسمي.

ز – احتواء الأزمات السياسية وتجنب حدوث حروب أو منازعات حدودية .

ح – تشجيع الشركات العالمية التي لا تتمتع بمساندة سياسية قوية في بلدانها .

وسنغافورة وهونج كونج ، وهما نموذجان نمطيان للتصنيع الموجه نحو التصدير ، تعدان مثالين كاملين للتنمية الصناعية الناجحة ، دون زيادة في الإنتاج الزراعي وحتـــى

---

(١) عاطف عبيد ، القطاع العام أم القطاع الخاص : تدان أم شريكان ، بحث مقدم إلى ندوة آفاق استراتيجية التنمية في التسعينات (القاهرة ١٧ – ١٩ مارس ١٩٩٠) ص ٢٧ – ٣٣ .

دون قطاع زراعي . غير أن ذلك لا يعدو دليلا على أنه لم يعد للزراعة دور تقوم به في الثورة للبلدان النامية . فالتنمية المصاحبة للتصنيع في تايوان وكوريا الجنوبية تكن مجرد تنمية تلقائية ، إنما تدين بالكثير للإصلاح الزراعي الذي سمح بالامتداد الشامل لعملية التصنيع والتطور الاقتصادي العام [١] . ويقلل منظور التبعية من أهمية النمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المفتوحة ، فكوريا الجنوبية – رغم نجاح تجربتها الصناعية – لم تتمكن من فرص هيمنتها على التراكم أو أن تحتفظ به وتنميه ، ومن ثم فإن البديل الرأسمالي لا يمثل عنصراً موافقاً لتبلور دولة برجوازية وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر كما يقول (سمير أمين) . وصناعات هذه الدول في نظر مدرسة التبعية – أبعد ما تكون عن التنمية ، حيث تجد الاستغلال الاجتماعي للدول النامية من خلال استفادة رجال الأعمال في الشمال بالامتيازات التي تقدم لهم ، وتجنبهم دفع الأجور المرتفعة والأعباء الاجتماعية والضرائب في بلادهم [٢] . كما تنظر مدرسة التبعية إلى هذه الدول كجزء من النظام الاقتصادي العالمي ، تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق أهدافها الخاصة [٣] .

نخلص من هذا إلى أنه من الصعب إغفال نجاح دول جنوب شرق آسيا في إنشاء قاعدة صناعية متطورة ، إلا أن نجاح التنمية الصناعية صاحبته تشوهات تمثلت في التبعية والاستغلال الاجتماعي وتغليب النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع مما يوضح استحالة تكرار النمو الرأسمالي بنفس الطريقة التي حدث بها في الغرب ، ويوضح كذلك استحالة قيام تنمية رأسمالية مستقلة في ظل هيمنة الدول المتقدمة واحتكارها لوسائل التقدم .

(٤) تجربة البرازيل

تقدم البرازيل نموذج التنمية الموجهة نحو الخارج ، حيث سيطر البديل الرأسمالي على استراتيجية التنمية ، التي ارتبطت باقتصاد السوق الرأسمالي ، واقتصر تدخل الدولة على حماية اقتصاد السوق وخلق الظروف الملائمة لنمو الاستثمارات الأجنبية [٤] .

وقد تمكنت البرازيل في الستينات والسبعينات من تحقيق نمو سريع ورواج

---

(١) جاك لوب ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ – ٢٦٣ .
(٢) عثمان يلسين الرواف ، مرجع سابق ، ص ٦٧ – ٦٨ .
(٣) أندرو ويبستر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .
(٤) مريم أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

اقتصادي كبير، إلا أن هذا النمو السريع ساعد على زيادة ثراء الطبقات الغنية ، فبين عامي ١٩٦٠، ١٩٧٠ ارتفعت الحصة في مجموع الدخل الذي يحصل عليه ٥ % من أكثر السكان ثراء من ٢٣ % إلى ٢٧ % [1] الأمر الذي جعل البعض يرفض فكرة " المعجزة البرازيلية " في التنمية التي لم تصل فوائدها إلا لحوالي ١٠ % من السكان ، الذين استأثروا بثلثي النمو في الإنتاج الوطني الخام ولم يتركوا سوى ٣ % إلى ٤٠ % من السكان الفقراء [2].

وكشف الواقع التنموي في البرازيل عن خطورة الاعتماد على رأس المال الأجنبي وتغلغله في عملية التنمية ، لما يرتبط به من مظاهر التبعية والاستغلال [3] فبالرغم من كل التغيرات التي حدثت ، أصبحت البرازيل أكثر تبعية وخضوعا للرأسمالية المحلية ، بل أصبح اقتصادها التابع يميل إلى التوسع في استغلال الاقتصاديات الأضعف في الدول المجاورة لها ، مما جعلها تلعب دورا وسيطا في استغلال الطبقات الفقيرة في البرازيل والدول المجاورة [4] .

وتوضح التجربة البرازيلية أن التنمية الرأسمالية ليست من الضروري أن تحدث في محيط ديمقراطي ليبرالي ، حيث ظهرت الرأسمالية الصناعية في البرازيل من خلال ما يعرف بـ " الدولاتية " أي أن الدولة تستخدم سلطتها السياسية والبيروقراطية لدفع عجلة التنمية الرأسمالية إلى الأمام [5] .

ويمكننا وصف تجربة البرازيل بأنها عملية نمو اقتصادي فحسب ، فلم يحدث تنمية شاملة، وإنما عملية رواج اقتصادي سرعان ما تدهورت في نهاية السبعينات ، حيث تبين أن تكلفة " المعجزة البرازيلية " كانت باهظة وغير عادلة الأمر الذي أسهم في تكريس التخلف والتبعية وتراكم الديون ، ومن ثم أخفقت البرازيل فيما نجحت فيه دول الشريط الرباعي .

(٥) تجربة تنزانيا

إن استقلال تنزانيا عام ١٩٦١ لم يبشر بفترة رخاء اقتصادي . ففي أواسط الستينات ، أدى نموذج التنمية الذي طبقته إلى خلق العديد من المشاكل الاقتصادية حيث

(١) جاك لوب ، مرجع سابق ، ص ٦١ .
(٢) عثمان ياسين الرواف ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .
(٣) مريم أحمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦١ – ١٦٢ .
(٤) عثمان ياسين الرواف ، مرجع سابق ، ص ٦٣ – ٦٨ .
(٥) أندرو ويبستر ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ – ١٧٩ .

تدهور الإنتاج وارتفع معدل البطالة مما جعل " جوليوس نيريري " يدعو التنزانيين لاستعادة اشتراكيتهم المحلية أي تحقيق الفلاحين للاشتراكية من خلال مبادراتهم المحلية الخاصة وليس من خلال العمل الطبقي المنظم ولا من خلال توجيه الدولة القوي [١] .

وهكذا ابتعدت تنزانيا عن النظرية الماركسية ، وانتهجت طريق الاشتراكية المعتدلة وكانت المحاور الرئيسية لبرنامج التنمية : الاشتراكية الشعبية ، والتنمية الريفية ، والاستقلال الذاتي والتعليم والنمو الاقتصادي ، ونتيجة لذلك طرأ تحسن كبير على القطاعات الاجتماعية إلا أن مستوى الناتج القومي الإجمالي للفرد ظل منخفضاً ، وفي نفس الوقت كان معدل النمو جدير بالاحترام بالنسبة لبلد شرع في تنفيذ برنامج لتغيير هيكلي رئيسي (٢) .

ويمكن القول بأن تجربة الاعتماد على الذات كانت أحد المعالم الرئيسية لتجربة التنمية في تنزانيا ، فقد نجحت إلى حد كبير في الإقلال من الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الخارجية إلا أنه ومع بداية السبعينات بدأت تتكشف سلبيات برنامج التنمية (٣) . فقد تبين أن الإيمان ببعث الاشتراكية الأفريقية كان ساذجاً ، وهناك القليل مما يثبت أن هذه الاشتراكية كانت موجودة فعلاً ، حيث غاب التدخل القوي من جانب الدولة ولم توجد سوى دلائل قليلة عن كون الفلاحين يقدرون الاشتراكية الجماعية ، التي طبقت في الغالب على يد سكان الحضر . كما كانت المستوطنات ضعيفة الموارد ، والذين تم توطينهم كفلاحين كانوا يفتقرون إلى المعرفة الزراعية وتمخضت تجربة الإنتاج الجماعي عن المشاحنات واللامبالاة والعودة السريعة إلى التركيز على المزارع الخاصة (٤) .

ونتيجة لذلك فإن تنزانيا الثمانينات وجدت نفسها تلجأ إلى جهات التمويل الدولية ، وأصبحت كما كانت في بداية الستينات ، تعتمد على رأس المال الأجنبي والمساعدات ومن ثم أصبحت الاشتراكية الشعبية المعتمدة على الذات بعيدة عن التحقيق (٥) .

لقد حاولت تنزانيا تحقيق تنمية معتمدة على الذات متأثرة بالتجربة الصينية ، إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب مؤسسات الدولة القوية ، وضعف القطاع الصناعي ، واعتمادها على افتراض خاطئ مفاده أن الاشتراكية الشعبية ستتحقق بشكل تلقائي .

(١) أندرو ويبستر ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ – ٢٣٩ .
(٢) جاك لوب ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .
(٣) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .
(٤) أندرو ويبستر ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ – ٢٤٢ .
(٥) نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٦) تجربة الجزائر

ورثت الجزائر اقتصاداً متخلفاً ومشوهاً ، وواجهت معضلات جمة غداة الاستقلال بسبب انسحاب الاستثمارات الأجنبية ، والتخريب العمدي الذي ارتكبته منظمة الجيش السرية الفرنسية في المصانع والمنشآت . ولذا ركزت الأعمال الإنمائية في البداية على ترميم الاقتصاد وتخليصه من الارتباك وآثار التخريب (١) . ولم تبدأ عملية التنمية المخططة إلا بعد خمس سنوات من الاستقلال وبالتحديد عام ١٩٦٧ حيث وضعت أول خطة تنمية ثلاثية . كما تأخر الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي لمدة عشر سنوات (٦٢ – ١٩٧١) حيث صدر قانون الإصلاح الزراعي متأخراً (٢) .

وأخذت الدولة في الجزائر تقوم بدور متزايد في إدارة عملية التنمية فقطعت شوطاً بعيداً على طريق التأميم والمشاركة الاقتصادية للقطاع العام (٣) . وانتهجت الجزائر التنمية الاشتراكية الرافضة لفكرة الصراع الطبقي إلا أن الرأسمالية سادت أكثر من نصف النشاط الإنتاجي للشعب الجزائري باستثناء الوقود (٤) كما قدمت التجربة الجزائرية نقيض النموذج الصيني ، فبينما أعطت الصين الأولوية للزراعة ، فالصناعة الخفيفة ، فالصناعة الثقيلة، سارت الجزائر على العكس فأعطت الأولوية للصناعة الثقيلة فالخفيفة فالزراعة (٥).

وفي حين كانت فترة حكم (بن بيللا) فترة توازن غير مستقر بين الطبقات الاجتماعية حيث ساعد على تحول البرجوازية الصغيرة إلى طبقة مسيطرة ، اعتمدت فترة حكم (بومدين) على التحول الاشتراكي ، الذي وصف بأنه " اشتراكية إسلامية " . وارتكز برنامج التنمية في هذه الفترة على التأميمات والسياسة البترولية والثورة الزراعية (٦) .

ولقد واجهت التجربة الجزائرية صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية ، مما أدى إلى انتكاس التنمية ، وتراكم الديون التي بلغت عام ١٩٨١ – ٢١,٦ مليار دولار – تمثل

---

(١) محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ص ١٥٥ .
(٢) خيري عزيز ، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي (بيروت : دار الآفاق ، ١٩٨٣) ص ٢٨٩ .
(٣) محمد هشام خواجكية ، توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي في الوطن العربي في " دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي " ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .
(٤) خيري عزيز ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .
(٥) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
(٦) نفس المرجع السابق ، ص ١٦٨ – ١٧٠ .

٥٣,٥ % من الناتج الإجمالي القومي [١] . وقد قادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر إلى تحول اقتصادي وسياسي في أواخر الثمانينات ، حيث تبنى (بن جديد) برنامجاً للإصلاح الاقتصادي ، ولما تفاقم الوضع وتزايدت الاضطرابات بدأ الإصلاح السياسي من خلال إقرار التعددية الحزبية .

وهذا التحول يؤكد فشل النهج الاشتراكي في الجزائر على مدى ربع قرن .

دروس مستفادة من تجارب التنمية

من خلال هذا العرض الموجز لبعض تجارب التنمية في العالم الثالث يمكننا أن نستخلص الدروس التالية :

١ – ليس هناك نموذج واحد للتنمية قابل للتطبيق في الدول النامية فهناك دول اختارت البديل الرأسمالي فنجح بعضها وفشل البعض الآخر ، ونفس الأمر تكرر مع الدول التي اختارت البديل الاشتراكي ، وحتى الذين حاولوا انتهاج بديل وسط واجهوا احتمالات النجاح والفشل .

٢ – أن نجاح بعض تجارب التنمية ارتبط بالاهتمام بالذات الحضارية ، والمشاركة الشعبية والاعتماد على الذات ، ومواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي . في حين ارتبط فشل بعض تجارب التنمية بغياب البعد الحضاري ، والديمقراطية والمشاركة ، والانزلاق إلى التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية .

٣ – فشل محاولات التنمية التي تمت في إطار المواءمات السياسية والتي ارتبطت بأشخاص الحكام وطموحاتهم .

٤ – أن عمليات الإصلاح أو التحول من نمط إلى آخر ، كان في الغالب نتيجة لاختلال توازن عملية التنمية ، كتغليب البعد الاقتصادي أو البعد الاجتماعي على حساب الأبعاد الأخرى .

٥ – أن العبرة ليست بصياغة المفاهيم والنظريات ، وإنما العبرة بترجمتها إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ .

---

(١) رمزي زكي ، الديون والتنمية : القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية (القاهرة : دار المستقبل العربي ١٩٨٥) ص ١٠٣ – ١٠٥ .

٦ – أن الدول المتقدمة تسعى جاهدة للحيلولة دون قيام تنمية مستقلة في بلدان العـــالم الثالث. ولذلك فإنها تنفخ النظريات ، وتصدرها ، وتشارك الدول المختلفــة فــي اختيار بدائل التنمية ، من خلال استغلال أزمات الغذاء والديون والتمويل .

٧ – أن التطور الذي طرأ على مفهوم التنمية ونظرياتها ونماذجــها خــلال عقــدي السبعينات والثمانينات ، ثم ما حدث من تحولات في دول المعسكر الشرقي فــي أواخر الثمانينات بانحسار البديل الاشتراكي ، والعودة إلى البديــل الرأســمالي ، يؤكد الحاجة إلى صياغة بدائل جديدة للتنمية تتناسب وظروف وخصوصيــة دول العالم الثالث ، بشرط أن تواكب الثورة العلمية والتكنولوجية وترتبــط بــالتراث والقيم الحضارية .

٨ – إننا في مصر كجزء من الأمة العربية والإسلامية في حاجة إلى بلــورة الجــدل البيزنطي الدائر حول التنمية إلى بديل عربي إسلامي ، يستند إلــى اســتراتيجية واضحة وقابلة للتنفيذ ، لتعويض أربعة عقود كاملة أنفقناها في تجارب مشــوهة ، ولمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد ، بوفاقه وتناقضاته وصراعاته الجديدة .

الفصل الثالث

الدور التنموي لوسائل الإعلام

- نماذج الاتصال التنموي
- سياسات الإعلام التنموي
- صحافة التنمية وحرية الصحافة
- دور وسائل الإعلام في عملية التنمية

المبحث الأول

نماذج الاتصال التنموي

لكي نتوصل إلى صياغة دقيقة لدور الصحافة في عملية التنمية ، ينبغي أن نتعرف على القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام ، والاتجاهات الحديثة لأبحاث التأثير ، وتطور النماذج والأبحاث التي تناولت الدور التنموي لوسائل الإعلام ، ورؤية المدارس الفكرية المختلفة لهذا الدور .

تطور أبحاث التأثير :

رغم تعدد الدراسات التي أجريت حول تأثير وسائل الإعلام ، فإن الباحثين ليست لديهم تعريفات محددة حول مدى قوة وسائل الإعلام ، ولا توجد إجابة قاطعة للتساؤل حول ماهية القوة التي تحتاجها وسائل الإعلام حتى تكون مؤثرة [1] .

ويمكننا أن نتتبع التطورات التي طرأت على أبحاث التأثير من خلال ثلاث مراحل أو نماذج : أولها اتجه إلى المبالغة في تصوير قوة وسائل الإعلام ، وثانيها قلل من أهمية هذا الدور ، في حين ركز الثالث على ما يسمى " بالتأثير الهادئ والمستمر لوسائل الإعلام " .

(أ) نموذج التأثير المباشر لوسائل الإعلام :

وقد ساد هذا النموذج العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، حيث كانت وجهة النظر السائدة أن لوسائل الإعلام تأثيراً كبيراً على الاتجاهات والآراء والسلوك (٢) ومما عزز هذا الاتجاه التأثير القوي لوسائل الإعلام في نشر دعايات الحرب ، بجانب النظريات الاجتماعية والنفسية في القرنين التاسع عشر والعشرين والتي أسهمت في تكوين

---

(1) Everette. E. Dennis and John C. Merille، Basic Issues in Mass Communication (New York : Macmilla : Publishing Company، 1984) PP. 82-83.

(٢) جيهان رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٥) ص ٥٦٨ .

إطار مفاهيم نموذج الحقنة التي تعطى تحت الجلد (Hypodermic Needle Model) والتي أطلق عليها نموذج التأثير المباشر لوسائل الإعلام ، ويفترض هذا النموذج أن الفرد معزول نفسياً عن المجتمع ، وأن رسائل وسائل الإعلام هي المثير الذي يحرك العواطف والحوافز والدوافع ، التي تكون سيطرة الفرد عليها ضعيفة [1] . وترتيباً على ذلك ، تزايد الخوف والقلق من قوة وسائل الإعلام ، وشعر الناس أن وسائل الإعلام حلت محل العنف والقهر في إخضاع الجماهير وإقناعها بتقبل الأوضاع القائمة [2] .

ولعل أكثر الدراسات دلالة في اختبار صلاحية هذا النموذج ، كانت الدراسة التي قام بها "بول لازر سفيلد" (P. Lazarafeld) وآخرون في عام ١٩٤٠ عن أثر وسائل الإعلام على النوايا الانتخابية لعدد ٦٦٠ ناخباً في مقاطعة ايري بولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تبين أن وسائل الإعلام لم يكن لها تأثير يذكر على أسلوب الناخبين ، في حين كان الاتصال الشخصي عنصراً تدخلياً هاماً بين رسائل وسائل الإعلام وآثارها على السلوك الإنساني[3] .

وهكذا ، ظل نموذج التأثير المباشر لوسائل الإعلام ، هو النموذج السائد حتى منتصف عام ١٩٤٠ ، إلى أن جاءت الدراسات الحديثة في علم السياسة وعلم النفس الاجتماعي والاجتماع ، لتثبت خطأ هذا النموذج ، وتوضح أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الأفراد وبشكل أقوى من تأثير وسائل الإعلام هي الأسرة والجماعات والأحزاب السياسية ، ومن هنا برز نموذج التأثير المحدود لوسائل الإعلام [4] .

(ب) نموذج التأثير المحدود لوسائل الإعلام :

ساد هذا النموذج خلال الفترة من منتصف الأربعينيات وحتى الستينيات ، ويتلخص في أن تأثير الإعلام في أغلب الأحوال غير مباشر ، بل يعمل من خلال مؤثرات وسيطة أي أنها تعمل كعامل مكمل لأحداث التأثير ، وإن كانت في بعض الأحوال قد تكون السبب الرئيسي أو الضروري لأحداث التأثير [5] .

---

(1) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ١٩٨٠ ، ص ٢٦ ــ ٢٧ .
(2) جيهان رشتي ، ١٩٧٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٦٧ .
(3) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ١٩٨٠ ، ص ٢٧ .
(4) E.E. Dennisand J.C. Merrill، 1984، op. cit، P. 24 .
(5) جيهان رشتي ، ١٩٧٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٧١ .

وفي هذا الإطار ، صاغ كاتز (Katz) ولازر سفيلد نظرية الاتصال على مرحلتين ، والتي تقول أن الآراء الجديدة والمعلومات الجديدة تنتقل عن طريق وسائل الإعلام إلى قادة الرأي كمرحلة أولى ، ومن قادة الرأي إلى التابعين كمرحلة ثانية (١) .

وبالرغم من أهمية نظرية سريان المعلومات على مرحلتين ، إلا أنه يشوبها بعض القصور ، فهي تتجاهل حقيقة هامة مؤداها أن قدراً كبيراً من المعلومات يسري مباشرة من وسائل الإعلام إلى الجماهير بأكثر مما يسري عن طريق الوسطاء . وهي أيضاً لا تميز بين التأثير على الآخرين في اتخاذ القرار وأنماط نشر المعلومات كما أنها تنسب طبيعة نشطة لقادة الرأي ، وتفترض سلبية الجماهير في حين أن قادة الرأي قد يكونوا نشيطين أو سلبيين ، علاوة على أن الدور التنافسي بين الاتصال الشخصي ووسائل الإعلام افتراض مرفوض . فبينما تخلق وسائل الإعلام الإدراك والمعرفة ، فإن الاتصال الشخصي يعمل على تبني القرار وتغيير الاتجاه (٢) .

واتسمت بحوث هذه المرحلة بالتقليل من قوة وسائل الإعلام ، وقد عبر عن ذلك " برنارد بيرلسون " (B. Berlson) في قاعدة شهيرة تقول " إن نوعاً ما من الاتصال ، ونوعاً ما من الموضوعات ، تضاف إلى الانتباه الخاص لجمهور ما ، تحت ظروف وشروط معينة، يمكن أن يحدث قدراً معيناً من التأثير "(٣) وهذا يوضح بروز متغيرات جديدة في عملية الاتصال منها الجمهور والسياق الاجتماعي وطبيعة مضمون الاتصال ، ومن ثم فإن تأثير وسائل الإعلام يختلف باختلاف أجهزة الإعلام والمضمون والجمهور والظروف القائمة .

ويوضح " بيرلسون " و " موريس جانويتش " (M. Janowitz) أن تأثيرات وسائل الإعلام عديدة ومتنوعة ، فربما تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، وربما تكون معلنة أو خفية ، وربما تكون قوية أو ضعيفة ، وربما يكون تأثيرها نفسياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً ، وربما تؤثر في الآراء أو القيم أو مستويات المعلومات والمهارات والأذواق والسلوكيات (٤) .

---

(١) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨ ــ ٣٠ .

(3) Bernard Berelson، Communication and Public opinion In Wilbur Schramm، Mass communication (Urbana : University of illinois Press، 1949) P . 500 .

(4) Bernard Berelson and Moriss Jjanoitz (eds) ، Redader in Public opinion and communication، 2nd (New York : free Press، 1960) P. 379 .

وتوصل " جوزيف كلابر " (J. Klapper) إلى أن وسائل الإعلام متغير ضمن متغيرات أخرى ، وأنها تعمل من خلال عناصر وسيطة هي : العمليات الانتقائية ومعايير الجماعة، والاتصال الشخصي ، وقادة الرأي ، وطبيعة أجهزة الإعلام . وانتهى " كلابر " إلى أن طبيعة العناصر الوسيطة تجعل وسائل الإعلام مجرد عنصر مساعد وليست السبب الوحيد في تدعيم أو تغيير الاتجاهات [1] .

وعلى الرغم من الواقعية التي اتسمت بها بحوث التأثير المحدود لوسائل الإعلام إلا أنه يؤخذ عليها تركيزها على التأثيرات قصيرة الأجل وإغفالها التأثيرات طويلة الأجل، واتجاهها في أغلب الأحيان إلى التهوين من قوة وكفاءة وسائل الإعلام ، الأمر الذي أسهم في خلق تناقضات بين القائمين بالاتصال والباحثين ، كما أحدث نوعاً من الشك والارتياب في معاهد الصحافة والإعلام حول حقيقة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام ، ومن ثم مهدت تلك التناقضات لظهور النموذج الثالث القائل بالتأثير الهادئ والمستمر لوسائل الإعلام .

(ج) نموذج التأثير الهادئ والمستمر لوسائل الإعلام :

برز هذا النموذج هذا النموذج خلال حقبة السبعينيات ، حيث اتسم الطابع العام لبحوث التأثير بالرؤية النقدية للنموذجين السابقين ، والاعتدال في تفسير قوة وسائل الإعلام . كما اتجهت هذه البحوث إلى دراسة القائم بالاتصال ، وأساليب العمل داخل المؤسسات الإعلامية ، ونوعية المضمون الإعلامي ، كما تحول الاهتمام من التأثيرات المباشرة قصيرة الأجل إلى التأثيرات غير المباشرة طويلة الأجل . وانتهت هذه البحوث إلى أن وسائل الإعلام تمارس تأثيرها عن طريق تقديم المعرفة والأحكام الأساسية حول القضايا المختلفة ، ومن ثم فإن تأثيرها يعتمد على طبيعة المعرفة ، ومجموعة المعتقدات المقدمة ، ودرجة اتساقها وتنوعها ، ودرجة اعتماد الأفراد أساساً على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات [2] .

وتأتي في هذا الإطار ، إسهامات وليبورشرام الذي قال بالتأثير الهادئ والمستمر

---

[1] Joseph T. Klapper, the effects of mass communication. (Glencoe : 111, free Press, 1960) P. 180 .

(٢) عبد الفتاح عبد النبي ، محاضرات في نظريات الإعلام ، مذكرة ١٩٩١ ، ص ٨٧ ــ ٨٩ .

لوسائل الإعلام ثم ملفن ديفلير (M. Defleur) حيث ركز على دور وسائل الإعلام في التأثير على الثقافة وحجم المعرفة والمعايير وقيم المجتمع [1] . ويؤكد جون ميريل (J.Merrill) أن ما نعلمه عن قوة وسائل الإعلام قليل ، فربما كانت أكثر قوة مما نعتقد ، وربما كانت أقل قوة . ويخلص إلى القول أن وسائل الإعلام قوية فيما يتعلق بتكوين قاعدة من المعلومات ، ووضع الأجندة لقطاعات من الجمهور ، وأنها قوية أيضاً من حيث مدى تأثيرها على التصرف والسلوكيات [2] ، وتوضح دراسات ماكسويل ماكومبس (M.Mc.combs) ودونالشو (D.show) حول وضع الأجندة أن وسائل الإعلام تزود الناس ليس فقط بما يعتقدون ، ولكن أيضاً بما يجعلهم يفكرون فيما يعتقدون [3] .

أما جون روبنسون (J. Robinson) فيعارض نموذج التأثير المحدود لوسائل الإعلام ، ويؤكد أن لوسائل الإعلام دوراً سياسياً هاماً في الحملات الانتخابية ، وأنها قادرة على الإقناع تحت ظروف معينة . وينصح " روبنسون " بالكف عن التساؤل حول قوة وسائل الإعلام من عدمها ، ويقول : " حتى نفهم جيداً دور وسائل الإعلام وتأثيرها ينبغي أن نفهم جيداً كيف تعمل في سياق القوى الاجتماعية مع مراعاة عدم التقليل من أهميتها وتأثيرها ، والإقرار بأنها قوية بالفعل " [4] .

وتدافع الباحثة الألمانية " اليزابيث نيومان " (Neumann) عن التأثيرات الإيجابية لوسائل الإعلام موضحة أنها لا يمكن أن تظهر من خلال تجارب معملية تقليدية . وتقول أن فاعلية الوسيلة الإعلامية تتوقف على مدى تواجدها الفعلي ، وقدرتها على السيطرة على تدفق المعلومات ، وعلى التأثير التراكمي للرسائل الإعلامية ، وعلى التوافق بين توجهات القائمين بالاتصال [5] .

وينتقد جيمس ليمرت (J. Lemert) سعي مدرسة التأثير المحدود إلى قياس تأثير وسائل الإعلام من خلال تغيير الاتجاه ، ويدعو إلى نبذ فكرة أن تغيير الاتجاه ضروري لتغيير الرأي العام ، ويشير " ليمرت " إلى أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تقديم المعلومات إلى صانع القرار [6] .

وينضم عالم الاجتماع تودجتلين (T .(Gitlin إلى باحثي الإعلام المتميزين

---

(1) E. E. Dennis and J. Merrill, 1984, op cit, P. 71 .
(2) Ibid, P. 83 .
(3) E.E. Dennis and J. Merrill, 1984، op. cit, P. 77 .
(4) Dennis and Merril. 1984 , op, cit, P.79 .
(5) Ibid, P. 77 .
(6) Ibid, P. 78 .

لفكرة قوة وسائل الإعلام ، فيهاجم نتائج " لازرسفيلد " حول التأثير المحدود ، ويتهم باحثي هذه المدرسة بالفشل في التوصل إلى آراء قاطعة حول تأثير وسائل الإعلام بسبب التزاماتهم الفكرية والأيديولوجية والمؤسسية [١] .

وينتقد كولين سيمور (Colin Seymour) تركيز دراسات التأثير على تغيير الاتجاهات والسلوكيات ، ويرى أن في ذلك تبسيطاً زائداً عن الحد لوظائف وسائل الإعلام. ويؤكد "سيمور" أن تأثيرات وسائل الإعلام قد تكون قوية وواسعة النطاق ، بحيث تتغلغل داخل النظام السياسي ، وبحيث لا يمكن للأنشطة السياسية أن تستمر بدون وسائل الإعلام ، ولكنه يحذر من التعامل مع الأفراد كمعزولين عن المجتمع . وينتهي إلى القول أن وسائل الإعلام قد تكون ضرورية وكافية كسبب للتغييرات السياسية ، وقد تكون ضرورية ولكن ليست سبباً كافياً لإحداث التغييرات ، وقد تكون كافية ، ولكنها ليست ضرورية للتغيير ، وقد تكون محركاً أو فرصة لإحداث هذا التغيير [٢] .

ومما تقدم و تلاحظ أن بحوث التأثير الهادئ والمستمر تتميز باعتدال رؤيتها ، وتناولها لمجالات بحثية جديدة أغفلتها البحوث السابقة ، كما أنها ابتعدت عن الآراء القاطعة والحاسمة ، وتركت الباب مفتوحاً لاحتمالات زيادة أو انخفاض كفاءة وقوة وسائل الإعلام طبقاً للمتغيرات الوسيطة الأخرى .

بيد أننا نلاحظ نزوع بعض باحثي تلك المرحلة إلى العودة مرة أخرى إلى نموذج التأثير القوي لوسائل الإعلام ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية نموذج التأثير الهادئ والمستمر ، الذي يأخذ في الاعتبار أن الاتصال عملية متعددة المراحل ، وأن لوسائل الإعلام تأثيراتها الأولية والثانوية ، والقصيرة الأجل والطويلة الأجل . ويمكننا أن نوجز خلاصة النتائج من خلال استعراض النماذج الثلاثة في النقاط التالية :

- أن وسائل الإعلام مجرد متغير يعمل مع ومن خلال متغيرات أخرى خارجة عن عملية الاتصال .
- أن وسائل الإعلام قوية التأثير فيما يتعلق بتكوين قاعدة من المعلومات والمعارف والمعتقدات ، وفيما يتعلق بترتيب الاهتمامات .
- أن وسائل الإعلام منخفضة التأثير فيما يتعلق بتغيير الاتجاهات والسلوكيات .

---

(1) Ibid. P. 77 .
(2) Colin Seymour, 1982. op. cit. 62 - 63 .

- أن وسائل الإعلام أكثر فاعلية في تدعيم الاتجاهات القائمة وفي تكوين الآراء عن الموضوعات الجديدة ، في حين تقل فاعليتها فيما يتعلق بتغيير الاتجاهات .
- أن فاعلية وسائل الإعلام تتوقف على طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في المجتمع من جهة ، وعلى مدى تواجدها الفعلي ، وقدرتها على السيطرة على تدفق المعلومات، ودرجة اعتماد الجمهور عليها ، وقابليتها للتصديق ، والتأثير التراكمي للرسائل الإعلامية.
- لا يوجد رأي قاطع حول مدى قوة وكفاءة وسائل الإعلام ومدى تأثيرها . فقد تكون قوية ، وقد تكون ضعيفة ، وقد يكون تأثيرها قصير الأجل ، وقد يكون طويل الأجل، وقد تكون ضرورية وكافية لإحداث التغيير ، وقد تكون ضرورية وغير كافية ، وقد تكون أداة تحريك نحو التغيير .

تطور نماذج الاتصال والتنمية

تعددت واختلفت النماذج والدراسات التي تناولت دور وسائل الإعلام في عملية التنمية ، فمنها ما اعتبر وسائل الإعلام متغيراً مستقلاً ومحركاً للتغيير الاجتماعي ، ومنها ما اعتبر وسائل الإعلام مجرد متغير تابع ، ومنها ما رفض التسليم بوجهتي النظر السابقتين ، استناداً إلى أن التنمية عملية تحول اجتماعي معقدة ، وأن الاتصال عملية متعددة المراحل.

وتقسم د . جيهان رشتي مراحل تطور نماذج الاتصال والتنمية إلى ثلاث مراحل :

الأولى وانصب الاهتمام فيها على الجوانب السيكولوجية للتنمية ، وتزايد الحماس خلالها إزاء قوة وسائل الإعلام وقدرتها على تحقيق الكثير من المهام الإيجابية في عملية التنمية. وفي المرحلة الثانية التي بدأت في منتصف الستينيات ، تحول الاهتمام إلى الأبعاد الاجتماعية ، وافترض أن وسائل الإعلام مجرد عنصر من عناصر النظام الاجتماعي ، وبذلك تراجع الحماس الذي ساد في الستينيات ، وأكدت دراسات تلك المرحلة أن وسائل الإعلام تعمل على المحافظة على الأوضاع الراهنة وحماية الأنظمة القائمة . أما المرحلة الثالثة فبدأت في السبعينيات ، حيث ساد الاعتقاد بأن أي فهم لدور وسائل الإعلام في عملية التنمية سيتسم بالقصور والتضليل إن لم يأخذ في الحسبان علاقة التبعية الإعلامية

بين الدول في إطار النظام السياسي والاقتصادي الدولي [١] .

ويرى جون ماكنللي (J . Mcnelly) أن هناك أربعة اتجاهات تفسر الدور التنموي لوسائل الإعلام هي : [٢]

(أ) الاتجاه المتشائم : ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن وسائل الإعلام ليس لها تأثير على عملية التنمية ، وأن دورها ضئيل وغير محسوس .

(ب) الاتجاه المتحمس : ويتبنى هذا الاتجاه خبراء الاتصال في اليونسكو ، حيث يوضحون أن لوسائل الإعلام دورها الفعال ليس فقط في عملية التنمية بل أيضا في تحقيق السلام والاستقرار .

(ج) الاتجاه الحذر : لأصحاب هذا الاتجاه أن وسائل الإعلام غير قادرة على القيام بدورها الكامل في عملية التنمية ،لأن تعدد الاتجاهات الثقافية والاجتماعية تعطل أو تلغي دورها . ويركز هذا الاتجاه على دور قادة الرأي ونظرية سريان الاتصال على مرحلتين .

(د) الاتجاه الواقعي أو البراجماتي : وطبقا لهذا الاتجاه ، ليست هناك نظرية محددة لتفسير تأثير وسائل الإعلام بالنسبة لجميع الرسائل الإعلامية ، من خلال كافة وسائل الاتصال ، إلى جميع أنواع الجماهير في كافة الدول النامية . فهذا يتوقف على الدليل التجريبي الأمر الذي يطرح عدة احتمالات : فقد لا يكون لوسائل الإعلام أي دور ، وقد يكون دورها محدوداً ، وقد يكون دورها كبيراً ، فذلك يتوقف على ظروف الوسيلة والمجتمع .

ويلاحظ هنا ، تأثر تلك الاتجاهات بدراسات التأثير في مراحلها المختلفة ، فالاتجاه المتحمس يرتبط بنموذج التأثير المباشر لوسائل الإعلام ، والاتجاهان المتشائم والحذر يرتبطان بنموذج التأثير المحدود ، بينما يرتبط الاتجاه البراجماتي بنموذج التأثير السهادئ والمستمر ، وهو الاتجاه الذي نميل إلى تأييده ، نظراً لاعتدال رؤيته ، وابتعاده عن الافتراضات القاطعة والحاسمة ، وربطه لحدود التأثير بالسياق الاجتماعي وظروف وسائل الإعلام .

---

(١) جيهان رشتي ، تطور النظريات العلمية حول دور الإعلام في التنمية ، مجلة " دراسات إعلامية " العدد (٦٦) يناير ومارس ١٩٩١ ، ص ٤٦ – ٤٩ .

(2) John. T. Mcnelly- Mass communication in the Development process) in David K. Berlo (ed) ، Mass Communication and the Development of Nations (East lansing : International Communication Institute- Michigan State University- 1968) PP 18-22.

وسنعرض هنا لبعض النماذج والدراسات التي تناولت الدور التنموي لوسائل الإعلام ، للوقوف على مقوماتها واتجاهاتها ومميزاتها والانتقادات الموجهة إليها .

نموذج التقمص الوجداني Empathy : (١)

وتتلخص أفكار هذا النموذج الذي تبناه " دانيال ليرنر " في أن المقدرة على التقمص الوجداني شرط أساسي للتحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ، وأن وسائل الإعلام تساهم في تنمية المقدرة على التقمص الوجداني . ويعرف " ليرنر " التقمص الوجداني بالقدرة على القيام بأدوار جديدة ، وامتلاك اتجاه شعبي يشجع المشاركة، والقدرة على إعادة التكيف لإشباع الغرور خلال فترة قصيرة .

ويؤكد " ليرنر " أن هناك ارتباطاً قوياً بين التحضر والتعليم والمشاركة الإعلامية والمشاركة السياسية (٢) فزيادة العصرية تؤدي إلى زيادة نسبة التعليم ، التي تؤدي بدورها إلى زيادة التعرض لوسائل الإعلام ، وزيادة التعرض لوسائل الإعلام تؤدي إلى المشاركة في النشاطين السياسي والاقتصادي .

ويوضح " ليرنر " أن النظم الإعلامية والاجتماعية تسيران جنباً إلى جنب . ويقول أن وسائل الإعلام أكبر عامل فعال في التنمية ، فعن طريقها يتعلم الناس المشاركة وذلك باختيار مواقف غريبة وجديدة عليهم ، ويتدربون على الاعتماد على سلسلة من الآراء يكون لهم حرية الاختيار بينها . كما أن وسائل الإعلام تصور مستويات متعددة لأنواع من المعيشة أكثر ثراء ، وتقدم الحلول من أجل الوصول إلى هذه المستويات (٣) .

ولكن الدراسات أثبتت عدم صحة هذا النموذج . فقد افترض " ليرنر " أن النموذج الغربي عالمي ، يقدم صورة لما سيكون ، وأن التطور سيحدث بشكل مشابه في كل الدول النامية. كما يتبين أن مسارات التحديث في الدول النامية مختلفة ومتنوعة (٤) .

ويؤخذ على هذا النموذج – في رأينا – اختزال التنمية في نظرة سيكولوجية ، وإغفاله للأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، فضلاً عن تحيزه للنموذج الغربي وطرحه لنموذج وحيد قابل للتكرار في دول العالم الثالث .

---

(1) Daniel Lerner، 1964، op. cit PP. 47 - 68 .
(2) B. N. Ahuja، Theory and Practise of Journalism، Second Edition (Delhi : Surjeet Publication، 1984) P . 213 .
(٣) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٠ – ١٣١ .
(٤) جيهان رشتي ، تطوير النظريات العلمية حول دور الإعلام في التنمية ، ١٩٩٦ ، ص ٤٨ .

وقد قام " ليرنر " بمراجعة افتراضاته حول التفاعل القوي بين الإعلام والتنمية (ليرنر وشرام ١٩٧٦) بسبب التحقق غير المشجع من أن التنمية لم تعد تسير بخطى في الدول النامية التي طبقت النموذج الغربي حرفياً [١] .

نموذج انتشار الأفكار المستحدثة Diffusion of Innovation : [٢]

طبقاً لهذا النموذج ، فإن عملية التحضر تتم من خلال انتشار الأفكار المستحدثة في المجتمع التقليدي . ويوضح " ايفرت روجرز " أن الاتصال ضروري لعملية التغير الاجتماعي التي تمر بثلاث مراحل : الأولى وتسمى الاختراع حيث يتم خلق أو تطوير الأفكار الجديدة . والمرحلة الثانية الانتشار ويتم فيها توصيل الأفكار المستحدثة إلى أعضاء النظام الاجتماعي . أما المرحلة الثالثة فتسمى النتائج ، حيث تحدث التغير داخل النظام الاجتماعي كنتيجة لتبني أو فرض الأفكار المستحدثة .

ويشير روجرز وشوميكر إلى أن عملية اتخاذ قرار بشأن تبني أو فرض الأفكار المستحدثة تتم من خلال أربع مراحل هي :

(أ) المعرفة : حيث يتعرض الفرد للفكرة المستحدثة ويكتسب معرفة عن كيفية عملها

(ب) الاستمالة : حيث يتكون لدى الفرد اتجاه مؤيد أو معارض إزاء الفكرة .

(ج) القرار : حيث يشترك الفرد في نشاط يؤدي إلى تبني أو رفض الفكرة .

(د) التأكيد : حيث يؤكد الفرد القرار الذي اتخذه ، فقد يتدعم القرار ، وقد يتراجع عن قراره إذا تعرض لرسائل معارضة للفكرة المستحدثة .

وتتلخص وظائف الاتصال في عملية نشر الأفكار المستحدثة في الحث Motivation أي إثارة الاهتمام والحث على تبني الفكرة والتقييم Evaluation ، تقديم معلومات وصفية وتحليلية تساعد على التقييم ، والأخبار Information ، والتعزيز Reinformation أي التأكيد المستمر على الفكرة ، ثم الوظيفة المهنية Professionals أي تصميم برامج للمجموعات والأفراد المرتبطين مباشرة بأعمال التنمية [٣] .

---

[1] Everett. M.Rogers, the Rise and fall of the Dominant Paradigm, Journal of Communication, 28, no I (Winter 1978) pp 63-64.

[2] Everett, M Rogers and F. Shoemark، Communication and Innovations ; Cultural approach, Second Edition (New York : the free Press، 1971) PP. 6 39 .

(٣) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٥٩-٢٦٠.

ويرى " روجرز " أنه بالإمكان أن يتحقق استفادة إذا نظرنا إلى عملية التنمية على اعتبار أنها عملية اتصال . ويوضح أن الدور الرئيسي لوسائل الإعلام قد يكون في توفير المناخ اللازم للتنمية أكثر منه في تقديم التفاصيل الضرورية لتبني الأفكار المستحدثة [1] .

وإذا كان " روجرز " يؤكد على دور وسائل الإعلام في التمهيد للتنمية ، فإنه يسجل ملاحظة تتعلق بعدم استفادة حكومات الدول النامية من وسائل الإعلام بشكل كامل في تحقيق أهداف التنمية ، حيث يميل مخططو التنمية إلى تجاهل إمكانات وسائل الإعلام على الرغم من أنها قد تكون واحدة من أهم الأدوات لدى القائم بعملية التنمية [2] .

وقد وجد " دوب " Dube في بحثه عن الهند أن هناك فجوة بين الإدراك وبين تبني الأفكار المستحدثة ، ويعزو ذلك إلى أسباب عديدة منها فشل المضمون في الإقناع بفائدة الفكرة الجديدة وإمكانية تطبيقها وملاءمتها الثقافية ، وعدم وجود صورة محببة لمصدر المعلومات ، والتوقيت غير المناسب للاتصال ، وخصائص الجمهور ، بالإضافة إلى أن بعض الأفكار المستحدثة تكون فوق مستوى مقدرة المجتمع على الاستيعاب [3] .

وتوصلت د . شاهيناز طلعت في دراستها المسحية عن قرية فيها إلى أن لوسائل الإعلام دوراً في عملية اتخاذ القرار الخاص بتبني الفكرة المستحدثة ، وأن هذا الدور أهم نسبياً في وظيفة المعرفة ونشر المعلومات عن الابتكار ، في حين تتزايد أهمية قنوات الاتصال المباشر في وظيفة الإقناع . وتوضح د . شاهيناز طلعت أن التأثير الشخصي له دور حاسم في التغيير قد يكون أكبر مما تستطيع وسائل الإعلام القيام به . ومع ذلك فقد أثبتت وسائل الإعلام فاعليتها في تغذية المناقشات بالمعلومات ، وبخلق الإدراك ، وتوضيح القضية [4] .

وقد تعرض نموذج انتشار الأفكار المستحدثة للعديد من الانتقادات ، أبرزها تمثل في انتقادات باحثي دول أمريكا اللاتينية ومنهم جان دياز بوردينيف J. D Bordenave وبلتران Peltran ويمكننا أن نجمل هذه الانتقادات في النقاط التالية : [5]

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(2) Everette M. Rogers، Modernization Among Peasants : the Impact of Communication (New York : Holt، Rinehart and Winston، 1969، P. 99.

(3) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ .

(4) نفس المرجع السابق ص ٩١ .

(5) رجع الباحث في هذه النقطة إلى المراجع التالية :

- Everett. M. Rogers، (Where are we in understanding the diffusion of Innovation?) in W. Schramm and D. lerner (eds)، Communication and change : the Last ten Years and the next (Honolulu : East- West Center Press، 1976، pp. 213 .
- Everett. M. Rogers، Communication and Development، 1976، pp. 10-13.
- عمر الخطيب ، الإعلام التنموي (الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٣) ص ٢٦١ – ٢٦٢ .

- عدم صلاحية هذا النموذج للتطبيق في ظروف اجتماعية وثقافية تختلف تماماً عن ظروف المجتمعات الغربية .
- عدم سلامة الافتراض القائل أن انتشار الأفكار المستحدثة يحقق التنمية ، حيث تبين أن انتشار الابتكارات دون إحداث تغيير في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ودون تطوير المؤسسات والعلاقات الاجتماعية ، ودون تطوير قنوات رجع الصدى قد أدى إلى تعميق الفجوة بين الأقلية المتميزة اقتصادياً واجتماعياً وبين الجماهير ، كما أدى إلى استمرار تركيز السلطة في أيدي الأقلية المسيطرة وبالتالي عرقلة التنمية .
- أن تبني الفرد أو رفضه للفكرة المستحدثة لا يرجع فقط إلى أسباب ذاتية تكمن في داخل الفرد ، وإنما ترجع أيضاً لعوامل خارجية ، وأن رفض الفكرة المستحدثة قد يرجع إلى عدم جدواها أو استحالة تطبيقها .
- أن دور وسائل الإعلام في عملية التنمية دور مساعد فقط ، وأن هذا الدور يتوقف على طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ونمط التنمية المستهدف ، وطبيعة المؤسسات الإعلامية وخصائص القوة المسيطرة عليها .

وعلى الرغم من أهمية الانتقادات ، إلا أننا نلاحظ فشل أصحاب هذه الانتقادات في صياغة نماذج بديلة تلائم ظروف المجتمعات النامية ، حيث تأثرت معظم الإسهامات التنموية في الدول النامية بالنموذج الغربي بشكل أو بآخر ، بدليل أن " بورديناف " الذي هاجم نموذج انتشار الأفكار المستحدثة حاول تصميم نموذج بديل للانتشار في أمريكا اللاتينية ، إلا أن قيمة هذه الانتقادات ترجع إلى رفضها لفكرة النموذج المستورد القابل للتطبيق في كل المجتمعات ، وتأكيدها على أن التنمية عملية تحول اجتماعي شامل يتجاوز البعدين التقني والتكنولوجي وتأكيدها أيضاً على أهمية دراسة الإعلام كمؤسسة تعمل في إطار نظام شامل .

نموذج التنمية الوطنية National Development :

تأتي في هذا الإطار دراسة " ولبورشرام " عن دور وسائل الإعلام في التنمية الوطنية حيث يؤكد " شرام " حاجة الدول النامية إلى نظام إعلامي وطني قوي ، ويعـد

عن تناوله بدور وسائل الإعلام في التنمية الوطنية بقوله : " إن وسائل الإعلام وهي الأدوات الكبرى لتضخيم الأحداث وأفضل أمل للأمة في تعويض بعض تخلفها الإعلامي، والحفاظ بالقدر الذي يمكن للمعلومات أن تساعد به على الالتزام بالجداول الزمنية للتنمية الوطنية . ولهذا السبب فإن على الدول النامية أن تنظر بعناية إلى الفائدة التي تحققها من استخدام وسائل الإعلام " (١) .

ويلخص " شرام " دور وسائل الإعلام في التنمية الوطنية في تركيز الانتباه على مشاكل التنمية وأهدافها ، وتوسيع الآفاق والنهوض بالآمال الوطنية والشخصية على حد سواء ويقول " شرام " : " لكي نجعل شعوب الدول النامية تتخذ قرارات التنمية ، ولكي نتيح لهذه الشعوب القاعدة للمشاركة الفعالة ولتيسير التغيرات المقررة لها والإسراع بها ، فهذه ليست عملية مبهمة جامدة ولا مرونة فيها وإذا أتيح تدفق إعلامي فإن الناس سيكونون قادرين على فعل أشياء كثيرة بشأن تحديد الأهداف وتقرير متى يتغيرون وكيف يتغيرون، وما يريدون لمجتمعهم من تغير " (٢) .

أما " لوشيان باي L. Pye " فإن المقياس النهائي للتنمية الوطنية عنده يكمن في النجاح في تحقيق التحديث السياسي ، أي تغيير الاتجاهات وتقليص الفجوة بين الصفوة الحاكمة والجماهير الأقل عصرية . ويؤكد " باي " أن بناء نظام سياسي سليم هو الشرط الأساسي للتنمية الوطنية ويشير إلى أن مفهوم التنمية لا ينحصر في البعد الاقتصادي وحسب ، إنما يمتد ليشمل متغيرات متشابكة ومعقدة منها القيم وعادات التفكير والظروف الاجتماعية واستقرار الحكومة وفاعليتها (٣) .

ويعتقد " ايثيل دي سولا بول E. D. sola pool " أن وسائل الإعلام تستطيع أن تسهم في توحيد بلد نام عن طريق التركيز على المشاكل البارزة ، إلا أن هذه الوحدة قد لا تكون ذات طبيعة سياسية . فنظام الاتصال الجماهيري يتيح توحيد الأمة عن طريق تشجيع الفنون والآداب الوطنية . ويشير " بول " إلى أن المشاكل القومية التي تناقش في وسائل الإعلام قد تجلب المناخ التنموي الضروري عن طريق المشاركة وتبادل الأفكار بين أناس ذوي ثقافات مختلفة في الدولة (٤) .

---

(1) Wilbur Schramm، Mass Media and National Development (Standford University Press، 1964) P254 .
(2) W. Schramm, op, cit. P.120 .
(3) Lucian Pye، ،Communication and Political Develop ment (Princeton : University Press، 1963) PP. 18 - 20.
(4) Ithiel de Sola Pool, the Mass Media and Politics in the Modernization Process, in L. Pye (ed) , Communication and Political Development , 1963, pp. 251 - 254 .

ومما تقدم ، يتضح لنا اهتمام الباحثين الغربيين بمتغيرات جديدة توضح التفاعل بين وسائل الإعلام وعملية التنمية أبرزها وجود نظام إعلامي وطني ، وتيسير تدفق إعلامي يتيح المشاركة الجماهيرية ، والاستقرار السياسي ، والتكامل الوطني . إلا أننا نرى بوضوح التحيز لنموذج التحديث الغربي ، والإصرار على إمكانية تكراره في الدول النامية رغم اختلاف وضعيتها عن المجتمعات الغربية .

وفي إطار التحيز الأيديولوجي ، أغفلت دراسات نموذج التنمية الوطنية الأبعاد الثقافية والتاريخية والدولية ، ولا يمكننا تفهم حقيقة العلاقة بين الإعلام والتنمية بمعزل عن قضايا الهوية الثقافية ، والتبعية السياسية والاقتصادية والإعلامية ، والأنظمة السياسية والإعلامية الأمر الذي سيتحدد في إطاره استراتيجيات الإعلام التنموي ومدى سعيها إلى التغيير أو الحفاظ على الأوضاع القائمة .

نموذج التبعية Dependency :[1]

لا توجد نظرية مكتملة تفسر التبعية الإعلامية والثقافية ، ولكن هناك مجموعة من الدراسات والكتابات التي تشكل في مجملها ما يمكن أن نطلق عليه مدرسة التبعية التي تقف في مواجهة المدرسة الغربية .

وقد انطلق كتاب التبعية الإعلامية والثقافية في تحليلهم لظاهرة التبعية من دراستهم للإعلام الرأسمالي الغربي وقوانينه ومضامينه وأدواته والقوى الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها . وفي هذا الإطار يرى هربرت شيللر H. Shiller أن النظام الاقتصادي العالمي يسعى إلى توظيف الإعلام في دول العالم الثالث لخدمة أهدافه وترسيخ التبعية الاقتصادية وتحويل العالم إلى قرية اتصالية شديدة الترابط .

ويشير " شيللر " إلى تكنولوجيا والشركات المتعددة الجنسية وبرامج التدريب ومناهج التعليم الإعلامي ومسوح الرأي العام كأدوات للسيطرة الإعلامية والثقافية . ولذا يدعو الدول النامية إلى سياسة الاعتماد على الذات ، ووضع سياسات وطنية للاتصال للخروج من دائرة التبعية الإعلامية والثقافية .

---

(١) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٧٨) (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٤) ص ٤٣ — ٥٤ .

ورغم الإسهام الذي قدمته مدرسة التبعية في تشخيص أسباب التخلف في دول العالم الثالث، إلا أن هناك العديد من الانتقادات لمقولاتها نلخصها فيما يلي : (١)

ـ الإسراف في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف .

ـ تجاهل ردود الفعل الوطنية وإسهامات حركة التحرر الوطني في العالم الثالث في مواجهة السيطرة الاستعمارية .

ـ الاحتكار العالمي وحده لا يفسر بديلا يستطيع الصمود أمام النظريات الأخرى الخاصة بالتخلف والتنمية .

وتشير د . جيهان رشتي إلى أن مدرسة التبعية تفتقر إلى نظرية تنموية تحدد أبعاد التفسير، ومن ثم يصبح الاستعمار الثقافي شبه مفهوم عام أو شبه تعميم يمكن استخدامه بشكل سطحي لتفسير كل شيء عن وسائل الإعلام في الدول النامية (٢) .

ورغم أهمية التفسيرات والتحليلات التي قدمها نموذج التبعية ، إلا أننا نرى أن التحيز الأيديولوجي كان المنطلق الأساسي لهذه التفسيرات ، فقد أهمل هذا النموذج تأثير العوامل الداخلية ، وفي إغفال لعوامل أساسية ، وإحباط للجهود الوطنية الساعية لصياغة نماذج بديلة تلائم ظروف مجتمعها . فليس من المنطقي أن نركز أولاً على تحطيم " الاحتكار الرأسمالي " قبل التفكير في وضع سياسات إعلامية تنموية وطنية .

وإذا كنا نرى أن نماذج الاتصال التنموي ، سواء كانت التحديث أو التبعية لم تستوعب مشاكل الدول النامية ، ولم تتفهم ظروفها كما ينبغي ، فإننا نرى ضرورة الاستفادة من المفاهيم والتفسيرات التي طرحتها في صياغة بديلة نابعة من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والثقافي لكل مجتمع .

ومن هنا تبدو أهمية التعرض لإسهامات اليونسكو في صياغة نموذج الإعلام التنموي في إطار ما يسمى بالنظام الإعلامي العالمي الجديد .

الإعلام التنموي وفق النظام الإعلامي العالمي الجديد :

في إطار جهود اليونسكو ، برزت الدعوة إلى إقامة نظام إعلامي دولي جديد باعتباره من اللوازم الأساسية لمواجهة الاختراق الثقافي ودمج سياسات الاتصال في

---

(١) عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية ، ١٩٨٤ ، ص ٥٤ ـ ٥٨ .

(٢) جيهان رشتي ، تطوير النظريات العلمية حول دور الإعلام في التنمية ، ١٩٩١ ، ص ٥٣ .

استراتيجية التنمية. وقد اتخذ هذا المفهوم مكانته على مستوى الحوار في عام ١٩٧٦ في اجتماع لخبراء الاتصال لدول عدم الانحياز في تونس ، وتوجت تلك الجهود بتقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال "تقرير ماكبرايد" الذي قدم لليونسكو في فبراير عام ١٩٨٠ (١).

وقد أكد " ماكبرايد " في تقريره أن الاتصال يعتبر مورداً رئيسياً من موارد التنمية ، ووسيلة لضمان المشاركة السياسية الحقيقية ، وقاعدة معلومات مركزية لتحديد الاختيارات السياسية ، وأداة لخلق الوعي بالأولويات القومية (٢) .

ويوضح " ماكبرايد " عدم جدوى البحث عن كيفية قيام وسائل الإعلام بالمساعدة في تغيير السلوك ، إلى أن يتم خلق علاقات بنيوية جديدة بين وسائل الإعلام والمواطنين ، ومن ثم لا ينبغي تحميل وسائل الإعلام أكثر مما تتحمل ، فإسهامها ينصب على التأثير على المعايير الاجتماعية ، واسترعاء الأنظار ، وتوضيح الفرص أي أنها تساعد في تهيئة جو مواتٍ للتنمية بدلاً من إحداث تغيير بشكل مباشر (٣) .

ولكي تحقق سياسات الإعلام التنموي أهدافها – كما يقول " ماكبرايد " – فلابد أن يتحقق مبدأ " ديمقراطية الاتصال " الذي يترتب عليه أن يصبح الفرد شريكاً نشطاً وليس مجرد هدف للاتصال ، وأن يتزايد تنوع الوسائل المتبادلة ، وأن تزداد المشاركة الاجتماعية في وسائل الإعلام كما وكيفاً (٤) .

وهكذا تتوقف فاعلية الإعلام التنموي على ديمقراطية الاتصال ، الأمر الذي يثير الشكوك حول إمكانية نجاح الإعلام التنموي في دول العالم الثالث ، في ظل غياب أنظمة ديمقراطية ، وتزايد السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام ، وفرض سياسات إعلامية تكرس الواقع بدلاً من تغييره .

ويحدد مصطفى المصمودي المهام الجديدة للإعلام التنموي في دول العالم الثالث على ضوء مفهوم النظام الإعلامي العالمي الجديد في النقاط التالية : (٥)

---

(١) فرانسيس بال ، وسائل الإعلام والدول النامية ، ترجمة حسين العودات ، سلسلة دراسات إعلامية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة الإعلام ١٩٨٦ ، ص ٢٣ – ٢٥ .
(٢) شون ماكبرايد وآخرون ، أصوات متعددة وعالم واحد : الاتصال والمجتمع اليوم وغداً " تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال " (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ص ٤٣٠ .
(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧٥ – ٢٧٨ .
(٤) نفس المرجع ، ص ٣٠١ .
(٥) مصطفى المصمودي ، النظام الإعلامي الجديد ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٩٤) أكتوبر ١٩٨٥ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب : ١٩٨٥) ، ص ١٢٨ – ١٣٨ .

(أ) ضرورة الارتباط بأهداف التنمية الشاملة وخططها ، وضرورة التكامل بين السياسات الثقافية والسياسات الاتصالية .

(ب) تدعيم الانتماء القومي والرغبة في المشاركة السياسية ، وخلق الوعي لدى الجماهير بأهمية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس .

(ج) بناء نموذج اتصالي يقوم على المشاركة ويحقق ديمقراطية الاتصال .

(د) تشجيع الحوار حول التنمية وتركيز الاهتمام على جهود منشطي التنمية وقادة الرأي فمن خلال هؤلاء تستطيع وسائل الإعلام التأثير على مجرى الأحداث .

(هـ) تحرير المجتمع من التواكل والجمود ، وتشجيع المطامع الشخصية ، وحث "المشاكتين" على تحسين ظروف حياتهم بالعمل البناء .

(و) تشخيص وتسجيل التحولات الاقتصادية ، ورصد الاكتشافات الجديدة ، وكشف الانعكاسات التي قد تكون عائقاً في سبيل التنمية .

وفي إطار جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، برزت الدعوة إلى إقامة نظام إعلامي عربي جديد ، حيث أقر المؤتمر العام للمنظمة في ديسمبر ١٩٨٥ تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي ، والذي تضمن تصوراً للنظام الإعلامي العربي الجديد ، وتوصيفاً لواقع الإعلام التنموي العربي ، حيث أكد التقرير أن التنمية بمفهومها الشامل مازالت بعيدة عن متناول وسائل الإعلام العربية ، وأنها غالباً ما تهتم بالمنجزات اليومية وتعالجها من جانب دعائي جزئي ، ولا تولي الاهتمام الكافي لتناول بنية التنمية وأهدافها وأولوياتها . ونادراً ما تشترك الجماهير في الحوار حولها ، بل تلعب وسائل الإعلام أحياناً دوراً سلبياً ، عندما لا تهتم بمعالجة سلبيات الخطة وإخفاقاتها ، وعندما لا تتخذ مواقف حازمة وجدية في مواجهة معوقات التنمية ، وفي تنشيط المشاركة الشعبية في عملية التنمية [١] .

ويمكننا تحديد المهام الجديدة للإعلام التنموي في العالم العربي في إطار مفهوم النظام الإعلامي العربي الجديد في النقاط التالية : [٢]

(أ) السعي لإيجاد تفهم أحسن بين الحاكم والمحكوم وتوفير فرص الحوار والتعبير عن مختلف القضايا .

---

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال : تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي ، نقلاً عن مجلة دراسات إعلامية ، العدد (٤٣) مايو يونيو ١٩٨٦ ، ص ٩ – ١٠ .

(٢) مصطفى المصمودي ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ – ٢٩٤ .

(ب) الحرص على تعزيز حقوق الإنسان وصيانة الأمن العام والسيادة الوطنية .

(ج) دفع المواطنين للمشاركة في الحياة العامة وإلهامهم مجموعة الاختيارات الوطنية

(د) ترسيخ الإيمان بالتكامل الاجتماعي والروح الجماعية .

(هـ) الاهتمام بالبنية الهيكلية للتنمية ومناقشة أولوياتها ، وكشف معوقاتها .

(و) الدعوة لإقامة نظام اقتصادي عربي جديد يأخذ في الاعتبار التكامل الاقتصادي العربي .

(ز) حماية الهوية الثقافية والإسلامية والتصدي لمحاولات الاختراق والتخريب الثقافي التي تروج له وسائل الإعلام الغربية والصهيونية .

(ط) استكمال التحرر الثقافي وإنهاء كافة أشكال التبعية الثقافية والفكرية وإذا تأملنا واقع الإعلام التنموي سواء في العالم الثالث بوجه عام أو في العالم العربي بوجه خاص ، سنلاحظ عمق التناقض بين عناصر النظام الإعلامي الدولي الجديد بين هذا الواقع . فلم تنجح هذه الدول في صياغة سياسات إعلامية تنموية ملائمة لظروفها، ومن ثم أصبح الوضع الحالي لوسائل الإعلام من ناحية الشكل (البناء الطبقي لتدفق المعلومات) والمضمون (إعطاء صورة واحدة للتغيير) الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة [1] .

وفي إطار سعي تلك الدول لإيجاد توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع تبنت نظاما إعلاميا مختلطا يتذبذب بين الحرية وتقييدها (٢).

ويزيد الباحث (د. فاروق أبو زيد) في تأكيده علي التناقض بين حماس الحكومات العربية لإقامة نظام جديد وبين رغبتها في وضع قيود علــي وســائل الإعــلام الدوليــة والمحلية . ويقول إذا كانت هذه الحكومات صادقة في تحمسها للنظام تبــادل الإعلامــي الجديد فعليها أن تربط مطالبها الدولية بالنص علي تطبيقاته المحلية من خلال تعديل نظام تبادل الأنباء ليكون أكثر عدلاً وتوازناً بين الحكام والمحكومين ، ومــن خــلال معالجـة احتكار السلطات السياسية لملكية وسائل الإعلام ، وإلغاء القيود المفروضة علــى تلــك وسائل الإعلام وحرية إصدار الصحف (٣) .

---

(١) جيهان رشتي ، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتنمية الحق في الاتصال ، في " حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد : أبحاث ودراسات الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت في بغداد خلال الفترة من ٩١ أغسطس إلى ٣ سبتمبر ١٩٨١ ، (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٦) ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(٢) محمد سيد محمد ، المسئولية الإعلامية في الإسلام (القاهرة : مكتبة الخانجي ١٩٨٣) ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

(٣) فاروق أبو زيد ، التحديات الإعلامية العربية : مقارنة بين عقدي الخمسينات والثمانينات ، المستقبل العربي ، العدد (١٢٨) أكتوبر ١٩٨٩ (بيروت : مركز الوحدة العربية ، ١٩٨٩) ص ٧٧ ـ ٧٨ .

والمدخل الصحيح – في تصورنا – لصياغة سياسات إعلامية تنموية ملائمة يتمثل في إعادة النظر في الأنظمة الإعلامية المختلطة التي لا تتيح حرية التعبير ، ولا تحقق ديمقراطية الاتصال . ففي ظل الاحتكار القومي لحق الإعلام ، وغياب ديمقراطية الاتصال تصبح الأولوية لتدعيم الأوضاع القائمة ، وتتراجع التنمية الوطنية خاصة إذا اصطدم التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي بمصالح السلطات السياسية الحاكمة .

ويمكننا أن نوجز خلاصة النتائج التي توصلنا إليها من خلال استعراض نماذج الاتصال والتنمية في النقاط التالية :

(أ) لا يوجد نموذج وحيد للاتصال والتنمية يصلح للتطبيق في كافة الدول النامية ، ومن ثم تبدو أهمية صياغة نماذج بديلة تلائم واقع المجتمعات المختلفة على أن تستفيد تلك النماذج بالمفاهيم والنتائج التي طرحتها نماذج التحديث والتبعية .

(ب) أن أزمة الإعلام التنموي تكمن في الأساس في الممارسات الإعلامية ، وطبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطات السياسية ، وما لم تعاد صياغة هذه العلاقة على أسس عادلة ومتوازنة ، فسيظل الإعلام التنموي مجرد شعار للدفاع عن الأوضاع القائمة وتكريسها .

(ج) دور وسائل الإعلام في عملية التنمية دور مساند أو مشارك يتمثل في المساعدة في تهيئة مناخ مواتٍ للتنمية .

(د) أن نجاح الدور التنموي لوسائل الإعلام يتوقف على مدى تحقيق ديمقراطية الاتصال بمعنى تزايد التنوع والتعدد في المضمون ، وتزايد المشاركة الشعبية في العملية الاتصالية، وتمثيل كافة التيارات والقوى الاجتماعية والسياسية في وسائل الإعلام كماً وكيفاً .

(هـ) أن الدور التنموي لوسائل الإعلام ينبغي أن يأخذ في الاعتبار تكامل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعملية التنمية .

المبحث الثاني

سياسات الإعلام التنموي

الوظائف والأولويات :

ليس بوسع الإعلام الاضطلاع بعملية التنمية ، وكل ما يستطيع عمله هو أن يركز الأنظار في هذا الاتجاه ، وينبه إلى الفرص المتاحة ، ويهاجم اللامبالاة أو التعويق ويؤثر في الرأي العام . وعلى ذلك فإن الإعلام يؤدي دوره كمساند أو مشارك في التنمية .

ولقد تبين من نتائج الدراسات العديدة أنه لا طائل من وراء البحث عن كيفية قيام وسائل الإعلام بالمساعدة في تغيير السلوك والقوالب الجامدة إلى أن يتم خلق علاقات بنيوية جديدة في المجتمعات وذلك بين مديري وسائل الإعلام وتطلعات وأماني المواطنين ، وبين أصحاب وسائل الإعلام والسياسات الإعلامية . ومن ثم لا ينبغي أن تحمل وسائل الإعلام أكثر مما تحتمل ، فإسهامها ينصب على التأثير على المعايير الاجتماعية واسترعاء الأنظار ، وتوضيح الفرص . والواقع أن من أفضل ما يمكن أن تفعله ، هو المساعدة في تهيئة جو موات للتنمية بدلاً من إحداث تغيير بشكل مباشر [١] .

وينبغي أن تستهدف وسائل الإعلام ثلاث غايات للقيام بدورها في عملية التنمية هي [٢] :

- زيادة تفهم مشكلات التنمية .
- إقامة روح من التضامن في بذل جهود مشتركة.
- زيادة قدرة الرجال والنساء على تولي أمر تنميتهم .

ويحدد " شرام " ست مهام أساسية تمثل دور الإعلام في عملية التنمية هي [٣] :

- الإسهام في تنمية الانتماء الوطني وتحويل الاهتمام من المجال المحلي إلى المجال القومي .

---

(١) شرين ماكبرايد ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٨ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(3) Wilbur Schramm, Communication Development and Development Process, in Lucien Pye (ed) , Communication and Political Development . Princeton, N.J. Princeton University Press, 1963, pp. 38 - 42

- الإسهام في نشر وتوضيح التخطيط القومي .
- المساعدة في تعليم المهارات اللازمة .
- توسيع الآفاق وإدخال طرق جديدة للمعيشة .
- مساعدة الناس على التطلع نحو المستقبل .
- إعداد الناس للقيام بدورهم كأعضاء في أمة واحدة باعتبارهم أمة من بين أمم العالم .

وقد تتبع وسائل الإعلام إحدى الاستراتيجيات الثلاث الآتية [1] .

أ - المساهمة في التحول من موقف اللامبالاة وعدم الاهتمام إلى الصراع التاريخي أو الصدمة الحضارية الأمر الذي يولد عملية التنمية أو يهيئ المناخ لها .

ب - الحث على أو استمالة التغيير الاجتماعي ، وإذا لم يقابل دور الإعلام بمساندة من قبل قادة الرأي ، فقد ينقلب الأمر إلى صراع اجتماعي أو اغتراب سياسي .

ج - المساعدة في تبسيط وفهم عملية التغير الاجتماعي المعقدة ، والمساهمة في إزالة التناقضات التي تترتب عليها . وتبني هذه الاستراتيجية يبدو صعباً لأن جمهور الإعلام يشكلون جزءاً من عملية الصراع الاجتماعي ، ولذلك فهم يميلون إلى استخدام وسائل الإعلام لخدمة أهدافهم .

ومن هنا ، فإن دور الإعلام في التنمية يبدو أكثر تعقيداً بالنظر إلى أن عملية التحول التاريخي التي تتم في المجتمع تكتنز بداخلها عدة عقود ، حيث تتضمن عملية التحول أو التنمية تغييراً ثورياً في البنية السياسية والاقتصادية والإعلامية : تحول من الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج الوفير ، وتحول من القهر السياسي إلى المدينة والمشاركة ، وتحول من الاتصال الشفوي إلى الأنظمة الإعلامية المتعددة . وفي إطار هذه التناقضات المتولدة عن عملية التحول ، تواجه المجتمعات النامية العديد من المشاكل[2] . وبالتالي ينبغي علي مخططي سياسات الإعلام التنموي أن يضمنوا برامجهم الأساليب التي تكفل معالجة التناقضات المترتبة على عملية التنمية .

ويمكننا أن نلخص الوظيفة الجوهرية لأي نظام إعلامي مسئول في عملية التنمية الوطنية في النقاط التالية [3] :

---

(1) Majid Teheranian (eds) ، Op. Cit.، P. 47 .
(2) Ibid ، P. 47 .
(3) Majid Teheranian ، Op. Cit.، P. 48 .

- المواءمة بين الاحتياجات والمتطلبات والمسئوليات والقيود التي تفرضها طبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية .
- وضع السياسات والبرامج التي تتجاوب وتتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- التعاون والتنسيق مع قادة الرأي والمؤسسات الاجتماعية ، لإنجاز مسئوليات الإعلام في عملية التنمية .
- الحفاظ على مستوى عال مع قادة الرأي والوعي والاستقلال والمسئولية الاجتماعية لضمان درجة كبيرة من المصداقية والفعالية وجهاً لوجه أمام الجمهور وقادة الرأي .

وتثير سياسات الإعلام التنموي مشكلة التعارض بين أهداف السلطة السياسية وتطلعات المواطنين ، حيث يختلف ترتيب أولويات التنمية بين الطرفين وبالتالي تنشأ المزيد من التناقضات ، الأمر الذي يلقي على وسائل الإعلام مسئولية إزالة هذه التناقضات من خلال الحوار وتحقيق إجماع وطني على أولويات التنمية .

وقد أعد " ماجد تهرانيان "عام ١٩٧٨ قائمة تتضمن أولويات التنمية من وجهة نظر القمة وأولوياتها من وجهة نظر القاعدة الشعبية ، وأكد على ضرورة أن تكون هذه القائمة في حسبان واضعي السياسات والخطط الإنمائية ، كما ينبغي أن تكون تحت نظر مخططي الإعلام التنموي . فهذه القائمة توضح نوع التوترات التي تولدها عملية التنمية بين الحكومة التي تحدد السياسة الإعلامية وبين الجمهور الذي يتعامل معها . وتلك القائمة - كما يقول " تهرانيان " لا تقبل المهادنة أو المصالحة ، وحتى تصبح المصالحة فعالة ينبغي أن يقوم الإعلام بدوره للتقريب بين وجهتي نظر الحكومة والجمهور [١] .

وقد تضمنت القائمة التي أعدها " تهرانيان " ١٢ هدفاً على النحو التالي (٢) .

---

(1) Alan Hancock , Op. Cit., Op. 184 .
(2) Ipid , Op. 185 .

أهداف القمة	أهداف القاعدة
(١) السلطة والأمن	الحرية والاختيار الفردي
(٢) التعبئة الاجتماعية	الحراك الاجتماعي
(٣) الولاء والتكامل والوحدة الوطنية	الولاء الفرعي والتضامن
(٤) النمو الاقتصادي	توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية
(٥) التنشئة السياسية	المشاركة السياسية
(٦) حقوق الملكية والعمل	حقوق الجمهور والمستهلك
(٧) التقدم التعليمي والثقافي	فرص التعلم والعمالة
(٨) الرقابة على المعلومات	تدفق المعلومات
(٩) السيطرة والتوجيه المركزي	الحكم الذاتي والإقليمي
(١٠) التوجيه الثقافي والفني وأحياناً الرقابة	الإبداع الثقافي والفني وأحياناً الهدم
(١١) حكم الأغلبية	حقوق الأقلية
(١٢) السيطرة الثقافية والأيديولوجية	الحرية الفكرية والفنية

والحديث عن سياسات الإعلام التنموي ، لابد وأن يثير قضية بالغة الأهمية هي قضية تنمية وسائل الإعلام ذاتها . فلكي يلعب الإعلام دوراً مؤثراً في التنمية لابد أن يعطي أولوية خاصة لتنمية مؤسساته ووسائله لزيادة كفاءتها في إنتاج الرسائل وتوزيعها . ومن ثم ينبغي ملاحقة التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصال ، وتجديد التجهيزات الفنية اللازمة للمؤسسات الإعلامية ، ورفع الكفاءة المهنية للعاملين في الإعلام وعلى الأخص في مجال الإعلام الإنمائي من خلال التدريب المستمر وحسن اختيار الكوادر الإعلامية . والأهم هو ضرورة توفير مناخ الحرية اللازم للتعبير عن كل الآراء وإتاحة الفرصة للمبدعين والمفكرين وأصحاب الرأي في المجتمعات المحلية وعلى المستوى القومي ، لوصول إبداعهم وأفكارهم وآرائهم إلى الآخرين . ويدخل في هذا المجال ضرورة توفير الحماية اللازمة للإعلاميين ، فلا يمنعون من مزاولة المهنة بسبب آرائهم واتجاهاتهم ، وبذلك تتوفر لهم الثقة اللازمة لممارسة العمل الإعلامي الإنمائي بشكل فعال كما تتوفر

ثقة الناس في الإعلام ، فيزداد بالتالي تأثيره وقدراته على الإقناع والتغيير [١] .

وإذا كان الإعلام يساند التنمية ويدعمها ، فإن التنمية بدورها تدعم الإعلام وهذا ما أكده خبراء الاتصال والتنمية في المؤتمر الدولي الذي عقد في " ماشاد " بإيران عام ١٩٧٥ لدراسة سياسات الاتصال والتنمية الوطنية ، وبدراسة نموذج التنمية في إيران ، توصل خبراء الإعلام الدولي ومخططو التنمية الإيرانيين إلى أن أهداف التنمية تدعم الإعلام على النحو التالي [٢] .

- تحديد الاحتياجات الشعبية وإضعاف وإضفاء المصداقية السياسية على التعبير عن هذه الاحتياجات من خلال إعداد المواطن القادر على المشاركة في النظام الإعلامي بفعالية تعكس رجع الصدى الشعبي لخطط التنمية الحكومية .
- توفير الاتصال الأفقي والرأسي وعلى كل المستويات في المجتمع وبعبارة أخرى توفير قنوات الاتصال متعددة الاتجاهات التي يستطيع من خلالها كافة فئات المجتمع في كل المناطق الاتصال ببعضهم البعض .
- دعم المجتمع المحلي والحفاظ على ذاتيته الثقافية ، حيث لا تكفي وسائل الإعلام القومية للقيام بهذه المهمة الأمر الذي يتيح المجال لوسائل الإعلام المحلية أو الإقليمية للقيام بدورها في الحفاظ على الثقافات الإقليمية والاعتراف بها على المستوى القومي .
- زيادة الوعي الشعبي بمشروعات التنمية وفرصها .
- المساعدة في تحفيز الدوافع والاتجاهات المشاركة في عملية التنمية .
- توفير المعلومات المناسبة المتعلقة بالتوظيف والتدريب المهني والاستهلاك .
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال الاتصال الصناعي ، على سبيل المثال (الصناعات الإلكترونية والكمبيوتر وفنون الطباعة الحديثة)
- دعم مشروعات تنمية المجتمع المتمثلة في النهوض بالصحة العامة والخدمات الاجتماعية والتدريب المهني وتنظيم الأسرة .

---

(١) سعد لبيب ، الإعلام والتنمية ، مجلة النيل ، مركز النيل للإعلام والتدريب ، هيئة الاستعلامات ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٣٨ .

(2) Edwin B.Parker and Ali Mohammadi, National Development Support Communication, in Majid Teheranian, Op. Cit., pp. 179-181.

سياسات الإعلام التنموي
والنظام الإعلامي العالمي الجديد

إن الاستراتيجية الحقيقية للإعلام في الدول النامية ليست في الواقع استراتيجية إعلامية فحسب ، وإنما هي استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية ، تضرب بجذورها إلى طبيعة المجتمع، وطبيعة المرحلة التي يمر بها في تطوره ، ووضع الإعلام في هذه الدول يتحدد بناء على أيديولوجيتها ونظام الحكم فيها ، فالدول النامية التي تتبنى المنهج الاشتراكي ، تنظر للإعلام كأداة جوهرية لعملية التنمية السياسية والاجتماعية ، لابد وأن يخضع لسيطرة الدولة وتخطيطها وتوجيهها أما الدول النامية التي تتبنى المنهج الرأسمالي فتقلل من دور الإعلام في التغير الاجتماعي ، وبالتالي تترك له حرية التعبير عن الآراء ، دون التفكير في التأثيرات الهدامة ، التي تأخذ شكل الانحراف أو الفوضى أو اللامبالاة [١] .

والملاحظ أن سعي دول العالم الثالث لإيجاد نوع من التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع دفعه إلى تبني النظامين الرأسمالي والاشتراكي في نفس الوقت ومن ثم تبنى النظام الإعلامي المختلط الذي يتذبذب بين الحرية وتقييدها ، وبين الملكية الخاصة والملكية العامة . وهذا النظام الجديد يشكل نفسه بنفسه وفقاً لظروف المجتمعات النامية وعندما تتاح الحرية الحقيقية وتنجح التنمية الشاملة في بعض البلدان ستقدم لنا التجربة مخرجاً جيداً لأزمة الإعلام عالمياً [٢] .

ومن هنا ، تواجه سياسات الإعلام التنموي في دول العالم الثالث العديد من التناقضات ، بسبب عدم وضوح الأيديولوجيات الفكرية التي يستند إليها . وسواء كانت السياسة المتبعة سياسة الإعلام التنموي الموجه والمخطط والخاضع لسيطرة الدولة أو سياسة الإعلام التنموي الحر والمتعدد الاتجاهات ، أو السياسة الإعلامية المختلطة ، فإن هناك بعض السمات المشتركة التي تميز سياسات الإعلام التنموي في دول العالم الثالث ، بغض النظر عن شكل ومضمون الأنظمة السياسية والإعلامية السائدة . من أهم هذه السمات :

---

[١] عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) ص ٧ .
[٢] محمد سيد محمد ، المسئولية الإعلامية في الإسلام ، ص ٢٣٠ ــ ٢٣١ .

- عدم كفاية قنوات الاتصال .
- عدم وجود رجع الصدى .
- عدم وجود التنسيق والتكامل بين الإعلام ومختلف المؤسسات والبرامج التنموية [1] .
- غياب ديمقراطية الاتصال .
- مركزية وبيروقراطية نظام الاتصال .
- عدم تمثيل الجمهور في الإدارة ووضع السياسات الإعلامية .
- تدفق الرسائل في اتجاه واحد من القمة إلى القاعدة .
- تزايد السيطرة الحكومية بدعوى حماية المصالح القومية .

وهكذا أهملت استراتيجيات التنمية في العديد من الدول النامية الاتصال كعون للتنمية ، ولم تنجح في صياغة سياسات إعلامية تنموية ملائمة لظروفها ومن ثم أصبح الوضع الحالي لوسائل الإعلام من ناحية الشكل (البناء الطبقي لتدفق المعلومات) والمضمون (إعطاء صورة للتغيير) الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة [2] .

ولقد تزايد الاهتمام العالمي منذ أواخر الستينات بأهمية وضع سياسات وطنية للاتصال في دول العالم الثالث ، ترتبط بشكل وثيق باستراتيجيات التنمية وقد أسهمت اليونسكو بدور كبير في هذا المجال ، تمثل ذلك في الدعوة منذ عام ١٩٦٩ إلى وضع سياسات للاتصال ونشر سلسلة من الدراسات التحليلية لسياسات الاتصال في العالم الثالث ، وعقد مؤتمرات دولية حكومية لمناقشة هذه القضية في كوستاريكا عام ١٩٧٦ ، وفي كوالالمبور عام ١٩٧٩ ، وفي الكاميرون عام ١٩٨٠ ، بالإضافة إلى خمسة مؤتمرات دولية حكومية خاصة بالسياسات الثقافية وقد أسفرت هذه المؤتمرات والدراسات عن تصور عام لصياغة سياسات اتصالية واقعية تراعي ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [3] .

وفي إطار جهود اليونسكو ، برزت الدعوة إلى إقامة نظام إعلامي دولي جديد باعتباره من اللوازم الأساسية لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومواجهة الاختراق الثقافي ودمج سياسات الاتصال في استراتيجية التنمية وتلافي التحديات التقنية وإقرار حق

---

(١) جيهان رشتي ، تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية الحق في الاتصال ، ص ٥١
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .
(٣) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٣ .

دولي للاتصال ، وتدعيم التعاون الإعلامي الدولي وقد اتخذ مفهوم النظام الإعلامي العالمي الجديد مكانته على مستوى الحوار الدولي في عام ١٩٧٦ في ملتقى عقد بتونس لخبراء الاتصال في دول عدم الانحياز وتوجت تلك الجهود بتقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الذي قدم لليونسكو في فبراير عام ١٩٨٠[1] .

المهام الجديدة للإعلام التنموي في العالم الثالث :

ينبغي أن تتضمن استراتيجيات التنمية سياسات الاتصال بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تشخيص الاحتياجات وترتيب الأولويات المختارة وتنفيذها . وفي هذا الصدد يعتبر الاتصال مورداً رئيسياً من موارد التنمية ، ووسيلة لضمان المشاركة السياسية الحقيقية في اتخاذ القرارات وقاعدة معلومات مركزية لتحديد الاختيارات السياسية وأداة لخلق الوعي بالأولويات القومية (٢) .

ويمكننا أن نحدد المهام الجديدة للإعلام التنموي في دول العالم الثالث على ضوء مفهوم النظام الإعلامي العالمي الجديد ، وتقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ومؤتمرات اليونسكو ودراساتها على النحو التالي :

- ضرورة الارتباط بأهداف التنمية الشاملة وخططها وضرورة التكامل بين السياسات الثقافية والسياسات الاتصالية .
- تدعيم الانتماء القومي والرغبة في المشاركة في الشئون الوطنية وخلق الوعي لدى الجماهير بأهمية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس .
- إلغاء الفجوات الاتصالية بين كل من سكان الريف والمدن وإتاحة الفرص للأقليات القومية والعرقية والثقافية والسياسية والدينية واللغوية للتعبير عن آرائها من خلال وسائل الاتصال القومية أو من خلال وسائلها الإعلامية الخاصة بها .
- بناء نموذج اتصالي يقوم على المشاركة وذلك بالعمل على تحقيق ديمقراطية الاتصال وتجنب النموذج الرأسي في الاتصال .
- الحفاظ على القيم والذاتية الثقافية ، وحماية الثقافات الوطنية وتعزيزها ومقاومة

---

(١) فرنسيس بل ، مرجع سابق ، ١٩٨٢ ص ٢٣ – ٢٥ .
(٢) شرن ملكراند ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠ .

شتى لأشكال الغزو الثقافي مع مراعاة الانفتاح على الثقافات الأجنبية دون الاعتماد المطلق على المنتجات العالمية في الثقافة [1] .

- تشجيع الحوار حول التنمية بوصفه عنصراً مركزياً في كل من سياسات الاتصال والتنمية .
- توسيع الأفق الذهني ومساعدة شعوب الدول النامية على معرفة نمط حياة الشعوب الأخرى .
- تحرير المجتمعات النامية من التواكل والجمود وتشجيع الطموحات الشخصية وحث " المتساكنين " على تحسين ظروف حياتهم بالعمل البناء والمجهود اللازم.
- تركيز الاهتمام حول جهود منشطي التنمية الجماعية والمستشارين الزراعيين وغيرهم من قادة الرأي ، فمن خلال هؤلاء تستطيع وسائل الإعلام التأثير على مجرى الأحداث .
- تشخيص وتسجيل التحولات الاقتصادية ، ورصد الاكتشافات الجديدة ، وكشف الانعكاسات التي قد تكون عائقاً في سبيل التنمية .
- استخدام الإعلان في بلوغ أهداف اجتماعية ، كتنمية الادخار والاستثمار، والتنظيم العائلي ، وتحسين الإنتاج وإذكاء المطامح [2] .

ولكي تحقق سياسات الإعلام التنموي أهدافها ، لابد أن يتحقق مبدأ " ديمقراطية الاتصال " الذي يترتب عليه :

أ – أن يصبح الفرد شريكاً نشطاً وليس مجرد هدف للاتصال .

ب – أن يتزايد تنوع الرسائل المتبادلة .

ج – أن يزداد التمثيل الاجتماعي أو المشاركة الاجتماعية في وسائل الاتصال كما وكيفاً [3] .

ويكاد يكون من المسلم به أن تحقيق ديمقراطية الاتصال يواجه صعوبات وعقبات الاتصال ومقاومات كثيرة . فليس هناك أي نظام سياسي غير ديمقراطي إلا وله آثار ضارة على الاتصال . ومع ذلك وعلى الرغم من الارتباط المنطقي بين ديمقراطية الاتصال وديمقراطية المجتمع ككل فإن الأولى تسبق الثانية أحياناً . وقد كانت هناك أمثلة

(١) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .
(٢) مصطفى المصمودي ، النظام الإعلامي الجديد ، ص ١٢٨ – ١٣٨ .
(٣) شون ماكبرايد ، مرجع سابق ، ص ٣٠١ .

الصحافة الحرة نسبياً – يؤمنها الفوران الشعبي ومبادرات الأفراد ذوي العزم في بلدان لم تكن فيها نظم سياسية ديمقراطية ، وكذلك في بلدان تكون فيها الهوة الكبيرة بين الغني والفقير [١] .

وعلى ذلك ، فإن فعالية الإعلام التنموي ترتبط بمدى ديمقراطية العملية الاتصالية فكلما اتسع نطاق المشاركة الشعبية في الإعلام التنموي ، من خلال توفير الوسائل وفرص التعبير لكافة الفئات السياسية والاجتماعية ، ومن خلال الحوار والمشاركة في صنع القرار ، كلما أدى ذلك إلى زيادة فعالية الإعلام التنموي وقوة تأثيره .

المهام الجديدة للإعلام التنموي في العالم العربي :

تتسم المؤسسات الإعلامية العربية في أغلب الدول العربية بالمركزية والسيطرة من جانب الحكومات ونقص فعالية حملات التنمية . وبشكل عام فإن المضمون الإعلامي قريب من السلطة ، ومتحيز للعواصم والمدن ، لذلك لا تختلف السياسات الإعلامية في الدول العربية عن نمط السياسات الموجودة في دول العالم الثالث ، فإعلام الدول العربية إعلام رأسي تنقصه المشاركة والتفاعل (٢) .

وقد ساهم غياب الديمقراطية في وسائل الاتصال داخل المجتمعات العربية في إحباط الجماهير ، ونمو شعورها بالاغتراب ، وفي وضعها موضع الحياد تجاه قضاياها الأساسية والإحجام عن اتخاذ الموقف الحاسم ، وعدم الشعور بالمسئولية واللامبالاة تجاه حاضرها ومستقبلها ، وضعف الشعور الجماعي ، والالتزام الاجتماعي ، والانكفاء على الدوائر الضيقة ، ونمو المشاعر القبلية أو الإقليمية أو الطائفية وغيرها (٣) .

وفي ظل غياب ديمقراطية الاتصال ، وسياسة الإعلام الأحادي ، تنعدم المشاركة الشعبية في وضع سياسات الاتصال والإعلام وبذلك تبقى وسائل الإعلام حكراً على النخبة الحاكمة وغير معبرة عن كافة القوى السياسية والاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى تزايد فجوة الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام وضعف فاعلية وسائل الإعلام .

---

(١) شون ماكبرايد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .
(٢) جيهان رشتي ، تكنولوجيا الاتصال الجديدة وقضية حق الاتصال ، ص ٥٣ – ٥٤ .
(٣) حسين العودات ، حق الاتصال والسياسات الإعلامية العربية ، في " حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

ومثلما برزت الدعوة لإقامة نظام إعلامي عالمي جديد ، كانت الدعوة إلى إقامة نظام إعلامي عربي جديد ، يتصف بخصوصية أهدافه التي تنطلق من واقع الأقطار العربية ، ومرحلة التطور التي تعيشها ، وأولوية المشاكل والقضايا التي تواجهها . ففي ديسمبر ١٩٨٥ أقر المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي الذي تضمن تصوراً لإقامة نظام إعلامي عربي جديد (*) .

ويمكن تلخيص أهداف النظام العربي الجديد للإعلام في تهيئة الظروف الملائمة لمساهمة وسائل الإعلام العربية في التنمية الشاملة للمجتمع قطرياً وقومياً ، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلمياً ، على نطاق الفرد والجماعة وفي المجالات الفكرية والاقتصادية والإنسانية والوطنية والقومية بهدف الوصول إلى الإنسان الجديد (فكراً وسلوكاً) والمجتمع الجديد (تطوراً وتحضراً) والعلاقات الجديدة مع المجتمعات الإنسانية الأخرى (تفاهماً وتعاوناً) (١) .

ويؤكد تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي أن التنمية بمفهومها الشامل مازالت بعيدة عن متناول وسائل الإعلام العربية ، وغالباً ما تهتم هذه الوسائل بالنشاط الاقتصادي اليومي وبالمنجزات اليومية وتعالجها من جانب دعائي وجزئي ولا تولي الاهتمام الكافي لتناول بنية خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها وبرامجها وأولوياتها ، ومناقشة مراحل تنفيذها وتقويمها . ونادراً ما تشترك الجماهير في الحوار حولها ، وتندر الصلة والتنسيق والتعاون بين المخططين والإعلاميين، بل تلعب وسائل الإعلام دوراً سلبياً ، عندما لا تهتم بمعالجة سلبيات الخطة وإخفاقاتها ، ولا تقف مواقف حازمة وجدية ومبرمجة للمشاركة في محاربة الاستهلاك والهدر وتشجيع الادخار وتنشيط الاستثمار في المجالات الإنتاجية وتكريس مفاهيم وقيم جديدة للتنمية وللدور الشعبي فيها وأهمية احترام سلم الأولويات والاعتماد على الذات (٢).

ويمكننا تحديد المهام الجديدة للإعلام التنموي في العالم العربي في إطار المفهوم الجديد للنظام الإعلامي العربي الجديد من خلال الأبعاد الآتية :

(*) قام بصياغة التقرير سعد لبيب وحسين العودات وتوفيق عياش .
(١) نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال ، ص ٩ – ١٠ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٥ .
(٣) مصطفى المصمودي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ – ٢٨٤ .

أولاً : البعد السياسي [1]

- السعي لإيجاد تفهم أحسن بين الحاكم والمحكوم .
- توفير فرص الحوار والتعبير عن مختلف المسائل والقضايا .
- الحرص على صيانة الأمن العام والسيادة الوطنية .
- تعزيز حقوق الإنسان .
- حرية الإعلام والتدفق الحر المتوازن للمعلومات ، فالتعددية الفكرية هي النتيجة الحتمية لكل هذه الاختيارات .

ثانياً : البعد الاقتصادي [2]

- الاهتمام بالبنية الهيكلية لخطط التنمية ، ومناقشة أولوياتها وبرامجها ومدى انسجام خطط التنمية في كل قطر عربي مع خطط التنمية المماثلة في الأقطار الأخرى ومدى تكاملها .
- المساهمة بكشف معوقات التنمية الاقتصادية لترشيد الاستهلاك ومكافحة الهدر الاستهلاكي وترسيخ قيم العمل المنتج والمجتمع المنتج والادخار وحسن استخدام الموارد .
- التأكيد على أهمية القدرات الذاتية في مجال التنمية الاقتصادية والتنبيه إلى مخاطر التبعية .
- الدعوة لإقامة نظام اقتصادي عربي جديد ، يأخذ بعين الاعتبار التكامل الاقتصادي العربي من حيث الإنتاج والتبادل وتنقل القوى العاملة .
- التوفيق بين العقيدة الإسلامية ومتطلبات المجتمع الاقتصادية والفرز بين الأسس الدينية السمحة باعتبار أن الإسلام هو دين كل زمان ومكان وبين العادات البالية التي لا علاقة لها بالدين ولم يعد لوجودها مبرر [2] .

ثالثاً : البعد الاجتماعي :

- دفع المواطن للمشاركة في الحياة العامة .

---

(1) نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال ، مرجع سابق ، ص ١٥ – ١٦ .
(2) مصطفى المصمودي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ – ٢٨٥ .

- إفهام المواطن مجموعة الاختيارات الوطنية والقوانين التي تسنها الدول .
- إشراك ساكني كل المناطق الجغرافية من مختلف الطبقات الاجتماعية في المشاغل الوطنية من خلال إتاحة الحوار حولها . فالعدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بإشاعة اللامركزية الإعلامية داخل الأقطار العربية والإكثار من الصحف والإذاعات المحلية [1] .
- ترسيخ الإيمان بالتكامل الاجتماعي والروح الجماعية .
- تطوير النظرة إلى المرأة العربية ، وترسيخ مفاهيم جديدة حول دورها الاقتصادي والاجتماعي (٢) .

رابعاً : البعد الثقافي :

- إحياء تراث الأجداد وغرس القيم الأصيلة .
- الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالهوية القومية العربية .
- الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالهوية المحلية والقطرية . فالتحمس للقيم العربية المشتركة لا يخول إنكار تلك المقومات القطرية التي يحث النظام الإعلامي العربي الجديد على صيانتها (٣) .
- استكمال التحرر الثقافي وإنهاء كافة أشكال التبعية الثقافية والفكرية .
- مواجهة محاولات الغزو والتخريب الثقافي التي تروج له وسائل الإعلام الغربية والصهيونية (٤) .

خامساً : البعد الإسلامي :

- الاهتمام بالقيم الروحية والأخلاق العالية .
- حماية الهوية الثقافية الإسلامية .
- الاهتمام في إطار أوسع بمعالجة علاقة الدين بالإعلام .
- تغيير مناهج التفكير والتفتح على آراء الغير .
- تغيير صورة الإسلام والمسلمين في الخارج .
- التصدي للاختراق الثقافي والدعايات المناوئة للإسلام (٥) .

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ .
(٢) نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال ، مرجع سابق ، ص ١٠ ـ ١١ .
(٣) مصطفى المصمودي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩ .
(٤) عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، ص ٧٥ .
(٥) مصطفى المصمودي ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ ـ ٢٩٤ .

نخلص مما سبق إلى أن الإعلام أصبح عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجية التنمية ، ولكي يقوم بدوره في إطار المفهوم الشامل للتنمية ، وفي إطار تدعيم النظام الإعلامي الجديد لا ينبغي أن يكون مجرد أداة للحشد والتعبئة بل ينبغي أن يتسع دوره بحيث يندمج في العملية الإنمائية ويصبح أداة فعالة للمشاركة الشعبية وتحقيق ديمقراطية الاتصال .

وفي إطار التحديات التي تواجه العالم العربي تتزايد الحاجة إلى ترجمة المبادئ والأفكار والتصورات المطروحة إلى سياسات إعلامية تنموية على المستويين القطري والقومي ، تتسم بخصوصية أهدافها التي تنطلق من واقعنا وقيمنا . وفي مقدمة هذه الأهداف حماية الذاتية العربية والإسلامية ، وإشاعة الديمقراطية ، وترسيخ قيم المواطنة والمشاركة والاعتماد على الذات ، وإقرار العدالة والتكافل ، والدعوة إلى نظام اقتصادي جديد ، ينهي كافة أشكال التبعية الاقتصادية ، يحقق التكامل الاقتصادي .

المبحث الثالث

صحافة التنمية وحرية الصحافة

مع تطور وسائل الاتصال الإلكترونية في القرن العشرين ، تغير دور الصحافة في المجتمع ، فلم تعد أسرع وسيلة اتصال في ظل المنافسة مع الراديو والتليفزيون ، إلا أنها حافظت على مكانتها وتأثيرها من خلال الاتجاه إلى التقارير والتحليلات والتعليقات والتفسيرات ، ومن ثم تميزت الصحافة بالتغطية المتعمقة والواسعة والشاملة ، وتقديم كم هائل من المعلومات ، ليس فقط على الصعيد المحلي ولكن أيضاً على الصعيدين القومي والدولي . كما أصبح دورها ضرورياً في المجتمع من خلال تزويده بالمعلومات والتفاصيل الصغيرة من يوم إلى يوم ، ومن أسبوع إلى أسبوع الأمر الذي يسهم في دعم التماسك الاجتماعي . ويظهر ذلك في أخبار الزواج والوفيات والشراء والبيع والقوانين ، وربط الجمهور بالقادة المحليين وكذلك تقديم وتفسير الكثير من المعلومات في كافة العلوم الإنسانية والتطبيقية [1] .

ورغم ما أحدثته وسائل الاتصال الإلكترونية من تغيير في مفاهيم الناس إلا أن الصحافة تميزت عليها بأنها الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي تسمح للقارئ بالسيطرة على ظروف التعرض ، وقراءة الرسالة أكثر من مرة والمساهمة بشكل خلاق في نوع من أنواع الاتصال غير الشخصي ومثل هذه المساهمة لها مزايا إقناعية . وكذلك فإنه من الأفضل استخدام الصحافة للوصول إلى الجماهير المتخصصة والجماهير الصغيرة الحجم [2] .

ومع دخول العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، تغيرت مشكلة المنافسة بين الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، وحسم الجدل حول أي الوسائل أكثر فعالية وتأثيراً فقد تبين أن لكل وسيلة مميزاتها وعيوبها وأنه إذا كان التليفزيون وسيلة معرفية فإن الصحافة تعتبر وسيلة البحث عن المعرفة [3] . كما أوضحت نسبة كبيرة من الأبحاث الإعلامية أن لكل وسيلة اتصال مقدرة على الإقناع تزيد أو تقل عن غيرها من الوسائل

---

(1) Ray Eldon Hiebert, Donald F. Ungurait, Thomas W. Bohn, Mass Media, An Introduction to Modern Communication , Longman New York. 1982, pp. 266-276.

(2) جيهان رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، ص ٣٤٢ .

(3) Ray Eldon Hiebert (eds), Mass Media , Op. Cit., pp. 538 - 539.

الأخرى وأن إمكانياتها النسبية تختلف بشكل واضح من مهمة إقناعية إلى أخرى ووفقاً للجمهور الذي توجه إليه [1] .

وفي إطار التطور الهائل في وسائل الاتصال الإلكترونية ، والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها دول العالم الثالث منذ عقد الخمسينات وحتى الآن، تواجه الصحافة العديد من التحديات والمعوقات من أجل القيام بدورها في المجتمع بصفة عامة ، والإسهام في عملية التنمية بصفة خاصة ، الأمر الذي يقتضي أن تأخذ في الحسبان خصوصية الظروف التي تعيشها المجتمعات النامية عندما تحدد المهام والوظائف الملقاة على عاتق الصحافة في عملية التنمية .

حرية الصحافة والتنمية :

مثلما اختلقت أغلب أنظمة الحكم في دول العالم الثالث مشكلة التناقض بين التنمية والديمقراطية ، اختلقت أيضاً مشكلة التناقض بين التنمية وحرية الصحافة ، وعلى الرغم من أن التجارب التنموية أوضحت أن فشل مشروعات التنمية أو تعثرها في دول العالم الثالث يرجع في جانب كبير منه إلى غياب البعد الديمقراطي ، إلا أن الاتجاه السائد هو تقليص مساحة الديمقراطية وتقييد حرية الصحافة بدعوى عدم الإضرار بعملية التنمية .

وتبدو هذه المشكلة أشد إلحاحاً في الدول التي اختارت طريق التعددية السياسية ، حيث يتسع الهامش الديمقراطي ، وتتعدد توجهات الصحف ومعالجاتها الأمر الذي يثير الخلاف حول حدودية حرية الصحافة ومدى انعكاسها على اعتبارات التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي .

ويبرز في هذا الخصوص توجهان : الأول يرى أن الأولوية لاعتبارات التنمية والاستقرار . وتأتي الديمقراطية وحرية الصحافة في مرتبة تالية . ومن ثم يصبح دور الصحافة هو مساندة جهود التنمية من خلال التعبئة وإثارة الحماس والتركيز على الإيجابيات والابتعاد عن ترويج النقد ونشر السياسات المتضاربة والدعوة إلى التغيير لأن هذا من شأنه إثارة البلبلة والارتباك وإعاقة أهداف التنمية . بينما يرى أصحاب التوجه الثاني أن الأولوية ينبغي أن تكون للديمقراطية وحرية الصحافة ، الأمر الذي يهيئ المناخ

---

[1] جيهان رشتي , الأسس العلمية لنظريات الإعلام , ص ٣٣٧ .

المناسب لنجاح عملية التنمية . ففي ظل حرية التعبير ، يتحقق التفاعل الاجتماعي وتنشط المشاركة الشعبية ، ويتحقق الاستقرار وتنحسر فرص الانحراف والفساد . وفي ظل القهر تتزايد السلبية واللامبالاة وتتفاقم أزمة الثقة بين الشعب والنخبة الحاكمة وتنعدم إمكانية محاسبة المنحرفين والفاسدين والمبددين لعائد التنمية في مغامرات وطموحات شخصية .

ومن هنا برز مفهوم جديد في العالم الثالث يسمى " صحافة التنمية " حيث تعطي الأولوية القصوى لبرامج التنمية الوطنية ، وينظر إلى الصحفيين على أنهم شركاء نشيطون في تنمية دولهم . ولا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح " صحافة التنمية " ولكن كانت هناك محاولات لتحديد ملامح الصحافة الجديدة التي تمارس في كثير من دول العالم الثالث ومن بينها تعريف " أجاروالا " Aggarwala " صحافة التنمية هي تلك التي تتطلب من الصحفي أن يتفحص بعين ناقدة ويقيم ويكتب عن مدى ارتباط المشروع التنموي بالحاجات القومية والمحلية ، ويتفحص الاختلافات بين الخطة وتطبيقها والاختلاف بين أثرها على الناس كما تأتي على ألسنة المسئولين وبين أثرها الفعلي " (١) .

ويعرف " سوسمان " Sussman " صحافة التنمية " بأنها تركيز الصحفيين الموضوعيين على أخبار وحداثة التطورات في مجالات التعليم والزراعة والصناعة والاتصالات والعلم التطبيقي ، وهي تطورات في مجالات التعليم والزراعة والصناعة والاتصالات والعلم التطبيقي ، وهي تطورات يأمل القادة أن تؤدي في النهاية إلى نجاح اقتصادي ، وإلى إحساس مطمئن بالوحدة الوطنية (٢) .

ويؤكد " سميث " Smith على أهمية التفرقة بين " صحافة التنمية " وبين " وسائل الاتصال المساندة للتنمية " التي تصمم لدعم ودفع قضية التنمية . ففي الدول التي تخضع فيها وسائل الإعلام للسيطرة الحكومية يحدث تداخل بين المفهومين ، ويختلط كل منهما بالآخر في كثير من الأحيان (٣) .

ويقول " لنت " Lent أن هناك ثلاثة مفاهيم متشابكة قد راجت في معظم بلدان آسيا هي "الصحافة الموجهة " و " الاتصال المدعم للتنمية " ووفق هذه المفاهيم ينبغي أن تؤكد

---

(1) Narinder Aggarwala, What is Development News ?, Journal of communication 29 (Spring 1979) p. 180 .

(2) Leonard Sussman , Freedom of the Press : Problems in restructuring the flow of International News, In Raymond D. Gastil , Freedom in the world : Political Rights and Civil Liberties 1980 , New York , Freedom House , 1980, p. 87 .

(3) Anthony Smith , The Geopolitics of Information : How Western culture dominates the world , New York , Oxford University Press , 1980 , ,p. 39 .

الصحافة على الاستقرار والوحدة وتقلل من مساحة النقد ، وتتجاهل السلبيات وتؤكد على الإيجابيات ، وتدعم الخطط الحكومية ، الأمر الذي يضفي الشرعية على المؤسسات والسياسات [1] .

ويشير " رامبال Rampal " إلى أن صحافة العالم الثالث قد بدأت في السبعينيات في تحويل اهتمامها تدريجياً من القيم المختلفة عن الاستعمار إلى القيم التي تفرضها احتياجات التنمية . وبدأ مفهوم صحفي جديد يتشكل في العالم الثالث ، وربما أن يمر وقت طويل قبل أن يبدأ دارسو وسائل الإعلام في تحديد هوية هذا المفهوم على أنه " الصحافة التنموية " تماماً كما حدث للصحافة الغربية التي صنفت على أنها " صحافة الخصم " والصحافة الشيوعية على أنها " الصحافة اللينينية الماركسية " (٢) .

ويوضح " رايتر Righter " أن صحفيين العالم الثالث يرحبون بهذا النوع من صحافة التنمية ، كمخرج لهم ليقدموا كتابات جادة في مناطق غير مرتبطة بالأخبار السياسية الحساسة التي غالباً ما تكون هدف الرقابة الحكومية . إنهم يتوقعون أن يؤدي هذا النوع من الصحافة إلى نمو الحوار الديمقراطي . ولكن في كثير من الأحيان تؤدي صحافة التنمية إلى نتائج عكسية ، وذلك بسبب استخدامها في تعبئة مساندة جماهيرية لسياسات الحكومة والتزامها الكامل بالسياسة الإعلامية الرسمية (٣) .

ويقول " تتاريان Tatarian " ليس هناك شئ أكثر أهمية للعالم الثالث من التنمية القومية ، وحتى بين العديد من صحفيين العالم الثالث الذين يقدرون تقاليد الصحافة الحرة، هناك اعتراف واسع بوجوب أن توجه الأولوية للتنمية تلك التي تمثل الكفاح الشاق لتحقيق التلاحم بين الجماعات الدينية والقبلية والعرقية المتباينة وتحويلها إلى أمم جديدة متماسكة (٤) . وتتميز " صحافة التنمية " بالخصائص التالية (٥) :

– أنها جزء لا يتجزأ من الحكومة الوطنية .

---

(1) John Lent , Press Freedom in Asia : the Quiet , but Completed , Revolution , Gazette 24 No. 1 , 1978 , p. 26 .

(2) Kuldip R. Rampal , the Mass Media Role in the third world, In J. Martin (ed). Comparative Mass Media Systems . Op. cit, p. 164 .

(3) Rosemary righter, Whose News Politics , the press and the Third World , New York . Times Books , 1978 , p. 59 .

(4) Roger Tatarian , News flow in the third world : An overview , In Philip C. Horton , (ed). the third world and Press freedom . New York . Praeger . 1978 , p. 42 .

(٥) ل هيستر ، الصحافة التربوية وصحافة التنمية ، في دليل الصحفي في العالم الثالث ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) ص ٨٣ ـ ٨٤ .

- أن صحفييها مطالبون بالمشاركة في تحقيق المهام الكبرى المتعلقة ببناء الأمة وتشمل هذه المهام مساندة النظام السياسي ومساعدة المواطنين على أن يدركوا أن الدولة الجديدة قد قامت بالفعل .
- تنتهج سياسات تقررها الحكومة بهدف المساعدة على تحقيق التنمية الوطنية .
- أنها في حاجة إلى " توجيه " جهودها الرامية إلى المساعدة على تحقيق أهداف الأمة . وقد يتراوح حجم ونوعية هذا التوجيه بين تطبيق إجراءات ثقيلة الوطأة مثل الرقابة على المطبوعات والإرهاب وبين السماح لها من قبل القيادة بانتهاج سبل مختلفة كثيرة لتحقيق الهدف المشترك الخاص بالتنمية .
- الصحفيون عادة موظفون حكوميون .
- إذا وجدت بالبلاد صحافة تجارية يملكها القطاع الخاص فمن المتوقع لهذه الصحافة أن تجعل المصلحة الوطنية فوق مصلحتها الذاتية .

و " صحافة التنمية " كما تمارس في البلاد التي تكون الحكومة محتكرة لوسائل الإعلام بها ، أو تكاد تحتكرها يمكن بسهولة أن تكون عرضة لسوء استخدام خطير . وحيثما وجدت الديكتاتورية ، فإن الديكتاتور يواجه إغراء عنيفاً يجتذبه إلى تحويل طاقات الصحافة لخدمة هدفه في الاحتفاظ بكرسي الحكم ، وتصبح أهداف التنمية الوطنية ذات أهمية ضئيلة، عندما تتعرض سلطاته الشخصية للخطر . وإذا كان دور الصحافة مكملاً للمؤسسات الحكومية فإنه من السهل أن تنحرف إلى مثل هذه الاتجاهات (١) .

وهكذا تتحول " صحافة التنمية " إلى مجرد شعار ، وتتراجع التنمية ليصبح الهدف الأول تعزيز السلطة الحاكمة وتأمين بقائها في الحكم . ولعل هذا الهدف يمثل – من وجهة نظر بعض الحكام – شكلاً من أشكال الحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية ، وهي وجهة نظر مرفوضة ، طالما أن التنمية وسيلة لمساندة الحاكم وليست وسيلة للارتقاء بالإنسان والمجتمع.

وتؤكد التجارب والممارسات أن استراتيجيات دول العالم الثالث لا تترك مجالاً لوجود صحافة حرة ومستقلة ، فقد نقل عن أحد قادة دولة نامية قوله " أن حرية الصحافة – إذا أخذنا في الاعتبار احتمال أن تؤدي تجاوزاتها إلى تحطيم خطة الحكومة لتحقيق تنمية سريعة – تكون شيئاً قذراً عندما يموت الناس جوعاً . وأيضاً ذكر رئيس

---

(١) أ. هيستر ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

وزراء سنغافورة في عام ١٩٧١ أن حرية الصحافة يجب أن تكون ثانوية بالنسبة للاحتياجات الطاغية المتعلقة بوحدة أراضي سنغافورة والهدف الأول الماس بقيام حكومة منتخبة [١] .

ومعظم زعماء الدول النامية يتفقون مع " أنديرا غاندي " فيما قالته في بيان إلى البرلمان الهندي عام ١٩٧٥ " حين لا توجد إثارة ... وهذا هو السبب في أننا فرضنا الرقابة ... فالصحف كانت تنشر الشائعات والمزاعم وتحرض الناس على الهياج " .

وقد استخدم " ماركوس " مبررا مشابها لفرض السيطرة الحكومية على الصحف الفلبينية عام ١٩٧٢ فقال " لقد أوجد انفلات الصحافة جوا من التخريب في البلاد ، وإذا تركت الصحافة على هواها فإنها تركز على أوجه القصور والتجاوزات مما يولد استهزاء لاذعا بين المواطنين ويدمر في النهاية أهداف الحكومة في التنمية العاجلة " [٢] .

وباختصار ، فإنه عندما تقدس التنمية ، فإنه لا يمكن أن يكون هناك سوى مجال ضئيل لحرية الصحافة ، التي هي نقيض لنمط التنمية المخططة ، ومن ثم تصبح سياسات التنمية – وفق مفهوم صحافة التنمية – متناقضة مع الديمقراطية والحوار والمشاركة في صنع القرار [٣] .

ويقدم اللورد تومسون مبررا جديدا لإخضاع النقد الموجه إلى الحكومات لقدر من التقييد فيقول " إن بعض الصحفيين في بعض الدول النامية ونتيجة لعدم توفر الخلفية الكافية للحكم على الأمور لا يستطيعون الامتناع عن النقد المدمر أو الملتهب الذي يمكن أن يؤدي عندما يذاع على سكان لم يفقهوا بعد فن الاستقرار السياسي إلى اضطرابات ونشاطات ثورية " [٤] .

وفي هذا الإطار برز مفهوم جديد لصناعة الرأي يتمثل في " النقد البناء " أو " النقد المسئول " وهو أحد موضوعات الضغط في الصحافة الأفريقية ، حيث يشجع الصحفيون على الإشادة بالإنجازات وتمارس عليهم الضغوط للامتناع عن كشف السلبيات كالفساد

---

(1) Kuldip Rampal , op. cit , p. 153 .
(2) Sunwoo Nam , op. cit , p. 313 .
(3) Sunwoo Nam and Inhwan Oh. Press freedom : function of subsystem Autonomy . Antithesis of Development , Journalism Quarterly 53 , No. 4 (Winter 1973) p. 745 .
(4) Lloyd Sommerlad , the Press in Developing Countries Sydney . Sydney University Press , 1966 , p. 143 .

وسوء الإدارة [1] .

وتقدم أمريكا اللاتينية صورة قائمة لدور الصحافة في صناعة الرأي ، حيث يقول "بيرسي" Pierce إن النقد هناك يتخذ ثلاثة أشكال ، فإما أن يغضب القادة إلى حد قيامهم بالانتقام ، أو يثير الجماهير إلى حد الإطاحة بالحكومة بالقوة أو بالانتخاب أو يحث الحكومة على تغيير سلوكها . والشواهد عديدة على الشكل الأول ، لكن من الصعب توثيق الشكلين الثاني والثالث ، في ظل موجة عالية من الانتقام تمثلت في إغلاق الصحف وتعطيلها والرقابة والاعتقال والسجن والضرب والقتل ... الخ (2) .

مما سبق يتضح أن التحدي الذي يواجه الصحافة في الدول النامية ، يتمثل في إرساء الأسس التي ستقوم عليها الحريات ، ولكن حرية الصحافة تبدو نوعاً من الترف الفكري في نظر المتحمسين لمفهوم "صحافة التنمية" بدعوى أن الحرية تفقد معناها عندما يكون البقاء الإنساني هو المبدأ المؤثر الوحيد الذي تعيش عليه بعض الشعوب النامية (3) .

وهكذا يثير مفهوم "صحافة التنمية" مخاوف عديدة ، في ظل الإصرار على اختلاق التناقض بين حرية الصحافة والتنمية ، وفي ظل ما كشفت عنه التجارب والممارسات في العديد من الدول النامية ، حيث تم التضحية بحرية الصحافة من أجل التنمية فكانت النتيجة فقدان الحرية وفشل التنمية .

ويمكن القول أنه إذا لم تعط الصحافة الدور الذي أسماه "لوسيان باي" دور "المفتش العام" بما يسمح لها بقدر عظيم من حرية العمل فإن برامج التنمية التي تقوم بها النخبة الحاكمة ، يمكن أن تنتهي بإثراء عدد قليل من الأفراد الذين يسيئون استخدام سلطاتهم . فالسلطة تفسد والسلطة المطلقة تؤدي إلى الفساد المطلق (4) . ومن هنا ينبغي النظر إلى أهمية حرية الصحافة كعامل أساسي في تهيئة المناخ المناسب للتنمية ، من خلال إشاعة الحوار الديمقراطي ، وحفز المواطنين على المشاركة ، ومراقبة جهود التنمية ومجابهة كافة صور الانحراف والفساد .

(1) Dennis Wilcox , (the Black Press in Africa : Philosophy and Control) , Ph . D , dessertation, University of Missouri columbia , 1974 , p. 79 .

(2) Robert Pierce, (Media and Government in Latin America) , New York , Hostings House , 199 , p. 211 .

(3) Graham Mytton , (Mass Communication in Africa) , London , Edward Arnold Publisher Ltd , 1983 , p . 59 .

(4) Sunwoo Nam , Press Freedom in the third world , p. 313 .

إن صحافة التنمية قد تنجح لبعض الوقت في الإسهام في الحفـــاظ علـــى الهويـــة والوحدة الوطنية والتكامل والاستقرار ، ولكنها في غياب الحرية والحوار والتفاعل بيـــن المحكومين والنخبة الحاكمة قد تنحرف ، الأمر الذي يؤدي إلى انتكاس التنمية .

وعندما نشدد على حرية الصحافة ، فإننا نقصد الحريـــة المسـئولة التـي تضـع المصلحة العامة فوق المصالح الذاتية . والعبرة في النهاية بحسن استخدام الصحافة سواء كانت صحافة حرة أم صحافة تنمية .

وفي هذا يؤكد شرام أن الإعلام الحر وسيلة لتحقيق التحول المنشـــود والتعجيل بالتنمية ، وأنه إذا ما أحسن استخدامه بفعالية في التنمية . فالتغيير لن يحدث ما لم يعـرف أولئك الذين ينتظرون أن يتغيروا أسباب التغيير ووسائله وثمراته ويتقبلونها . والقــرارات التي يترتب عليها تغييرات لن تتخذ ما لم تتح الفرصة للناس لأن يناقشونها ، والمشـاركة الوطـنية الحقيقية في التنمية لن تتم ما لم يتدفق الإعلام من أسفل إلى أعلى ومن أعلـــى إلى أسفل [1] .

ويرى " غسان تويني " الناشر اللبناني المعروف أنه في الإمكـان ترشـيد حريـة الصحافة في الدول النامية ، وتجنيدها في عملية التنمية دون حاجة إلى قانون ينظم هـــذه العلاقة . فهناك تقاليد راسخة ومحصنة للحرية تحكم العلاقة بين الصحافـــة والجمـهور . ومقدرة الصحافة على تعبئة الرأي العام من أجل التنمية لا تعني بالضرورة عدم التعرض بالمناقشة للتنمية، بل على العكس فإنها توفر الإطار المرجعي العام الذي يتيح شرعية النقد والنقاش حول التنمية . كما أن تعدد الآراء والاتجاهات يشجع الحوار وصولاً إلى الإقنـاع دون حاجة إلى لجوء الحكومة إلى القوة أو الإجبار [2] .

ويمكننا القول أن إحدى المهام الأساسية التي تواجه الصحافة في دول العالم الثـالث في مرحلة ما بعد الاستقلال ، تتمثل في حل التناقض بين حرية الصحافة وتطورها كمهنة وبين دورها في عملية التنمية . ورغم وضوح هذه المهمة في أذهان معظـم الحكومـات ومخططي السياسات الإعلامية في العالم الثالث ، فإن هنـــاك العديـد مـن المشـكلات والتحديات التي تحول دون تحقيق هذه المهمة . ومن أبرز هـــذه المشـكلات استمرار الميراث الاستعماري ، الذي يتمثل في قوانين الصحافة والمطبوعات وجرائم النشر وفـي

(1) Wilbur Schramm , Mass Media and National Development , California , Stanford University , 1964 , pp. 326-327.
(2) Martin Ochs , Op. Cit . p. 123 .

القيود والإجراءات الصحفية التي تمنع الصحف من توجيه النقد للسلطات الحاكمة ، ومن ثم فإن فرض قيود على حرية الصحافة ينطلق أساساً من حرص السلطة الحاكمة على تدعيم سلطاتها ونفوذها أكثر مما تقتضيه متطلبات التنمية الوطنية [١] .

ووضعية الصحافة العربية لا تختلف كثيراً عن وضعية الصحافة في دول العالم الثالث ، حيث تحرص معظم الدول العربية على وضع الصحافة تحت إشرافها المباشر بقصد مساندة السياسات الحكومية وتبريرها ، وتعبئة الرأي العام في الاتجاه الذي يعزز تلك السياسات . ورغم تظاهر بعض أنظمة الحكم بدعم حرية الصحافة ، إلا أن الممارسات تؤكد تزايد القيود والضغوط من أجل الحد من حرية الصحافة واستقلاليتها . وفي النهاية فإن حرية الصحافة ترتبط في الأساس بطبيعة النظام السياسي ، ومدى وجود تعددية سياسية تعكس حقيقة القوى السياسية والاجتماعية ، ويمكننا أن نميز بين ثلاثة تيارات لدى الزعماء والحكام العرب في دور الصحافة ومسئولياتها في مرحلة ما بعد الاستقلال [٢] .

- التيار الأول ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الأشمل وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين وبناء الفكر القومي وتحويل الولاء القطري إلى ولاء قومي .
- التيار الثاني ويرى أن القضية الأساسية هي الإسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية . ويعتقد هذا التيار أن الصحافة ذات الملكية الخاصة، لا يمكن أن تساهم في تحقيق هذه المهمة ، وأن الصحافة الخاضعة لإشراف الحكومة هي الجهاز الوحيد القادر علي القيام بعمليات التطوير التعليمي والثقافي وتشجيع التصنيع والإصلاح الزراعي وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبي في تصور هذا الفريق .
- التيار الثالث ويرى أن المهمة الأساسية للصحافة العربية هي تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد . وهذا لن يتحقق الأمن خلال وجود صحافة حزبية نشطة ، تجسد مصالح وأفكار القوى الاجتماعية المختلفة ، وتوفر مناخاً ديمقراطياً يسمح للصحافة بممارسة النقد لخطط وبرامج الحكومات

---

(١) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية الثقافية في العالم الثالث ، ص ٢١ ـ ٢٥ .
(٢) عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، ص ٣٦ ـ ٤٣ .

وتشكيل اتجاهات الرأي العام بما يكفل المشاركة في صنع القرار .

والملاحظ بوجه عام هو تعثر الصحافة العربية في تحقيق هذه الأهداف ، وميل أنظمة الحكم العربية إلى المبالغة في تقديم اعتبارات الاستقرار والتنمية على ما عداهما ، ومن ثم لا تقبل هذه الأنظمة توجيه النقد إليها ، ولا تثق في نوايا الناقدين والمعارضين ، وتتهمهم في أغلب الأحيان بالإثارة والتشهير والتجريح ، وتعمد هدم النظام القائم ، وزعزعة الاستقرار .

ولقد عاشت مصر تجربة صحافة التعبئة في حقبة الستينيات ، حيث كانت الصحافة تخضع بالكامل لسيطرة الدولة وتوجيهاتها . وفي هذا الإطار التزمت الصحافة المصرية بدورها كأداة تعبئة للجماهير ، وعالجت قضايا التنمية من وجهة نظر واحدة . ولم يكن يسمح لها بالنقد أو تقديم بدائل لسياسات النظام الحاكم . وعلى الرغم من ذلك فإن الكثير من الأهداف التي أعلنها نظام الحكم وقتئذ لم تتحقق ، ومن ثم ارتبط دور الصحافة بمدى نجاح سياسات التنمية ومدى إخفاقها ، وظلت الصحافة طوال هذه الفترة أداة للتنمية الحكومية الفوقية ، وغاب دورها في مراقبة ممارسات الحكم سياساته وتحقيق التفاعل الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

ولا تزال الصحافة المصرية تعيش تجربة التعددية ، التي بدأت في النصف الثاني من السبعينات ، وعلى الرغم من استمرار القيود التي تحد من استقلالية الصحف وفعاليتها وتعبيرها عن كافة القوى السياسية والاجتماعية ، فقد أصبح هناك هامش معقول من حرية الصحافة ، أتاح للصحف الحزبية المعارضة الفرصة لإبراز بدائل وسياسات جديدة في مجالات التنمية المختلفة ، كما تعددت طرق وأساليب المعالجة الصحفية ، إلا أنه لا يمكننا القول أن الصحافة المصرية حققت صيغة التعددية الصحفية ونجحت في التوفيق بين حرية الصحافة والتنمية .

فما زالت الشكاوي مستمرة من تجاوزات حرية الصحافة ، وتركيز الصحافة الحزبية المعارضة على السلبيات ، وعجزها عن تقديم بدائل وحلول جديدة لقضايا التنمية . وعلى الجانب الآخر تميل الصحافة الحزبية المعارضة إلى تسييس قضايا التنمية ، والخلط بين الخلافات السياسية والقضايا التي تحتاج لمعالجات فنية متخصصة . وفي هذا الإطار لا تزال مشكلة التوافق بين حرية الصحافة والتنمية مطروحة بإلحاح .

نخلص مما سبق إلى أنه من الصعب التضحية بحرية الصحافة من أجل التنمية

والاستقرار ، أو التضحية بالتنمية والاستقرار من أجل حرية الصحافة . والحل يكمن في توافر الطرفين معاً ، وتحقيق التوافق بينهما من خلال تهيئة المناخ السياسي المناسب وتعميق الممارسة الديمقراطية ، وتصحيح العلاقة بين الصحافة والسلطة ، ونهوض الصحافة بمسئولياتها كأداة للمعرفة ، وكأداة لتعميق التفاعل السياسي والاجتماعي ، وكأداة للرقابة والإصلاح .

وإذا كانت هناك بعض التجاوزات ، فلا ينبغي أن يكون ذلك مبرراً لتقليص حرية الصحافة أو مصادرة الآراء المعارضة بدعوى دعم التنمية وحماية الاستقرار . فالتجاوزات مسألة طبيعية خاصة في المراحل الانتقالية ، والممارسات كفيلة بمعالجة تلك التجاوزات ، وترسيخ أسس وتقاليد الحوار الديمقراطي الذي من شأنه تعميق التفاعل ، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية ونقل قضايا التنمية من الدائرة الحكومية إلى الدائرة الشعبية .

المبحث الرابع

دور وسائل الإعلام في عملية التنمية

البعد الاقتصادي (الإعلام والتنمية الاقتصادية)

يرى " أوشيما " Ochima أن لوسائل الإعلام صفة التضاعف المؤدي إلى التنمية الإنتاجية السريعة . وتتميز الدول النامية بأنها مجتمعات في عجلة من أمرها Societies in a hurry والقصد من ذلك أنها مجتمعات تبغي اللحاق بالركب بأسرع مما يمكن . وعليه فهي تحتاج إلى نظرية للتنمية الاقتصادية توضح لها ما تريد اللحاق به . وتأتي بعد ذلك مباشرة حاجة تلك المجتمعات إلى سياسة للاتصال تشرح كيفية اللحاق وما تريد اللحاق به . ومن الواضح أن وسائل الإعلام هي المصدر الأول لتنمية المجتمعات التي في عجلة من أمرها ، إذ أنها تحمل رسائلها إلى الجماهير بأسرع وقت وأبخس ثمن [١] .

وهناك علاقة تأثير متبادل بين الإعلام والتنمية الاقتصادية ، باعتبار أن الإعلام انعكاس لعملية التنمية في المجتمع بشكل عام . وطبقاً لرأي " راو " فإن التنمية الاقتصادية تنمي قدرة المواطنين على اقتناء الصحف وأجهزة الإعلام الأمر الذي ينعكس على عملية التنمية . فزيادة تدفق المعلومات يساهم في التنمية الاقتصادية . والتنمية الاقتصادية بدورها تثير الحاجة إلى المزيد من تدفق المعلومات [٢] .

ويمكننا أن نحدد المهام والأدوار التي يمكن أن تسهم بها وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية في النقاط الآتية :

- تبسيط المفاهيم الاقتصادية ، وتوضيح البعد الاقتصادي للتنمية ، وزيادة تفهم المواطنين لمشكلات التنمية وقضاياها . فالجانب الاقتصادي للتنمية ليست له جاذبية إعلامية ، ويكاد يكون الاهتمام به قاصراً على المتخصصين ، الأمر الذي يتطلب استخدام الصحافة لغة سهلة يستوعبها المواطن العادي حتى يمكن ربطه بالعملية الاقتصادية .
- تهيئة المناخ للتنمية الاقتصادية من خلال تركيز الاهتمام على قضايا التنمية

---

(١) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ص ٨١ .

(2) Amde-Michal Habte, The Mass Media Role in the third world, In Jhon Martin (ed). Comparative Mass Media Systems. Op. Cit., p. 102 .

وتوجيه الاهتمام من حين لآخر نحو سلوك جديد أو عادة جديدة أو ممارسة زراعية أو مهنية جديدة أو على شيء ما يستدعي التغيير (١) .

- إثارة المستوى العام للطموحات وتشجيع المواطنين على رفع مستوى إنجازاتهم إلا أن هذه العملية يترتب عليها اختلالات نتيجة عجز المجتمع عن إشباع المطالب والطموحات المتزايدة . لذا يحذر " شيلر " Schiller من مخاطر تقديم مطالب الاستهلاك في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ، ويوضح أن تشجيع النزعة الاستهلاكية تمهد الطريق أمام انتشار الإحباط على نطاق واسع ، وإثارة الرغبة في حاجات الاستهلاك الفردي مما يحرم المشروعات العامة وإمكانيات التطوير ذي المدى الطويل من الموارد النادرة اللازمة لها ، كذلك يزيد الميل إلى الاستهلاك الرغبة الاكتسابية لدى الفرد ، الأمر الذي لا ينسجم مع حاجة المجتمع للتعاون الجماعي الفعال (٢) . ومن هنا فإن من واجب الصحافة أن تحقق التوازن في معالجاتها بين إثارة الطموحات ورفع مستوى الإنجاز (٣) .
- الإسهام في تعبئة الموارد الطبيعية وقوى الإنتاج (العمل – رأس المال – التكنولوجيا – الإدارة) وهو ما يمكن تسميته بالدور التعبوي للصحافة أو الدور الإنتاجي التدعيمي . فمن خلال مشاركة الصحافة بشكل مباشر أو غير مباشر في الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والإدارية والعلمية والتسويق والإعلانات تسهم في دعم التنمية الاقتصادية (٤) .
- خلق الوعي التخطيطي من خلال تكوين عقلية ووجدان تخطيطي لدى المواطنين يوجهان مسالكهم وتصرفاتهم الفردية والاجتماعية ، والعمل على إكساب المواطنين التصورات الفكرية والوجدان الاجتماعي والعادات السلوكية التي يستلزمها أسلوب التخطيط (٥) .
- توسيع رقعة الحوار حول خطة التنمية ، وزيادة دائرة المناقشة الخاصة بها

---

(١) عمر الخطيب ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(2) Herbert Schiller , Mass Communication and Amercian Empire , Boston , Beacon Press , 1971 , pp. 114 - 115.

(٣) عمر الخطيب ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(4) Majid Teheranian , (eds) , Op. Cit., pp. 42 - 43.

(٥) سمير محمد حسين ، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ٣١٩ .

بهدف تحقيق المشاركة القومية ، وزيادة ارتباط الجماهير بخطة التنمية القومية [1] . وحتى يحقق الحوار هدفه ينبغي أن تتلمس الصحافة أحاسيس الجماهير ومصالحها في التنمية ، وعليها أن تقدم برامج ومشروعات الخطة مستندة إلى أرقام حقيقية وبيانات واقعية ومعلومات سليمة تتفق مع الواقع حتى تقتنع بها الجماهير وتصدقها [2] .

- إعداد المواطن للعمل والإنتاج باعتبار أن الإنسان كائن منتج يحقق إنسانيته في العمل كنشاط اجتماعي وأن الإنتاج في المجتمع عملية تستهدف خدمة أغراضه والوفاء باحتياجاته [3] . ويمكن للصحافة أن تسهم في تكوين رأي عام لدعم التنمية الإنتاجية ، وابتكار الحوافز المعنوية لزيادة الإنتاج وإعطاء " أبطال الإنتاج " حقهم من الشهرة والتكريم أسوة بغيرهم من نجوم الفن والرياضة . وينبغي أن يمتد هذا الاهتمام من الأفراد إلى المؤسسات الإنتاجية الناجحة ، من خلال تقديم الإحصاءات ومؤشرات النجاح ، ومن الضروري أن تلتزم الصحافة في معالجاتها بأن يكون اهتمامها بالإنتاج الموجود فعلاً ويستحق الإعلام أو الإنتاج غير المستكمل ويستحق الدعوة لاستكماله [4] لأن المبالغة في الاهتمام بمؤسسات أو مشروعات متعثرة أو فاشلة تكون له نتائج عكسية على الإنتاج والمنتجين .
- التوعية الاستهلاكية ويقصد بها تطوير وترشيد الأنماط الاستهلاكية السائدة والحد من الإسراف .
- إشاعة روح التعبئة ضد التخلف ، والعمل على تعبئة القوى والطاقات في الفكر والجهد والعمل من أجل التنمية الاقتصادية [5] .
- مساندة سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي من خلال الحوار وتوعية المواطنين بدواعي الإصلاح والتضحيات التي يتطلبها . وتبدو هذه المهمة أكثر إلحاحاً في معظم الدول النامية التي تعاني من مشكلة الديون وتواجه ضغوط

---

(1) سمير حسين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .

(2) محمود محمد الشربيني , دور وسائل الإعلام في التوعية بالتخطيط القومي ومتطلباته , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الإعلام , جامعة القاهرة ص ٣٦٩ ـ ٣٧٢ .

(3) سمير حسين , مرجع سابق , ص ٢١٨ .

(4) تقرير المجلس القومي للثقافة والآداب والإعلام , المجالس القومية المتخصصة الكتاب رقم ٢١٥ , الدورة الثامنة (سبتمبر ١٩٨٦ – يونيو ١٩٨٧) ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

(5) سمير حسين , مرجع سابق , ٢١٩ .

شديدة من المؤسسات المالية الدولية التي تحاول فرض برامج إصلاح أو تقشف من شأنها المساس بالبعد الاجتماعي للتنمية . وهنا يبرز دور الصحافة في التمهيد لسياسات الإصلاح وإقناع الرأي العام بها ، وتحليلها وفق ظروف المجتمع حتى لا يفاجأ بها الرأي العام وتكون النتيجة اندلاع الاضطرابات وتوقف برامج الإصلاح .

- تضييق الفجوة بين الجماهير صاحبة المصلحة في التنمية ، وبين النخبة الحاكمة صانعة القرار والسياسات الاقتصادية . فاستمرار هذه الفجوة يشكل خطورة على التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . لذا فمن واجب الصحافة توسيع رقعة الحوار حول التنمية الاقتصادية بما يكفل مشاركة المواطن في صنع القرار الاقتصادي وتقويم السياسات الاقتصادية .
- الإسهام في صياغة بديل تنموي واضح ومحدد ، يتناسب وظروف المجتمع وتكوينه الثقافي والسياسي والاجتماعي . فالملاحظ أن هناك شعوراً عاماً في المجتمعات النامية بافتقاد الرؤية أو الاتجاه ، ومن ثم تختلط البدائل والسياسات وتكون النتيجة انتهاج صيغة تنموية مشوهة لا تستوعب مشاكل المجتمع بل تزيدها تعقيداً .
- دعم سياسات الاعتماد الذات والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية .
- التحذير من مخاطر التبعية الاقتصادية .
- التصدي لكافة أشكال الاستنزاف والهدر الاقتصادي ، سواء كان قصوراً أو تسيباً أو انحرافاً . وهذه المهمة ترتبط بمدى الحرية المسموح بها للصحافة ، ومدى تقبل السلطة السياسية للنقد ومدي استعدادها لمراجعة سياساتها ومحاسبة المنحرفين .

البعد الاجتماعي (الإعلام والتنمية الاجتماعية)

يعتقد " باي " أن الاتصال هو نسيج المجتمع الإنساني ، وأن بناء نظام الاتصال بقنواته المحددة هو هيكل التكوين الاجتماعي الذي يخلقه ، وأن سريان وسائل الاتصال يحدد اتجاه وسرعة ديناميكية التنمية الاجتماعية . وعليه فمن الممكن تحليل كل عملية اجتماعية على أنها بناء ومضمون وسريان الاتصال [١] .

ويقول " شرام " أن استعمالنا لكلمة ثورة عند الحديث عن التفاعل الاجتماعي مع الاتصال الجماهيري لم تكن من محض الصدفة . ومنذ وجود وسائل الإعلام وهي تشارك في كل تغيير اجتماعي ذي أهمية ، مثل الثورات الفكرية والسياسية والصناعية ، والثورات التي تحدث في الذوق والتطلعات والقيم . ولقد علمنا الإعلام القاعدة الأساسية التالية : حيث أن الاتصال هو العملية الاجتماعية الجوهرية ، وحيث أن الإنسان قبل كل شيء يقوم بخلق المعلومات فإنه عادة يصاحب التغيير الاجتماعي الرئيسي تغيير في نوعية المعلومات مع استخدام أساسي ورئيسي لوسائل الاتصال [٢] .

وعندما نتحدث عن دور وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية ينبغي أن ندرك أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد خدمات اجتماعية في مجالات التعليم والصحة والإسكان .. الخ ، وإنما هي عملية تنمية بشرية في المقام الأول ، تستهدف إحداث تغيير جوهري في الأفكار والقيم والسلوكيات ، بما يكفل تكامل الأبعاد المختلفة لعملية التنمية وتوازنها واستمراريتها.

ونستطيع أن نحدد المهام والأدوار التالية التي يمكن أن تسهم بها وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية :

- إيجاد الوعي بالحاجة إلى التنمية والتغيير : يجب أولاً وقبل كل شيء ، أن يحاط عامة الشعب علماً بالتنمية القومية ، وأن يتم تركيز اهتمامهم على الحاجة إلى التغيير والفرص التي تدعو إليه ووسائله وطرقه . ويجب إذا أمكن رفع مستوى أمانيهم أو تطلعاتهم [٣] .

وغالباً ما يكون التدفق المتزايد للمعلومات هو العامل الأساسي الذي يغرس بذرة

---

(١) شاهيناز طلعت , وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية , ص ٧٤ .
(٢) نفس المرجع السابق , ص ٧٥ ــ ٧٦ .
(٣) نفس المرجع السابق , ص ٨٥ .

التغيير ، ويهيئ المناخ الملائم للتنمية ومن ثم ينبغي أن تعمل الصحافة على غرس التحرك وتوسيع الآفاق [1] .

ويعد غرس الشخصية المتحركة العامل الأول في الديناميكية الاجتماعية للتنمية والعامل الثاني هو مضاعفة التحرك Mobility Multiplier " ووسائل الاتصال الجماهيري " التي تضاعف من الزيادة الناتجة عن الانتقال الجغرافي وذلك عن طريق نشر التجارب الوساطية غير المباشرة على أوسع نطاق ، وتدريب وشحذ المهارات وتصوير الأدوار التي قد يواجهها الأفراد وتوضيح الآراء التي قد يحتاجون إليها [2] .

ويشير " ليرنر " إلى أن الشخص الذي قد يتغير في المجتمع النامي هو في العادة شخصية متحركة Mobile Personality وهو الشخص الذي يتميز بمقدرة عالية على تمثل أوجه الحياة الجديدة ، ومقدرة عالية على التقمص ، وتخيل نفسه في مواقع الآخرين والاهتمام بما يدور في العالم والرغبة في المشاركة [3] .

ومن خلال تقديم الأخبار عن الخطط والإنجازات القومية ، وعن تجارب الدول الأخرى التي تصنع نفسها ، وعن الأبطال القوميين الذين سيقلدهم الآخرين ، تستطيع الصحافة أن تسهم في غرس الرغبة في التغيير والتطلع نحو المستقبل الأمر الذي يدفع الناس إلى بذل مجهود أكبر وتحمل الصعاب من أجل حياة أفضل وكذلك تهيئتهم للقيام بالأدوار الجديدة ولمواجهة المسئوليات والمشاكل الجديدة [4] .

ومن خلال إثارة الاهتمام وتركيز الانتباه على عادات وممارسات وأساليب تكنولوجية جديدة ، تساعد على إدراك الأفراد بالحاجة إلى تغيير بعض عاداتهم وأنماط سلوكهم [5] .

- الإقناع بقبول التغيير الذي تتطلبه التنمية : وذلك من خلال تهيئة المناخ الصالح للتنمية الاجتماعية وإقناع المواطنين بالتغير الذي تستلزمه التنمية والوصول إلى مرحلة الإقناع ، والاقتناع بالغير يتطلب عادة تغيرا في الاتجاهات والسلوك ، وقد أجمعت نتائج البحوث على أن وسائل الإعلام تلعب دورا إيجابيا في تثبيت الاهتمامات وأنماط السلوك الموجودة فعلا ، كما أنها قد تحدث تعديلات في شدة

---

(1) عمر الخطيب ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(2) Lerner , the passing of traditional Society , pp. 52 - 59 .

(3) Ibid , p. 348 .

(4) جيهان رشتي ، نظم الاتصال ، ص ١٨٣ .

(5) عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، ص ١٠ .

الاتجاه ووضوحه (١) .

ووسائل الإعلام ومن بينها الصحافة تعجز بمفردها عن تغيير الاتجاه ، وإن كانت تصبح ذات فاعلية متى دعمت بأساليب الاتصال المباشر ، ومن ثم يصبح دورها هو المساهمة في الإسراع بتعديل الاتجاهات وتدعيمها (٢) .

ويرى " كلابر Klapper " أن الإقناع يتحقق من خلال التأثير في المواقف الضعيفة ، وتوجيه المواقف الأقوى توجيها بسيطا ، وهذا يتطلب أسلوب الهجوم غير المباشر على الآراء القائمة بدلا من الهجوم المباشر ، الذي يؤدي إلى إثارة القوى الخارجية عن الاتصال Extra - Communication Forces التي عادة ما تعوق التغيير ، حيث تعمل هذه القوى بطاقة فورية وفعالة في وجه التغيير المرغوب (٣) .

ويوضح " كلابر " أن الإقناع يكون أكثر فاعلية ونجاحا ، إذا استطاع جعل الرأي أو السلوك الذي يحض عليه يبدو للجمهور وكأنه وسيلة يشبع بها احتياجاته القائمة . ويعد خلق احتياجات جديدة وإقناع الجمهور بطريقة معينة لإشباعها مهمة أكثر صعوبة (٤) .

- المساعدة في فهم وتبسيط عملية التغيير : ويمكن لوسائل الإعلام أن تساعد المواطنين على تفهم عملية التغيير الاجتماعي وأهدافها ، وأن تساهم في معالجة التناقضات المترتبة على عملية التغيير . وهذا يتطلب من الصحافة أن تدرك أن الجمهور جزء من عملية الصراع الاجتماعي وأنهم يميلون إلى استخدام المضمون الإعلامي لخدمة أغراضهم وأهدافهم . كما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان تأثير قادة الرأي في المجتمع . وأن انعدام التنسيق بين الإعلام وقادة الرأي قد يقلب عملية التغيير إلى صراع اجتماعي أو اغتراب سياسي (٥) .

وطبقا لرأي " بول " فإن بوسع وسائل الإعلام أن توفر الإطار العام للمناقشات والحوار حول قضايا التنمية ، وبوسعها أيضا أن تقدم للرأي العام قادة الرأي الذين يوجهون استراتيجية التنمية ، من خلال مخاطبة الاهتمامات والاحتياجات وجذب انتباه الرأي العام والتصدي للقيم والعادات والتقاليد السلبية ، ومقاومة المؤسسات الاجتماعية

---

(١) أحمد النكلاوي ، المدخل السوسيولوجي للإعلام ، سلسلة علم اجتماع العالم الثالث (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٩٤) ص ١٨٤ .

(٢) عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(3) Joseph Klapper. The Effects of Mass Communication . New York , the free press , 1960 , pp. 90 - 91 .

(4) Ibid , pp. 120 - 121 .

(5) Majid Teheranian , Op. Cit. p. 46 .

الرافضة لعملية التغيير [1] .

- تهيئة المناخ الفكري والثقافي لتنفيذ برامج التنمية : فلا يكفي في عملية التنمية الاجتماعية إدراك الحاجة إلى التغيير أو اتخاذ القرار بقبوله ، بل لابد من إتاحة الإمكانيات الثقافية والتعليمية والتدريبية لتنفيذ برامج التنمية [2] . وينبغي أن يتم تعليم الناس المهارات المطلوبة ، وتعليم الكبار القراءة ، وتعليم الأطفال وتدريب المزارعين على وسائل الزراعة الحديثة ، وكذلك تدريب المدرس والطبيب والمهندس والعامل لإتقان المهارات الفنية لتلبية احتياجات المجتمع [3] .

وهنا يبرز دور وسائل الإعلام في مساندة الجهود المبذولة في مجالات محو الأمية وتطوير التعليم والتدريب المهني ، وفي تشخيص وتسجيل ورصد الابتكارات الفنية وفي تبني أنماط سلوكية جديدة من شأنها دعم عملية التنمية .

- إعادة الترتيب القيمي والسلوكي للجماهير : عن طريق خلق المعايير الجديدة ، وفرض الأوضاع الاجتماعية الإيجابية المرغوبة ، والمعاونة في إنشاء قواعد لسلوك التنمية في أذهان الناس ، وفي متابعة كل انحراف وكشفه ، والعمل على تعديل المواقف والاتجاهات الضعيفة ، وتدعيم الاتجاهات الراسخة والتأثير في الاتجاهات التي لا يشتد التمسك بها وإحداث تأثيرات على المسالك الجديدة التي لم يتهيأ لها الوقت أو الإعلام لبناء اتجاهات مجانية لها والتبشير بالقيم والمثل الإنسانية الرفيعة وتكوين رأي عام مستنير [4] .

وهكذا يمكن أن تسهم الصحافة في مجال تطوير القيم الاجتماعية ، وإدخال قيم جديدة من شأنها أن تحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ، وتدعو إلى المشاركة الشعبية بحيث تكون معبرة عن المستويات الاجتماعية المختلفة ومبرزة لذاتها وكيانها الحضاري [5].

- توسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية التنمية : من خلال إدماج الشعب في المجتمع والدولة ، ودفع المواطنين للانخراط في عملية التنمية ، وتوضيح أسس

(1) Ithiel Desola Pool, The Effects of Communication on voting Behaviour , In W. Schramm (ed) , The Science of Human Communication , (New York : Holt Rinehart and Winston , 1963) p. 253 .

(2) أحمد النكلاوي , مرجع سابق , ص ١٨١ .
(3) شاهيناز طلعت , مرجع سابق , ص ٨٨ .
(4) سمير حسين , مرجع سابق , ص ٢٣٩ .
(5) أحمد النكلاوي , مرجع سابق , ص ١٠٤ .

المشاركة الفعالة ، وهذا إذا سمح نظام تدفق المعلومات للمواطنين أن يشاركوا في وضع أهداف التنمية وتقرير متى وكيف يمكن أن يساهموا في عملية التغيير، وما الذي يريدونه من تغيير في مجتمعهم [1]. وتدفق المعلومات كما يقول "راو" هو الذي يتيح للشعب الوعي بالمحيط الذي يدور حول الفرد ، وإن لم يشترك فيه بطريقة مباشرة ، ويتيح له بالتالي المشاركة الفعالة في عملية التنمية عندما تمنح له الفرصة ، أما في حالة غياب هذا الوعي بما يدور خارج نطاق الفرد فسيكون من العسير تمييز هذه الفرصة أو إدراكها [2] .

وعلى ذلك فإن تكوين المواطن المشارك في شئون مجتمعه ، وتوسيع مجالات المشاركة في مسئوليات التنمية ، وخلق الإحساس لدى المواطنين بالمصير والنفع المشترك تعتبر من أهم مسئوليات الصحافة كجهاز إعلامي وتربوي على المستوي الوطني [3] .

- **تدعيم النظام الاجتماعي القائم** : وتتزايد أهمية هذه الوظيفة في الدول النامية حيث تحرص السلطات الحاكمة على إدماج الإعلام في عملية التنمية ومن ثم يكون نوع التغيير المطلوب بإيعاز وتوجيه من السلطة السياسية التي تعتبر هذا التغيير جزءاً لا يتجزأ من عملية تدعيم النظام الاجتماعي القائم . وهكذا تصبح وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة أدوات للسيطرة والتوجيه والضبط الاجتماعي ، ولكن هذا لا يعني أنها غير قادرة على تحفيز عملية التغيير الاجتماعي ودفعها [4] .

ولقدرة الإعلام على التغلغل في العلاقات الاجتماعية والنفاذ إلى المؤسسات القائمة في المجتمع ، فإن المضمون الإعلامي يوضع تحت رقابة سياسية صارمة في دول العالم الثالث ، ومن ثم تتحول وسائل الإعلام إلى وسائل للضبط الاجتماعي أو وكلاء للسيطرة الاجتماعية حيث تعزز النسق القيمي والثقافي وتدعم شرعية النظام القائم [5] .

---

(1) Amde-Michael Habtbe, Op. Cit., P. 101 .
(2) Y.V.L. Airshmana Rao, (Communication and Development) , (Minneapolis, Minn : University of Minnesota Press, 1966) PP. 6 - 7 .
(3) سمير حسين ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .
(4) Philip Elliott and Peter Golding , Mass Communication and Social Change : The Imagery of Development and the Development of Imargery , in Sociology and Development de Kadt and Williams . London . 1974 , p. 230 .
(5) Dennis Mcquail, Towards a Sociology of Mass Communication (London, 1969) p. 18.

نخلص من هذا إلى أن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي ، هي التي تحدد مسهام الصحافة ومسئولياتها ، فقد تكون الصحافة أداة لتحفيز التغير الاجتماعي أو قد تكون أداة لمساندة النظام الاجتماعي القائم سواء بتكريس الوضع القائم أو بتبني تغيير جزئي يخدم توجهات السلطة الحاكمة .

- **الترابط بين أجزاء المجتمع المختلفة في الاستجابة للبيئة :** عن طريق تفسير الأحداث وتحليلها والتعليق عليها وتوجيه السلوك كرد فعل لهذه الأحداث (١) .
- **نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل :** من خلال توصيل المعلومات والقيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلى آخر ، أو من أعضاء في الجماعة إلى أعضاء جدد انضموا إليها . وهذا يساعد على خلق قاعدة أوسع من القيم والخبرات الجماعية التي يتقاسمها أعضاء المجتمع ، كما يساعد على إشراك الأعضاء الجدد في المجتمع وحثهم على أن يقوموا بدورهم وأن يلتزموا بالعادات والتقاليد (٢) .
- **بث روح الجماعية والتعاون داخل المجتمع (٣) .**

وحتى تنجح وسائل الإعلام في النهوض بمسئولياتها في التنمية الاجتماعية ، ينبغي أن تدعم الاتصال ذي الاتجاهين ليصبح الجمهور كيانا متفاعلا مع الحكومة وعليها أن تحدد بوضوح أهدافها ، والخطوط الفاصلة بين دورها في الحفاظ على الوضع القائم ودورها في تجاوز هذا الوضع ، وبعبارة أخرى فإن عليها أن تحدد ما إذا كان دورها هو " تسييس التنمية " أم التحفيز لإحداث تنمية حقيقية .

---

(١) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ص ٧٩ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(3) B. N. Ahuja , Op. Cit., p. 215 .

البعد الثقافي (الإعلام والتنمية الثقافية)

إن البعد الثقافي للتنمية لم يعد في حاجة إلى تأكيد ، كما أن إسهام الثقافة في التنمية أصبح أمرا لا جدال فيه . ووسائل الإعلام أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها وعلى توحيد مناهج السلوك وتحقيق التكامل الاجتماعي ، كما أنها تلعب دورا رئيسيا في تطبيق السياسات الثقافية وإقرار الديمقراطية في هذا المجال ، وهي إضافة إلى ذلك تساعد على خلق أنماط ثقافية جديدة لا يمكن في الوقت الراهن الحكم على قيمتها أو تحديد مدى أبعادها [١] .

وإذا كانت وسائل الإعلام – على المستوى الوطني – تعمل على تأكيد الانتماء القومي وحماية الهوية الثقافية وانتشار اللغة وحماية المعتقدات فإنها لسوء الحظ ساهمت – على المستوى العالمي – في توفير ثقافة إعلامية جعلت الساحة سيركا عالميا [٢] ومع التوسع الإعلامي والتقدم التكنولوجي تتزايد أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في التأثير على الثقافات عن طريق نشرها والتعريف بها وحماية الهوية الثقافية وتشكيل قيم ثقافية ملائمة لعملية التنمية .

ويمكننا أن نحدد المهام والأدوار التي يمكن أن تسهم بها وسائل الإعلام في التنمية الثقافية على النحو التالي :

- إبراز الشخصية القومية وإنمائها : والمقصود بالقومية هو الشعور الذي يقوم لدى جماعة معينة نتيجة قيام ترابط بينهم مؤسس على جملة من المقومات اللغوية والتاريخية والحضارية . ومن ثم فإن واجب الصحافة أن تعمل على تطوير وإنماء الشخصية القومية لتكون أداة نقية تعي أهداف التنمية الحقيقية وتفرض نفسها لتصون العمل الإنساني من الانحراف والشطط [٣] .

وتساهم وسائل الإعلام في تمكين الثقافة الوطنية من التكامل والإثراء بالاحتكاك بغيرها ، وتمكن الأمة من تعريف الرأي العام العالمي بقيمها الثقافية والاجتماعية وجلب الاحترام والتقدير لها [٤] . وليس من المحتم أن يكون إبراز

---

(١) مصطفى المصمودي , مرجع سابق , ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

(2) Majid Teheranian , Op. Cit., p. 46 .

(٣) أحمد التلاوي , مرجع سابق , ص ٩٠ – ٩١ .

(٤) مصطفى المصمودي , مرجع سابق , ص ٢٠١ .

الشخصية القومية عن طريق المواد السياسية التي تدعو إلى الوحدة والتكامل، وإنما بوسع الصحافة أن تؤدي هذه المهمة من خلال طرق غير سياسية بتشجيع الفنون والآداب والتغلغل في الحياة الثقافية والاجتماعية [1] .

- حماية الهوية الثقافية : يجب أن تساهم وسائل الإعلام في ضمان الأمن الثقافي للمجتمع وصيانة الذاتية الثقافية من الغزو الفكري والأجنبي والتصدي لمخاطر التيارات الثقافية الأجنبية التي تشوه الأصالة الحضارية وتضر بمستقبل الأمة [2].

وتتزايد مخاطر الغزو الفكري والأجنبي ، في إطار تدفق الإعلام وحيد الطرف الذي يسري من العالم المتقدم إلى العالم النامي ، ونمو تكنولوجيا الإعلام الأمر الذي يهدد الثقافة في العالم بأن تسير يوما بعد يوم نحو غلبة نموذج ثقافي واحد بدلا من تفاعل النماذج الثقافية المختلفة وسعيها المتكامل في إطار هوياتها الذاتية إلى تكوين ثقافة عالمية مشتركة جديدة .

ويزيد من خطر هذا النموذج الثقافي المسيطر ، أنه يحصل معه عن قصد وتخطيط أهدافا سياسية معينة ، كما أنه ينزع نزوعا متزايد إلى أن يغدو نظاما معقدا من التوجيه والترويض النفسي والفكري ، مما يعزز سلطة مراكز القوى الدولية ويهدد حرية الأفراد والجماعات وأصالتهم الثقافية [3] .

- التكامل الثقافي : وتتحقق هذه الوظيفة من خلال نقل التراث الثقافي والقيم والمعايير الاجتماعية من جيل الى آخر أو من أعضاء في الجماعة الى أعضاء جدد انضموا إليها [4] . كما تتمثل هذه الوظيفة في توفير رصيد مشترك من المعرفة يدعم التآزر ويمكن أعضاء المجتمع من التعايش والعمل المشترك والتفاعل مع المحيط الاجتماعي والسعي إلى الارتقاء به إلى منزلة أسمى [5] .

ويتحقق التكامل الثقافي أيضا من خلال حماية الهوية الثقافية وتدعيم مقومات الشخصية القومية وتدعيم روابط اللغة والعقيدة والدفاع عن القيم الثقافية [6] .

---

(1) Amde - Michael Habte, Op. Cit., p. 102 .

(2) مصطفى المصمودي , مرجع سابق , ص ١٩٩ – ٢٠١ .

(3) عبد الله عبد الدائم , مرجع سابق , ص ٨٨ – ٩٠ .

(4) شاهيناز طلعت , وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ص ٨٠ .

(5) مصطفى المصمودي , مرجع سابق , ص ١٩٨ .

(6) Majid Teheranian , Op. Cit., p. 45 .

- تطوير الشخصية الإنسانية باعتبارها المحور الرئيسي في عملية التنمية : وهذا يتطلب تطويرها من الجمود إلى الحركة ومن التواكل إلى الإقدام ومن الخوف إلى المغامرة ومن الفشل إلى الأمل ومن الاستكانة إلى الإنجاز والاعتماد على النفس (١) .
- تنمية قوى الإبداع والخلق : فالثقافة في معناها الأصيل تعني تنمية الطاقة الحيوية التي تحمل حظا كبيرا من الانفعال والتي تثير الدهشة والتساؤل والفضول ، والتي ترى المجتمع والأشياء رؤية مبتكرة (٢) .
- المساهمة في القضاء على الرواسب الثقافية المعوقة للتنمية : فالرواسب الثقافية جزء من التراث الثقافي والاجتماعي للأمة ، ومن ثم تلقى احتراما وتقديرا في نفوس الأفراد الذين ينتمون إلى جيلها أو عصرها . وهم في محاولتهم الحفاظ عليها يصلون إلى حد التقديس والانقياد الأعمى وهو ما يتطلب المواجهة التدريجية والتوجيهية حتى يدرك الأفراد عدم ملاءمة هذه الرواسب المعوقة لاتجاهات الحاضر وتطلعات المستقبل (٣) .
- مواجهة ثقافة مجتمع الاستهلاك وما يلحق بها من سيطرة القيم المادية وهي تلك الثقافة التي تنشرها القوى الاقتصادية المسيطرة في معظم البلدان النامية ، بدافع الربح وخوفا من أن تفتقد السوق الاقتصادية اللازمة لاستهلاك إنتاجها ، الأمر الذي يحول دون تكوين القدرة الذاتية على التنمية لدى المجتمعات النامية (٤) .
- ديمقراطية الثقافة : إذ أن الحق في الثقافة وارد ومعترف به ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وهذا الحق لا يتوفر بدون عدالة وحرية الأمر الذي يتطلب توفير مناخ ديمقراطي في الميدان الثقافي وإفساح المجال أمام الجميع في الإسهام والاستفادة دون تمييز بين الطبقات الراقية والطبقات الشعبية .

وينبغي على وسائل الإعلام أن تعمل على استحداث اللامركزية والمشاركة الجماعية ، ففي ذلك امتداد للديمقراطية الثقافية ، على أن هذا المسعى لا ينبغي أن يجسر

---

(١) سمير حسين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .
(٢) عبد الله عبد الدائم ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .
(٣) أحمد الكلاوي ، مرجع سابق ، ص ٨٧ ـ ٩٠ .
(٤) عبد الله عبد الدائم ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

الولاءات القبلية أو العرقية ، بل إن الهدف الأساسي المقصود هو الإثراء الثقافي الوطني وتمكين كل الفئات والأقليات من حقها في الأخذ بنصيبها منه [1] .

نخلص مما سبق إلى أن وسائل الإعلام إذا أحسن استخدامها ، وفق منظور قيمي وحضاري أصيل ، تصبح أداة ثقافية تساعد على تعبئة الطاقات النفسية والفكرية اللازمة لإنجاح عملية التنمية ، وبوسعها تنمية قوى الخلق والإبداع ، وتطوير الشخصية الإنسانية وتفجير الطاقات الكامنة في الأفراد والجماعات ، وحماية الذاتية الثقافية دونما انغلاق أو تقاعس عن الابتكار والتجديد .

وينبغي على وسائل الإعلام أن تدرك أن في مقدمة مقتضيات نجاح دورها الثقافي في عملية التنمية التزامها الحضاري ، ونزوعها الدائم إلى تأكيد الذاتية الثقافية ، واستعادة الثقة في التراث الحضاري الأصيل ، وإشاعة المناخ الديمقراطي الذي يكفل المشاركة الجماعية وإقرار ديمقراطية الثقافة .

مقتضيات نجاح الدور التنموي لوسائل الإعلام :

يتطلب نجاح الدور التنموي لوسائل الإعلام مجموعة من المقتضيات الأساسية نعرض لأهمها فيما يلي :

- وجود مشروع تنموي واضح تتبناه وسائل الإعلام وتدعو إليه ، ففي ظل غياب مشروع واضح ومحدد تختلط المفاهيم ويصعب تحديد الأهداف الإعلامية الذي يقلل من فعالية المعالجة الإعلامية .
- توافر مناخ ديمقراطي يكفل الحوار والمشاركة لكافة القوى السياسية والاجتماعية فلا إبداع في التنمية بدون حرية أو ديمقراطية .
- توافر قدر معقول من الحرية والاستقلالية للصحف في التعبير عن وجهات نظرها . وكلما اتسع هامش الحرية والاستقلالية كلما أصبح دور الصحافة أكثر فعالية في عملية التنمية .
- المصداقية الإعلامية : وهذه المصداقية تتحقق من خلال المعالجة الإعلامية الشاملة المتوازنة والمستندة إلى قاعدة بيانات صحيحة تتلاءم مع الحاجات

---

(1) مصطفى المصمودي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

الواقعية ومتطلباتها .. وتبلغ المصداقية أعلى درجاتها عندما تتحقق مصداقية القول والقرار . أما إذا كان صانع القرار في جهة والتنفيذ في جهة أخرى فلن تستطيع الصحافة القيام بمسئولياتها كما ينبغي .

- ينبغي أن تدعم المعالجة الإعلامية التفاعل المثمر بين الجمهور وصانع القرار فالملاحظ في معظم المجتمعات النامية أن هناك قصورا جوهريا بين النخبة الحاكمة والجماهير ، وهذا القصور أو تلك الفجوة تمثل عقبة رئيسية في سبيل التنمية ، ومن ثم فإن من واجب الصحافة أن تكون حلقة وصل بين فكر النخبة الحاكمة وعامة الناس ، بحيث تحمل الخطاب التنموي من السلطة إلى الجمهور وتنقل احتياجات ومطالب وأفكار الجمهور إلى صانع القرار .
- ينبغي أن تعنى وسائل الإعلام بالمعالجة الميدانية لقضايا ومشكلات التنمية ، لأن اعتماد المعالجة على تقارير رسمية أو وجهات نظر أكاديمية دون المتابعة الميدانية ، يؤدي إلى القصور في الكشف عن طبيعة وجوهر مشكلات التنمية وبالتالي القصور في معالجتها .
- توجد حاجة إلى إيجاد تخصصات إعلامية تخدم التنمية وتدريب الإعلاميين في تلك التخصصات ، بحيث يوجد لكل مجال تنموي إعلاميوه المتخصصون في شئونه ، وبحيث تكون هناك برامج تدريبية تخصصية تتناول أساليب جديدة لمعالجة قضايا التنمية .
- ينبغي أن تعني وسائل الإعلام بتقديم الإيجابيات والسلبيات دون مبالغة أو تضخيم.
- ينبغي أن تتجنب وسائل الإعلام قدر الإمكان تسييس قضايا التنمية والخلط بين الخلافات السياسية والمعالجة الفنية التخصصية التي تتطلبها قضايا التنمية .
- يجب أن تبتعد وسائل الإعلام عن أسلوب المواعظ والتوجيهات حتى لا تتحول إلى روتين ضائع المضمون .

معوقات الدور التنموي لوسائل الإعلام

الدور السلبي للإعلام في عملية التنمية :

لوسائل الإعلام تأثيراتها الإيجابية والسلبية ، المرغوبة وغير المرغوبة ، الهادمة والبناءة ، ومن ثم فقد يكون الإعلام دافعا ومحفزا لعملية التنمية ، وقد تكون معوقا للتنمية، الأمر يتوقف على كيفية استخدامها وتوظيفها لخدمة أهدافها وتوجهاتها .

والتأثيرات السلبية للإعلام في عملية التنمية قد تكون مقصودة ، أو غير مقصودة ، وهي في الغالب نتيجة تناقضات واختلافات في علاقة الإعلام بكل من الجمهور والسلطة السياسية ، أو نتيجة لممارسات وأساليب خاطئة في المعالجة الإعلامية ، أو لعدم تفهم أبعاد عملية التنمية وما تتطلبه من قيم وسلوكيات وممارسات إيجابية .

وفيما يلي مجموعة من التأثيرات السلبية للإعلام في عملية التنمية :

- **الإفراط في إثارة الطموحات** : فقد تعمل وسائل الإعلام على زيادة الرغبات والمطالب الشعبية بشكل أسرع من قدرة النمو الاجتماعي والاقتصادي على إشباعها . وعندما يفشل المجتمع في إشباع هذه المطالب والاحتياجات ، فمن المحتم أن يواجه ثورة الإحباطات المتصاعدة Revolution of Rising Frustrations [1] . والنتيجة الحتمية للإفراط في الإثارة هي الصدمة الحضارية ، حيث يضطر الفرد إلى التصرف بشكل يتجاوز مداه التكيفي ، ويصبح مرتبكا وقلقا ، بل وكثيرا ما تسيطر عليه اللامبالاة ، نتيجة مواجهته لأحداث غير مألوفة ومفاجآت غير متوقعة (٢) .
- **الشك السياسي** : ويظهر هذا في احتقار العرف والتقاليد والرأي العام والأخلاق الشائعة ، وتسفيه العمل السياسي ، وعدم الثقة في رجال الحركة السياسية وفي أولي الأمر (٣) . وإذا كان الشك المطلق في الصفوة الحاكمة يعرقل العمل الجماعي فإن الثقة المطلقة قد تؤدي إلى خلق علاقات سياسية غير ديمقراطية(٤).

---

(١) عمر الخطيب ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢٩ .
(٣) انشراح الشال، دراسات في علم الاجتماع الإعلامي : مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامي (القاهرة : نهضة الشرق، ١٩٨٥) ص ١٧٢ .
(٤) محمد عرفة ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ – ١٢٨ .

- اللامبالاة أو الخمول : ويتمثل ذلك في عدم الاهتمام بالأفراد أو المواقف أو الظواهر، وعدم الاعتراف بالمسئولية الشخصية وتحملها ، وفقدان الشعور والحساسية بعواطف الآخرين [١] . ومن الخطر ترسيخ مقولات يراد بها الكسب السياسي للحكومات، كأن ترسخ فكرة الموارد المحدودة . وفكرة فقر الوطن وأن يصور دور الحكومة في توفير المواد التموينية الضرورية للشعب على أنه معجزة يومية ، مثل هذه المقولات تقضي على طموح الناس في تقدم عام يشمل الجميع ، وتقتل الأمل في الانتماء لأمة قوية ، وترسخ فكرة الاستكانة بالأخطار [٢] .
- التخدير : فقد تساهم الصحافة مع وسائل الإعلام الأخرى في تخدير الجمهور وإغراقه في الأحلام والأوهام ، وصرفه عن قضايا المجتمع ومشاكله ، وذلك من خلال الإفراط في تقديم مواد الترفيه والجريمة [٣] .
- الإفراط في التفاؤل أو اليأس : ويتمثل ذلك في المبالغة أو التهوين في معالجة قضايا التنمية ، والإفراط في التفاؤل يقود إلى أحلام اليقظة ، والإفراط في اليأس يقود إلى تكريس اليأس في النفوس [٤] .
- الاغتراب : وهو شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة لا يحسان به ولا يعنيهما أمره وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع ، ويؤدي ذلك إلى فقدان الفرد الحماس والدافع للمشاركة الفعالة ، وهذا ما قد يفسر ظهور بعض الجماعات المتطرفة في النصف الثاني من القرن العشرين [٥] .
- تشويه قيمة العمل : من خلال الالتفاف حول الأسس الحقيقية لأسباب التخلف في البلدان النامية ، وتخدير الأفراد بأحلام كاذبة في صورة أرباح اليانصيب ، أو مندوب ليلة القدر الذي يطرق باب السعداء ، مثل هذه المعالجات تفتت الرغبة لدى الإنسان الكادح في كسر طوق التخلف ، وتصرفه عن قضايا العمل والإنتاج [٦] .
- تهديد الاستقرار : ويتمثل ذلك في تزويد الجمهور ببرامج وأفكار مضادة

---

(١) الفراج الشال ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .
(٢) محمد سيد محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .
(3) Majid Teheranian , Op. Cit., p. 46 .
(٤) محمد سيد محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .
(٥) الفراج الشال ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .
(٦) محمد سيد محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

للاستقرار والتوافق الاجتماعي [1] .

- **إسكات النقد** : لوسائل الإعلام تأثير سيئ من خلال ممارستها لإسكات النقد والمحافظة على الوضع القائم ، مما جعل البعض يطلق على صحافة الدول النامية اسم " الحارس الصامت " The Silent Watchdog حيث تتصدى وسائل الإعلام بشكل مبالغ فيه للانتقاد الحر الصريح للنظام السياسي ، وتقوي المظهر الخارجي لحياة سياسية تبدو خالية من الضغوط ولا تثير معارضة كبيرة من قبل المواطنين [2] .
- **تجاوز النقد لأهدافه** : ومن التأثيرات السلبية تجاوز النقد لأهدافه ، فتقدم الصورة كما لو كانت كلها سوداء ، ويصور الطريق على أنه مسدود ، والأمل ضعيف والفشل مقضي به . وفي بعض الأحيان يتم التحول من النقيض إلى النقيض ، من تعظيم الذات والعجز عن رؤية العيوب إلى تحقير الذات والعجز عن رؤية الجوانب الإيجابية [3] .
- **التبعية** : وهذا المفهوم يعني فقدان الفرد لحريته ، لذاته ، بسبب عوامل خارجية . فهو بذلك رد فعل لحالة الاغتراب ، عندما يعتقد الفرد أن السياسة والحكومة في مجتمعه يسيرهما آخرون لصالح البعض على أسس وقواعد غير عادلة . وتكون النتيجة أن يصبح الفرد أسيرا وعبدا لبعض الأفكار الخاطئة ، هذا إذا لم تأسره التيارات المعادية لقيم المجتمع ، والتي يمكن أن يتبناها الفرد ويتبعها دون وعي [4] .
- **إضعاف السياق القيمي والثقافي** : فأحيانا لا يتلاءم المضمون الإعلامي مع الحاجات الواقعية ومتطلباتها ، فيعمل على نقل تيارات وأفكار وقيم وصور من الخارج ، وقد لا تتلاءم مع نظائرها المحلية ، ومن ثم تخلق تناقضا أو عدم تكامل في لغة الثقافة والقيم [5] .
- **الإلهاء** : ويتمثل ذلك في تشجيع النشاطات الرياضية والفنية بشكل مبالغ فيه

---

(1) Majid Teheranian , Op. Cit., p. 46 .

(2) محمد عرفة ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .

(3) محمد سيد محمد ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

(4) الشراح فشال ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(5) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين، هيئة بحوث الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٠ .

وإبراز النزعات الفردية ، وتحويل العقل من جهاز استقبال وإرسال إلى جهاز استقبال فقط .

- التطويس : ويتمثل ذلك في السماح لوسائل الإعلام بتوجيه النقد في الإطار الذي ترتضيه السلطة السياسية ، أو تجاهل وجهة النظر المعارضة ، وعدم الالتفات إليها وتحقيرها .

- تشجيع النزعة الاستهلاكية : من خلال الإعلانات التي تفتح شهية الأفراد على اقتناء السلع الاستهلاكية والكمالية ، الأمر الذي يرسخ أنماط سلوكية تتعارض مع متطلبات التنمية .

معوقات الدور التنموي للإعلام في دول العالم الثالث :

تواجه وسائل الإعلام في دول العالم الثالث مجموعة من العوائق التي تعترضها في تأديتها لمهامها التنموية ، وبعض هذه العوائق يتعلق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول ، بعضها يتعلق بوضعية وسائل الإعلام ، والعلاقة بين الإعلام والسلطة السياسية . وفيما يلي نعرض لأهم المعوقات التي تحد من فعالية الدور التنموي للصحافة :

- الأمية : تنتشر الأمية في الدول النامية مما يجعل نسبة المشترين للصحف تنخفض إذا قورنت بإجمالي عدد السكان [1] ولقد جاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة أنه لا يمكن التأثير في أفراد المجتمع ، إلا إذا كان عدد النسخ من الصحف اليومية ٢٥٠ لكل ألف نسمة . غير أن إحصائيات اليونسكو تشير إلى أن ٤٥ دولة من بينها ٢٧ دولة أفريقية لا يتجاوز فيها ذلك العدد ١٠٠ نسخة . وفي أفريقيا بالذات تسجل أعلى نسبة للأميين ، حيث تبلغ النسبة ٧٠ % في ٣١ دولة ، وتصل إلى ٩٠ % في عشر دول ، والأسوأ من ذلك أن أكثر من ١٩ % من مجموع الأميين في العالم من أفريقيا طبقا لتقديرات عام ١٩٩٠ (٢) .

وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التعليم وتوزيع الصحف ، منها دراسة

---

(١) جيهان رشتي , نظم الاتصال , ص ١٣٨ .

(٢) مصطفى المصمودي , مرجع سابق , ص ١٨٥ – ١٨٦ .

"ليرنر" التي توصلت إلى أن معامل الارتباط بين التعليم وتوزيع الصحف اليومية ٧٥ في حين أشارت دراسة "بروس روسيت" إلى أن معامل الارتباط يبلغ ٨٨ . فكلما ارتفع معدل التعليم كلما زاد الاعتماد على الصحافة كوسيلة اتصال (١) .

– الفقر : فالدول النامية فقيرة وتنقصها قاعدة صناعية تزود الصحف بالإعلانات علاوة على ذلك فإن فقر السكان يجعل ، حتى المتعلمين منهم ، غير قادرين على شراء الصحف بشكل ثابت أو مستمر . وفي الفلبين حيث تصل نسبة المتعلمين إلى ٧٠ % يبلغ التوزيع الكلي للصحف اليومية حوالي ٣٥٠ ألف نسخة بالرغم من أن عدد السكان يزيد عن ٢٧ مليون نسمة وفي بعض الدول الأفريقية يحتاج الاشتراك في الصحف اليومية إلى دفع حوالي ٢٠ % من متوسط الدخل السنوي للعائلة (٢) .

وتنعكس مشكلة الفقر علي الصحف من خلال انخفاض التوزيع ، وقلة الإعلانات وقلة وضعف شبكة الطرق والمواصلات ، وقلة مراكز العمران وتبعثرها في مساحات شاسعة مما أدي ألي تركز الصحف في العواصم والمراكز الحضرية الكبيرة ، وافتقار المناطق الريفية إليها (٣) .

– التجزئة وتعدد اللغات : فباستثناء اللغة العربية التي تسود المنطقة العربية وشمال أفريقيا ، لا توجد لغة وطنية واحدة في أغلب الدول النامية ، الأمر الذي يجعل من الصعب سد الفجوة الإعلامية بين الأقليات اللغوية المختلفة ؛ ففي أفريقيا علي سبيل المثال توجد حوالي ١٢٥٠ لغة وفي الهند تصدر الصحف بأكثر من ١٥ لغة (٤) . وهكذا ترتب علي مشكلة تعدد اللغات ضعف الصحف وتجزئتها ، فبدلا من أن تصدر عدد قليل من الصحف القوية ، نجد الكثير من الصحف الضعيفة والناطقة بلغات متعددة . والغريب أن مشكلة التجزئة ليست قاصرة علي الدول التي تتعدد لغاتها ، وإنما توجد أيضا في الدول التي يغلب عليها لغة واحدة . ففي هافانا تصدر ٢١ صحيفة ، وفي اسطنبول تصدر ٢٤ صحيفة يومية (٥) .

– التخلف العلمي : فالعلاقة بين التخلف العلمي والتكنولوجي وبين تطور الصحافة

---

(١) محمد عرفة , مرجع سابق , ص ٢٥ – ٢٦ .
(٢) جيهان رشتي , نظم الاتصال , ص ١٣٨ – ١٣٩ .
(٣) محمد عرفة , مرجع سابق , ص ٢٣ – ٢٤ .
(4) Amde Michael Habte, Op., Cit., p. 98 .
(٥) جيهان رشتي , نظم الاتصال , ص ١٤١ .

في الدول النامية واضحة . فهذا التخلف يعني تخلفا في إمكانياتها الفنية وعجز عن ابتكار وسائل التطوير أو مواجهة الصعوبات الفنية التي تطرأ أثناء العمل ، بالإضافة إلى ضعف الجهاز البشري [1] . ومن مظاهر التخلف العلمي النقص في الاحتياجات التكنولوجية والمعدات الضرورية من حيث الإنتاج والصيانة [2] ويكفي أن نعلم أن ٨٥% من ورق الصحف يوجد في البلدان المتقدمة في حين تتقاسم البلدان النامية البقية الباقية [3] .

- السيطرة الحكومية : تتميز المجتمعات النامية بدرجة عالية من الضبط الحكومي ورقابة الدولة على وسائل الاتصال وفي مقدمتها الصحافة . فالحكومات الوطنية بوجه خاص تعتبر في هذه المجتمعات محركات فعالة لأنشطة التنمية ، ولذلك ربما تكون درجة الضبط الحكومي العالي سببا يفسر المحتوى التنموي للمضمون الإعلامي في عديد من المجتمعات النامية [4] . ورغم قلة المعلومات التي تنقلها كل جريدة ، فإن الحكومات في بعض الدول النامية تخلق معوقا آخر أمام الصحافة ، حيث لا تسمح بانسياب المعلومات داخل حدودها بالشكل الذي يسمح بالتطور ويسهل عملية التحول . وإن سمحت بانسياب المعلومات ، فإنها تستخدم الصحافة كقناة لنقل الإرشادات والأوامر والتوجيهات من السلطة السياسية إلى الجمهور ، وقد تستخدمها كوسيلة للضبط الاجتماعي والدعاية لأفكار القابضين على السلطة [5] . وهناك مجموعة كبيرة من القيود القانونية والإجراءات الإدارية التي تتخذها الحكومات للسيطرة على كل جوانب جمع الأنباء ونشرها ، وهناك رقابة مسبقة ، ورقابة قبل النشر ورقابة قبل التوزيع بالمصادرة ، وإصدار تعليمات عن كيفية معالجة أحداث وقضايا معينة والاستيلاء على مؤسسات الطباعة ، وطرد الصحفيين من المنظمات المهنية وحرمانهم من إمكانيات النشر . علاوة على العنف البدني والمادي الذي يتعرض له الصحفيون والصحف ، كالإزعاج المستمر والاعتقال والتعذيب والاختطاف

---

(1) محمد عرفة , مرجع سابق , ص ٣٦ .
(2) محمد مصالحة , مرجع سابق , ص ٧٨ .
(3) نفس المرجع السابق ، ص ٨٢ .
(4) سامية محمد جابر , الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث : النظرية والتطبيق (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية , ١٩٨٤) ص ٢٨٩ .
(5) أفضل حسن بركات , دور الإعلام في الدول النامية , رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة , ١٩٧١) ص ١٦١ .

والقتل وإلقاء القنابل . ولا يمثل ضحايا هذه الأعمال أي اتجاه سياسي بعينه ، وقد عانت من ذلك كافة التجمعات المذهبية . وبعضها قد عانى كثيرا لمجرد الانتماء لمهنة يرى بعض الحكام أنها مهنة " خطرة " [1] . وبوجه عام ، فإن صحافة المجتمعات النامية تخضع للسيطرة الحكومية ، حيث تمتلك الحكومة معظم الصحف ، وتعين قياداتها ، وتحتكر تراخيص الصحف والصحفيين ، وبيدها سلطة الرقابة والمصادرة والتعطيل والإغلاق والاعتقال ومن غير المتصور أن تقوم الصحافة بدورها في عملية التنمية في إطار مناخ سلطوي يقوم على القهر والإكراه .

- **نقص الموارد المالية للصحف :** معظم الصحف اليومية في الدول النامية صغيرة وغير مستقلة وتنقصها الموارد المالية الأساسية التي تساعدها على النمو والاستقرار. ونقص الموارد المالية يجعل الصحف تتلقى إعانات من هيئات حكومية أو أحزاب سياسية أو هيئات أجنبية . وهذا بالطبع يجعل تلك الصحف غير قادرة على خدمة الجمهور بشكل فعال [2] الأمر الذي ينعكس على استقلالية الصحافة ومدى تأثيرها في المجتمع .
- **النفوذ التجاري والإعلاني :** نظرا لأن الإعلان يمثل المورد الرئيسي لدخل الصحف فإن الصحف تتعرض لضغوط متزايدة من جانب المعلنين في القطاعين الخاص والحكومي ، وتتمثل هذه الضغوط في التدخل في اختيار الأنباء ، أو في فرض نوع من الرقابة . وحتى إذا لم يحاولوا فعلا التأثير بصفة مباشرة على سياسات التحرير . فإنهم يشكلون في بعض الأحيان تهديدا للصحافة الحرة ، وذلك بفرض رقابة ذاتية على الصحف عندما يتوقف مركزها المالي على استبقاء النوايا الطيبة لأولئك الذين يوفرون المساندة الإعلامية . وكذلك يمكن تمييع مضمون الأنباء عندما تلجأ الصحف بهدف الحفاظ على نسبة قرائها لاجتذاب الإعلان – إلى إرضاء أدنى مستوى من الذوق العام [3] .

وهكذا يغلب الطابع التجاري على الصحافة ، حتى أصبحت المواد الخبرية والثقافية موضع مساومة وتخضع لقوانين العرض والطلب . والأخطر من ذلك أن قراء الصحف

---

(١) شون ماكبرايد , مرجع سابق , ص ٢٩٥ – ٢٩٨ .
(٢) جيهان رشتي , نظم الاتصال , ص ١٣٨ – ١٣٩ .
(٣) شون ماكبرايد , مرجع سابق , ص ٢٩٩ – ٣٠٠ .

أصبحوا موضع بيع وشراء من جانب الصحيفة الإعلانية . وتوضح الدراسات الحديثة أن الإعلانات تحتل أكثر من ٥٠ % من مساحات الصحف الرئيسية ، وعندما تحسب المساحة الفعلية المخصصة للإعلانات تتضح أنها لا تقل عن ٧٠ % . والخطورة تكمن في مضمون هذه الإعلانات وما يتمتع به أصحابها من نفوذ مالي . فقد ثبت أن ٨٠ % من إيرادات الصحف تعتمد على الإعلانات مما يضع في أيدي المعلنين والشركات الإعلانية سلطات خطيرة تصل إلى حد إمكانية إفلاس هذه الصحف إذا تخلى عنها هؤلاء المعلنون (١) .

- التبعية والتأثيرات الخارجية : لسوء الحظ فإن الصحافة في دول العالم الثالث ظهرت في الفترة الاستعمارية ، وكانت تدار بواسطة أوربيين ، مما جعلها تعاني من التبعية السياسية والإعلامية ، الأمر الذي انعكس على دورها في عملية التنمية ، بحيث يمكننا القول أن الصحافة في العالم الثالث ليست أداة أساسية في عملية التنمية (٢) .

وقد تطورت الصحافة في دول العالم الثالث كجزء من عملية التقدم في المجتمعات الصناعية ، ومن ثم يصعب فهم دورها بمعزل عن متغيرين أساسيين : الأول يتمثل في عملية انتقال التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم الثالث والمتغير الثاني يتمثل في الغزو الثقافي والإعلامي ومشاكله المتولدة عن الإعلام الدولي والأنظمة الثقافية والتعليمية الحديثة (٣) .

وهناك تبعية تكنولوجية تتمثل في الاعتماد الجزئي أو الكلي على المجتمعات الأجنبية في كل ما يتعلق بالبنية الأساسية للاتصال أي المرافق والمعدات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ووكالات الأنباء وأجهزة الطباعة وآلات الجمع الإلكتروني وآلات التصوير وبنوك المعلومات والحاسبات الإلكترونية (٤) .

وهناك تبعية ثقافية تتمثل في السيطرة الثقافية التي تتخذ شكل الاعتماد من جانب الدول النامية على النماذج المستوردة التي تعكس القيم وأساليب الحياة الأجنبية مما يهدد الذاتية الثقافية لشعوب العالم الثالث رغم أنها ورثت ثقافات أقدم عهداً ، وأكثر ثراء (٥) .

---

(١) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .
(2) Amde Michael Habte , Op., Cit., pp. 97 - 98 .
(3) James curran (eds), Mass Communication and Society , Edward Arnold , London , 1982 , p. 921 .
(٤) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، ص ٦١ .
(٥) نفس المرجع السابق ، ص ٦٩ .

وهناك تبعية إعلامية تتمثل في التدفق الإعلامي ذي الاتجاه الواحد من الدول المتقدمة إلى العالم الثالث ومن المسلم به أن مبدأ التدفق الحر قد أسيء استخدامه من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، إذ كثيرا ما استخدمته كأداة اقتصادية وأيديولوجية للسيطرة على شعوب الدول النامية فقد حاولت بعض الحكومات الغربية بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسية اتخاذ مبدأ التدفق الحر كمظلة للتدخل في شئون معظم دول العالم الثالث ، سعيا لانتهاك سيادتها القديمة وضرب سياساتها الإنمائية وتخريب ثقافتها القومية (١) .

وتتعرض صحافة العالم الثالث لتأثيرات وضغوط متزايدة من جانب الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت إعلاناتها مصدرا أساسيا لدخل العديد من الصحف .. وإذا تصورنا أن الشركات الأمريكية واليابانية قررت إلغاء عقود إعلاناتها في الصحف الأسيوية فسوف تكون النتيجة هو تأثر صحافة ست دول على الأقل (٢) .

وطبقا لدراسات " بارنت " و " مولر " فإن هذه الشركات تتنافس في فرض سيطرتها على الصحف ووسائل الإعلام في العالم الثالث ، حيث تسعى إلى إعادة تشكيل القيم والمعتقدات والأفكار . مما يهدد التراث الثقافي للشعوب النامية (٣) .

وتقدم الشركات متعددة الجنسيات دعمها للصحف الموالية لها في صور مختلفة منها تأجير الصحيفة بصفة شهرية أو سنوية ،أو تحمل نفقات الطبع وأجور المحررين أو تمويل موضوعات معينة أو تقديم منح علي هيئة ورق وأجهزة ومعدات ، بالإضافة إلى الإعلانات . وفي إطار هذه الضغوط المتزايدة لتكريس التبعية الإعلامية والثقافية والتكنولوجية يصبح من الصعب على الصحافة أن تساهم في عملية استكمال الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي في دول العالم الثالث ويصبح من الصعب أيضا الدعوة إلى أو تبني بديل تنموي مستقل يتناسب وواضع المجتمعات النامية ومن ثم تبرز التبعية الإعلامية والثقافية والتكنولوجية كمعوق أساسي لدور الصحافة في عملية التنمية .

– محدودية التوزيع والانتشار : إن العالم الثالث يضم ثلاثة أرباع سكان العالم ولكنه لا يملك سوى نصف مجموع الصحف وربع مجموع التوزيع في العالم

---

(١) عواطف عبد الرحمن , قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث , ص ٧٢ ــ ٧٧ .

(2) W. Philips Davison , James Boylan , Fredrich T.C. Gu, Mass Media , ,Systems and Effects , Holt , Rinehart and Winston , London , 1982 , pp. 48 - 49 .

(3) Ibid , p. 49 .

ويبلغ متوسط التوزيع نسخة واحدة لكل ٩٠ شخصا في أفريقيا ولكل ١٥ شخصا في آسيا وهناك ٧ دول أفريقية وثلاث دول عربية لا توجد بها صحف يومية ما عدا بعض النشرات الحكومية المطبوعة على الرونيو . وفي ١٣ دولة أفريقية صحفية واحدة غير يومية لكل دولة ، وذلك على عكس أمريكا اللاتينية حيث تنتشر الصحف في المدن الكبرى والصغرى ، ويبلغ متوسط توزيع الصحف ٧٠ نسخة لكل ألف من السكان [1] .

وهكذا يعتبر جمهور الصحف محدودا بالقياس إلى جمهور الصحف في البلاد الأكثر تقدما ، فقد تبين بعد فحص درجة الإقبال على وسائل الاتصال واستخدامها في كل من كولومبيا والولايات المتحدة أن نسبة القراء المنتظمين في الأولى بلغت ٤,٥٥% [2] . وفي دراسة مقارنة بين الصحافة الهندية والصحافة اليابانية ٥٧ مليونا و٨٥٠ ألف نسخة بمعدل ٥٢٨ نسخة لكل ألف من السكان ، بينما يبلغ إجمالي توزيع الصحف الهندية ٩ ملايين و٩٦ ألف نسخة معدل ١٦ نسخة لكل ألف من السكان . في حين يصل هذا المعدل في بريطانيا إلى ٥٢٨ وفي الاتحاد السوفيتي ٣٤٧ وفي ألمانيا الغربية ٣١٩ وفي الولايات المتحدة ٢٩٧ وفي فرنسا ٢٣٧ وفي بولندا ٢٢٦ وفي إيطاليا ١٣٣ [3] .

وهذه الفجوة الكبيرة سواء بين صحافة العالم المتقدم وصحافة العالم الثالث أو داخل المجتمعات النامية نفسها حيث تتسع الفجوة بين الريف والحضر ، توضح محدودية الانتشار والتأثير لدى الصحف الأمر الذي ينعكس على دورها في عملية التنمية .

- تخلف المضمون : فالملاحظ أن المضمون الذي تقدمه الصحف لا يتناسب واحتياجات الشعوب النامية بل ويتناقض في معظم الأحيان مع ثقافاتها وقيمها . علاوة على ذلك تعاني معظم الصحف من مشكلة عدم وضوح سياساتها التحريرية مع انعدام الإحساس بالمسئولية في حالات كثيرة وهذا انعكاس للوضع السياسي في الدول النامية التي تعوزها سياسة عامة واضحة وأيديولوجية متميزة [4].

---

[1] عواطف عبد الرحمن , قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث , ص ١٣- ١٤.
[2] ماجدة جابر , مرجع سابق , ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .
(3) W. Phillips Davison (eds), Op., Cit., p. 51 .
[4] محمد عزلة , مرجع سابق , ص ٣٥ ـ ٣٦ .

ومن مظاهر تخلف المضمون الصحفي انعدام التعددية والتنوع والاختيار . والتعددية مطلب واضح في أي نظام ديمقراطي على الرغم من أنه لا يؤمن تلقائيا تحقيق الديمقراطية . فينبغي أن يكون كل فرد قادرا على أن يصوغ أحكامه على أساس سلسلة كاملة من المعلومات وعرض مجموعة متنوعة من الآراء [1] .

- وضعية الصحفيين : الصحفيون في غالبية الدول النامية ليس لديهم إحساس بالمستويات المهنية التي تساعد على تحقيق استقلالهم ، فالمرتبات التي يتقاضونها منخفضة ومن ثم لا يشعرون بأنهم يمثلون قوة جديدة قادرة على النقد والحكم على أولئك الذين يتولون أمر السلطة السياسية . كما يواجه الصحفيون ضغوطا خارجية من جانب المؤسسات المختلفة داخل المجتمع ويعاني المحترفون المهنيون منهم من أنواع كثيرة من التوتر مما يقلل من فاعليتهم فهم يطلعون على دخائل الأمور ويسمعون كل الشائعات عن الفساد وهم على إدراك مستمر بالفجوة بين ما يقال وما ينفذ ، ولكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا [2] .

ويرى البعض أن نسبة غير قليلة من الصحفيين في الدول النامية لا يمثلون ما يدور في مجتمعاتهم بشكل حقيقي ، وأنهم غير قادرين على التعامل مع مشكلاته بسبب تلقيهم العلم والخبرة في مجتمعات أجنبية ، وهذا الوضع جعل هؤلاء الصحفيين غير قادرين على المساهمة مساهمة فعالة في برامج التنمية [3] .

نخلص مما سبق إلى أن هناك سلسلة من العوائق التي تعترض تأدية وسائل الإعلام لدورها التنموي ، وتختلف طبيعة هذه العوائق وخطورتها من بلد إلى آخر وفق النظام السياسي والاجتماعي السائد ، فهناك قطاعات عريضة من الجمهور لا تقرأ الصحف ، وهناك قوى سياسية محرومة من حقها في إصدار الصحف ، وهناك فجوة بين الريف والحضر ، وفجوة بين الصحافة والسلطة ، وفجوة بين الصحافة والقراء . علاوة على أن الواقع المحلي والدولي يكرسان التخلف والتبعية ، والأنظمة الإعلامية خاضعة للسيطرة الحكومية ، والإعلاميون يواجهون ضغوطا متزايدة تشوه انتماءاتهم وممارساتهم، والمضمون الإعلامي يفتقر إلى التعددية والفاعلية والقارئ ضعيف الاستجابة في إطار نظام اتصالي غير ديمقراطي .

---

(١) شون ماكبرايد ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .
(٢) جيهان رشتي ، نظم الاتصال ، ص ١٦٣ .
(٣) محمد عرفة ، مرجع سابق ، ص ٢٠ – ٢١ .

الباب الثاني

وسائل الإعلام والتنمية السياسية

- التنمية السياسية .. مفهومها وأبعادها وأزماتها
- تجارب التنمية السياسية في العالم الثالث
- النظام الحزبي المصري وأزمات التنمية السياسية
- دور وسائل الإعلام في التنمية السياسية

الفصـــل الأول

التنمية السياسية .. مفهومها وأبعادها وأزماتها

- التنمية السياسية .. مفهومها وأبعادها
- أزمات التنمية السياسية
- أدوات التنمية السياسية

المبحث الأول

التنمية السياسية : مفهومها وأبعادها

بدأ الاهتمام بمفهوم التنمية السياسية ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث ارتبط ذلك بسعي حركات التحرر الوطني في العالم الثالث إلى استكمال عملية التحرر والاستقلال وتنمية مجتمعاتها . كما ارتبط هذا الاهتمام أيضاً بسعي المعسكرين الرأسمالي والشيوعي إلى استقطاب أنظمة الحكم الجديدة في الدول النامية بما يحقق مصالحهما .

ورغم انتعاش أدبيات التنمية السياسية ، خلال عقدي الخمسينيات والستينيات ، إلا أنه لم يحدث اتفاق بين المنظرين حول مدلول محدد لمفهوم التنمية السياسية ، فقد تعددت التعريفات والتصنيفات بتعدد المدارس الفكرية والسياسية . ورغم اختلاف تفسيراتها وطروحاتها ، إلا أنها اتفقت على ضرورة أن يتم التحول السياسي في العالم الثالث ، وفق النسق الغربي بشقيه الرأسمالي والشيوعي .

وفي إطار الجهود المسحية لتعريفات التنمية ، قدم " روبرت باكنهام " R. Packenham تصنيفاً يتضمن خمسة اقترابات لدراسات التنمية حتى عام ١٩٦٣ على النحو التالي :[١]

(أ) الاقتراب القانوني الرسمي : ويرى أن التنمية السياسية بداءة دالة في الدستور القانوني الرسمي الذي يوصف ملامح الحماية المتساوية في ظل القانون والانتخابات وفصل السلطات .

(ب) الاقتراب الاقتصادي : ويرى أن التنمية السياسية بداءة دالة في مستوى التنمية الاقتصادية الكافي لخدمة الحاجات المادية للشعب .

(ج) الاقتراب الإداري : وينظر إلى التنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون وأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.

(د) اقتراب النظام الاجتماعي : ويقوم على أساس فكرة أن التنمية السياسية تسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية وتسهل تخطي الانشقاقات الإقليمية واللغوية والقبلية والطائفية وغيرها .

---

[١] السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ ، ص ٦٨ – ٦٩ .

(هـ) اقتراب الثقافة السياسية : ويرى أن التنمية السياسية تتمثل في مجموعة من الخصائص الاتجاهية والشخصية التي تمكن الأفراد من قبول الامتيازات وتحمل المسئوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية .

وتجعل هذه الاقترابات من التنمية السياسية متغيراً تابعاً ، حيث تركز على الشروط المحددة للتنمية السياسية دون تحديد لماهيتها .

وفي عام ١٩٦٥ قدم "لوسيان باي" Lucian Pye تصنيفاً جديداً تضمن عشرة تعريفات للتنمية السياسية هي :[1]

(أ) التنمية السياسية كمتطلب سياسي للتنمية الاقتصادية : بمعنى خلق النظام السياسي الفعال القادر على التعجيل بعملية النمو الاقتصادي .

(ب) التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعية من خلال حكومة مسئولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التي تهدد المصالح الحيوية للمجتمع ، مع تقييد سلطات الدولة وفهم السياسة على أنها أداة لتحقيق الرفاهية وليست صراعاً على السلطة .

(ج) التنمية السياسية كتحديث سياسي يستهدف نقل الأفراد والمجتمع من التقليدية إلى العصرية الأمر الذي يستلزم نشر ثقافة عالمية علمانية إلى جانب الثقافة الوطنية .

(د) التنمية السياسية كتصميم للدولة القومية : بمعنى خلق (الأمة – الدولة) وقبول شكل واحد من للنظام السياسي والممارسة السياسية من شأنه مواجهة الانقسام السياسي وتحقيق التكامل القومي .

(هـ) التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية : أي عملية خلق نظام قانوني وإداري تتحقق من خلاله السيادة الكاملة للدولة ويصبح هذا النظام أساساً لشرعيتها واستقرارها .

(و) التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيريتين : فالتنمية السياسية تتضمن بداءة دور المواطنة ومعايير جديدة للولاء والانخراط .

(ز) التنمية السياسية كبناء للديمقراطية : بمعنى بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسات الديمقراطية .

---

(1) Lucian Pye. The Concept of Political Development , The annal of The American Academy of Political and Social Science , Vol : 358 (March 1965) pp. 1-14.

(ح) التنمية السياسية كاستقرار وتغير منتظم : ويقوم هذا التعريف على أساس الإحساس بعدم التوافق بين التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الديمقراطية ومن ثم انصب الاهتمام على مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الهادف .

(ط) التنمية السياسية كتعبئة وقوة : أي دعم قدرات النظام السياسي بما يمكنه من تعبئة وتخصيص الموارد .

(ى) التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغير الاجتماعي وهذا هو المفهوم الذي توصل إليه " باي Pye " فالتنمية السياسية جزء من عملية التغير الاجتماعي التي لا يستطيع أي جزء أو بعد من المجتمع فيها أن يتخلف أو يهمل .

ومما تقدم ، نرى أن هذه التعريفات تعكس خصائص النظام السياسي في المجتمعات الغربية الديمقراطية ، التي تحققت فيها التنمية السياسية ، في ظروف مغايرة تماماً لظروف مجتمعات العالم الثالث .

وتقدم لجنة الدراسات السياسية المقارنة التابعة لمجلس العلوم الاجتماعية في جامعة برنستون نمطاً مثالياً للنظام السياسي ، أبعاده هي نفس أبعاد النظم السياسية في الدول الديمقراطية المستقرة . لقد حددت التنمية السياسية في ثلاثة أبعاد أساسية هي :(١)

★ البعد الأول : خلق روح المساواة مما يؤدي إلى مزيد من المشاركة في صنع القرار السياسي وإلى مزيد من الديمقراطية .

★ البعد الثاني : الاقتدار السياسي بمعنى خلق نظام سياسي قادر على اتخاذ قرارات فعالة وقادرة على التأثير الفعال في الاقتصاد والمجتمع .

★ البعد الثالث : تباين وتخصص النظم السياسية بمعنى أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة .

وقد شهد عقد السبعينيات مراجعات وتنقيحات لمفهوم التنمية السياسية ، الذي ساد عقدي الخمسينيات والستينيات " حيث كشفت التطورات السياسية في دول العالم الثالث ، ليس فقط عن عجز الأنظمة السياسية في تلك الدول عن محاكاة النمط الغربي ولكن أيضاً عجزها عن الاحتفاظ بقدرتها على أن " تحكم " . وقد انعكس ذلك على أدبيات التنمية

---

(١) أحمد زايد الدولة في العالم الثالث : الرؤية السوسيولوجية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثامن والسبعون، الطبعة الأولى (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص ٤٢ – ٤٣ .

السياسية في السبعينيات ، فانتقلت من التأكيد على " الديمقراطية " إلى التأكيد على " النظام العـام " . ويعتبر " صموئيل هنتنجتون " Samuel Huntington من أبرز المعبرين عن هذا التحول " (١) .

ويؤكد " هنتنجتون " على ضرورة التمييز بين التنمية السياسية والتحديث السياسي . فالتنمـية السياسـية - وفـق تصـوره - مرتـبطة ببناء المؤسسات السياسية من جهة والمشـاركة السياسية من جهة أخرى " . ورغم ذلك فإنه يحذر من " التوسع في التحديث السريع الذي يؤدي إلى زيادة سريعة في التعبئة والمشاركة ، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد الاستقرار وتقويض المؤسسات السياسية . ومن ثم فإن التحديث السريع يؤدي إلى التحلل السياسي لا إلى التنمية السياسية (٢) .

بـيد أن ظاهرة الاستقرار النسبي للكثير من الأنظمة السياسية في العالم الثالث في السـبعينيات أوضـحت أن " هنتنجـتون " قـد بالغ في تصوره وفي حلوله التي طرحها المحافظـة علـى الاستقرار السياسي ، فقد انخفض عدد الانقلابات العسكرية ، وتمكنت حكومات الدول النامية من قمع وكبح جماح حركات المعارضة (٣) .

ويشير " هنتنجتون " إلى أن هناك ثلاثة أبعاد للتنمية السياسية هي : (٤) .

(أ) ترشيد السلطة Rationalization of authority : ويقصد به تحقيق سيادة القـانون على جميع الطبقات والفئات بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الطبقـية أو الطائفـية . وهـنا تصطبغ السلطة بطابع علماني ، لا يمت بصلة لنظريات الـتفويض الإلهـي، أو إضـفاء القداسة على الحكام . وهنا تنفصل السلطة عن شخصية الحاكم ، بمعنى أن الحكم لا يتم بشكل فردي ، وإنما يتم من خلال مؤسسات دستورية .

(ب) تباين الوظائف Differentiation of Political Functions : ويقصد بها عـدم احـتكار السـلطة ، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتعدد الأحزاب وجماعات المصالح والضغط . وهذا يعني تعدد المؤسسات الدستورية والقانونية التي يتم من خلالها اتخاذ وتشكيل وتقييم القرارات السياسية .

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١١٧ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٧) ص ٣٣ .

(٢) Samuel Hautingion , Political Developmen and Political Decay , in Claude Welch Political Modernization, (California : Wadsworth Publishing, ١٩٦٧) p.٢١٠ .

(٣) عثمان ياسين الرواف ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٤) نبيل السمالوطي ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ - ١٥٠ .

(ج) المشاركة السياسية Political Participation : ويقصد بها أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن الإجماع الشعبي متمثلاً في المناقشة والتدبير الشعبي . ولما كان اتساع الحجم السكاني والتخصصي السياسي وتعقد المتغيرات الدولية أموراً تحول دون الجماهير لتدير أمورهم بالشكل الديمقراطي ، تطلب الأمر ظهور التمثيل النيابي ونظم الانتخاب ... الخ .

ونتفق مع ما ذهب إليه " هنتنجتون " من أن " المعيار ليس شكل الحكم بل درجة الحكم " . والمشكلة ليست في إجراء الانتخابات ، وإنما في تكون التنظيمات السياسية ، لأن الانتخابات تدعم في الغالب القوى الاجتماعية الرجعية والمشتتة ، والمشكلة ليست في الحرية ، ولكنها في خلق نظام عام شرعي . ففي الإمكان إيجاد نظام عام بدون حرية ، ولكن لا يمكن الحصول على الحرية بدون النظام العام [١] .

ويرى " كارل دويتش Karl Deutsch " أن التنمية السياسية عملية تستهدف القيام بتعبئة اجتماعية ومشاركة جماهيرية . فكلما اتسع دور الفرد في الحياة السياسية ، زادت مشاركتهم السياسية وزادت درجة الانتماء السياسي لهذا المجتمع (٢) .

والتنمية السياسية في تصور " ليونارد بندر BinderdLeonar " عملية تستوعب كل الجماعات وكل الاهتمامات ، من خلال مشاركة كاملة للمواطنين ، ودون أن يؤثر ذلك على كفاءة النسق السياسي وفاعليته (٣) . ومن ثم تبدو قصور توجهات بعض أنظمة الحكم في العالم الثالث ، والتي تتصور إمكانية قيام تنمية سياسية في ظل استبعاد التيارات السياسية التي تستشعر خطورتها ، إما بدعوى الأمن والاستقرار ، أو بدعوى عدم انطباق شروط المشاركة على تلك القوى .

ويؤكد " جيمس كولمان " على أهمية التفاعل المستمر بين عمليات الاختلاف البنائي، والاتجاه نحو المساواة ، والقدرة التكاملية والاستجابية والتكيفية للنسق السياسي . فتفاعل هذه الأبعاد الثلاثة يكون ما اصطلح على تسميته " أعراض التنمية " (٤) .

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٣٦ – ٣٧ .

(2) Karl Deutsch، Politics and Government : How People decide their fate?. (Boston Haughton، Hiffilin Company، 1974) p. 495 .

(3) Leonard Binder، Crisis and Sequences in Political Development، (New Jersey : Princenton University Press ، 1971) pp. 3 - 4 .

(4) James Coleman , The Development Syndrome : Differentiation ، Equality – Capacity. in L. Binder , 1971, Op. Cit. pp. 73 - 74 .

وتقوم التنمية السياسية عند " أيزنستات " .EisenstadtNS على [1] :

(أ) تنمية أبنية سياسية عالية التخصص والتنوع .

(ب) التوسع المستمر في أنشطة الحكومة المركزية .

(ج) إضعاف الصفوات التقليدية على مرحلتين :

الأولى: مرحلة التحديث المحدود وتصل الطبقات الوسطى إلى مراكز صنع القرار.

والثانية : مرحلة التحديث الجماهيري حيث تنتقل بؤرة التحول من الطبقة الوسطى إلى المواطن العادي .

ويحدد " بول ألموند Powell Almond " أربع عمليات متتالية للتنمية السياسية هي :

(أ) بناء الدولة بمعنى تشكيل سلطة مركزية وتغلغل هذه السلطة في المجتمع [2] .

(ب) بناء الأمة بمعنى خلق ولاءات تزيد من المساندة المجتمعية للنظام .

(ج) المشـــاركة بمعـــنى إمكانية الوصول إلى مزايا وعوائد الحياة الاجتماعية من خلال سياسة إعادة توزيع كل ذي قيمة في المجتمع .

وهنا تثار عدة تساؤلات حول مراحل التنمية السياسية في الدول النامية : [3]

- أيهما يتم أولا تأسيس سلطة حديثة أم خلق الوحدة القومية ؟
- هـل ينبغـي تشجيع المشاركة بانتظام في البداية حتى مع امتداد العنف وذلك للقضاء على سيطرة النظام السياسي التقليدي ؟

ويـرى البعض أن التسلسل الأفضل لهذه المراحل هو : الوحدة القومية ، والسلطة القومـية ، والمسـاواة القومـية . وقد حدث هذا في اليابان ، حيث حافظت على الوحدة الثقافية والعرقية، حتى في الفترات التي تفككت فيها السلطات المركزية ، نتيجة اضطراب المبادئ شبه الإقطاعية .

ويقترح " روستو R. W. Wostow " تسلسل السلطة والهوية والمساواة ، ويعكس هـذا خبرة الدول الأوروبية بصفة عامة ، كما أنه يتفق مع ما يقرره " هنتنجتون " حيث يـرى أن تصبح المؤسسات والنظم السياسية أكثر مرونة كلما كانت أكثر طولا . ونتيجة لهذا، تكون قادرة على توجيه الحركات السياسية تجاه الوحدة القومية والمشاركة العامة [4].

---

(1) السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ ، ص ٧٦ – ٧٧ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٧٧ .
(٣) س . هـ . دود ، التنمية السياسية ، ترجمة عبد الهادي الجوهري ، سلسلة دراسات في علم الاجتماع السياسي (القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٩٠) ص ٦٨ .
(٤) نفس المرجع السابق ، ص ٦٨ – ٦٩ .

وهكذا ، نلاحظ تمسك منظري التنمية السياسية بطرح النموذج الغربي الليبرالي ، كطريق وحيد للتنمية السياسية في العالم الثالث ، رغم اختلاف الخبرة التاريخية والظروف في الحالتين . فقد يناسب تسلسل ما مجتمع معين في ظروف معينة ، وقد لا يناسب مجتمع آخر في ظروف أخرى ، ومن ثم تبدو صعوبة ترجيح بُعد على آخر من أبعاد التنمية السياسية ، وتبرز أهمية التأكيد على تفاعل هذه الأبعاد وتكاملها ، ويظل الأمر في النهاية، محكوماً بظروف المجتمع ، وتركيبته السياسية والاجتماعية ، والمخاطر والتحديات التي يواجهها ، والأولويات التي يقررها وفق مصلحته .

ويمكننا أن نجمل الانتقادات الموجهة إلى نظرية التحديث السياسي في النقاط التالي :[1]

(أ) اتسمت أفكار التحديث السياسي بالتعصب الأيديولوجي والتحيز للنموذج الغربي (الدولة – الرأسمالية – الديمقراطية – العلمانية) . فقد تطورت تفسيراتها وتحليلاتها عن تقارير السياسات ، التي أعدتها مراكز البحوث في الجامعات الأمريكية ، بهدف إضعاف الاتجاهات الشيوعية في العالم الثالث .

(ب) قدمت تفسيرات وتحليلات وحلولاً لا تناسب ظروف المجتمعات المختلفة ، حيث ركزت على نقل قيم التحديث ومحاكاة النمط الغربي ، وأغفلت تأثيرات البعدين التاريخي والاقتصادي .

(ج) جعلت التحديث مرادفاً للتغريب ، وطرحت الحداثة في مواجهة التقليدية ، في حين أن الدولة المعاصرة لا تكون عصرية أو تقليدية ، وإنما تمثل توليفة بين الاثنين . وفي بعض الأحيان تكون التقليدية والعصرية في نسق واحد .

(د) اتجهت أفكار التحديث السياسي إلى تكريس الأوضاع في دول العالم الثالث ، ودعم الأنظمة السلطوية والبيروقراطية على حساب الأحزاب والجماعات الديمقراطية وقد كشفت التجارب رفض النظام الغربي الرأسمالي للتغيير الجذري الذي يناقض مصالحه ، حيث ساند أنظمة عسكرية في مواجهة الإرادة الشعبية ، مثلما حدث مؤخراً في الجزائر ، والتي أجهض فيها التغيير الديمقراطي ، بدعوى الفزع من البديل الذي تمثله جبهة الإنقاذ الإسلامية .

---

[1] لمزيد من التفاصيل ارجع إلى :

- أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٣ – ٣٨ .
- أندرو ويبستر ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ – ١٨٨ .
- عثمان ياسين الرواف ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٦٠ – ٧٥ .
- س . هـ . لود ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٩٤ – ٩٥ .

(هـ) فشل نظريات القومية والتلاحم الوطني في حل مشكلة الأقليات في العالم الثالث ، فقد عجزت المؤسسات السياسية عن احتواء الانقسامات الثقافية ، في الوقت الذي تمكنت فيه القيادات القبلية والتقليدية من التكيف مع المحيط الاجتماعي والسياسي الجديد ، بل نقلت إلى مؤسساته انقساماتها وصراعاتها العرقية والإقليمية والقبلية .

(و) جاءت تجارب معظم الدول النامية في السبعينيات والثمانينيات مناقضة لتوقعات مدرسة التحديث السياسي . فالتوسع في مظاهر التحديث لم يؤد إلى زيادة التعبئة الشعبية السياسية ، أو إلى تطور حركات المعارضة ، حيث تمكنت حكومات الدول النامية من قمع المعارضة وبسط الاستقرار النسبي . وقد عبرت نظرية التحليل الطبقي الماركسي عن رفضها لأفكار التحديث السياسي ، فقدمت تحليلاً لتطور العلاقات الطبقية ، التي تؤثر في تشكيل الدولة ، أرجعت التخلف والضعف السياسي إلى التناقضات الموروثة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الرأسمالي [1] .

والهدف الأوسع لهذه النظرية هو إقامة المجتمع الاشتراكي ، الذي يستند إلى ما يسمى بالديمقراطية القائمة على سيطرة طبقة البروليتاريا المهيمنة [2] .

ويمكن القول ، أن نظرية التحليل الطبقي الماركسي تتسم بالتحيز الأيديولوجي ، وترتكز على مسلمات ثبت خطأها . فوجود الطبقات والتباين الاجتماعي ضرورة لقيام المجتمع السياسي ، واختلاف الأدوار والمراكز حتمية اجتماعية ، ومن ثم فإن فكرة المجتمع اللاطبقي محض خرافة [3] .

وقد أثبتت الثورة الصينية خطأ تصورات تلك النظرية ، حيث قامت الثورة من خلال اتحاد المثقفين والفلاحين، ولم تؤد البروليتاريا الصناعية سوى دور صغير جداً [4]. وجاءت الحركات القومية في دول العالم الثالث لتؤكد فشل تنبؤات التحليل الماركسي . فلم تتسع الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا ، ولم تختف الطبقة الوسطى ، بل بقيت وتدعمت وتمكنت شرائح هامة منها (العسكريون والبيروقراطيون) من الاضطلاع بدور أساسي

---

(1) أندرو ويبستر ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .
(2) س . هـ . دود ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٣١ .
(3) نبيل السمالوطي ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .
(4) س . هـ . دود ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

وحاسم في الحياة السياسية ، حيث شكلت النخبة الحاكمة في دول العالم الثالث ونظر إليها كوسائط للتحديث والتنمية [1] .

ثم جاءت أزمة المعسكر الشيوعي ، التي تفاقمت في النصف الثاني من الثمانينيات، وانتهت بسقوط الأنظمة الشمولية وانهيار النظرية الماركسية ، لتؤكد فشل الطريق المادي للتنمية السياسية ، ولتعيد الاعتبار إلى النموذج الغربي الذي طبق في المجتمعات الشيوعية السابقة .

ويمكننا القول أن نظريات التنمية السياسية بوجه عام اتسمت بالتحيز والتعميم ، وأغفلت الأبعاد الثقافية ، والخبرات التاريخية لبعض مجتمعات العالم الثالث ، ومن ثم لم تفهم الظروف المعقدة لتلك المجتمعات والتشوهات التي أصابتها من جراء الاستعمار والاستبداد والتبعية .

وخروج مجتمعات العالم الثالث من حالة التخلف السياسي – في رأينا – لا يكون بالضرورة من خلال محاكاة النمط الغربي للتنمية السياسية ، أو من خلال تجاهله ومخاصمته . ففي غياب النموذج البديل ، الذي يناسب خصوصية وظروف كل دولة ، ينبغي الاستفادة بالتجارب الديمقراطية الغربية ، وتطوير التجارب الديمقراطية الجديدة في العالم الثالث والتغلب على ما يشوبها من أخطاء وسلبيات .

وفي هذا الإطار ، نتفق مع الرأي القائل بضرورة قيام الدول العربية والإسلامية بالاقتباس من الديمقراطيات الغربية ، لسد النقص الناشئ عن الجمود الفقهي ، وإغلاق باب الاجتهاد وقرابة الألف عام . فلا معنى للاستكبار عن الإفادة ، والاقتباس في شئون إنسانية مطلقة سبقنا الغرب فيها [2] .

ويؤكد " د . حامد ربيع " أن التراث الإسلامي يملك نظاماً للقيم ، ولكنه في حاجة إلى مدرسة فكرية خلاقة ، تقدم التصور النظامي ثم أساليب التعامل مع الواقع .

ويلخص عناصر النظام الإسلامي في النقاط التالية : [3]

(أ) سيادة العدالة في بناء نظام القيم السياسية .

(ب) رفض منطق التمييز العنصري في التراث الإسلامي .

---

(1) أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٥٢ – ٥٣ .

(2) محمد الغزالي ، أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية ، سلسلة الإسلام دين الحياة ، الكتاب الأول (القاهرة : دار الشرق الأوسط للنشر ١٩٩٠) ص ٦٩ .

(3) حامد ربيع ، الإسلام والقوى الدولية (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١) ، ص ٥٨ – ٥٩ .

(ج) جعل العلاقة بين المواطن والحاكم تسودها فكرة الاتفاق والرضا .

(د) بناء إطار فكري للعلاقة المعنوية التي تربط الفرد بالجماعة على رابطة الوظيفة الحضارية .

(هـ) وحدة قواعد التعامل في النطاق الداخلي والممارسات الخارجية .

ويشير " د . محمد سليم العوا " إلى أن الإسلام لم يحدد نظاماً معيناً للحكم ، ولكن حدد القيم الإسلامية التي يجب أن تتمسك الأمة بها وتحاكم الحاكمين إليها . وتتمثل هذه القيم، في الشورى ، وحق اختيار الحاكم ، والحرية ، والمساواة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومسئولية الحكام أمام الأمة . ويتساءل : كيف يمكن تحقيق هذه القيم السياسية دون الإقرار بالتعددية السياسية كضرورة لحمايتها وممارستها وكفالة الحقوق المتصلة بها (1) .

ويقرر " د . العوا " أن الوسائل تختلف من عصر إلى عصر ، ومن قوم إلى قوم ، ولا تثريب على أهل بلد أن رأوا اتخاذ ما لا يحتاج إليه أهل بلد آخر ، أو ابتدعوا ما لم يسبقهم إليه سابق ، أو اقتبسوا من تنظيم غيرهم ما يحفظ لهم حقوقهم ويصون لهم حرياتهم ، في إطار الالتزام بما أوجبته الشريعة الإسلامية بنصوصها وأصولها (2) .

ويوضح " د . عبد الرحمن الصالحي " أن الإسلام رفض فكرة الإرث في الرئاسة أو ولاية العهد، وأكد على أن رئاسة الدولة الإسلامية تثبت بالمبايعة والاتفاق والرضا(3).

والشورى في الإسلام تعني المشاركة ، واستطلاع رأي الأمة ، أو من ينوب عنها. وأساس الشورى هو التأكيد على الوحدة من خلال التعدد والتنوع (4) .

مما تقدم ، نخلص إلى أن التراث الإسلامي يملك نظاماً للقيم السياسية ، إلا أنه في حاجة لصياغة عملية تواكب المتغيرات الجديدة . ومن ثم تتأكد الحاجة إلى ضرورة الاقتباس من النموذج الغربي ، في إطار الضوابط الإسلامية المقررة في الأصول والمصادر ، وذلك لحماية هذه القيم وممارستها .

---

(1) محمد سليم العوا ، التعددية السياسية من منظور إسلامي ، منبر الحوار ، العدد العشرون ، السنة السادسة ، 1991، ص 133 ـ 134 .

(2) نفس المرجع السابق ، ص 133 ـ 134 .

(3) عبد الرحمن الصالحي ، المشاركة الشعبية واستمرارية النظام السياسي المصري ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول لمركز البحوث السياسية (3 ـ 9 ديسمبر 1987) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 8 ـ 9 .

(4) أحمد صدقي الدجاني ، التعددية السياسية في التراث الإسلامي في " التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي " تحرير سعد الدين إبراهيم ، عمان منتدى الفكر العربي ، سلسلة الحوارات العربية (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في عمان خلال الفترة 26 ـ 28/3/1989) ص 42 ـ 45 .

وهكذا ، يتضح أن التخلف السياسي في الدول العربية والإسلامية ، لا يكمن في غياب نظام القيم السياسية ، بقدر ما يمكن في عدم إعمال تلك القيم وانتهاكها ، وغياب الأدوات والوسائل التي تترجم النظام القيمي إلى واقع للتعامل والممارسة .

ومن خلال هذا العرض النظري لمفهوم التنمية السياسية وأبعادها ونظرياتها يمكننا أن نقترح التعريف التالي لها :

" التنمية السياسية عملية بناء نظام عام شرعي ، يتحرر من خلاله المجتمع من كافة أشكال الاستبداد والاحتكار والتبعية ، ويستوعب كل القوى والتيارات ، في مؤسسات تتيح تداول السلطة ، ويستنهض المشاركة السياسية ، ويوسعها ، ويدعم القيم السياسية للمجتمع، ويعلي مكانة الإنسان ويحقق التكامل والاستقرار ، في إطار التفاف كافة القوى السياسية الاجتماعية وراء هدف حضاري كبير " .

ومن هذا المنطلق نقترح المؤشرات التالية للتنمية السياسية :

(أ) بناء نظام مؤسسي شرعي ، يمنع احتكار السلطة ، واستبداد النخبة الحاكمة ، ويحقق استقلالية القرار السياسي الداخلي والخارجي .

(ب) مشاركة كافة القوى والتيارات السياسية ، من خلال مؤسسات فعالة تتيح التداول السلمي للسلطة ، دون تزييف للإرادة الشعبية .

(ج) المشاركة السياسية الشعبية في صنع القرار ومراقبته ، والعمل على توسيع دوائر المشاركة ، وعدم حصرها في إطار القيود القانونية .

(د) حماية قيم الحرية والشورى والمساواة والعدالة ، ووضع الضمانات لممارستها وصيانة الحقوق المتصلة بها .

(هـ) إعلاء مكانة الإنسان ، وصيانة حقوقه ، من خلال الابتعاد عن كافة أشكال القمع السياسي من اعتقال ومطاردة وتعذيب .

(و) تحقيق الوحدة والتكامل والاستقرار ، من خلال تأكيد الذاتية الثقافية ، وحصر الصراع السياسي في إطار المصلحة العامة ، والتفاف كافة القوى وراء هدف كبير ، يتمثل في استكمال التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتحقيق التنمية كمشروع حضاري .

المبحث الثاني

أزمات التنمية السياسية

نتيجة التحولات المرتبطة بعملية التنمية ، وما قد يترتب عليها من مؤشرات وتمزقات ، تنشأ أزمات الهوية والشرعية والمشاركة والتكامل والتوزيع . وتبعا لذلك ، فإن التنمية السياسية تتمثل في الجهود التي تبذل لحل تلك الأزمات جميعها .

١ - أزمة الهوية : يعترف دارسو التنمية السياسية بوجود أزمة الهوية ، وعادة ما يقوم الافتراض بأن الدولة المتقدمة يجب أن تمثل دولة أمة ، باعتبار أن بناء الأمة يمثل جانبا من جوانب التنمية السياسية (١) .

وتنجم هذه الأزمة عن التحولات العميقة داخل المجتمع ، نتيجة الانتقال من النسق الاجتماعي التقليدي إلى نسق أكثر حداثة وحضرية ، وهنا تثار قضية الولاء ونوعية القيم الموجهة للسلوك ونوعية النماذج السلوكية المقبولة والمرفوضة ، كما تثار قضية الانتماءات والولاءات الإقليمية والقبلية والمحلية والسلالية والطائفية . تلك الانتماءات التي تتجه إلى الاختفاء خلال حركة التحول الإنمائي لتحل محلها ولاءات وانتماءات جديدة للدولة والقومية والوطنية ... الخ (٢) .

وتتوقف مسألة الهوية على دور القيادة السياسية ، وسياسات النسق ونجاحه في الإجابة عن التساؤلات المثارة : من نحن ؟ وما أهدافنا ؟ أو إخفاقه ، وربما تهربه ، أو قيامه بمحاولات غير جادة لإرساء أساس مشترك للهوية القومية ، كما تتوقف على ثقة أفراد المجتمع في تراثهم وحضارتهم ، وإمكانية أن يسهموا بأنفسهم في بناء حضارة لا تقل عن حضارتهم السابقة . وتتوقف مسألة الهوية كذلك على اتساع وعمق المشاركة ، والفراغ القيمي ، وصراع القيم وحالة التمزق بين الماضي والحاضر (٣) .

٢ - أزمة الشرعية : وتشير إلى مشكلة الاتفاق على شرعية الحكومة ، أي التحول من الأسس التقليدية للشرعية إلى أسس أخرى تعد حديثة وهي : الأساس العقدي

---

(١) محمد أحمد إسماعيل ، دور المثقف في التنمية السياسية : دراسة نظرية على التطبيق على مصر ، الجزء الأول ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٩٧ .

(٢) نبيل السمالوطي ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) إكرام بدر الدين وعبد الغفار رشاد ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٩ - ٤١ .

أو الأساس اللاوعيي النابع من الميلاد على أرض المجتمع [1] ، وتتمثل أزمة الشرعية في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صناع القرارات السلطوية في المجتمع ، وتثار خلال مراحل الانتقال من التقليدية إلى الحداثة ، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في القيادات القبلية والطائفية ، والاتجاه نحو بناء مؤسسات ، والانتقال إلى أساليب الحكم الرشيدة ، من خلال نظم كالانتخابات والاستفتاءات والرضا الجماهيري والحكم من خلال مؤسسات شرعية . وهنا تثار قضية الأحزاب والتنافس الحزبي على السلطة في إطار النظم المشروعة [2] .

- وترتبط هذه الأزمة بطبيعة السلطة ومسئوليات الحكومة ، وهنا تثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية والبيروقراطية ودور الجيش في الحياة السياسية [3] .

٣ - أزمة المشاركة : تعرف المشاركة بأنها أي نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة ، أو اختيار القادة السياسيين على المستوى القومي أو المستوى المحلي ، سواء كان هذا النشاط ناجحا أم غير ناجح ، منظما أو غير منظم ، مستمرا أو مؤقتا [4] .

وفي تعريف آخر ، هي عملية الاختيار السياسي ، الذي يمارسها الأفراد ، بهدف التأثير على القابضين على السلطة السياسية ، عند قيامهم بإصدار قرار سياسي . وهي أيضا عملية مساندة أو رفض لقيم سياسية معينة [5] .

وتتمثل أزمة المشاركة في زيادة عدد الأشخاص المشاركين في العملية السياسية وقبول فئات حرمت منها سلفا ، فهي تعبر عن نفسها بنمو الأحزاب والحركات الجماهيرية، وتسييس الجماعات الطائفية ، وفي الإضرابات والمظاهرات الخاصة بالمساندة السياسية [6].

ويترتب على حرمان فئات معينة من المشاركة السياسية ، ما اصطلح على تسميته بالاغتراب السياسي ، وهو أحد جوانب أزمة المشاركة ، والاغتراب يعني التناقض القائم

---

(1) السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ ص ٥٧ ـ ٥٨ .
(2) نبيل السمالوطي ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .
(3) محمد علي العويني ، العلوم السياسية ، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٨) ص ٣٠ .
(4) Myron Weiner ، Political Participation.. Crisis of the Political Process ، In Binder, (ed.), Crisis and Sequences in Political Development ، (New Jersey، 1973) p. 164 .
(5) Karl Deutch ، The Nerves of Government ، Models of Political Communication and control. (London، Glencol، The Free Press، 1963) P. 114 .
(6) السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ ، ص ٥٨ .

بين ذات الفرد ، وبين مؤسسات النظام السياسي ، والقائمين على زمام السلطة [١] . وهو أيضا انفصال ذات المرء أو غربته داخل البيئة التي يعيش فيها [٢] .

وهناك عدة معايير للمواطنة المشاركة حددها " بيرلسون Berelson " في : الاهتمام ، المناقشة ، الدافع ، المعرفة والإلمام بالمسائل السياسية ، والالتزام بالمبدأ وهو يفترض في المواطن أنه يصوت طبقا لمعايير لا ترتبط فقط بالمصلحة الشخصية ، وإنما ترتبط أيضا بالصالح العام ، علاوة على الرشد ، حيث يفترض أن يكون المواطن رشيدا في مشاركته السياسية [٣] .

ومن متطلبات المشاركة السياسية ، اتجاهات الفرد الإيجابية نحو النظام ، والكفاية السياسية ، والمكانة الاجتماعية ، والتنظيمات السياسية وشبه السياسية [٤] .

وهناك عدة دوائر للمشاركة السياسية تتمثل في :[٥]

أ – الناخبون الذين يشتركون في الانتخابات والاستفتاءات .

ب – صانعوا الطلبات السياسية أو " المجتذين " وهم ليسوا مجرد منتخبين أو مستفتين ، ولكنهم أكثر من ذلك يعترفون بميلهم نحو العملية السياسية ، ويدافعون عنها ، ويساندونها أحيانا بالمال ، ويشتركون في تقديم الطلبات السياسية .

ج – صانعوا القرارات الذين يضطلعون بالمساهمة الحقيقية في صنع القرارات .

د – المواطنون النشيطون ، ويستخدمون الشغب والمظاهرات والاغتيالات ... الخ.

هـ – الجماعات المصلحية ، وتستخدم القنوات المؤسسية والرسمية والأحزاب السياسية والمشرعين والوزراء .

وتبعا لذلك فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في : تقلد منصب سياسي ، السعي نحو منصب سياسي ، العضوية الإيجابية في تنظيم شبه سياسي ، العضوية السلبية في تنظيم شبه سياسي ، المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية ، الاهتمام العام

---

(١) سعد إبراهيم جمعة ، الشباب والمشاركة السياسية (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٤) ص ٤٢ .
(2) M. Olson ، Allienation and Political Opinion ، POF، 29، 1965 ، 203.
(3) B. R. Berelson، Demorcratic Theory and Public Opinion، POQ. Vol. 16 (Feb.، 1952) Pp. 310 - 330 .
(٤) لماني قنديل ، نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ص ٢٢١ – ٢٢٢ .
(٥) السيد عبد المطلب غانم ، علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية : دور الإشراف السياسي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٢ – ٢٢٦

بالسياسية ، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت [١] .

٤ – أزمة التكامل : مفهوم التكامل يتضمن عنصرين : الأول قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية . والثاني توافر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموما ، تشمل الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية فوق الاعتبارات المحلية الضيقة [٢] .

ويقسم البعض أبعاد التكامل السياسي إلى بعدين : التكامل القومي والتكامل القيمي . ويقسمها البعض الآخر إلى خمسة أبعاد هي : التكامل القومي ، التكامل الإقليمي ، التكامل القيمي ، التكامل بين الصفوة والجماهير ، التكامل السلوكي [٣] . وتتمثل أزمة التكامل في مدى قدرة الحكومة على الوصول بسياساتها إلى أطراف المجتمع ، ومدى قدرتها على إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة القومية الواحدة .

٥ – أزمة التوزيع : وتشمل مسائل تتعلق بمدى نفوذ السلطات الحكومية في توزيع السلع والخدمات ، ومدى وجود نمط من القيم في المجتمع . وفي بعض الأحيان تلجأ الحكومات لمواجهة المشاكل ، بالتدخل المباشر في توزيع الثروة ، وتقوية فرص وإمكانيات الجماعات الغير متميزة [٤] .

كما تشير أزمة التوزيع إلى الزيادة السريعة في المطالب الشعبية المتعلقة بمنافع مادية من الحكومة ، والاعتقاد أن الحكومات مسئولة عن مستوى المعيشة في أي مجتمع [٥] .

وأزمات التنمية السياسية ترتبط ببعضها بطريق مباشر أو غير مباشر ، فالشرعية تساهم في حل أي أزمة ، وقابلة للإثارة نتيجة أي أزمة ، وعلاقة الشرعية بالمشاركة والهوية أقوى من علاقتها بغيرها .

ويمكن القول أن مفهوم الأزمة يوضح الارتباط بين أبعاد العملية التنموية . فالتنمية السياسية ترتبط بالتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . والأزمة تنبع من التفاعلات التي تتم داخل النظام ، وبينه وبين النظم المجتمعية الأخرى ، وبين المجتمع

---

(١) السيد عبد المطلب غانم ، علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٣ .
(٢) أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .
(٣) محمد عرفة ، مرجع سابق ، ص ٧١ .
(٤) محمد على العويني ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .
(٥) السيد عبد المطلب ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ ، ص ٥٨ .

الأمثلة على ذلك ما حدث في قطر وسلطنة عمان والسعودية والبحرين . ولعل المغرب تقدم نموذجا متفردا في هذا الشأن ، حيث تجمع بين التقليدية الشرعية وديمقراطية تعدد الأحزاب (١) . ورغم ذلك لا يمكن أن تسمى التجربة المغربية " ديمقراطية " حيث تتركز السلطات في يد الملك ولكنها ليست " ملكية مطلقة " لأن الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما فيها (٢) .

أما في الأنظمة التي تسقط حكوماتها التقليدية أو الاستعمارية بالقوة ، فيبرز دور القادة الثوريين ، الذين يأتون إلى مركز القوة في فترات الأزمات وفي هذه الحالة ، يؤكد هؤلاء القادة على أولوية قيام وحدة قومية ، ومقاومة الأفكار الخارجية التي تهدد الاستقلال، ومن ثم ينفرد القائد الكاريزمي باتخاذ القرارات الخطرة وتنفيذها . ولا تكون هناك مؤسسات سياسية ، بل يعتمد كل شيء على القوة شبه السحرية لهذا القائد الذي يقتفي بمرور الوقت نفس الطريق الذي اتخذه سلفه من قبل (٣) .

وفي إطار انفراد " القائد الملهم " بالحكم ، تتضاءل فرص تحقيق تنمية سياسية حقيقية ، حيث يتزايد الاعتماد على سياسة قمع المعارضين وتصفيتهم ، وتبرز المقايضات بين الديمقراطية والسيادة الوطنية من جانب وبين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من جانب آخر .

٢ – الأحزاب السياسية : إذا كانت الأحزاب في الدول الغربية المتقدمة قد ارتبطت بنمو عملية التنمية السياسية ، فإن الأمر يختلف في دول العالم الثالث التي جاء ظهور الأحزاب فيها سابقا للتنمية السياسية ، وبعبارة أخرى فإن التعددية الحزبية في العالم الثالث لم تسبقها تعددية فكرية وثقافية كما حدث في الدول المتقدمة .

وهناك من يرى وظائف الأحزاب في العالم الثالث تفوق في أهميتها الوظائف التقليدية للأحزاب ، بمعنى أن الأحزاب تصبح قوى مؤسسية تؤثر على التحديث والتنمية السياسية وليست مجرد نتاج لهما . من ثم فإن قدرة المجتمع على مواجهة أعباء التنمية وأزماتها تتأثر إلى حد بعيد بأنواع الأحزاب ومدى فاعليتها (٤) .

وهناك من يرى أن الأحزاب تضعف الوحدة القومية ، وتستخدم أساليب غير سوية

---

(١) نازلي معوض ، الديمقراطية والصراعات الأفريقية ، بحث غير منشور ، ص ١٦ ـ ١٧ .
(٢) أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .
(٣) س . هـ . دود ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ـ ٧٨ .
(٤) أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

في تضليل الجماهير وأساليب غير أخلاقية مثل تزييف الانتخابات من أجل البقاء في السلطة ، علاوة على إسهام بعضها في الفساد السياسي ومحاباة الأعضاء [1] .

كما يؤخذ على أحزاب العالم الثالث ، افتقارها إلى الطابع المؤسسي ، وإلى القدرات التنظيمية الملائمة ، وانخفاض درجة حساسيتها ، واستجابتها لمطالب وتوقعات الرأي العام ، وتبعيتها للسلطة الحاكمة ، وضعف تماسكها الداخلي ، وفقدان الطابع السياسي ، الأمر الذي يجعلها مجرد أدوات أو مكاتب بيروقراطية [2] .

ومن هنا ، يتبين لنا صعوبة الدور المنوط بالأحزاب في عملية التنمية السياسية في المجتمعات المختلفة ، حيث تغيب مرتكزات نجاح التعددية ومتطلبات التنمية السياسية . وتفتقد هذه الأحزاب عناصر الفاعلية ، وبالتالي يتضاءل تأثيرها في العملية السياسية .

ويمكننا أن نجمل الوظائف التنموية للأحزاب في النقاط التالية [3] :

(أ) **التنشئة السياسية** : تقوم الأحزاب بتأكيد مشاعر المواطنة ، وتنظيم برامج التدريب السياسي وتعليم التاريخ القومي ، وزيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع ، من خلال تقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وهكذا تسهم الأحزاب ، بجانب الأسرة ، والمؤسسات التعليمية ، ووسائل الاتصال الجماهيري ، في صياغة الشخصية السياسية للفرد ، وتشكيل أنماط سلوكه السياسي .

(ب) **صياغة المصالح وتجميعها** : وتشير إلى عملية تحويل المطالب إلى بدائل للسياسة العامة والأحزاب ، باعتبارها قنوات للاقتراب السياسي ، تتولى

---

(1) نبيل السمالوطي ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(2) عبد الغفار رشاد ، الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية (القاهرة : دار نهضة الشرق ، ١٩٨٤) ص ١٨٥ – ١٨٦ .

(3) رجع الباحث في هذه النقطة إلى المراجع التالية :

- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، إمكانات التنمية بين ذوي مستوى المعيشة المنخفض (لاهاي : معهد الدراسات الاجتماعية ، أبريل ١٩٨٣) ص ٢١٦ – ٢١٩ .
- David Apter، The Politics of Modernization، (Chicago : University of Chicago Press، 1965) p. 213 .
- إسماعيل علي سعد ، دراسات في المجتمع والسياسة ، سلسلة في السياسة والمجتمع ، الكتاب الأول (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨) ص ٢٠٤ .
- محمد علي العويني ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٥٨ – ٦٠ .
- أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ – ٢٠٨ .
- نبيل السمالوطي ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ – ١٨١ .
- س . هـ . نود ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٧٩ ، ٨٤ .
- السيد عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ – ١٤٤ .

تجميع المصالح وتكون بمثابة مقترحات سياسية . وإذا نجح الحزب في الانتخابات ، فإنه يستخدم المصالح التي تم تجميعها كأساس لسياسته .

(ج) دور المنظم : لا يقتصر دور الأحزاب على نقل مطالب الأفراد إلى صانعي القرار ، ولكنها تلعب " دور المنظم " لتكوين الأفكار الجديدة ، وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار ، وربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من توليد القوة السياسية وتعبئتها وتوجيهها .

(د) التعبئة والمشاركة : تقدم الأحزاب الإطار الأكثر أهمية والأكثر ملاءمة لتحقيق المشاركة السياسية ، حيث تزكي لدى الأفراد الرغبة في ممارسة السياسة والمشاركة فيها، طالما توفر لديهم التوقع أو الطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم .

وإذا كانت الأنظمة الحزبية التعددية تسعى إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية ، فإن أنظمة الحزب الواحد تركز على وظيفة التعبئة أو المشاركة المنضبطة ، بمعنى استخدام الشعارات السياسية للإيحاء بمظهر المشاركة دون التخلي عن مبدأ الهيمنة على السلطة .

(هـ) الشرعية : الأحزاب أدوات أكثر مرونة من الجيوش والبيروقراطيات في توكيد أركان السلطة القومية الشرعية وكسب التأييد الشعبي ، وذلك من خلال تعظيم شرعية النظام ، وحشد التأييد الجماهيري ، وتقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة التي تجمع القطاعات المختلفة ، علاوة على الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار أيديولوجي محدد . كما تساعد الأحزاب النظام السياسي على إدارة الصراع السياسي بشكل سلمي ، وتتوقف قدرة الأحزاب على إدارة الصراع في المجتمع على عمق الانقسام الاجتماعي السائد فيه ، وما يرتبط به من انقسام أيديولوجي ، كما تتوقف على نوعية القيادات الحزبية أي اتجاهاتها ومهاراتها وخبراتها في إدارة الصراع .

(و). التكامل : تساهم الأحزاب في زيادة الإحساس بالوحدة القومية ، من خلال إبراز الرموز القومية ، والتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة ، وإضعاف روح التنافس الشخصي سعيا إلى تحقيق مصالح جماعية مشتركة .

وفي أغلب الأحيان تستخدم بعض أنظمة الحكم التكامل القومي ذريعة لقمع

الأحزاب الإقليمية والدينية ، أو الحيلولة دون تشكيلها ، ولكن تبقى أزمة التكامل مرهونة بوجود قادة سياسيين يتسمون بالتسامح السياسي والقدرة على صياغة وتجميع المصالح المختلفة لبناء الوحدة القومية .

وتقدم الأحزاب الإطار المؤسسي الذي يحد من التحلل السياسي والقيمي ، ويوفر بالتالي الاستقرار اللازم لعملية التنمية . وتعالج الأحزاب المشاكل والتمزقات المرتبطة بالقيم الجديدة ، واتساع قاعدة المشاركة السياسية . ومن أبرز هذه المشاكل العنف ، والفساد ، واتساع الفجوة بين الريف والمدينة .

(ز) **المواجهة التفاعلية** : والمقصود بالمواجهة التفاعلية تحقيق التفاعل والتكامل بين الجهود التنموية الحكومية والجهود التنموية التطوعية . فالأحزاب تحتل مركز المواجهة التفاعلية بين الحكومة والشعب ، وقيامها بدور الربط أو الوصل يقيها من الانصياع لإغراء تكرار دور الحكومة أو الانصياع لإغواء الاشتراك في استغلال النفوذ على مستوى القاعدة .

وهكذا يتضح لنا ، أهمية الدور الذي يمكن أن تسهم به الأحزاب في عملية التنمية السياسية ، إلا أن الإسهام يتوقف على مدى فاعليتها ، ومدى توفر المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي ، الذي يمكنها من القيام بوظائفها ومهامها .

(٣) **المؤسسة العسكرية** : توجد ثلاثة تفسيرات حول مساهمة الجيش في عملية التنمية السياسية : الأول ينظر إلى الجيش باعتباره مؤسسة " غير سياسية " يتدخل في ظروف الفوضى الاجتماعية فقط من أجل مصالحه الخاصة . ويرى أصحاب التفسير الثاني أن الجيش عائق أمام التغيير الثوري لميله إلى التحالف مع الطبقة الوسطى والقوى الكبرى الخارجية التي تدعمه . أما التفسير الثالث فيؤكد أن الجيش أحسن مؤسسة مدربة وجيدة التنظيم لتحقيق التغيرات الكبرى التي تتطلبها عملية التنمية [١] .

وترتبط فرص التدخل العسكري في الحكم بمستوى التنمية السياسية ، ففي المراحل الأولى لتحول المجتمع نحو العصرية ، تمثل القيادة العسكرية أكثر العناصر العصرية في المجتمع . وعندما تصل طبقات أخرى لمرحلة المشاركة السياسية ، تتخذ المؤسسة العسكرية اتجاها محافظا لقيم الطبقة المتوسطة العصرية . وتظهر بدور الحارس للدستور، مع أنها في الحقيقة تقوم بدور استبدادي متعجرف . أما الفرصة الثالثة لتدخل العسكريين ،

---

(١) أندرو ويبستر ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

فتكون عندما يصبح المجتمع ممزقا إلى مدى لا يمكن السكوت عليه ، ومن ثــم تصبــح الفرصة سانحة لفرض الأحكام العرفية وقمع المعارضين [1] .

وقد يبدو تدخل الجيش أمرا مرغوبا ، من وجهة نظر الحاكم ، أو من وجهة نظـر القوى الكبرى الخارجية ، التي ترى أن مصالحها تكمن في بقاء هذا النظام . ومــن ثـم يصبح هذا التدخل – في تقديرنا – بمثابة تقنين لاستبداد السلطة من أجل عرقلة التغيــير الذي يكون في معظم الأحيان استجابة لإرادة شعبية .

ومن هنا ، فإننا نتفق مع الرأي القائل أن دور الجيش في إضعاف النظام التقليـدي المتخلف والتمهيد للتخلص منه ، أقوى بكثير من دوره في خلق نظام اجتماعي وسياســي جديد موات للتقدم [2] . والدلائل عديدة في هذا الشأن ، فالجيش يفتقر إلى قاعدة شـعبية ، وقياداته في الغالب تنقصهم الخبرة السياسية والبرنامج الواضح ، ومــن ثـم يستعينون بالبيروقراطيين لتنفيذ سياساتهم في حين تبقى السلطة مركزة في أيديهم . وبالتالي تتداخل الوسائل الديمقراطية مع القمع والقهر ، مما يشعل فتيل التوتر من جديد ويفســح المجـال لانقلاب عسكري جديد .

وعلى الرغم من ذلك ، لا يمكننا أن نغفل الدور الهام للجيش في تحريك الأحـداث على مسرح السياسة ، في معظم دول العالم الثالث ، خاصة تلك التي تزعم فيها الجيــش حركة التحرر من الاستعمار . ويتزايد تدخل الجيش في شئون الحكم والسياسة . في ظـل تناقص فاعلية المؤسسات الأخرى وفي مقدمتها الأحزاب . وعندما تصل الأمــور إلـى خدمة مصالح القوى الكبرى الخارجية ، وتكريس الوضــع القـائم ، تصبــح المؤسسـة العسكرية أداة لإعاقة التنمية السياسية .

(4) البيروقراطية : وهي أسلوب إداري ونمط سلوكي وممارسة محددة يفرضــها القانون ويدعمها بناء القوة الذي يحدد نــوع التنظيــم وشــكله [3] ويســتخدم مصطلــح البيروقراطية عادة في الكتابات السياسية ليشير إلى سوء اســـتخدام القــوة Abuse of Power حيث يمارس الموظفون قدرا أكبر من القوة لإنجاز الأعمال الموكولة إليهم [4] .

وهناك تناسب طردي بين حركة التنميــة وتزايــد اكتســاب التنظيمــات الطــابع

---

(1) س . هـ . دود ، 1990 ، مرجع سابق ، ص 84 – 88 .

(2) محمد الجوهري ، مقدمة في علم اجتماع التنمية ، سلسلة علم الاجتمــاع المعاصــر ، الكتــاب الحادي والعشرون ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، 1979) ص 337 .

(3) قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1980) ص 524 .

(4) نبيل السمالوطي ، 1978 ، مرجع سابق ، ص 216 .

البيروقراطي من جهة ، وتزايد عدد التنظيمات البيروقراطية من جهة أخرى [١] . إلا أنه مع تعقد النظم الاجتماعية ، وضعف دور المؤسسات التشريعية ، انتقل مركز القوة بيروقراطية الجهاز الحكومي التي لعبت دورا متزايدا في السيطرة على السياسة العامة على المجتمع [٢] . "حيث أصبحت القوة الفعلية وعملية صنع القرار في أيدي هؤلاء البيروقراطيين غير المنتخبين من قبل الأغلبية فهم الذين يضعون القواعد والقوانين ، وهم الذين إذا مر المجتمع بظروف قد تخدم صالح الأغلبية وتضر مصالحهم يسعون سريعا إلى تغيير تلك القواعد لتكون في صالحهم " [٣] .

" وعندما تكون البيروقراطية قوية ، في حين تكون الفروع التنفيذية والتشريعية للحكم جديدة لم تعمق جذورها بعد ، والأحزاب السياسية شديدة الضعف ، تسود شروط مثالية لسيطرة الدول الجديدة بواسطة البيروقراطية ، إن مثل هذه البيروقراطيات ، تكون قادرة على إعاقة نمو البناء التحتي للديمقراطية ، من خلال ربط جماعات المصالح بها ، ومعاداة البرامج الإصلاحية وإضعاف النظام الحزبي وتحطيمه " [٤] .

مما تقدم ، يتضح لنا أن البيروقراطية تتجه في أغلب الأحيان إلى تكريس الوضع القائم ، والحفاظ على مصالحها ، وإجهاض الاتجاهات الإصلاحية ، ومعاداة النظام الحزبي والسعي إلى تحطيمه . ومن ثم فإن تزايد قوتها ، مع ضعف دور المؤسسات السياسية ، يعوق المزيد من النمو الديمقراطي ، وبالتالي يعوق عملية التنمية السياسية .

نخلص مما سبق إلى أن دور وكالات التنمية السياسية ، يتحدد على ضوء ظروف كل مجتمع ، وفي إطار تركيبته السياسية والاجتماعية ، فما يمكن أن تسهم به المؤسسة العسكرية في مجتمع ما ، قد لا يتحقق في مجتمع آخر ، وما تؤديه الأحزاب من دور في دفع عملية التنمية السياسية في مجتمع ما ، قد لا يتحقق في مجتمع آخر وهكذا ...

ولكن تبقى ملاحظة أساسية ، تتمثل في تعاظم دور كل من المؤسسة العسكرية والبيروقراطية في معظم دول العالم الثالث ، في حين يتضاءل دور الأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية ، وبالتالي تنحصر جهود التنمية السياسية في اتجاه تكريس الأوضاع القائمة ، وتبادل الأدوار وفق المصلحة العامة للمجتمع ، بحيث لا تنفرد قوة ما بتوجيه دفة الأمور لصالحها ، وتعطيل دور القوى الأخرى ، ومن ثم تصبح المشاركة السياسية مجرد خدعة، وتنحصر التنمية السياسية في أطر شكلية عديمة المضمون .

---

[١] نبيل السمالوطي، ١٩٧٨، مرجع سابق .

[٢] إسماعيل علي سعد ، قضايا علم الاجتماع السياسي ، سلسلة علم الاجتماع السياسي ، الكتاب الرابع (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١) ص ٢٤٠ – ٢٤١ .

[٣] إسماعيل علي سعد ، ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

[٤] أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

الفصــل الثاني

تجارب التنمية السياسية

في دول العالم الثالث

تختلف الأحزاب في دول العالم الثالث عن الأحزاب في الدول المتقدمة ، من حيث نشأتها، وأصولها ، وسماتها ، وتصنيفها . وتبعا لذلك ، جاءت تجارب التعددية الحزبية والتنمية السياسية مختلفة رغم غلبة المؤثرات الخارجية ، والميل الشديد إلى تقليد نماذج التنمية في الدول المتقدمة . لم تشهد الدول النامية مجالس تشريعية و وتقاليد نيابية ، تسمح بالحديث عن أصول برلمانية للأحزاب مثل أوروبا ، وإنما نشأت الأحزاب سواء في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية مرتبطة بمؤثرات الوجود الاستعماري ، ثم بجهود التخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال وبناء كياناتها الوليدة [1] . أما الأحزاب التي ظهرت في ظل الاستقلال ، فقد فرضتها الظروف التاريخية ، فجاءت مرتبطة بظهور فكرة حقوق الجماهير ، في مواجهة سلطة الحكم وظهور النظم الانتخابية والبرلمانية [2] .

وقد تعددت محاولات تقسيم النظم الحزبية في العالم الثالث . فهناك من قسمها إلى خمسة أنماط هي الشمولية – السلطوية – المسيطرة وغير السلطوية – الثنائية – التنافسية – التعددية التنافسية . وهناك من قسمها إلى أحزاب التمثيل ذات الطابع التعددي ، الذي يسمح بالتنافس ، وأحزاب التضامن ذات الطابع الاحتكاري ، والتي تسعى للقضاء على الأحزاب الأخرى .

ومن أبرز التصنيفات في هذا الشأن ، التصنيف الذي قدمه (سارتوري) ويتضمن أربعة أنماط من النظم الحزبية هي [3] :

١ – نظم تعددية متطرفة : وتشتمل على عدد يدور حول خمسة أو ستة أحزاب وتتسم بتعدد في المعارضة ووجود أحزاب مناقضة للنظام أي معارضة فعالة .

٢ – نظم تعددية معتدلة : وتشتمل على عدد بين ثلاثة أو خمسة أحزاب وهي تقع بين نظم التعددية المتطرفة ونظم الثنائية الحزبية .

٣ – نظم الثنائية الحزبية : وتتلخص في وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس على السلطة .

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ – ١٦٢ .
(٢) نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .
(٣) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ – ١٣٤ و ١٥٧ – ١٦٢ .

4 – نظم الحزب الغالب : ويقصد به الحزب الذي يتقدم بمساحة كبيرة على كافة الأحزاب الأخرى في إطار التعدد الحزبي . والأحزاب الأخرى لا يسمح لها فقط بالوجود ، وإنما هي توجد كمنافسة قانونية وشرعية ، وإن لم تكن فعالة بالضرورة للحزب الغالب .

ويرى " سارتوري " أن أي تصنيف للأحزاب في تلك " الكيانات السياسية المتميعة " ينبغي أن يكون ملحقا ومؤقتا ومفتوحا ، أي ليس مغلقا أو محددا . ويشير إلى أنه يمكن استخدام ملحقات لغوية مثل " شبه النظم " و " النظم شبه الجماهيرية " و " شبه الأحزاب ".

وهكذا ، تسود في الدول النامية ، أشكال متعددة من النظم الحزبية ، القليل منها جاء تعبيرا عن الاختلاف الأيديولوجي أو حرية الرأي ، وأغلبها مجرد تعددية شكلية تتضمن من القيود ما يجعلها أقرب في جوهرها إلى نظم الحزب الواحد . وتتسم الأحزاب في دول العالم الثالث بكثرة التحالفات ، وطغيان الطابع الشخصي ، وقد لا توجد أحزاب حقيقية ، أو يقوم تنظيم سياسي دون أن يحمل اسم الحزب . وفي ظل سيطرة العسكريين تختفي عادة الأحزاب ، أو تظل قائمة كديكور دون أن تؤدي دورا حقيقيا [١] .

كما تفتقر أحزاب العالم الثالث إلى الطابع المؤسسي وإلى القدرات التنظيمية الملائمة ، مما يعني هبوط مستوى تأثيرها في العملية السياسية . وتتسم أيضا بانخفاض درجة حساسيتها، واستجابتها لمطالب وتوقعات الرأي العام ، وتبعيتها للسلطة الحاكمة ، وضعف الانسجام والتماسك الداخلي ، وفقدان الطابع السياسي ، الأمر الذي يجعلها مجرد أدوات ذات طابع إداري أو بيروقراطي متزايد ، وقد تتحول إلى مكاتب بيروقراطية [٢] .

ومن الانتقادات الموجهة لها أنها تضعف الوحدة القومية ، وأن بعضها قد يستخدم أساليب غير سوية في تضليل الجماهير أو أساليب غير أخلاقية ، مثل تزييف الانتخابات في حالة وجودها في السلطة وإسهام بعضها في الفساد السياسي ، ومحاباة الأعضاء .. الخ . غير أن هذه الانتقادات لا توجه إلى الأحزاب كتنظيمات سياسية شعبية ، وإنما توجه إلى أخلاقيات القيادات الحزبية [٣] . وقد يؤدي التحرك من خلال الأحزاب المتعددة ، إلى درجة كبيرة من الصراع الاجتماعي ، مما يؤدي إلى بعض الخلل في الوحدة القومية ،

---

(١) عبد الغفار رشاد ، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ – ٢٠٠ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٨٥ – ١٨٦ .
(٣) نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص ٩٣ – ٩٤ .

وبرغم القوات العسكرية على التدخل من خلال الانقلابات العسكرية [1] ، إلا أن التعددية الحزبية بمفهومها السليم ، وإذا طبقت تطبيقا سليما ، تتيح فرصة الإحلال والتغيير السلمي على مستوى النخبة السياسية والمؤسسات السياسية والسياسات المطبقة [2] .

وعلى الرغم من أن التعددية الحزبية تنطوي على التسليم بحق كل حزب من الأحزاب في الوصول إلى السلطة في إطار من الشرعية ، فإن الشك يحكم نظرة الحزب الحاكم في الدول النامية إلى أحزاب المعارضة إلى درجة تصوره أن الوصول إلى السلطة تهمة وليس حقا [3] .

وفي ظل رفض دول العالم الثالث لتوسيع نطاق المشاركة السياسية ، غالبا ما تكون المشاركة وهمية وخادعة حقيقية . ومما ساعد على ذلك ، أن تفكك الأسرة والجماعات الصغيرة أدى إلى خلق ظاهرة الفرد المنعزل غير المؤثر [4] .

وهناك من ينكر إمكانية قيام ديمقراطية حقيقية في المجتمعات النامية مثل " روبرت ميشلز R. Michals " حيث يشير إلى أن " القانون الحديدي للأوليجاركية " Iron Low of Digrachy هو الذي يحكم الحركة السياسية داخل المجتمعات . حيث تنفرد بإصدار القرارات طبقة محددة . حتى الممثلون للشعب أو أعضاء الأحزاب ليسوا متساويين في القوة السياسية ، حيث تصدر القرارات عن جماعة قليلة هي قادة الحزب أو أوليجاركية حاكمة أو قلة حاكمة [5] .

---

(1) س . هـ . دود ، مرجع سابق ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .
(2) إكرام بدر الدين وعبد الغفار رشاد ، الرأي العام المصري ، ص ٢١ .
(3) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .
(4) س . هـ . دود ، مرجع سابق ، ص ٩٦ ـ ٩٧ .
(5) نبيل السمالوطي ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

دور الأحزاب في التنمية

الديمقراطية والتنمية :

لاعتبارات سياسية وأيديولوجية ، روجت بعض أنظمة الحكم في العالم الثالث فكرة التناقض بين الديمقراطية والتنمية ، غير أن التجارب أثبتت أن أحد الأسباب الجوهرية لإخفاق مشروعات التنمية في العالم الثالث ، هو غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية .. ففي غياب الديمقراطية ، لا تكون هناك محاسبة لصانع القرار ، عندما ينحرف أو يتخذ إجراءات ضد التنمية . وفي غيابها أيضا ، تنعدم رغبة المواطنين في المشاركة في عملية التنمية . ومن ثم يمكننا القول أن الديمقراطية رافد من روافد التنمية ، وأن التنمية رافد من روافد الديمقراطية .

إن ثمة علاقة وثيقة تربط بين الحرية والتنمية .. وإذا كانت الحرية السياسية هي الطريق الموصل إلى الحرية الاجتماعية ، فإن قضية التنمية هي أهم قضايا الحرية الاجتماعية .. فبغير تنمية ، تتعطل ممارسة الحرية ، وقضية الحرية هي في النهاية قضية تنمية [١] . ومن غير الممكن أن نتحدث عن تخطيط ديمقراطي للتنمية ، في وقت يكون فيه أفراد المجتمع في موقف سلبي ، ومن هنا فإن على الجماعات والتنظيمات دور كبير في تعميق إحساس المواطنين بأن التخطيط نابع منهم ، وأن القيادة منوطة بهم ، وأنه ليس هناك مجال لفرض أمور لا يرضون عنها [٢] .

ويقوم مبدأ الديمقراطية على الإيمان بأهمية شعور أفراد المجتمع بكيانهم وكرامتهم وتقديرهم لذاتهم وحقهم في تقرير مصيرهم . والتنمية لا يمكن أن تقوم على القسر والإلزام . فقد يحقق ذلك نتائج سريعة من الناحية المادية ، ولكن لا يهيئ لأفراد المجتمع الفرصة لتنمية قدراتهم واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية [٣] . ولا يمكن كذلك، مقايضة الديمقراطية بذريعة تحقيق التنمية الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية أو الاستقلال .. فهذه الأهداف جميعها لا ينبغي أن تكون بديلا للديمقراطية ، بل إن الإخفاق

---

(١) جمال الدين العطيفي ، آراء في الشرعية وفي الحرية (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨٠) ص ٦٥٦ .

(2) Nels Anderson, Urban Community : A World Perspective, Routledge and Kegan Paul. London , 1960 , p. 477 .

(٣) علية حسن حسين ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

في تحقيق هذه الأهداف كان بسبب غياب المشاركة الشعبية وعدم احترام حقوق الإنسان.، ومن هنا فإن الديمقراطية ينبغي أن تكون شرطا سابقا أو مصاحبا لتحقيق أي أهداف أخرى ، إلا أنها لا تحل كل المشكلات ، ولا تحقق كل الأهداف ، ولكنها الإطار الأمثل للمشاركة على نطاق واسع في حل المشكلات وتحقيق الأهداف [1].

وبين الديمقراطية والتنمية علاقة وثيقة تتميز بالتناسب والتأثير المتبادل ..... فسيادة الديمقراطية ونموها وفاعليتها ، تؤثر على تحقيق التنمية واستمراريتها ، والتنمية تؤثر بشكل أو بآخر على نظام الحكم ومن ثم على الديمقراطية بوصفها اختيارا للنوع من أنواع هذا النظام يعتمد على مشاركة الشعب في صنع القرار [2] . واختلال هذه العلاقة ينعكس بالسلب على عملية التنمية . ففي غياب الممارسات الديمقراطية، تسود القرارات الفردية التي تكون لها انعكاسات خطيرة تهدد عملية التنمية وتستنزف عائدها في مغامرات غير محسوبة .

إن تجارب المجتمعات النامية ، تكشف إلى أي مدى كانت أزمة الديمقراطية أحد جوانب أزمة التنمية .. فقد حاولت معظم أنظمة الحكم في العالم الثالث إضفاء هالة من التقديس على عملية التنمية ، فعمدت إلى تقليص الحريات ، بدعوى أنه لا يمكن الإسراع بالتنمية ، في مناخ يهدد الاستقرار السياسي من خلال الصراعات الحزبية ، ويعرقل خطة التنمية من خلال حرية الإثارة والتهييج وإطلاق الشائعات [3] . وقد كانت النتيجة ، إخفاق التنمية، وزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي ، الذي قام على أساس الخوف من سلطة الدولة أو الحزب الحاكم المهيمن ، في حين أن الاستقرار لا يقوم إلا على أسس ديمقراطية حقيقية ، تكفل عدالة توزيع السلطة السياسية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان .

وإذا تأملنا تجربة التنمية في مصر ، خلال عقدي الخمسينيات والستينيات ، نلاحظ أنها كانت تنمية فوقية ، تستند إلى شخص الحاكم (عبد الناصر) وتتم من خلال جهاز بيروقراطي ، دون مشاركة شعبية حقيقية في اتخاذ القرارات الكبرى سياسية كانت أم اقتصادية . وقد أدى هذا إلى تبديد فائض القيمة ، الذي حققته الجهود التنموية في حروب

---

(1) سعد الدين إبراهيم ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ص ٢٧ .

(2) إبراهيم عبد الله إبراهيم ، الديمقراطية والتنمية ، تنمية المجتمع ، العدد الثالث ، ١٩٨٧ ، ص ٦٦ .

(3) Sunwoo Nam ، Press Freedom in the third world ، In L.، John Martin and Ju Gover chaudhary ، Longman ، New York ،1983، pp. 313 - 316 .

ومغامرات خارجية [١] . وفي هذا السياق ، برزت تناقضات وأخطاء ، وصلت في بعض الأحيان إلى درجة الخطايا المركبة . ومن ثم أخفقت التنمية المصرية ، بقدر مـا كبتـت الحرية وتبوأ الاستبداد ، ونجحت بقدر ما أتيح للديمقراطية أن تترعرع ، الأمر الذي يؤكد أن الممارسة الديمقراطية ضرورية لنجاح التنمية [٢] . أما تجربة التنمية في السبعينات ، فقد ارتبطت أيضا بشخص الحاكم (السادات) وجهاز الدولة ، وكانت المشاركة الشـعبية محدودة ، وبلا مضمون جوهري فعال ، لأنها كانت مشاركة في عدم التخطيـــط .. وإذا كانت تجربة عبد الناصر ، اعتمدت على الحكم المطلق ، فإن تجربة الســادات اعتمـدت على ديمقراطية محكومة . وفي الحالتين كانت التنمية فوقية ، وفي غياب مشاركة شـعبية فعالة [٣] .

ومن هنا يتضح أن الديمقراطية هي الضمان لانطلاق الطاقات الكامنة في المجتمع لكي تشارك وتضيف وتبدع ... كما أنها الضمان لتوفير الرقابة الشعبية على القــرارات السياسية والاقتصادية ، بما يكفل استمرارية عملية التنمية ، وحماية عائدها من الاستنزاف والتبديد .

وتثير قضية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في مصر خلال عقــدي السـبعينات والثمانينات، مدى قدرة الأحزاب السياسية على تنمية الجماهير ، بالشــكل الـذي يتيـح الاستفادة الكاملة من مناخ الانفتاح السياسي ، ومدى قدرة هــذه الأحــزاب علــى ربـط الديمقراطية بالتنمية كمشروع موحد ، وهو ما سنتناوله في هذا الفصل .

الأحزاب والتنمية

تميل القضايا الإنمائية إلى التسييس ، ولكن في استطاعة السياسة الإنمائية أن تحـول دون ذلك إلى حد ما ، بشرط الحذر من عيوب البيروقراطية . ولكن ينبغي ملاحظة أن هنـاك فرقا دقيقا ،ولكنه حرج بين تسييس قضايا التنمية (وهو ما يؤدي إلى تشويهها وعرقلـة جهودها) وبين الدور الهام الذي تلعبه السياسية في مناقشة التنمية ودفع جهودها ، الأمـر الذي يتعلق بنشاط الأحزاب السياسية وأجهزة الإعلام [٤] .

---

(١) سعد الدين إبراهيم ، مصر في ربع قرن ، ص ٥٣٣ ــ ٥٣٦ .
(٢) محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية ، ص ١٦٩ ــ ١٧٠ .
(٣) سعد الدين إبراهيم ، مصر في ربع قرن ، ص ٥٣٣ .
(٤) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، إمكانات التنمية بين ذوي مستوى المعيشة المنخفض ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ، الأهالي ، هوانتا ، أبريل ١٩٨٣ ، ص ٢١٦ .

وقد يبدو التعدد والاختلاف في الرأي في غير صالح التنمية ، وهذا تصور غير صحيح ، فالخوف من اختلاف الرأي هو في حد ذاته أسلوبا مخالفا للتنمية ، ونجاح أي سياسة إنمائية ، يتوقف على قدرتها على الاستفادة من الخلاف في الرأي لاستخلاص سياسات مبتكرة ، أي استخدام الاختلاف والتعدد في الرأي لاستخلاص سياسات مبتكرة ، أي استخدام الاختلاف والتعدد في الرأي كثروة من الطاقات والإمكانات ، وهو ما يعطي الأمل في أن تستمر عملية التنمية بدون أن تتعرض لانتكاس [1] .

وإذا كانت الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة تضطلع بوظائف هامة ، مثل تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية ، ووضع البرامج والسياسات للحكومة ، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها ، وتحقيق التكامل المجتمعي ، وتقديم إيديولوجية متماسكة ، فإن الأمر يختلف في دول العالم الثالث ، حيث تناط بالأحزاب وظائف ومهام تفوق في أهميتها الوظائف التقليدية للأحزاب ، بمعنى أن الأحزاب تصبح قوى مؤسسية مستقلة تؤثر على التحديث والتنمية السياسية ، وليست مجرد نتاج لهما ، بل إن قدرة المجتمع على مواجهة أعباء التنمية وأزماتها تتأثر إلى حد بعيد بأنواع الأحزاب القائمة فيه ومدى فاعليتها [2] .

---

(1) نفس المرجع السابق ، ص ٢١٧ .
(2) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

التنمية السياسية وتجارب التعددية في العالم الثالث

يقدم العالم الثالث أمثلة مختلفة لتطبيقات التنمية السياسية في إطار التعددية الحزبية وعلى الرغم من تباين هذه الأمثلة والتجارب ، إلا أنها في مجموعها اتسمت بعدة سمات أبرزها : التقلب ، وعدم الاستقرار ، وغلبة الطابع الشخصي ، والدور المحدود للأحزاب، أو محاولات تقليص دور الأحزاب والحد من نفوذها ، وهيمنة النخبة العسكرية ودورها البارز في تحديد مسار التنمية السياسية . في بعض الدول كانت التعددية الحزبية أداة فعالة لتحقيق التنمية السياسية ، وفي بعضها الآخر كان التعددية أداة إعاقة ، ومن ثم توقف الأمر ، على مدى فاعلية الأحزاب ، ومدى توافر المناخ السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الملائم .

(١) التجربة التركية

تمثل تركيا البلد الوحيد في الشرق الأوسط ، الذي أصبحت فيه الأحزاب السياسية ، منذ وقت مبكر ، هي الأداة الرئيسية للتنافس حول السلطة ، حيث أصبحت الأحزاب منذ عام ١٩٠٨ سمة مركزية ومسيطرة للحياة السياسية .

وقد سارت تركيا في سلسلة من المراحل المنتظمة والمتداخلة : أولها إعادة بناء السلطة السياسية المركزية (١٨٠٨ – ١٩٠٨) ثم تشكيل الهوية الإقليمية للدولة وتحقيق التضامن القومي (١٩٢٠ – ١٩٢٣) وأخيرا اتجاه أعداد متزايدة من المواطنين إلى المشاركة النشطة في العملية السياسية . وفي الفترة (١٩٢٣ – ١٩٤٥) تدعم وضع النخبة الحاكمة في إطار الحزب الواحد ، ثم بدأت تركيا في التحول إلى التعدد الحزبي ، تحت ضغط الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية [١] . وهكذا تقدم تركيا مثالا للتسلسل في بناء التنمية السياسية ، حيث كانت هناك محاولة لإقامة مؤسسات سياسية بمعدل سريع ، كذلك إقامة بناء متدرج لهذه المؤسسات دون التأثير على الوحدة القومية ، ثم كانت المشاركة ضرورية لبث الفعالية في هذه المؤسسات (٢) . وفي عام ١٩٦٠ ،

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٦١ – ١٦٢ .
(٢) س . هـ . دود ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

حدث تدخل عسكري ، نشأ عن الاستياء الناتج من تشجيع القوى التقليدية ، في عهد حكومة الحزب الديمقراطي . وقد تدخل الجيش بوصفه حاميا للدستور الديمقراطي الليبرالي ، إلا أنه تم إحلال الإدارة المدنية ، حيث سمح لقادة حزب الأغلبية الديمقراطي الذي كان قد عزل للتصويت لتشكيل حزب جديد مشابه لحزب العدالة [1] .

وفي عام ١٩٨٠ حدث انقلاب عسكري جديد ، أعاد السياسيين إلى بيوتهم ، بعدما حملوا السلاح وخرجوا به إلى عنف الشوارع . ومن ثم كان للجيش ، للمرة الثانية ، حاميا للدستور والاستقرار السياسي .

وبالرغم من امتداد المشاركة مبكرا ، إلا أنه من الواضح أن هناك نزاعا حادا بين العناصر الحديثة والعناصر التقليدية . والهاجس الأساسي الذي يثير قلق النخبة الحاكمة ، هو النقاش حول مسألة الهوية التركية ، وصراع الانتماء بين العالمين الإسلامي والغربي. ويرافق هذا النقاش ، سعي تركيا إلى دخول السوق الأوربية المشتركة ، في الوقت الذي تعمل فيه جهات سياسية وحزبية على تعميق العلاقات بين تركيا ومحيطها الإسلامي ، انطلاقا من دورها التاريخي في إطار العالم الإسلامي .

(٢) تجارب من آسيا

ارتبطت النظم الحزبية في آسيا بالتأثير الغربي ، وسعيها للتوفيق بين ما هو تقليدي وما هو عصري ، إلا أنها واجهت صعوبات عديدة ، في مقدمتها التراث الثقافي ، وتقاليد الحكم والسلطة ، وتدخل العسكريين لإلغاء الحزب أو الحد من دورها . فلم تسلم الأحزاب في الفلبين ، وماليزيا ، وكوريا الجنوبية ، وسيريلانكا ، من التقلبات الحادة ، التي أضعفتها ، أو عصفت بها من الأساس .

وتقدم الهند نموذجا للديمقراطيات الحارسة ، ويقصد بها تلك التي تمر بعملية تغير سريع ، ولكنها لا تركز على وظيفة سياسية دون الأخرى ، وإنما تواجه كل الوظائف على الأقل على المستوى الرسمي . فقد سمحت الهند بوجود قدر من المشاركة المستقلة ، ووضعت لنفسها نظام توزيعي ، وسخرت هاتين الإمكانيتين لتحقيق التكامل وتعبئة الموارد . وقد تم ذلك في إطار التعددية القائمة على سيطرة حزب واحد (حزب المؤتمر)

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

الذي تصور أن تاريخه النضالي الطويل ، يخول له الحق في حراسة إنجازات المجتمع ، ومن ثم له الحق في الحصول على السلطة [1] .

وقد ركز حزب المؤتمر (*) طاقاته الرئيسية في السعي لبناء "هند جديدة "وتزويد الشعب الهندي بتوجيهات أكثر حداثة ، بالاستقلال ، وصبغ الخدمات الحكومية بالطابع الهندي [2] . كما ساهم الحزب في تلطيف التوترات القائمة في المجتمع ، وساعده في ذلك ما اتسم به المجتمع الهندي من تفتح وتقبل الضغوط تأثيرات الرأي العام ، وهو ما أتـاح للأحزاب تحقيق قدر من الفاعلية [3] .

واصطدمت جهود التنمية في الهند بمعوقات عديدة ، أبرزها الاختلافات الثقافيـة ، وانعدام الاتصال بين الجماعات ، والتناقضات الموروثة من فترة ما قبل الاستقلال ، الأمر الذي أدى إلى انقسامات سياسية منذ عام ١٩٦٤ [4] . وقد لعبت القيم والعادات والتقـاليد دورا معاكسا ضد التنمية ، مما أدى ألى ضعف مستوى المشاركة الشعبية وميل النـاس إلى الاستقرار ومقاومة التغيير [5] .

وتسعى الهند ألى تحقيق التكامل الوطني ، رغم انقسامات إلـى قطاعـات لغويـة وإقليمية ودينية وقبلية وطوائف وطبقات اجتماعية واقتصادية متنافرة [6] .

ويلخص مفكرو الهند طبيعة الفكر أو العقلية الهندية في شعار "الوحدة في التعـدد والتعدد في الوحدة" . فبالرغم من الطبيعة التعددية في المجتمع الهندي ، إلا أنـه يمكـن القول بوجود عقل هندي جمعي مشترك ، وهذا العقل الجمعي قادر على التصـرف فـي أوقات الأزمات ، ومن الأمثلة على ذلك إسقاط أنديرا غاندي في انتخابات ١٩٧٧ ، عندما تسلطت وفرضت الطوارئ والتعقيم الإجباري والاعتقال وقمع حرية التعبيـر . وعندمـا استوعبت الدرس أعادوها للسلطة عام ١٩٨٠ [7] .

وفي باكستان قام العسكريون بإزالة آثار الفوضى التي تركها السياسيون . وحـاول

---

(١) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ٣٠ – ٣١ .
(*) أنشئ حزب المؤتمر عام ١٨٨٥ وهو أحد أقدم أربعة أحزاب في العالم .
(٢) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ – ١٠٩ .
(٣) عبد الغفار رشاد ، الرأي العام ، ص ١٩٩ – ٢٠٠ .
(٤) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
(5) S. C. Dube ‹ Indian Village (London : Routledge and Kegan Paul Ltd‹ 1955 P. 182 .
(6) Myron Weiner , A Note on Communication and Development in India , In D. Lerner and W. Schramm (eds) , Communication and change in the developing countries, Honolulu, East-West center Press , 1969 ‹ p. 192 .
(٧) محمد نعمان جلال ، التنمية السياسية والاجتماعية في الهند ، السياسة الدولية ، العدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦ ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

أيوب خان عام ١٩٥٩ أن يخلق أساسا في التنظيم الديمقراطي ، فسمح للأحزاب أن تنظم نفسها، حتى تقوم روابط قوية بين الحكومة الرئاسية وتنظيمه السياسي (١) . إلا أن النخبة الحاكمة في باكستان ، قد ركزت تركيزا كبيرا على وظيفتي التكامل والتعبئة ، وأهملت المشاركة السياسية ، وذلك لرغبتها في خلق نوع من العقلية الجماعية لتحقيق التكامل ، وتجنب حدوث أي مظاهر لسوء التكامل .

وفي إندونيسيا ، وكثير من دول جنوب شرق آسيا ، لا تقوم التعددية على توزيع القوة ، كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية ، وإنما تقوم على خلق توازن بين الجماعات العرقية المختلفة ، حيث تشكلت الأحزاب حول جماعات عرقية ، فكانت النتيجة قيام حكومات فيدرالية لها دساتير فيدرالية ، وأحزاب تمثل قبائل أو جماعات عرقية (٢) .

(٣) تجارب من أفريقيا

نشأت الدولة الحديثة في أفريقيا ، في ظل ظروف تاريخية غاية في الاستثنائية ، حيث فرضت مؤسسات الدولة على المجتمع المدني من قبل الاستعمار قبل رحيله . وكانت الاختلافات الوحيدة تظهر في أشخاص السلطة وليس في هياكلها ، ومن ثم كانت المؤسسات امتدادا لأجهزة السلطة الاستعمارية السابقة ، دونما تعبير واقعي عن الهوية الثقافية أو التطور التاريخي مما نتج عنه معضلات التطبيق الإفريقي فيما يتعلق بالتكامل القومي وعمليات دمج العناصر التعددية لغويا وثقافيا وقوميا في المواطنة والولاء الوطني (٣) . وقد اتسمت التجربة الحزبية في أفريقيا بعدم الاستقرار . ففي فترة مبكرة نسبيا ، كان ينظر الى نيجريا وكينيا كنموذجين لإقامة تعددية حزبية ناجحة ، تستند إلى الممارسات البرلمانية الغربية ، ولكن سرعان ما قضى الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦ على النظام الحزبي في نيجيريا ، بينما تحولت كينيا إلى نظام الحزب الواحد عام ١٩٦٨. كما قضى انقلاب عسكري على النظام التعددي في داهومي ، في حين استندت التعددية الحزبية إلى وجود الأقليات المستوطنة والاختلافات العنصرية في سوازيلاند وسيشل وموريشيوس ومدغشقر (٤) .

---

(١) ص . هـ . لود ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .
(٢) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .
(٣) نازلي معوض ، الديمقراطية والصراعات الأفريقية ، بحث غير منشور ، ص ٥ ــ ٦ .
(٤) حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد في أفريقيا بين النظرية والتطبيق (القاهرة : الأنجلو ، ١٩٧٢) ص ٧ ــ ١٠ .

وإذا كانت الانقلابات العسكرية ، قد عجلت بانهيار التعددية في كثير من الدول الأفريقية ، فإن النظم الديكتاتورية انتكست في دول أخرى ، لتفسح المجال لنظام التعددية الحزبية . ففي منتصف الثمانينيات ، أضيفت إلى النظم التعددية بلدان مثل ليبيريا والسنغال وزيمبابوي وبتسوانا وغانا ونيجيريا وليسوتو [1] .

وكان من اليسير تحقيق جانب من التنمية السياسية في أوغندا يتمثل في المركزية وازدياد قوة الدولة . وقد تمكنت أوغندا ، حيث لا تتبنى أيديولوجية قائمة ، أن تستزرع أيديولوجية غربية في صورة المسيحية ، دون الإضرار ببنائها السياسي المتدرج ، وعندما ظهرت بوادر التعارض السياسي مؤخرا ، لم يؤثر هذا على تفكك النظام المتدرج [2] .

وتتمثل أزمة الديمقراطية في أفريقيا ، في إخفاقها في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة ، مما يؤثر بالضرورة سلبيا على شرعية تلك الدول أو إرضاء المحكومين وقبولهم لممارسات السلطة . وفي مواجهة هذا الرفض الشعبي ، يلجأ النظام الحاكم الأفريقي إلى فرض وجوده ، مستخدما أدوات القمع والقهر والقسر [3] . وهكذا انتكست التنمية السياسية، في العديد من الدول الأفريقية ، إما بفعل الانقلابات العسكرية ، أو لافتقادها الوحدة الوطنية ، أو لعدم وضوح التركيبة السياسية والاجتماعية ، أو لسيادة مقولة الديمقراطية الاجتماعية قبل الديمقراطية السياسية ، والحاجة إلى سلطة مركزية قادرة على قيادة عملية التنمية وتجنيبها مخاطر الصراعات السياسية .

(٤) تجارب من أمريكا اللاتينية

في أمريكا اللاتينية ، كانت هناك محاولات لتحقيق التنمية السياسية ، ولكن كان هناك دور المؤسسة العسكرية . ولم يتحقق الاستقرار ، وإنما توالت الانقلابات العسكرية التي عرقلت التنمية في هذه الدول [4] .

كما يرجع تعثر عملية التنمية السياسية ، في أمريكا اللاتينية ، إلى عدم وجود نظام حزبي قادر على ممارسة وظائفه ، سواء في صياغة وتجميع المصالح ، أو إضفاء الشرعية على مخرجات السياسة العامة [5] .

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٠ – ١٢ .
(٢) س . هـ . دود ، مرجع سابق ، ص ٦٣ – ٦٤ .
(٣) نازلي معوض ، مرجع سابق ، ص ٦ .
(٤) محمد علي العويني ، العلوم السياسية ، ص ٣٣
(٥) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٨٦

وقد تميزت التجارب الحزبية في هذه القارة بمجموعة من السمات المشتركة ، التي أسهمت في الحد من فعالية الأحزاب ودورها في التنمية السياسية ، تتمثل في :

- أن النظم التعددية يصعب وصفها بأنها تنافسية أو تعددية ديمقراطية .
- الاتجاه نحو " احتكار القلة " وهو اتجاه عميق الجذور في تقاليد الثقافة السياسية هناك .
- تعدد الأشكال الحزبية ، حيث برز خليط متناقض من الأحزاب الشخصية والإقليمية والدينية والعلمانية والماركسية والفاشية .
- سعي الحكومات إلى الحفاظ على مظهر وجود " معارضة " في شكل أحزاب مستأنسة لا تهدد الوضع القائم .
- فرض قيود صارمة على النشاط الحزبي من جانب الحكومات العسكرية .
- الانتقال السريع من الحكم العسكري إلى الحكم المدني ، ولكن الصراعات الحزبية ، وما يترتب عليها من فوضى ، لا تلبث أن تعطي الفرصة مرة أخرى لعودة الانقلابات العسكرية [١] .

وهكذا تقلبت النظم الحزبية هناك ، بين التعددية ، والثنائية ، ونظم الحزب الواحد، ففي منتصف الستينيات كان ينظر إلى أوروجواي وكولومبيا على أنهما مثالان للنظام الحزبي الثنائي . وكان هناك توقع ، أن يتبلور هذا النظام في البرازيل تحت ضغط الحكم العسكري . كما نظر إلى النظم الحزبية في شيلي وكوستاريكا وأوروجواي كأمثلة نقية للتعدد الحزبي التنافسي [٢] . أما المكسيك فقد اعتمدت على نظام الحزب المسيطر أو ما يسمى بالديمقراطية الحارسة ، حيث تتحقق في إطاره الحرية والمشاركة والتكامل والتوزيع ، وينهض الحزب المسيطر بدور الحفاظ على إنجازات المجتمع [٣] .

وفي إطار التحولات الديمقراطية ، التي شهدها العالم الثالث في فترة السبعينيات ، امتدت هذه التحولات إلى دول عديدة في أمريكا اللاتينية ، إلا أن الديمقراطية كانت محاولة لخلق صياغة نظامية للسياسات المفروضة من قبل النظام العالمي الجديد . ومن ثم كانت الديمقراطية مجرد شعار أو صياغة نظامية شكلية ، لا تضرب بجذورها في أعماق

---

(١) أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق ، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .
(٣) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

العلاقـــات اليومية بين الناس ، والدليل على ذلك هيمنة الحكومات المدنية المركزية الأو العسكري ، والتي تحكم من خلال الطوارئ والقوانين الاستثنائية [1] .

(٥) تجارب من العالم العربي

نشـأ في البلاد العربية - منذ بدء الإمبراطورية العثمانية وغزو الغرب للمنطقة - تـيار إصـلاحي ليبرالـي تمكن من أن يفرض نفسه في لبنان وتونس ، وأن يشترك في الحكـم، ويسـهم فـي عمليات التحديث في مصر وسوريا والعراق والمغرب والسودان والأردن وغيرهـا . وتمثلت هذه الليبرالية في الأحزاب القومية في مراحلها التأسيسية وقـد انشـغلت هـذه الأحـزاب في المشرق والمغرب بمسألة التحرير القومي وببعض الإصـلاحات الجزئـية [2] . ومـن ثم لم يكن هناك مجال لتحقيق التنمية السياسية وفق المفهوم الليبرالي الغربي .

وفـي الثلاثينـيات والأربعينـيات من هذا القرن ، شهد الوطن العربي ديمقراطية برلمانـية مشـوهة ، نتـيجة غـياب القدر الكافي من الظروف المادية والثقافية اللازمة لإنجاحها . وإبان الخمسينات والستينات ، حدثت انقلابات عسكرية جاءت إلى سدة الحكم بنخب سياسية ، عصفت بالصيغ الديمقراطية المعروفة سلفا ، بدعوى أنها عقبة في سبيل التنمـية، إلا أنهـا لـم تحقق هذه أو تلك [3] . وبانحسار الاستعمار ظهرت أطر متنوعة للشـرعية ، بعضها يعتمد على الإطار التقليدي ، وبعضها يعتمد على الإطار القانوني ، وبعضها يعتمد على الجمع بينهما ، وبعضها يعتمد على السلطة الكارزمية . وهنا ظهرت أزمـة الشـرعية، فقـد ظلت هذه النظم قاصرة على ملء فراغ الشرعية ، الذي نشأ منذ انهـيار المجـتمع التقليدي ، ومعه شرعيته في دار الإسلام والتي كانت الخلافة العثمانية أكـثر رموزهـا [4] . وتـرفض بعض الأقطار العربية الأخذ بالنظام الحزبي بحجة أن

---

(١) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ ــ ١٩٥ .
(٢) حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي اجتماعي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٨٥ ــ ٢٨٩ .
(٣) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٨٠ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٦٦ .
(٤) سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٦٢ ، أبريل ١٩٨٤، ص ٩٣ ــ ١١٩ .

الحزبية تفتت المجتمع . وتأخذ أقطار أخرى بصيغة الحزب الواحد ، وهذه بمثابة أحزاب تعبوية مهمتها حشد الجماهير لمساندة الحاكم . وهناك دول تطبق التعددية الحزبية ولكن تحاصرها بقيود قانونية وعملية ، تجعلها أقرب إلى نظام الحزب الواحد ، إذ ينفرد بالسلطة حزب معين تواجهه أحزاب معارضة صغيرة . والملفت للنظر أن هذه الأحزاب تفتقد الممارسات الديمقراطية ، على صعيدها الداخلي ، وفي علاقاتها ببعضها البعض ، وبالجماهير [1] .

ولقد شهدت أواخر السبعينيات والثمانينيات خطوات ملموسة نحو إقرار التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي ، كان أبرزها في مصر والأردن والجزائر وتونس . إلا أن هذا التحول ارتبط بمجموعة من القيود والمحاذير ، جعلت خرائط التعددية الحزبية التي رسمت مقصورة على بعض التيارات ، في حين تغيب تيارات فاعلة في مقدمتها التيار الإسلامي ، الأمر الذي يمثل خللا سياسيا يفقد التعددية مصداقيتها .

ويصعب الآن الحكم على التجارب الحزبية العربية الجديدة في الأردن والجزائر وتونس لأنها مازالت في طور التكوين . وسيقتصر حديثنا على نموذجين للتجارب القديمة نسبيا في المغرب ولبنان ، أما التجربة المصرية فسوف نتعرض لها بالتفصيل في الفصل الثالث .

تقدم المغرب نموذجا متفردا ، يجمع ما بين التقليدية الشرعية وديمقراطية تعدد الأحزاب ، وفي هذا دمج للنظام الملكي وتعدد الأحزاب ، انطلاقا من قناعة النظام الحاكم هناك أن الحزب الواحد خطر على الأمة سواء كان النظام ملكيا أو جمهوريا . ومنذ عام ١٩٦١ ، بداية تولي الملك الحسن الثاني مقاليد الحكم ، لم يتوقف الصراع السياسي بين الملك والأحزاب ، وجوهره التنازع حول السبل الدستورية والفعلية لتوزيع الصلاحيات السلطوية الرسمية ما بين الملك والأحزاب . وقد لجأ الملك إلى الإصدارات الدستورية المتتالية في أعوام ٦٢ ، ٧٠ ، ١٩٧٢ وذلك لمواجهة المطالب الحزبية بحريات سياسية أكبر . وعندما استمرت مظاهرات وإضرابات الطلبة والعمال ، تحت وطأة الأزمة الاقتصادية ، أعلنت حالة الطوارئ منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٢ [2] .

وتفاقم الصراع في السنوات الأولى للسبعينيات ، إلى درجة وقوع محاولتي اغتيال للملك عامي ٧١ و ١٩٧٢ ، وتبع ذلك قيام الحكومة بعمليات اعتقال واسعة ضد زعامات

---

(١) كمال المنوفي ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .
(٢) نازلي معوض ، مرجع سابق ، ص ١٦ ـ ٢٠ .

المعارضة وشملت الأوساط النقابية والعمالية والطلابية والحزبية والعسكرية .

وفي إطار بروز مشكلة الصحراء الغربية ، حدث توافق تلقائي بين النظام والمعارضة ، ونجح الملك الحسن الثاني في استغلال المشكلة في تحقيق التماسك السياسي الداخلي وإضفاء الشرعية على النظام (١) .

وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن أن تسمى التجربة المغربية " ديمقراطية " حيث تتركز السلطات قانونا في يد الملك ، ولكنها أيضا ليست ملكية مطلقة لأن الأحزاب السياسية تلعب دورا هاما فيها . وهي ليست أيضا " ديكتاتورية " طالما أن هناك أكثر من حزب واحد ، ومن ثم فإن الحياة السياسية في المغرب تتسم بسمات معقدة وأصلية ، لا تتلاءم مع أي من التصنيفات القائمة في علم السياسة في القرن العشرين (٢) .

وتقدم لبنان نموذجا للتعدد الطائفي السياسي ، الذي عصف بالهوية والشرعية والوحدة الوطنية بل بكيان الدولة ذاتها ، وقد كان من الصعب في ظل مجتمع سياسي متعدد ومتفتح ومنقسم عقائديا ، أن تتحقق التنمية السياسية ، طالما استمر التشكيك في الهوية الوطنية ، وطالما استمر التمسك بالهوية الطائفية .

وإذا كان النموذج الليبرالي الغربي ، قد نجح في حل بعض جوانب السلطوية في لبنان ، فقد قضت الحرب الأهلية على الليبرالية ، وليس من الممكن أن يعود لبنان إلى الوضع السابق (٣) .

ويكمن جزء كبير من الأزمة اللبنانية ، خاصة ما يتعلق بالتنمية السياسية ، في اغتراب الثقافة السياسية اللبنانية ، وبوجه خاص ما يتعلق بإدراك اللبنانيين لطبيعة مجتمعهم السياسي والعلاقة مع الجوار ولمفهوم سيادة الدولة . والغريب أن الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية تنطلق من ثقافة سياسية تبتغي الانتقال من طائفية إلى طائفية من نوع آخر (٤) .

وليس صدفة أن تنشأ في لبنان دولة لا مركزية هزيلة ، لا يمكن أن يتحقق فيها إجماع على القضايا الأساسية والفرعية (٥) . فالثقافة السياسية المستوردة عنصر عدم

---

(١) نازلي معوض ، مرجع سابق ، ص ٢٠ – ٢٢ .
(٢) أسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .
(٣) حليم بركات ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢ – ٤٥٤ .
(٤) أنطوان نصري مسرة ، علم السياسة في لبنان بين الأصالة والتغريب . المستقبل العربي ، العدد ٨٠ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٤٩ – ٦٠ .
(٥) حليم بركات ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥ .

استقرار ، والتحديث أحيا الروح العربية عند الموارنة ، والطائفية عند الموارنة والشيعة معا . والاستعمار لعب دوره في إذكاء الطموحات الطائفية المتطلعة إلى أن يصبح لبنان وطنا مسيحيا خالصا .

وفي مجتمع سياسي كل طوائفه أقليات ، لا تقوم ديمقراطية المشاركة على قاعدة الأكثرية المبسطة ، وإنما يقوم على تخصيص نسبة محددة لكل مجموعة في المجتمع بغية المشاركة في السلطة [1] .

وفي ظل دولة تقوم على قاعدة من قمع الطوائف والأفراد ، ساد التشكيك في هوية لبنان ، ولم يبادل اللبنانيون دولتهم إلا كرها بكره ، إلى درجة أن بعضهم هلل بسقوطها المعنوي إبان الحرب الأهلية (٢) .

وهكذا كانت التعددية الحزبية ذات الأصول الطائفية عقبة في سبيل التكامل والتنمية السياسية ، كما كانت عامل تقسيم فتح الباب للتدخل الأجنبي والحرب الأهلية .

ومن خلال هذا العرض الموجز لبعض تجارب التنمية السياسية في إطار التعددية الحزبية يمكننا أن نستخلص الدروس التالية :

- لا يوجد نموذج واحد للتنمية السياسية صالح للتطبيق في الدول النامية ، فهناك دول اختارت التعددية الحزبية ، فنجح بعضها ، وفشل البعض الآخر . وهناك دول اختارت نظام الحزب الواحد ، فواجهت نفس المصير . وهناك دول تقلبت بين النظامين فكانت النتيجة انتكاسات متتالية .
- إن نجاح بعض تجارب التنمية السياسية ارتبط بالتدرج في البناء السياسي (تركيا) والاعتصام بالذات الحضارية (الهند) . في حين ارتبط الفشل بهيمنة المؤسسة العسكرية (أمريكا اللاتينية) والتعدد الطائفي والقبلي (لبنان والكونغو ونيجيريا) حيث فتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي الأمر الذي هدد كيان تلك الدول تماما وأدى إلى حروب أهلية .
- عدم جدوى نقل الأنماط الحزبية المستوردة ، في ظل تقاليد وقيم وثقافات متباينة، وفي ظل اختلال التوازن الاجتماعي داخل المجتمعات المتخلفة . ففي الوطن العربي – على سبيل المثال – لم تمض غير سنوات على تقليد النموذج الأوربي

---

(١) أنطوان نصري مسرة ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) أحمد بيضون ، الصراع على تاريخ لبنان أو الهوية (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية)ص ٢٥٠ .

الديمقراطية السياسية ، حتى اكتشفنا أن التجربة الديمقراطية ، التي بدأناها مع الاستقلال المنقوص وصلت بنا إلى طريق مسدود . والسبب أن الأشكال السياسية لم تعبر تعبيرا صادقا عن حقائق اجتماعية واقتصادية وثقافية ... الخ . لذا نجحت الديمقراطية في أوربا الغربية بعد أن استطاعت دولها مبكرا أن تحل قضايا نموها .

الفصــل الثالث

النظام الحزبي المصري وأزمات التنمية السياسية

- تجارب التعددية الحزبية في مصر
- أزمات التنمية السياسية في مصر

المبحث الأول

تجارب التعددية الحزبية في مصر

الخلفية التاريخية لتجربة التعددية المصرية (١٩٠٧ – ١٩٥٣)

إن مفهوم " التعددية السياسية " من المفاهيم الحديثة التي ارتبط ظهورها بالديمقراطية الغربية . وقد تعددت تعريفاته بصورة تثير التشوش والاضطراب ، فالبعض يحصره في التعدد الحزبي ، والبعض الآخر يقرنه بمبدأي الفصل بين السلطات وتداول السلطة . وهناك من يتعامل مع التعددية من منظور سياسي وحسب ، وهناك أيضاً من يتعامل معها من منظور أشمل يأخذ بعين الاعتبار البنية الفكرية والاجتماعية .

والتعددية السياسية – كما يعرفها د . محمد عابد الجابري – " مظهر من مظاهر الحداثة السياسية يفترض وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس فيه الناس " الحرب " بواسطة السياسية أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض . وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية " [1] .

ويرى د . سعد الدين إبراهيم أن " التعددية السياسية هي الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي ، وحق الجماعات والتكوينات ، وحق كل منها في الدفاع عن هويته ومصالحه المشروعة بطرق سلمية ، من خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن " [2] .

ويؤكد د. غسان سلامة أن " هدف التعددية السياسية وسبب وجودها هو إنشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد أطراف التعددية بالوصول للسلطة مكان الطرف المسيطر حاليا " [3] .

والتعددية السياسية ترتكز على ثلاثة مرتكزات هي [4] :

- الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الأساسية .

---

(١) محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها : حالة المغرب ، في التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٢) سعد الدين إبراهيم ، المقدمة ، نفس المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣) غسان سلامة ، التعددية السياسية في المشرق : من الصيغ التقليدية إلى الصيغ الحديثة ، نفس المرجع السابق، ص ١١ .

(٤) يحيى الجمل ، التعددية الحزبية في مصر ، نفس المرجع السابق ، ص ٢١٤ – ٢١٥ .

- تبادل المواقع وتناوب السلطة .
- تأكيد فكرة المؤسسة واستمراريتها ومشروعيتها .

وهكذا ترتبط التعددية السياسية بالنضج السياسي والاستقرار المؤسسي وهو ما لا يتوفر في معظم بلدان العالم الثالث التي أخذت بنظام التعددية . فقد طبقت الشكل دون المضمون ونظرت إلى " تداول السلطة " على أنها انقضاض على الحكم أو جريمة ترمي بها معارضيها ، ومن ثم رفعت شعار التدرج الديمقراطي تارة بذريعة عدم نضج شعوبها وتارة أخرى بذريعة حماية ما يسمى " بالانحياز الديمقراطي " من العناصر المناهضة للحكم .

ويلاحظ على صيغ التعددية السياسية القائمة في دول العالم الثالث ، اقترانها ببرامج الإصلاح الاقتصادي ، ومحاولات إضفاء الشرعية على النظم السلطوية ، ومن ثم أصبحت التعددية أما وسيلة لاستدرار المعونات الخارجية أو غطاء شرعي لأنظمة تسلطية أو وسيلة للتنفيس وكشف عناصر الرفض السياسي والاجتماعي .

وتسود الدول النامية أشكال متعددة من التعددية السياسية ، والقليل منها جاء تعبيراً عن الاختلاف الأيديولوجي أو حرية الرأي ، وأغلبها مجرد تعددية شكلية تتضمن من القيود ما يجعلها أقرب إلى نظام الحزب الواحد . وقد لا توجد أحزاب حقيقية ، أو يقوم تنظيم سياسي دون أن يحمل اسم الحزب . وفي ظل سيطرة العسكريين تختفي عادة الأحزاب أو تظل قائمة كديكور دون أن تؤدي دوراً حقيقياً [1] .

وأغلب الأقطار العربية عرفت وتعرف أشكالاً متفاوتة من التعددية السياسية والحزبية والفكرية مرخصاً لها قانوناً أم غير مرخص ، شرعية أم غير شرعية ، مسموحاً بها أم غير مسموح وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر ومع الحصول على الاستقلال والأمن [2].

وقد شهدت مصر ثلاث تجارب للتعددية السياسية : الأولى خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (١٩٠٧ - ١٩١٤) ، والثانية تمتد من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة ١٩٥٢ ، أما التجربة الثالثة فقد بدأت عام ١٩٧٦ ولا تزال في طور التجربة رغم انقضاء ما يزيد على ربع قرن على ولادتها .

---

(١) عبد الغفار رشاد ، الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
(٢) أحمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي : تحول معقد وآفاق غائمة ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٥ يناير ١٩٩٢ ، ص ٥ .

(أ) التجربة الحزبية الأولى (١٩٠٧ – ١٩١٤) :

تختلف ظهور الحزبية في مصر عن نشأتها في أوروبا ، فقد نشأت أساساً حول الصحف الكبيرة التي كانت تصدر قبل الحرب العالمية الأولى . فمن (المؤيد) ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، ومن (اللواء) ظهر الحزب الوطني أكبر أحزاب تلك المرحلة وأكثرها شعبية ، ومن (الجريدة) تكون حزب الأمة الذي مثل كبار الملاك أو من سموا أنفسهم " أصحاب المصالح الحقيقية " [١] .

ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات مثلت التعدد الحزبي في مصر خلال هذه الحقبة : [٢]

- الاتجاه الأول : أحزاب اليمين التي سعت إلى تكريس الوضع القائم وهو ما فعله حزب الإصلاح بمساندته للخديوي ، وما فعله حزب الأحرار بتأييده للاحتلال ، وما فعله حزب النبلاء بمشايعته لتركيا .
- الاتجاه الثاني : أحزاب الوسط التي عبرت عن الواقع السياسي والفكري لغالبية أبناء الشعب وسعت إلى تحقيق آماله ، وفي مقدمتها الحزب الوطني وحزب الأمة .
- الاتجاه الثالث : أحزاب اليسار التي شجبت الوضع القائم وطرحت بديلاً عنه أفكاراً وبرامجاً تقدمية ، ومنها الحزب الجمهوري والأحزاب الاشتراكية .

(ب) التجربة الحزبية الثانية ١٩١٩ – ١٩٥٣ :

انبثقت التجربة الثانية عن ثورة ١٩١٩ ، حيث ولد حزب الوفد كحزب شعبي يعمل من أجل الاستقلال وبناء الديمقراطية .

ولم يكن الهدف من ثورة ١٩١٩ إحداث تغيير فوري في الحكم القائم وأسلوبه فحسب ، بل إحداث التغيير الكامل للنظام السياسي ، وموقع السلطة فيه من جذورها ، ونقلها بكاملها من يد المستعمر إلى يد المصري كاملاً [٣] .

[١] يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر (١٩٠٧ – ١٩٨٤) سلسلة كتاب الهلال ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٤) ص ١٥ .

[٢] يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ – ١٩١٤) (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٠) ص ٢٤ – ٢٥ .

[٣] المعتز طلعت ، الرأي العام (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦) ص ٢٢٨ .

والملاحظة الهامة هنا أن أحداث ثورة ١٩١٩ هي التي صنعت حزب الوفد أكثر مما صنعها الحزب . كما ظلت الأحزاب الأخرى التي تنتسب لثورة ١٩١٩ تلعب الدور الأساسي في الشارع السياسي المصري حتى عام ١٩٣٦ على الأقل (١) .

وعلى الرغم من تمكن الإنجليز من ترويض حزب الوفد ، وتحول أهداف الحزب في أعقاب التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ من المطالب الوطنية إلى الوصول إلى الحكم ، بقي الوفد يقاوم سلطان الملك والوجود البريطاني ، كما بقي بماضيه وتاريخه أكثر الأحزاب جماهيرية (٢) .

وفي عام ١٩٢٢ تكون حزب الأحرار الدستوريين ، الذي كان امتداداً لحزب الأمة القديم بتمثيله لطبقة خاصة من الأعيان والمثقفين . ولحرص الحزب على الاتفاق مع الإنجليز جوبه باستنكار شعبي ، واتهمته الصحف بالتفريط في حق الوطن (٣) . كما ظهرت أحزاب أخرى حاول " قصر عابدين " من خلالها الاستيلاء على البرلمان والوزارة ، وتمثلت في حزب الاتحاد (١٩٢٥) وحزب الشعب (١٩٣٠) وهي الأحزاب التي اصطلح على تسميتها بالأحزاب الملكية (٤) .

وانشقت عن الوفد أحزاب جديدة منها الهيئة السعدية (١٩٣٧) التي تحالفت مع الأحرار الدستوريين واستمد الاثنان من سلطة السراي ما استطاعوا التآمر به على حكومة الوفد (٥) والكتلة الوفدية (١٩٤٢) التي ارتبط تأسيسها باستبعاد مكرم عبيد من الوزارة النحاسية السادسة التي أعيد تشكيلها في ٢٦ مايو عام ١٩٤٢ (٦) .

وبرزت أحزاب الرفض السياسي والاجتماعي ، التي لم تقف عند رفض الواقع السياسي وحسب ، بل دعت إلى تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي شامل . ومن أهم هذه الأحزاب والحركات : الإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة وبعض الحركات والتنظيمات الشيوعية (٧) .

---

(١) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٨٦ .
(٢) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) ص ٣٣ - ٣٤ .
(٣) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) ص ٣٧٩ .
(٤) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٩٤ .
(٥) طارق البشري ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .
(٦) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٩٤ .
(٧) نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ص ٥٢٦ .

وما شهده المجتمع المصري خلال فترة التجربة الحزبية الثانية لم يكن سوى ضرب من التحديث السياسي المشوه . فالمؤسسات التي استحدثتها صفوة الأعيان والرأسمالية الوطنية، على اختلاف مكوناتها ، وتنوع أدوارها ، لم تكن في جوهرها سوى كيانات سياسية أجنبية ، منقولة حرفياً عن التجربة الديمقراطية الأوروبية ، ومدمجة بطريقة قسرية مفتعلة في النسيج السياسي للمجتمع المصري ، دون اعتبار لمحددات الزمان والمكان والثقافة. وقد وضعت تلك المؤسسات في خدمة المصالح الطبقية الضيقة، ومن ثم لم تسفر جهود الأعيان وعناصر الرأسمالية الوطنية عن تنمية سياسية حقيقية في مصر[1] .

لقد كانت التعددية قائمة في أعلى السلطة ، وفي النطاق المركزي لها المتمثل في الأحزاب والسلطات الدستورية الثلاث . فلم تتح للوحدات الاجتماعية التقليدية ممارسة التعددية في ظل هيمنة ومركزية الدولة [2] .

وفي إطار فساد القصر ، وسيطرته ومماثلته من جانب الزعامات السياسية ، وتحالفه مع الإنجليز ، فقدت المشاركة الجماهيرية مضمونها ، إن لم تكن قد قمعت حتى تحافظ الفئات المسيطرة على مكتسباتها وامتيازاتها ومواقعها الاجتماعية [3] .

ولما قامت ثورة ثوره يوليو ١٩٥٢ ، ألغت الأحزاب ، ودمجت سلطات الدولة ، وبإجلاء المحتل ، وإلغاء النظام الملكي ، لم يعد ثمنه شريك أو منازع للقوى السياسية المسيطرة على الدولة ، فانفردت قوى الثورة بالحكم وأنتهي المسوغ الوطني للتعددية الحزبية [4] .

ورغم كل ما يشوب التجربة الثانية من قصور ، إلا أننا لا نستطيع أن نقرر فشل تلك التجربة أو خلوها من الإيجابيات . فقد حال دون نجاحها أو اكتمالها اعتبارات دولية وداخلية تمثلت في الاحتلال البريطاني ، وهيمنة السراي ، وتصارع الأحزاب على الحكم، وسيطرة صفوة الأعيان على اللجان القيادية للأحزاب .

ويمكننا أن نلخص إيجابيات التجربة الحزبية الثانية في النقاط التالية :

(١) السيد عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ – ٣١٠ .
(٢) طارق البشري ، الصيغ التقليدية والحديثة للتعددية السياسية " حالة مصر " في " التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي " ١٩٨٩ ، مرجع سابق ص ٩١ .
(٣) علي الدين هلال (محرر) ، النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٨٨) ص ٦٢٦ .
(٤) طارق البشري ، الصيغ التقليدية والحديثة للتعددية السياسية ، ١٩٨٩ ، ص ٩١ .

(أ) الاستقرار النسبي حيث استمرت قرابة ٣٤ عاما (١٩٠٧ - ١٩٥٣) .

(ب) إعلاء قيم الحرية والمشاركة والديمقراطية وصياغة قواعد الممارسة الديمقراطية .

(ج) استحداث مؤسسات سياسية جديدة ، وآليات سياسية جديدة مثلت رصيداً سياسياً للنظام السياسي المصري .

(د) تمحور جهود معظم أحزابها في إطار الحركة الوطنية ومجابهة الاحتلال .

(هـ) اتساع نطاق حرية التعبير بوجه عام وحرية الصحافة بوجه خاص .

(و) انعدام القيود على حرية تشكيل الأحزاب وحرية إصدار الصحف مما ساعد على اتساع نطاق التعددية السياسية والصحفية .

(ز) كانت هذه التجربة بمثابة التجربة الليبرالية الرائدة في المنطقة العربية ، الأمر الذي كانت له انعكاساته على دول مجاورة وامتد تأثيرها أيضاً إلى التجربة الحزبية المصرية الثالثة ، حيث جاءت بعض أحزابها امتداداً للأحزاب والحركات التي تشكلت في هذه الفترة .

تجربة التعددية الحزبية الثالثة (١٩٧٦ ٢٠٠٢)

دواعي التحول إلى التعددية :

تمثل تجـربة التعـددية الحزبية الثالثة في مصر ، والتي جاءت بعد توقف دام ٢٣ عاماً (١٩٥٣ – ١٩٧٦) حالة فريدة في نشأتها وتطورها ، فلم تتأسس الأحزاب حـول الصحف كما حدث في التجربة الأولى ، ولم تنشأ الأحزاب في أعقاب ثورة شعبية كمـا حدث في التجربة الثانية ، كما أنها لم تأت تبعاً لتعدد البرامج والاتجاهات ، وإنما ولـدت بمبادرة شخصية من الرئيس السادات ، وبأسلوب متدرج حذر ، حيث بدأت بقيـام ثلاثـة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي ، ثم تحولت المنابر إلى تنظيمات ، وأخيراً إلـى أحـزاب وصفت بأنها تمثل الوسط (حزب مصر العربي الاشتراكي) واليمين حزب (الأحـرار الاشتراكيين) واليسار (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) .

وقد اختلفت التفسيرات لدواعي التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظـام التعـدد الحزبي . فهناك من يرى أن التحول استوجبه الظرف التاريخي أكثر مـن كونـه إرادة شخصية من الرئيس السادات ، بدليل رفض ورقة أكتوبر لفكرة التعددية ، وتدرج خطـي التحول بصورة أقرب إلى الانتزاع اللاإرادي منها إلى الموافقة الإرادية . ويتمثل الظـروف التاريخي في نظر أصحاب هذا التفسير في تزايد الشعور الرافـض للنظـام الشـمولي ، والنمو السريع لطبقة الرأسمالية الجديدة [١] .

وهناك من يرى أن التحول تم لمقتضيات داخلية وخارجية ، بمعنى تحقيق التوافـق بين النظام الداخلي وتوجهات مصر السياسية الخارجية [٢] . وذهـب البعض إلـى أن التحول جاء كجزء من مشروع متكامل لإعادة صياغة العلاقات الاجتماعيـة وعلاقـات مصر بالعالم الخارجي ، حيث ارتبط ذلك بسياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة مصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي [٣] .

ويركز البعض الآخر على المنظور الأمني ، بدعوى أن التحول لم يأت اسـتجابة

---

(١) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠٧ – ٢١٤ .
(٢) محمد سيد أحمد ، مستقبل النظام الحزبي في مصر (القاهرة : دار المستقبل العربي ١٩٨٤) ص ١٨ .
(٣) حسن نافعة ، الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في مصر ، المستقبل العربي ، العدد (١١٢) يونيو ١٩٨٨ ، ص ٧٧ .

لمظاهر الرفض السياسي التي اندلعت في الأعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وإنما جاء نتيجة الإحساس باهتزاز أسس الشرعية ، والرغبة في الاحتواء الأمني للشرائح الوسطى والدنيا التي أضيرت من سياسة الانفتاح الاقتصادي [١] .

ونحن لا نميل إلى ترجيح التفسير الأمني رغم أهميته ، لأن التحول جاء بعد فترة وجيزة من إنجاز عسكري كبير ، وجاء في ظل نظام كانت شرعيته قد تدعمت كثيراً بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ (٢) .

ولا نوافق على الرأي الذي يهون من البعد الشخصي لمبادرة التحول ، ويبالغ في تصوير التحول على أنه استجابة لتطورات سياسية واجتماعية ، يدلنا على ذلك أن التحول لم يأت نتيجة لتطور طبيعي لعلاقات القوى الاجتماعية المختلفة فضلاً عن تعاظم دور المبادرة الشخصية للقيادة السياسية خلال الفترة (١٩٧١ – ١٩٨١) والذي تمثل في قرارات حرب أكتوبر ، وزيارة القدس ، وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل .

ومن هنا ، فإننا نتفق إلى حد كبير مع الرأي القائل أن التحول تم بهدف تحقيق التوافق بين السياسات الداخلية والخارجية ، حيث اقترن التحول الديمقراطي بالاتجاه نحو الاقتصاد الحر ، والتقارب مع الغرب ، والسلام مع إسرائيل .

والنتيجة التي نخلص إليها في كل الحالات ، أن ولادة الأحزاب جاءت بطريقة غير طبيعية ، فلم تنبثق عن حركات سياسية أو اجتماعية ، ولم تتأسس حول برامج متميزة ، ولم تتزع شعبياً ، وإنما جاءت بقرار من قمة السلطة .

الإطار القانوني والسياسي للتعددية :

كان الإعلان عن قيام الأحزاب في (١١ نوفمبر١٩٧٦) سابقاً على صدور قانون الأحزاب السياسية (يونيو ١٩٧٧) . وكان هذا القانون بدوره سابقاً على التعديل الذي أدخل على نص المادة الخامسة للدستور (مايو ١٩٨٠) ليبيح فقط تعدد الأحزاب ، دون التطرق إلى أسلوب الحكم ، وطريقة تداول السلطة بالشكل الذي يتوافق مع جوهر التعددية السياسية.

ويمكننا القول أن الدستور الحالي هو دستور مجتمع سياسي أحادي ، حشرت فيه

---

(١) أحمد ثابت ، ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ١٠ – ١١
(٢) حسن نافعة ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

مادة متعلقة بالتعددية كصورة رسمية للنظام السياسي ، لكنه ليس مصاغاً أصلاً لتنظيم علاقات القوى في مجتمع تعددي . أما بقية النظام القانوني للدولة ، فإنه يلائم مجتمعاً سياسياً أحادياً ، ليس فيه من مظاهر التعددية سوى قانون الأحزاب ، الذي يعبر هو الآخر عن عقلية أوتوقراطية غير راغبة بجدية في قيام أحزاب جديدة (١) .

وبصدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، نشأ حزب الوفد الجديد (فبراير ١٩٧٨) ، وأعلن الرئيس السادات عن تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي برئاسته (يوليو ١٩٧٨) ، وسارعت قيادات حزب مصر بالاندماج في الحزب الجديد ، كما قام حزب العمل الاشتراكي بدعم من الرئيس السادات في (يوليو ١٩٧٨) .

وقد تضمن قانون الأحزاب بتعديلاته المتتالية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، والقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ ، والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ العديد من القيود التي تحد من قيام الأحزاب الجديدة وتقيد الحركة الجماهيرية للأحزاب القائمة نجملها في النقاط التالية (٢) :

- اشترط القانون الحصول على ترخيص بالموافقة على تأسيس أي حزب من لجنة شئون الأحزاب وهي لجنة شبه حكومية ، تضم رئيس مجلس الشورى رئيساً وعضوية وزراء العدل والداخلية وشئون مجلسي الشعب والشورى و ٣ أعضاء سابقين بالهيئات القضائية يعينهم رئيس الجمهورية . وهذه التركيبة تميل إلى تغليب مصلحة السلطة التنفيذية ، وبالتالي لا تجعل الإطار السياسي للعمل الحزبي شاملاً لكافة القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع .
- من شروط قيام واستمرار الأحزاب عدم تعارض برامجها ومبادئها مع مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ ، والحفاظ على الوحدة الوطنية والنظام الاشتراكي الديمقراطي . كذلك يشترط ألا يكون في برنامج الحزب أو من بين مؤسسيه أو قياداته من يعارض معاهدة كامب ديفيد (*) . ومن ثم استخدم

---

(١) أحمد عبد الله ، التطور الديمقراطي في مصر ، في " مصر وتحديات التسعينيات " تحرير علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد ، أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٦ .

(٢) رجع الباحث في هذه النقطة إلى المراجع التالية :
- محمد حلمي مراد ، تجربة التعددية الحزبية في مصر ، في " التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ١٩٨٩) مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ــ ٢٠٥ .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩١) ص ٤٠٨ .
- أحمد ثابت ، ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ١٤ ــ ١٥ .

(*) قضت المحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٨/٥/٧ بعدم دستورية هذه المادة في قضية الحزب الناصري تحت التأسيس رقم ٤١ لسنة ١٩٨٧ .

هذا القيد في رفض أحزاب تمثل قوى وطنية بينما قامت أحزاب لا تزال تسعى لتكوين قاعدة لها .

- أعطى القانون لجنة شئون الأحزاب حق حل الأحزاب وإيقاف نشاطها وصحفها "لمقتضيات المصلحة القومية العليا" . كما جعل القانون المدعي العام الاشتراكي سلطة اتهام بجانب سلطة الاتهام القضائية .
- وضع قيوداً على نشاط الأحزاب تتمثل في حظر استثمار أموال الأحزاب في الأوجه التجارية ، فيما عدا دور النشر والطباعة (المادة ١١ فقرة أولى) وعدم جواز قبول التبرعات ، وعدم جواز الاتصال بالأحزاب الأجنبية إلا وفق القواعد التي تقررها لجنة شئون الأحزاب .
- جعل القانون رئيس الحزب مسئولاً مسئولية مفترضة مع رئيس تحرير جريدة الحزب عما ينشر فيها الأمر الذي يمثل تضييقاً على حرية النقد والتعبير .
- إخضاع حسابات الأحزاب لرقابة جهاز المحاسبات مما يتيح الحصول على معلومات تتعلق بالعضوية والمالية والاجتماعات (المادتان ٥ و ١٢) .

وهنا تبرز ملاحظتان جوهريتان : الأولى وتتمثل في عدم استخدام لجنة شئون الأحزاب لحق حل الحزب ووقف نشاطه ، ولكن هذا لا ينفي احتمال استخدامها في المستقبل . أما الملاحظة الثانية فتتمثل في الرقابة القضائية ودورها في تأسيس أحزاب جديدة ، وأبطال النصوص غير الدستورية . فقد وافقت المحكمة الإدارية العليا على عودة حزب الوفد الجديد وتشكيل أحزاب الأمة ، والاتحادي الديمقراطي ومصر الفتاة الجديد ، والخضر المصري ، والديمقراطي الناصري ، ومصر العربي ، والشعب الديمقراطي ، والعدالة الاجتماعية ، والتكافل ، والوفاق ، ومصر ٢٠٠٠ ، والجيل ، وبذلك أصبح في مصر سبعة عشر حزباً بينها إثنى عشر حزباً قامت بأحكام قضائية .

وهذه الأحكام ، تعكس رؤية القضاء المستقلة لمسيرة الديمقراطية ، والحرص على التعددية السياسية ، وهي رؤية أرحب أفقاً ، وأكثر استنارة من لجنة الأحزاب ، ولا سيما في ظل سياسة المنع التي التزمت بها طوال السنوات الماضية [١] .

وبالإضافة إلى القيود الواردة في قانون الأحزاب ، أضيفت قيود جديدة على النشاط الحزبي تمثلت في قوانين الطوارئ وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، والعيب والاشتباه ومحاكم أمن الدولة وتعديلات قانون الانتخاب " فضلاً عن القيود القائمة في

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٧ – ٤٠٨ .

القوانين المعمول بها منذ عهد الاحتلال البريطاني كقانون الاجتماعات العامة والمسيرات الشعبية ، وقانون التجمهر " ، وغيرها من القوانين التي يستند إليها في منع اجتماعات الأحزاب إلا إذا كانت داخل الأبنية والأماكن المغلقة ، وحظر المسيرات السلمية المعترف بها في كل الدول الديمقراطية [1] .

نخلص مما سبق إلى أن الإطار القانون والسياسي لا يتوافق مع نظام التعدد الحزبي ، فالدستور لم يطرأ عليه تعديلات تتعلق برسم أسلوب الحكم وسلطاته بطريقة متوازنة وموائمة للتحول الديمقراطي . وقانون الأحزاب تضمن العديد من القيود التي تحد - إن لم تكن تمنع – قيام أحزاب جديدة علاوة على القيود التشريعية التي استحدثت خلال السبعينيات والثمانينيات بهدف تضييق نطاق النشاط الحزبي وتقليص التمثيل النيابي لأحزاب المعارضة .

وقد ترتب على هذا الوضع ، عدم قيام أحزاب تعبر عن القوى السياسية الموجودة في المجتمع ، وقيام أحزاب تفتقر إلى قواعد شعبية وبرامج متميزة ، وبالتالي حدوث تشوهات في الخريطة الحزبية تمثلت في تحالفات وانشقاقات وصراعات ، أضعفت النظام الحزبي، وعمقت الفجوة بينه وبين الجماهير .

وإذا كان القضاء المصري قد أسهم في رسم الخريطة الحزبية ، فإن هذا مدعاة لإعادة النظر في كافة القيود التشريعية المنافية لصيغة التعددية .

الممارسات الحزبية وأسلوب إدارة التعددية :

(أ) مرحلة التكوين والتأسيس (١٩٧٦ – ١٩٨١) :

اتسمت هذه الفترة بتصاعد نشاط أحزاب المعارضة رغم محاولات ترويضها ، وتحديد دورها . ففي البداية تزعم حزب الأحرار زعامة المعارضة (٧٦ – ١٩٧٨) وقبل أن يلعب الدور المرسوم له وصفت معارضته بأنها معارضة متفق عليها ، وبالتالي لم تؤخذ مأخذ الجد [2] . " أما حزب التجمع ، فقد أريد له أن يكون بمثابة المضخة التي

---

[1] محمد حلمي مراد ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .
[2] يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥٢ – ٢٥٤ .

ترقع إلى وضح النهار العناصر اليسارية التي تعمل تحت الأرض " (١) . إلا أن الحزب لم يكن مؤهلاً للقيام بهذا الدور حيث اتسمت علاقته بالرئيس السادات بالعداء طوال الوقت. كما تصدى لسياسات الانفتاح ، والاتجاه نحو الغرب وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية (٢) . وإثر اندلاع أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، اتهم حزب التجمع بإشعالها مما أدى إلى محاصرة نشاطه ، ومحاكمة قياداته ، ومصادرة جريدته " الأهالي " وإزاء ذلك اضطر الحزب أن ينكمش داخل مقاره ، وأوقف جريدته وأعلن تجميد نشاطه (٣) .

وقوبل إعلان حزب الوفد الجديد بانتقادات شديدة من جانب الحكومة بدعوى أنه يهدف إلى تصفية مكاسب ثورة ٢٣ يوليو . وباستصدار قانون " حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي " الذي حظر على " كل من تسبب في إفساد الحياة السياسية قبل الثورة (*) " الانتماء إلى الأحزاب ، سارعت الجمعية العمومية لحزب الوفد باتخاذ قرار بحل الحزب ، إلا أن الهيئة العليا قررت وقف قرار الحل والاكتفاء بتجميد نشاط الحزب (٤) .

وهكذا ، تشير ممارسات السلطة السياسية إزاء حزبي التجمع والوفد إلى رفض قيام معارضة تتجاوز حدود الدور المرسوم لها .

وجاء الرد على تجميد نشاطي التجمع والوفد ، بإعلان تشكيل الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة الرئيس السادات ، وتأسيس حزب العمل الاشتراكي . وقد برر الرئيس السادات نزوله الشارع السياسي بما حدث من أخطاء وتجاوزات (٥) . غير أنه هناك سببين دفعاه إلى تأليف الحزب الوطني : الأول : عدم استعداده لوراثة حزب مصر، وما صنعته حكومته في يناير ١٩٧٧ . والسبب الثاني : هو أن حزب مصر كان حزباً إدارياً يفتقد الحد الأدنى من الرؤية السياسية (٦) .

وإذا كان الحزب الوطني قد خشي أن يرث تركة حزب مصر ، فإنه قد ورث تركة

---

(١) محمد سيد أحمد ، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .
(٢) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .
(٣) علي درغام ، تناقضات النظام السياسي المصري : دراسة لأزمة الحكم والمعارضة السياسية في مصر ، في "التحولات السياسية الأولى الحديثة في الوطن العربي " ، تحرير ، أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى (القاهرة ١٥ ـ ١٨ يناير ١٩٨٨) مركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٨٩ ، ص ٥٠٥ .
(*) شمل قرار العزل السياسي فؤاد سراج الدين رئيس الوفد وإبراهيم فرج السكرتير العام .
(٤) حسنين نافعة ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ـ ٨١ .
(٥) مصطفى كامل السيد ، تقييم تجربة تعدد الأحزاب في " تجربة الديمقراطية في مصر " علي الدين هلال وآخرون (القاهرة : المركز العربي للنشر ، ١٩٨٢) ص ٢٥٩ .
(٦) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

الاتحـاد الاشتراكي ، بمقاره ، ومؤسساته ، وأرصدته وتركيبته ، وعلاقاته وممارساته ، ممـا أدى إلى جعل حركة الحزب من أعلى إلى أسفل . ونتيجة لانضمام المنتفعين إليه ، ولقناعته أنه وجد ليحكم لأنه حزب الأغلبية ، فقد أصيب بالترهل [١] .

أمـا حزب العمل ، الذي قام بدعم شخصي من الرئيس السادات ، فلم يمارس هو الآخـر الدور المرسوم له كحزب معارض بديل للوفد والتجمع . فقد نشط في معارضته للحكومة وتخلى عن تأييده لمعاهدة السلام ، وفتح صفحات جريدته " الشعب " لشتى قوى المعارضة . وإزاء هذا التحول أعلن الرئيس السادات سحب لقب " زعيم المعارضة " من رئيس حزب العمل [٢] . الأمر الذي يشير إلى عدم جدوى أسلوب " ترويض المعارضة " والتشبث بمنطق المعارضين وتحديد أدوارهم .

وقـد شهدت تلك الفـترة أول انتخـابات تشريعية تجري في ظـل تعدد الأحزاب (١٩٧٩) واشترط لخوضها عدم معارضة معاهدة السلام ، وأسفرت عن حصول الحزب الوطني على ٣٥٠ مقعدا ، في حين حصل حزب العمل على ٣٠ مقعدا ، وحزب الأحرار علـى ثلاثـة مقاعد . كما أسفرت انتخابات مجلس الشعب عن سقوط النواب المعارضين لمعاهدة كامب ديفيد ومنهم خالد محيي الدين ، كمال الدين حسين ، الشيخ عاشور ، كمال أحمد ، وأبو العزم الحريري [٣] .

وفـي عـام ١٩٨٠ ، أجريت انتخابات مجلس الشورى ، على أساس نظام القوائم الحزبية المطلقة ، وفاز فيها الحزب الوطني بجميع المقاعد .

وفي إطار تصاعد التوتر بين الحكومة وحزب العمل ، لجأت السلطة السياسية إلى نفس السياسات التي استخدمت ضد حزبي التجمع والوفد . فانسحب نواب الحزب الوطني الذين شاركوا في تأسيس حزب العمل ، بدعوى خروج حزب العمل عن الخط الوطني ، وتم إسقاط عضوية النائب أحمد فرغلي ، وصودرت جريدة " الشعب " كما صدرت سلسلة جديـدة مـن القوانيـن التي استهدفت التضييق على نشاط المعارضة مثل قانون العيب ، وقانون محاكم أمن الدولة وقانون الاشتباه .

واسـتنفذت السـلطة السياسـية كل ما في جعبتها ، لإغلاق المؤسسات السياسية

---

(١) بوتان لبيب رزق، ١٩٨٤، مرجع سابق ، ص ٢١٦ ـ ٢٢٧ .
(٢) جريدة الشعب ١٩ / ٥ / ١٩٨١ .
(٣) إكرام بدر الدين ، تطور المؤسسات السياسية ، في " تجربة الديمقراطية في مصر " ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

الرسمية في وجه المعارضة . ومع ذلك تضاعف حجم المعارضة خارج هذه المؤسسات ، وتزايدت مظاهر العنف السياسي ، فلم تجد السلطة السياسية أمامها من سبيل لتحجيم المعارضة سوى العنف المادي ، الذي جسدته قرارات ٣ سبتمبر ١٩٨١ ، والتي تم بمقتضاها اعتقال ١٥٣٦ شخصاً من جميع الاتجاهات السياسية ، ونقل أعداد كبيرة من الصحفيين وأساتذة الجامعات وإلغاء تراخيص ثمان صحف . ومن ثم وصلت التعددية الحزبية إلى طريق مسدود ، ثم جاء العنف المضاد لينهي حياة الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ [١] .

نخلص من هذا ، إلى أن الرئيس السادات قد أراد نوعاً من التعددية المقيدة ، لأداء وظيفة معينة ، تخدم المشروع العام الذي حاول تطبيقه في مصر ، دون أن تشارك أي من القوى السياسية والاجتماعية في صياغته . وقد اعتمد في إدارته لأزمة التعددية على عدة أساليب منها : استغلال التناقضات القائمة بين القوى السياسية ، والتحالف مع بعضها في مراحل لضرب قوى أخرى ، واستخدام أساليب الترغيب والترهيب ، وتوالي التشريعات المقيدة للحريات ، وهكذا اتسمت العلاقة بين السلطة والمعارضة بالتوتر وحينما حاولت المعارضة إرساء توازن سياسي عن طريق نشاط حزبي حقيقي ، كانت هذه المحاولات مرفوضة من قبل السلطة السياسية ، التي استخدمت كل أدواتها في مواجهة قوى المعارضة ، فاختل التوازن وتفاقمت التناقضات لتشكل قطيعة غير مسبوقة بين الطرفين ، الأمر الذي عجل بتفجير الموقف في أكتوبر ١٩٨١ [٢] .

مما سبق يتضح أن النظام الحزبي في تلك الفترة ، لم تتوفر له مقومات النجاح في أداء وظائفه ، نتيجة النشأة غير الطبيعية للأحزاب ، واستبعاد قوى سياسية فاعلة ، والتدخلات المستمرة من جانب السلطة السياسية ، لتوزيع الأدوار ، وإحداث التوازنات ، وتحجيم المعارضة ، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية التحول الديمقراطي كإنجاز سياسي ، وضع مصر على طريق التعددية ، واستثمرته بعض القوى السياسية في تأكيد وجودها ، وإرساء مبدأ تعدد الآراء ، فضلاً عن خروج مختلف الأطراف بقناعة مؤداها أن الديمقراطية ضرورة لإنجاز التنمية .

---

(١) حسن نافعة ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .
(٢) علي الدين هلال ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ – ٢١٠ .

(ب) مرحلة الانفراج والتهدئة (١٩٨١ – ١٩٨٨) :

تغير مناخ التجربة الحزبية على أثر تولي الرئيس مبارك مقاليد الحكم في أكتوبر ١٩٨١، فقد شهدت الساحة السياسية انفراجاً بين السلطة السياسية وبقية القوى السياسية ، فيما عدا الجماعات الإسلامية (١) ، والسماح بمعاودة إصدار الصحف الحزبية المعارضة، وتخفيف القيود على النشاط الحزبي ، إلا أن ميزان القوى السياسي قد استمر على حاله ، حيث استمر العمل بدستور ١٩٧١ ، واستمر رئيس الدولة رئيساً للحزب الوطني ، واستمر العمل بقانون الطوارئ ، كما استمر برلمان ١٩٧٩ حتى انتهت مدته في عام ١٩٨٤ (٢) .

وقد اجتمعت عدة اعتبارات رجحت الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطني ، منها الحاجة إلى تنظيم سياسي ترتكز إليه مؤسسة الرئاسة ، والحاجة إلى وعاء نخبوي يساعد في رسم السياسات وتنفيذها ، والخوف من تزايد الصراعات في صفوف الحزب بالإضافة إلى الرغبة في تجديد صفوفه (٣) .

وفي إطار سياسة التهدئة ، تم إلغاء قانون حماية الوحدة الوطنية وحرية الوطن والمواطن، وعدل قانون الاشتباه ، وصدر حكم قضائي برفع العزل السياسي عن كل من فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج ، الأمر الذي مهد لعودة حزب الوفد الجديد ، وبحكم قضائي أيضاً ، بعد اعتراض لجنة الأحزاب على قرار إنهاء تجميد نشاط الحزب ، بدعوى أن الحزب حل نفسه وليس له وجود قانوني . وفي ٢٥ يونيو ١٩٨٣ صدر حكم قضائي بإشهار حزب الأمة ، ليكون أول حزب يتكون بحكم قضائي دون أن يكون له وجود فعلي (٤) .

وتعددت طلبات تأسيس الأحزاب الجديدة ، إلا أن لجنة الأحزاب رفضتها جميعاً تارةً بسبب معارضة المؤسسين لمعاهدة السلام (حزب الجبهة الوطنية) وتارة بسبب عدم استكمال العدد القانوني للمؤسسين (حزب المستقبل) وتارة بسبب عدم الانتشار الجغرافي (حزب الحضارة) (٥) . ويشير هذا إلى تمسك لجنة الأحزاب بنهجها القديم ، وقناعتها

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٦) ص ٣٣١ .
(٣) حسن نافعة ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .
(٤) يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦٥ .
(٥) حسن نافعة ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

أن الأحزاب الستة القائمة تكفي لممارسة التجربة الديمقراطية .

وفي مايو ١٩٨٤ أجريت انتخابات مجلس الشعب ، لأول مرة ، في تاريخ الحياة النيابية المصرية ، وفق نظام القائمة النسبية المشروطة ، حيث اشترط الحصول على ٨% من مجموع الأصوات على مستوى الجمهورية لتمثيل أي حزب داخل البرلمان ، وهذه النسبة المرتفعة تتناقض مع طبيعة النظام الحزبي في مصر ، وما يتضمنه من قيود على قيام أحزاب تمثل كافة التيارات [1] .

ورغم ما أثاره قانون الانتخاب من اعتراض شديد من أطراف المعارضة إلا أنها خاضت الانتخابات ، وجاءت النتيجة لصالح الحزب الوطني (٣٩٠ مقعداً) مقابل (٧٥ مقعداً) لتحالف الوفد والإخوان المسلمين ، في حين أخفقت أحزاب العمل والتجمع والأحرار في تحقيق نسبة الـ ٨% حيث حصل العمل على (٧,٠٧٣%) والتجمع على (٤,١٦٩%) والأحرار (٠,٦٤٩ %) [2].

وتجددت المواجهة في انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٦ ، حيث تمسك الحزب الوطني بنظام القوائم الحزبية المطلقة ، ونجحت المعارضة في التوصل إلى قرار موحد بمقاطعة الانتخابات . وفي حين أكدت المعارضة مقاطعة الناخبين لهذه الانتخابات ، أكدت وزارة الداخلية ارتفاع نسبة التصويت إلى ٨٢ % (١٢ مليون ناخب) [3] .

وثار جدل عنيف حول عدم دستورية قانون الانتخاب رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الأمر الذي أكدته هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا . وقبل صدور الحكم ، سارعت الحكومة بتعديل القانون ، من خلال السماح للمستقلين بالترشيح ، والجمع بين القائمة النسبية والمقاعد الفردية ، ثم صدر قرار بحل مجلس الشعب والدعوة لإجراء انتخابات جديدة [4].

ونشأت فكرة تحالف المعارضة في قائمة موحدة ، إلا أن حزب الوفد عدل عنها ، ومن ثم نشأت فكرة التحالف الإسلامي الذي ضم الإخوان المسلمين وحزبي العمل والأحرار ، وأسفرت انتخابات أبريل ١٩٨٧ عن حصول الحزب الوطني على (٣٠٨

---

(١) منى مكرم عبيد ، دور حزب الوفد الجديد في إطار المعارضة السياسية ، بحث مقدم للمؤتمر الأول ، لمركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة خلال الفترة (٥ – ٩ ديسمبر ١٩٨٧) ص ٩ – ١٠ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ .
(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٧) ص ٣٧٤ .
(٤) منى مكرم عبيد ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

مقاعد) والتحالف الإسلامي على (٦٠ مقعدا) والوفد (٣٢ مقعدا) . وبذلك احتل التحالف الإسلامي موقع القوة المعارضة الأولى في مجلس الشعب ، وأسهم هذا التحالف في تركيز وبلورة القوى السياسية الإسلامية على الساحة المصرية . فقد كانت تلك القوى الأكثر نشاطا في تقديم أجيال جديدة من الكوادر السياسية أكثر من أي حزب آخر [١] .

ولاحقت الطعون القضائية المجلس الجديد ، وقانون الانتخاب ، فصدرت أحكام قضائية ببطلان عضوية ٧٨ نائبا بسبب أخطاء في استكمال نسبة العمال والفلاحين وتوزيع الكسور على الأحزاب الفائزة (*) . كما قدم طعن جديد في دستورية قانون الانتخاب المعدل ، الذي جمع بين القائمة النسبية والانتخاب الفردي (٤٨ مقعدا بواقع مقعد واحد في كل دائرة انتخابية) .

ولقي برلمان ١٩٨٧ نفس مصير برلمان ١٩٨٤ ، حيث تقرر حله بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون الانتخاب ، وأجريت انتخابات جديدة عام ١٩٩٠ وفق نظام الانتخاب الفردي .

وإذا حاولنا تقييم أسلوب إدارة التعددية الحزبية خلال حقبة الثمانينيات فإنه بمكاننا التمييز بين ثلاث فترات :

- الفترة الأولى : (١٩٨١ – ١٩٨٦) .
- الفترة الثانية : (١٩٨٦ – ١٩٩٤) .
- الفترة الثالثة : (١٩٩٤ – ٢٠٠٢) .

(أ) الفترة الأولى وتمتد من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٦ :

وقد سادها الانفراج والتهدئة والحوار والاستقرار ، وتحولت بؤرة التفاعل السياسي من الشارع السياسي إلى البرلمان ، مما أدى إلى بناء ثقة نسبية بين السلطة السياسية والمعارضة من ناحية ، وبين مؤسسات القضاء والشرطة والمعارضة الإسلامية من ناحية أخرى . كما تم ضمان بيئة مستقرة من خلال إثبات حياد مؤسسة القضاء [٢] .

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ (القاهرة مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٨) ص ٣٣٨ ــ ٣٤١ .

(*) حصل الحزب الوطني على ٦٩.٦٦% (٣٧٨ مقعدا) فارتفعت نسبته إلى ٧٧% (٣٠٨ مقعدا) . وحصلت المعارضة على ٣٠.٤% (١٢١ مقعدا) فانخفض نصيبها إلى (٩٢ مقعدا) أي أنها خسرت ٢٩ مقعدا نتيجة الحساب الخاطئ للنسب المئوية .

(٢) جهاد عودة ، استراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة (١٩٨١ ــ ١٩٨٥) بحث مقدم للمؤتمر الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٣٧ ــ ٣٨ .

(ب) الفترة الثانية وتمتد من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٤ :

وقـد سادها التوتر والقطيعة ، وارتبط ذلك بظهور نمط جديد من العنف الجماعي المرتـبط بقضايا العدالة الاجتماعية ، مصاحبا لتجدد العنف والعنف المضاد بين الحكومة والجماعـات الإسلامية ، بالإضافة إلى نمو الاعتقاد بعدم صلاحية المؤسسات السياسية ، وبخاصـة البرلمان ، كإطار للصراع السياسي . ومن ثم عاد الشارع السياسي كبؤرة لهذا الصراع [1] .

نخلـص مما سبق إلى أنه لم يطرأ تغيير جوهري على آليات التعددية ، فقد استمر الـرفض لـتعديل الدستور ، واستمر العمل بقانون الطوارئ ، واستمر الموقف الرافض للجـنة الأحزاب لقيام أحزاب جديدة . إلا أن حقبة الثمانينيات شهدت اتساعا ملحوظا في نطـاق التعبـير عـن الرأي سواء من خلال الصحف الحزبية أم القومية ، وتأكيدا لحياد القضـاء واستقلاليته ، ومشاركة من جانب التيار الإسلامي تمثلت في برلماني ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ، بالإضـافة إلى تزايد الدور السياسي للنقابات المهنية (*) وتنادي أعضاء هيئات التدريس والاتحادات الطلابية ، الأمر الذي يشير إلى أن ممارسة التعددية تجاوزت الإطار القانونـي لها ، غير أن ذلك جاء خارج إطار توزيع الأدوار ، بدليل عدم رضاء الحكومة عن تلك الممارسات ، وسعيها إلى الحد من ظاهرة تسييس النقابات المهنية .

وعلى أية حال ، فلسنا هنا بصدد الحكم على تجربة لا تزال في طور التشكيل رغم امتداد سنواتها ، ولكننا نستخلص مؤشرات وملامح تساعدنا على تفهم طبيعة العلاقة بين الصـحافة المصرية والتعددية السياسية ، وتحديد المهام التي يمكن أن تسهم بها الصحف بمختلف اتجاهاتها في عملية التنمية السياسية .

(ج) الفترة الثالثة (١٩٩٤ – ٢٠٠٢) :

شـهدت هـذه الفترة هدوءً نسبيا بعد انحسار أحداث العنف السياسي ، كما شهدت تطورا كميا في عدد الأحزاب السياسية ، حيث ارتفع عدد الأحزاب إلى ١٧ حزبا سياسيا

---

(1) جهاد عوده، ١٩٨٧، مرجع سابق السابق ، ص ٣٨ – ٥٥ .
(*) نتيجة لسيطرة ممثلي الإخوان المسلمين على مجالس إدارات نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين ، وتزايد القلق إزاء الدور السياسي لهذه النقابات تقدم عدد من أعضاء مجلس الشعب بمشروع قانون " ضمانات الممارسات الديمقراطية في النقابات المهنية " الذي أقره مجلس الشعب في فبراير ١٩٩٣ .

غالبيتها ظهرت بموجب أحكام محكمة القضاء الإداري ، وتتسم في الوقت ذاته بعدم وضوح هويتها ، وافتقادها للقواعد الشعبية والفاعلية السياسية ، وتتمثل الخريطة الحزبية المصرية في الوقت الراهن على النحو التالي :

١ – الحزب الوطني الديمقراطي .

٢ – حزب الوفد الجديد .

٣ – حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

٤ – حزب الأحرار .

٥ – حزب العمل .

٦ – حزب الأمة .

٧ – الحزب العربي الناصري الديمقراطي .

٨ – حزب مصر العربي .

٩ – حزب مصر الفتاة .

١٠ – الحزب الاتحادي الديمقراطي .

١١ – حزب العدالة الاجتماعية .

١٢ – حزب الخضر .

١٣ – حزب الشعب الديمقراطي .

١٤ – حزب التكافل .

١٥ – حزب الوفاق القومي .

١٦ – حزب مصر ٢٠٠٠ .

١٧ – حزب الجيل .

وتعاني معظم الأحزاب من انشقاقات حزبية تطورت إلى دعاوى منظورة أمام القضاء ، الأمر الذي ترتب عليه تجميد نشاط بعضها ، وتوقف إصداراتها الصحفية ، ويبرز في هذا الشأن حزب العمل الذي دخل في عدد من المعارك الصحفية الساخنة مع وزراء الداخلية والزراعة والثقافة ، وانتهت بصدور أحكام بحبس رئيس تحرير جريدة الشعب الناطقة بلسان الحزب وعدد من محرري الجريدة ، ثم تفجرت القضية المعروفة بقضية " وليمة أعشاب البحر " حيث اتهمت جريدة حزب العمل فيها بتحريض طلاب جامعة الأزهر على التظاهر ، وقد تسببت تفاعلات تلك القضية في إحداث انشقاق داخل

الحزب ، وتدخل لجنة الأحزاب السياسية بوقف إصدار جريدة الشعب ، وعدم اعترافها بالقيادة الشرعية للحزب ممثلة في المهندس إبراهيم شكري ، بدعوى انتظار صدور حكم قضائي نهائي بشأن الاعتداد برئاسة الحزب ، وعلى الجانب الآخر ، يبرز نموذج حزب الأحرار الذي يعاني حتى الآن من انشقاق حزبي ، حيث يتصارع تسعة قيادات على رئاسة الحزب ، ورغم ذلك لا تزال جريدته " الأحرار " منتظمة الصدور ، الأمر الذي يعكس ازدواجية التعامل مع أحزاب المعارضة ، وعدم الرضا عن نموذج المعارضة الجذرية التي يمثلها حزب العمل .

وتواجه أحزاب أخرى مأزق الانشقاقات ، منها أحزاب الشعب الديمقراطي ، ومصر العربي، ومصر الفتاة ، والعدالة الاجتماعية ، الأمر الذي يعكس غلبة طابع الشخصيانية والصراع وغياب البرامج الحزبية المرتبطة بالقواعد الشعبية .

وبوجه عام ، يمكننا القول أن خريطة القوى الحزبية في مصر تتسم بالتشوه والاختلال والضعف ، وأن تلك التشوهات والاختلالات تشمل الأحزاب الكبيرة والصغيرة على حد سواء ، علاوة على غياب مبدأ تداول السلطة ، وبروز قيمة غير ديمقراطية تتمثل في عدم الاستعداد لقبول الهزيمة في الانتخابات ، والإصرار على احتكار السلطة ورفض التنازل عنها . فعلى مدى سبع انتخابات نيابية أجريت لمجلس الشعب (١٩٧٦ – ١٩٧٩ – ١٩٨٤ – ١٩٨٧ – ١٩٩٠ – ١٩٩٥ – ٢٠٠٠) لم تتجاوز نسبة تمثيل أحزاب المعارضة والمستقلين حاجز الـ ٢٠ % ، في حين احتفظ الحزب الوطني الديمقراطي بأغلبية كبيرة ، تراوحت بين ٧٨ % في انتخابات ١٩٨٧ ، ٩٤ % في انتخابات ١٩٩٥ ، الأمر الذي يعكس صبغة الحزب المهيمن والسيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية .

وهكذا ، تبرز ظاهرة تواضع تمثيل أحزاب المعارضة ، واحتكار الحزب الوطني للأغلبية البرلمانية على مدى سبعة فصول تشريعية ، تارة اعتمادا على التدخلات الحكومية ، وتارة أخرى باستكمال أغلبية من النواب المستقلين الخارجين عن الالتزام الحزبي ، حيث انضم للحزب في انتخابات ١٩٩٥ ما يزيد على ١٣٠ نائبا مستقلا ، في حين انضم ٢١٦ نائبا في أعقاب انتخابات ٢٠٠٠ ، وهو ما يمكن تفسيره بدور الإشراف القضائي على الانتخابات في كشف ضعف الأداء العام للحزب الحاكم والترهل الذي أصاب قواعده ، ففي انتخابات ١٩٩٥ كان الحزب الوطني حائزا لأغلبية الثلثين ، وكانت

بينه وبين الأغلبية أقل من ١% في انتخابات ١٩٩٠ ، أما في انتخابات ٢٠٠٠ فلم يستكمل الحزب أغلبيته (٥٠ % + ١) إلا بعد انضمام المستقلين .

ويمكننا أن نرصد الملامح العامة لتجربة التعددية الحزبية الثالثة في النقاط التالية :

أ – ضعف المؤسسات الحزبية : ويرجع ذلك إلى حداثة تعدد الأحزاب ، والقيود المفروضة على الممارسة ، وتعاظم دور زعماء الأحزاب وقدرتهم على تمرير ما يريدونه داخل أحزابهم ، وغياب القواعد الحزبية ، وعدم وضوح الأساس الاجتماعي للأحزاب القائمة (١) .

ب – استبعاد القوى الفاعلة اجتماعياً خارج المؤسسات السياسية وفي مقدمتها التيار الإسلامي (٢) . وعلى الرغم من حرمان هذه القوى من تشكيل أحزابها ، إلا أنها تغلبت على الاستبعاد القانوني ، فدخلت برلمانات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، ٢٠٠٠ من خلال التحالف مع الأحزاب القائمة واعتماداً على رصيدها السياسي ، واتخذت من النقابات المهنية إطاراً لممارسة نشاطها .

ج – ضعف المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية : فالحضور الجماهيري في كافة العمليات الانتخابية محدود ، والمشاركة الجماهيرية في الحياة الحزبية محدودة (٣) . وفي هذا الإطار تبرز إشكالية المهمشين اجتماعياً ، الذين يشعرون باغتراب كامل عن المجتمع. وهذه الشرائح لا تنخرط في الأحزاب، وعادة ما تكون قادرة على استخدام العنف، دون أن يكون لديها بديلاً تقدمه(٤).

د – التركيبة غير الديمقراطية لهيكل جهاز الدولة : فالقيادات السياسية عناصر بيروقراطية أو أتوقراطية لا تدرك تبعات التطور الديمقراطي ، وهم أقرب إلى الموظفين منهم إلى سياسيي الشارع باستثناءات محدودة ، ومن ثم فإن الإشكالية أن في مصر اليوم "ديمقراطية بلا ديمقراطيين " (٥) .

هـ – الصفوة السياسية المعارضة مشدودة إلى الماضي ، والكثير من شعاراتها يعكس عقلية جيل الأربعينيات . وهي قليلاً ما تمارس داخل أحزابها

---

(١) علي الدين هلال ، المشكلة البنائية في النظام السياسي المصري ، في التطور الديمقراطي في مصر : قضايا ومناقشات ، علي الدين هلال (محرر) (القاهرة : دار نهضة الشرق ، ١٩٨٦) ص ١٣٦ – ١٣٧ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(٣) أحمد عبد الله ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٤) علي الدين هلال ، المشكلة البنائية في النظام السياسي المصري ١٩٨٦ ، ص ١٣٧ .

(٥) أحمد عبد الله ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

الديمقراطية التي تنادي بها المجتمع كله [1] .

ومن الصعب ، في غياب ديمقراطية التنظيم ، والديمقراطية الفكرية أن ينمو الحزب ، ويتزايد نفوذه ، حيث يغطي الشكل على المضمون ، ويغطي الاحترام الظاهري للقواعد والإجراءات والانتهاكات الفعلية لروح الديمقراطية [2] .

و – التداخل بين السلطات : ففي نظام تعددي أو حتى تعددي مقيد يفترض درجة من التمييز بين السلطات ، تحول مثلا بين أن يصبح رئيس مجلس الشعب جزءا من المجموعة السياسية التي تجتمع مع رئيس الدولة [3] .

ز – غياب مبدأ تداول السلطة : حيث يبرز عدم الاستعداد لقبول الهزيمة والإصرار على احتكار السلطة ورفض التنازل عنها [4] . ويرتبط ذلك بغياب ضمانات جيدة لحرية الانتخابات العامة وحيدتها ، مما يفقد التعدد الحزبي قيمته الفعلية في خلق روح التنافس بين الأحزاب [5] .

ح – ارتباط مصير التعددية بشخص الدولة : حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من الالتزام بالديمقراطية أو عدم الالتزام بها ، إنما يتعلق بإرادة رئيس الدولة ، وكونه شخصيا راغبا في الديمقراطية أم لا [6] .

ط – النطاق الضيق للممارسة الديمقراطية : فتنظيم السلطة لا يتضمن تقرير مسئولية الحاكم أمام النواب ، وحكم الشعب يتم في إطار اختيار النواب للحاكم وتصرف الحاكم طبقا لمصالح المحكومين ، والتمثيل النيابي أقرب إلى الشكل الرسمي ، وعلاقة النواب بالدائرة أقرب إلى التحدث باسم حزب الأغلبية ، وأقرب إلى دور الوسيط بين الدائرة والدولة بمعنى أنه هو الذي يقرر ما إذا كانت مصلحة الدائرة أم مصلحة الدولة هي التي يجب أخذها في الاعتبار عند التصرف [7] .

---

(١) أحمد عبد الله ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١٧ .
(٢) علي مكرم عبيد ، التجارب الحزبية في مصر في " التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي " ١٩٨٩ ، ص ٢٢٥ – ٢٢٦ .
(٣) علي الدين هلال ، المشكلة النيابية في النظام السياسي المصري ، ١٩٨٦ ص ١٣٤ – ١٣٥ .
(٤) علي مكرم عبيد ، التجارب الحزبية المصرية ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٦ .
(٥) محمد حلمي مراد ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .
(٦) أحمد عبد الله ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
(٧) السيد عبد المطلب غانم ، اللامركزية والتطور الديمقراطي في مصر ، في " مصر وتحديات التسعينات " ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٣٧ – ٣٩ .

مما تقدم ، يتضح أن إشكالية التعددية السياسية في مصر لا تكمن فقط في الاختلالات الموجودة في الإطار القانوني والسياسي (الدستور وقانون الأحزاب) أو في آليات ممارسة التعددية (الأحزاب والانتخابات والبرلمان والنقابات) وإنما تكمن في الأساس في غياب قيم الممارسة الديمقراطية على المستويات السياسية والاجتماعية والإعلامية .

وإذا كانت النخبة السياسية نفسها ، لا تمارس الديمقراطية داخل أحزابها فإنه من الصعب إقناع المواطنين بالخروج من حالة العزوف السياسي والاندماج في الحياة السياسية ، ويصبح من الصعب أيضا بلوغ الأحزاب مرحلة النضج السياسي والنهوض بمسئولياتها كما ينبغي .

وعلى ضوء ما تحقق من حرية تعبير ، تجاوزت ما كان متاحا في ظل الحزب الواحد ، وما هو متاح في المنطقة العربية ، تتأكد الحاجة إلى ضرورة صياغة قواعد جديدة تكفل قيام تعددية سياسية فعلية ، وهذا في رأينا اتخاذ الخطوات التالية :

أ – تعديل الدستور بما يتوافق مع متطلبات التعددية ، وفي مقدمتها الفصل بين السلطات وتنظيم عملية تداول السلطة .

ب – إطلاق حرية تكوين الأحزاب والسماح بمشاركة كافة القوى والتيارات .

ج – تعديل قوانين الانتخاب بما يكفل توفير ضمانات فعلية لحرية الانتخابات وحيدتها .

د – إعادة النظر في اللوائح الداخلية للأحزاب بالشكل الذي يحقق ديمقراطية التنظيم والممارسات الداخلية .

هـ – إضفاء الطابع الموضوعي على التجربة الحزبية برمتها ، حتى لا يكون مصير التعددية رهنا بإرادة رئيس الدولة ، وحتى لا يتعلق مصير الأحزاب بشخوص زعمائها ومؤسسيها .

و – تدعيم اللامركزية من خلال إقرار ديمقراطية المحليات .

ز – إعادة النظر في النظام الإعلامي بما يطلق حرية إصدار الصحف ، ويحقق لأجهزة الإعلام قوميتها واستقلاليتها .

ح – دعم وتنمية الممارسة الديمقراطية داخل الاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات، وداخل النقابات المهنية والجمعيات والتنظيمات الأهلية .

المبحث الثاني

أزمات التنمية السياسية في مصر

التعددية الحزبية لا تعني بالضرورة الديمقراطية ، فالمعيار ليس شكل البناء الحزبي ، وإنما المعيار هو مدى فاعلية هذا البناء وقدرته على أداء وظائفه التنموية . ومن ثم فقد تكون الأحزاب أداة للتنمية السياسية ، وقد تكون أداة لتكريس التخلف السياسي. لأن الأحزاب نتاج المجتمع، وإفرازه السياسي والاجتماعي ، فإن العلاقة بينها وبين التنمية السياسية علاقة تأثير متبادل . وقد أوضح تطور التجربة الحزبية في مصر إلى أي مدى تأثرت الأحزاب بالواقع السياسي وتناقضاته ، مما حد من فعاليتها ، وإلى أي مدى أسهمت الأحزاب في تعميق هذه التناقضات . ويبدو هذا بوضوح ، من خلال دراسة أزمة التعددية الحزبية ، ودور الأحزاب في معالجة أزمات التنمية السياسية .

أولاً : أزمة التعددية الحزبية :

إن التجربة الحزبية الراهنة في مصر ، هي تجربة محدودة في الليبرالية السياسية المرتبطة بنظام اقتصادي ليبرالي ذي قاعدة إنتاجية ضعيفة . إلا أنه قد أتيحت ، لهذا النظام حتى الآن مجموعة من الموارد الاقتصادية الخارجية ، التي خففت من حدة الصراع الاجتماعي ، وسمحت للتجربة الليبرالية أن تعيش . ولما كانت هذه الموارد غير مضمونة في منظور المستقبل ، فإن التجربة مهددة بالانتكاس ولن يحول دون ذلك سوى بناء قاعدة إنتاجية قوية ، وتعميق الديمقراطية السياسية في صفوف المواطنين [١] .

وقد اجتمعت مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية ، التي أدت إلى تعويق التجربة الحزبية ، أو ما يمكن تسميته بأزمة التعددية الحزبية ، يمكن إجمالها فيما يلي :

أ – إن أزمة التعدد الحزبي تكمن في طريق النشأة التاريخية ، فلم يكن هناك اتفاق حول المقصود بالتعدد ولا حول الآثار التي سوف تترتب عليه [٢] . فضلاً عن

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ص ٣٣٧ .
(٢) علي الدين هلال ، المشكلة السياسية في مصر ، في تجربة الديمقراطية في مصر ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص٣.

بالنشأة غير الطبيعية لمعظم الأحزاب القائمة حالياً (*) فلو كانت نشأتها طبيعية ، لتغير شكل الخريطة السياسية (١) .

ب - إن هذه التجربة غير مكتملة ، لأن خريطة الشرعية السياسية في مصر ، لا تعكس بنيان القوى الاجتماعية ، ولا بنيان القوى السياسية الموجودة في الواقع، إذ مازال الحظر القانوني قائماً على القوى الإسلامية والماركسية وبعض القوى الليبرالية الوسطية (٢) .

جـ - السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية ، بحيث أن الحزب المسيطر على هذا الجهاز ، يظل دائماً حزب الأغلبية والحكومة . وبلا شك فإن التجربة الحزبية ، التي لا تتضمن إمكانية تبادل موقع السلطة فيما بين الأحزاب هي تجربة محدودة ، بل أقرب في تعريفها إلى الأوتوقراطية متعددة الأحزاب (٣) .

وبدون أي فرصة لتداول حقيقي للسلطة ، أصبحنا إزاء أحزاب تعارض المعارضة، وأيضاً إزاء حزب يحكم للحكم ، فالمعارضة تتطرف في انتقاداتها ، ولا تطرح برامج مدروسة ، كما أنها تسرف في تسييس ما لا ينبغي تسييسه من القضايا القومية . وفي المقابل ، فإن الحزب الوطني يسرف في تجاهل آراء المعارضة ، ويضع سياساته وينفذها على أساس الإبقاء على الأوضاع القائمة .

د - غياب معايير ديمقراطية يمكن الرجوع إليها في القضايا الخلافية ، علاوة على عدم وضوح الأساس الاجتماعي للأحزاب ، وعدم وضوح البدائل الأيديولوجية المطروحة (٤).

هـ - انعدام فاعلية النظام الحزبي ، وافتقاده للآليات والقنوات التي تصنع نتاج عمله ونشاطه في شرايين النظام السياسي وتمده بالقوة والكفاية . فلم يفلح هذا النظام، في تقديم عدد من الكوادر والقيادات الموهوبة ولم يحصل معه نمطاً من السياسات العامة الأكثر فعالية ، مما عرفته مصر قبل ذلك سواء من حيث وضع السياسات أو تنفيذها .

(*) أحزاب الوطني والعمل والتجمع والأحرار كلها نشأت بقرار أو إجراء سلطة .

(١) حسن نافعة ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ص ٣٧ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٣٣٧ .

(٤) علي فرغلي ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

يشعر بالغربة السياسية والاغتراب في آن واحد ، وظهرت مظاهر السلبية السياسية والاجتماعية (١) .

وربما كانت المشكلة الأساسية التي تعاني منها كافة الأحزاب في مصر هي ضعف الإقبال على نشاطها الجماهيري ، بالرغم من الإعلانات المنتظمة في الصحافة الحزبية عن ذلك النشاط ، وفيما عدا بعض المؤتمرات التي يعقدها رؤساء بعض الأحزاب وقياداتها البارزة، والتي يعد لها إعداداً جيداً ، وتعقد في ظرف سياسي مناسب ، فإن ضعف الإقبال يظل هو القاعدة (٢) . وتفتقد الأحزاب التحديد الدقيق لعدد أعضائها ، فلا يوجد بأي حزب إحصاء دقيق بعدد الأعضاء العاملين ، وكل ما يمكن العثور عليه مجرد أرقام تقديرية . فالحزب الوطني يقدر حجم عضويته بأكثر من مليون عضو ، بينما يفتقر كل من حزب العمل والوفد لأي أرقام ، أما حزب التجمع فيقدر عضويته بـ ٢٥ ألف عضو . ويقدر حزب الأحرار عضويته بـ ١٥٠ ألف عضواً (٣) . وبافتراض صحة هذه الأرقام ، فإن حجم عضوية هذه الأحزاب مازال محدوداً ، ربما لا يتجاوز ١٠ % من جملة المؤهلين للمشاركة السياسية والحزبية .

ومن المؤشرات الدالة على ضعف المشاركة السياسية ، انخفاض نسبة التصويت ، ففي انتخابات عام ١٩٨٤ ، التي تميزت بأنها أكثر المعارك الانتخابية احتداماً وتميزاً على مدى نصف قرن ، بلغ مجموع من أدلوا بأصواتهم في الانتخابات حوالي خمسة ملايين مواطن ، وذلك طبقاً للبيان الرسمي الصادر عن وزارة الداخلية . هذا الرقم يمثل ٢٥ % من جملة المواطنين الذين لهم حق التصويت (٤) . بل وتتخذ قضية السلبية أبعاداً جديدة داخل المؤسسات السياسية ذاتها ، مثل عدم مشاركة نسبة من أعضاء مجلس الشعب فيما يثار من مناقشات ، وظاهرة غياب النواب عن حضور الجلسات البرلمانية (٥) .

ولم تتجاوز نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥ حاجز الـ ٥% من عدد المقيدين بجداول الانتخابات البالغ نحو ٢١ مليون مواطن ، وهي نسبة منخفضة إذا أخذنا في الاعتبار أن عدد المواطنين الذين لهم حق التصويت يبلغ زهاء ٣٠ مليون مواطن ، وهو ما يعني أن نسبة المشاركة الفعلية لا تتجاوز ثلث المواطنين الذين لهم حق الانتخاب .

---

(١) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ص ٣٧٥ .
(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ص ٤٧٥ .
(٤) لطفي الخولي ، المسألة الجبهوية في الساحة المصرية ، الطليعة ، عدد فبراير ، ١٩٨٦ ، ص ١٠ .
(٥) علي الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية في مصر ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

وفي انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ ، ساهم الإشراف القضائي في كشف حقيقة الأرقام المبالغ فيها التي كان يعلن عنها في الانتخابات السابقة ، حيث تراوحت نسب التصويت بين ١٥ % في المدن و ٢٥ % في القرى ، بجانب بروز ظاهرة جديدة تمثلت في حرمان قطاعات من الناخبين في الدوائر الملتهبة من حق التصويت ، تارة بدعوى وجود أخطاء في جداول القيد ، وتارة بدعوى أعمال العنف التي ارتكب جانباً منها أنصار المرشحين ، وتم افتعال الجانب الأكبر في بعض الدوائر الحساسة التي حظيت بتواجد أمني مكثف .

وتعزف شرائح عديدة في المجتمع المصري عن المشاركة في العملية السياسية ، لأسباب عديدة منها الإحساس بأن الأحزاب القائمة لا تعبر عن همومها وآمالها الحقيقية ، كما أن هذه الأحزاب نشأت بقرارات فوقية [*] ومن غير المعقول أن يتم حشر المجتمع في صيغة سياسية تعسفية وليست من خلقه . ومن أسباب عدم المشاركة ، إحساس قطاعات كبيرة من الناس بعدم أمانة ونزاهة العملية الانتخابية ، وإحساسهم كذلك بعدم جدوى المشاركة وعدم جديتها ، ومن هنا فإن المشاركون الحقيقيون في العملية السياسية هم أقلية ضئيلة ، بينما الأغلبية الساحقة لا تشارك مشاركة فعلية مستمرة (١) .

ورغم استعداد قطاعات كبيرة للمشاركة ، فإنهم لا يشاركون في هذه القنوات الحزبية وذلك لإحساسهم بأن لغة الخطاب السياسي والممارسة الحزبية ، التي تقدمها الأحزاب الموجودة حاليا ليست على المستوى المطلوب في ظروفنا الراهنة ، بالإضافة إلى غياب المصداقية ، في داخل كل حزب ، وفي علاقات الأحزاب بعضها ببعض ، وفي الممارسات الحزبية ، كما أن هنالك قوى اجتماعية ، لم تجد حتى الآن أي أحزاب جديدة ، تكون أكثر تعبيرا وأكثر استجابة لمطالبها .

ولعل السبب الهام لضعف المشاركة السياسية ، هو انعدام فرصة تداول السلطة بين الأحزاب ، ففي كل الظروف الموضوعية للواقع المصري الراهن ، لا نعتقد بأن لدينا حزب يستطيع فعلا أن يصبح حزب أغلبية ، وأن يشكل حكومة . وبالتالي فإن المشاركة الحقيقية في عملية صنع القرار مجردة من أي مضمون [٢] .

(*) باستثناء حزب الوفد والأمة اللذان ظهرا بحكم قضائي .
(١) سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها (القاهرة : دار المستقبل العربي ١٩٨٣) ص ٣٢٧ – ٣٣٠ .
(٢) علي الدين هلال ، حزب الوفد وفقدان التوازن ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول للبحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة (٥ – ٩ ديسمبر ١٩٨٧) ص ٣٩ .

وإذا كانت صور المشاركة الذي يسمح بها ، تتمثل في " المشاركة عن طريق التعبئة " للحزب الواحد أساسا ، " والمشاركة بالانتماء الحزبي المحدد " أي السماح للجماعات بتنظيم أحزابها مع حرمانها من أي نافذة للحكم أو السلطة ، " والمشاركة بالانتماء الحزبي الكامل " أي منح الأفراد والجماعات حقوق المشاركة السياسية الكاملة سواء من خلال الأحزاب القائمة أو بإنشاء أحزاب جديدة [1] . فإن صورة المشاركة التي يتيحها النظام الحزبي في مصر هي " المشاركة بالانتماء الحزبي المحدود " . حيث يسمح لبعض القوى بإنشاء أحزابها في ظل ظروف معينة ، ولكن لا يسمح لهذه الأحزاب بالمشاركة الكاملة في صنع القرار أو في السلطة . ويمكن إدراج النظام الحزبي المصري تحت اسم " نظام الحزب المهيمن أو المسيطر " أي النظام الذي يعرف تعددا حزبيا مع وجود حزب واحد قوي يسيطر لفترة طويلة على سلطة الحكم . فالوجود الشرعي أو القانوني للأحزاب الأخرى ، والفرصة المتاحة لها نظريا للوصول إلى الحكم ، لا تكافئها حتى الآن فرصة للوصول إلى الحكم ، الأمر الذي يجعل سيطرة الحزب المهيمن تكاد تكون احتكارا للحكم [2] .

نخلص مما سبق إلى أن الصيغة الحزبية القائمة الآن في مصر ، ساعدت على الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب ، ولكنها لا تساعد على الانتقال من حكم الحزب إلى الحكم المتعدد الأحزاب . وفي هذا الإطار ، تعجز الأحزاب عن استيعاب قوى جديدة ، وينصرف المواطنون عن المشاركة ، لإدراكهم أن مشاركتهم لن يترتب عليها أي تغيير .

ثالثا : أزمة الشرعية :

رغم العوائق العديدة ، التي تحد من فعالية النظام الحزبي في مصر ، إلا أنه ساعد إلى حد ما في إضفاء الشرعية على السلطة السياسية القائمة ، حيث أصبح نظام التعددية الحزبية أكثر مرونة من نظام الحزب الواحد .

وإذا كانت مشكلة الشرعية لم تختبر ، من خلال انتقال السلطة من حزب إلى حزب آخر ، الأمر الذي زاد من حدة أزمة الشرعية بسبب هيمنة الحزب الواحد ، فقد اختبرت

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩٢ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٢٨ .

الشرعية من خلال انتقال السلطة من زعيم إلى زعيم داخل الحزب الوطني الديمقراطي ، ويمكن القول أن الحزب الوطني هو الحزب الوحيد ، الذي مر " بامتحان " التغيير في قياداته العليا بدون التعرض لخطر الانهيار أو التفكك ، حيث انتقلت رئاسته عقب وفاة رئيس السادات عام ١٩٨١ إلى الرئيس حسني مبارك . وفي واقع الأمر فإن الصلة الوثيقة بين الحزب الوطني وبين جهاز الدولة ، جعلت قيادات الحزب الوطني لا تنظر لاستمرارية وجود رئيس الجمهورية على رأس الحزب ، وليس فقط كدلالة على استمرارية الحزب ، وإنما أيضا على استمرارية النظام السياسي (١) .

أما الأحزاب الأخرى ، فلم تواجه هذا الاختبار باستثناء حزب الوفد فلم يطرأ أي تغيير على قياداتها العليا ، مما أثار صراعات في بعض الأحزاب وانشقاقات في أحزاب أخرى ، إما لرفض رؤسائها عقد مؤتمرات عامة ، وإما لانعدام الممارسة الديمقراطية وتركيز السلطة في يد رئيس الحزب (*) . وتتحدد أزمة الحياة الحزبية من وجهات نظرها كما ينبغي ، وثانيهما أنه قد ظلت قوى اجتماعية ، وتيارات فكرية هامة خارج إطار هذه الأحزاب ، وهذا في حد ذاته مؤشر بعدم الاستقرار ، حيث تجد هذه القوى ذاتها مدفوعة للعمل خارج إطار الشرعية(٢).

وتمثل القوى المحجوبة عن الشرعية ، أحد عيوب الخريطة السياسية في مصر . وثمة مصادر عديدة لعدم الاستقرار السياسي ، ناتجة عن عدم تمثيل هذه القوى في بنية النظام . وقد اتبعت هذه القوى لمواجهة مشكلة الشرعية أسلوبين : الأول وتمثل في محاولة الالتفاف حول القيود القانونية ، من خلال دخول الانتخابات العامة عبر صيغة المستقلين ، أو من خلال قوائم أحد الأحزاب (*) والأسلوب الثاني تمثل في الحركة السياسية من خلال المنظمات النقابية والعمالية والمنظمات الوسطية بصفة عامة (٣) .

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧٠ .
(*) واجهت أحزاب العمل والأحرار والأمة تحدي الانشقاقات في حين أثيرت طعون داخل حزب الوفد فيما يتعلق باجتماعات جمعيته العمومية عام ١٩٨٨ .
(٢) علي الدين هلال ، المشكلة السياسية في مصر ، في تجربة الديمقراطية ، ص ٢٠ ـ ٢١ .
(*) تحالف الإخوان مع الوفد في انتخابات عام ١٩٨٤ ثم تحالف مع العمل والأحرار في انتخابات ١٩٨٧ .
(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٥٨ .

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ص ٥١٠ ـ ٥١١ .

وتشمل القوى المحجوبة عن الشرعية الإخوان المسلمين والشيوعيين ، حيث يمثل الإخوان القوة الرئيسية لتيار الإسلام السياسي ، وهي جماعة سياسية معتدلة ، تسعى إلى التغيير من خلال القنوات السياسية الشرعية ، وتفضل التعامل مع المؤسسات القائمة ، وبالتالي لا تقول بعدم شرعية النظام السياسي (١) . وبجانب الإخوان ظهرت الجماعة الإسلامية ، وحزب التحرير الإسلامي ، والجهاد ، والتكفير والهجرة ، والسماوية، والناجون من النار (٢) . ويمثل الناصريون موقفا متناقضا من الفكرة الحزبية وسبل التعددية ، حيث يطرح الحزب الناصري نفسه باعتباره الاستمرار الطبيعي والتاريخي لمبادئ ثورة يوليو . وفي المقابل فإن الحزب الوطني يرى أن شرعيته مستمدة من ثورة يوليو (٣) . ولقد ألقي سلوك الحزب الوطني تجاه أحزاب المعارضة ، الشك في احتمال أن تكون الانتخابات هي حقا الأداة الفعالة لانتقال السلطة بين الأحزاب المختلفة (٤) . كما أثيرت مشكلة الشرعية في إطار التعديلات المتعاقبة لقوانين الانتخابات ، حيث تقدمت المعارضة بطعون في دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ . وبعد حل المجلس وتعديل القانون وإجراء انتخابات جديدة في عام ١٩٨٧ ، تجددت الطعون في القانون المعدل ، وفي إجراءات الانتخابات حيث قضت محكمة القضاء الإداري ببطلان عضوية ٧٨ نائبا ، الأمر الذي أثار نزاعا حادا حول شرعية مجلس الشعب ودستورية قوانينه وقراراته (٥) .

وكان للقيود التي فرضت من خلال القوانين الاستثنائية ، والمحاولات المتجددة لاحتواء نشاط أحزاب المعارضة ، أثرها في تيئيس قطاعات واسعة من الشباب من ممارسة العمل السياسي من خلال القنوات الشرعية . وفي هذا السياق ، انطلقت حركة الجماهير خارج إطار الشرعية ، وعبرت عن سخطها في أحداث ١٨ يناير ١٩٧٧ ، وحادث المنصة ١٩٨١ (٦) . وهكذا ، برزت تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي ، في السنوات الأخيرة من السبعينات ، وقد كشفت هذه التنظيمات عن أزمة النظام والأيديولوجية ، وغياب عقيدة فكرية ، يتم من خلالها استقطاب هذه القطاعات الواسعة من

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ص ٥١٠ – ٥١١ .
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٧٧ .
(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ص ٤٠٦ – ٤٠٧ .
(٤) مصطفى كامل السيد - تقييم تجربة تعدد الأحزاب ، في تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٨٢ ، مرجع سابق، ص ٢٣٦ .
(٥) الوفد بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٨٧ .
(٦) محمد سيد أحمد ، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ٧٥ – ٧٦ .

الشباب . فضلا عن أن هذه التنظيمات ترفض شرعية النظام القائم ، ولا تعمل وفقا للقواعد الدستورية القائمة وتستخدم العنف السياسي أداة للتعامل [1] . ويلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في أحداث العنف السياسي خلال الأعوام (١٩٨٦ – ١٩٨٧ – ١٩٨٨) في حين كانت الأحداث محدودة ومتفرقة خلال الأعوام (١٩٨٢ – ١٩٨٣ – ١٩٨٤ – ١٩٨٥) . ويمثل تمرد جنود الأمن المركزي في فبراير ١٩٨٦ أخطر التحديات التي واجهت نظام الرئيس مبارك ، نظرا لاتساع نطاقها الجغرافي وحجم المشاركة فيها ، وزيادة حدة أعمال العنف . ثم جاءت أحداث عين شمس خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ ، لتعبر عن ذروة المواجهة بين النظام والتنظيمات الإسلامية ، حيث وقعت مصادمات دامية ، نتج عنها بعض القتلى والعديد من الجرحى وعشرات المعتقلين [2] .

وكما وقعت أعمال عنف عديدة في القاهرة وبعض محافظات الوجه القبلي ، ونسبت للتيار الإسلامي من أهمها محاولات اغتيال حسن أبو باشا ونبوي إسماعيل ومكرم محمد أحمد وحوادث إحراق نوادي الفيديو . ووقعت أعمال عنف نسبت للتنظيمات ناصرية مثل "التنظيم الناصري المسلح" ، " منظمة ثورة مصر" حيث اتهم التنظيم الأول بالتخابر مع ليبيا ، في حين اتهم التنظيم الثاني باغتيال دبلوماسيين إسرائيليين [3] .

وتزايدت أحداث العنف الطلابية ، المطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل وإلغاء القوانين الاستثنائية ، والتصدي الجريء للفساد ، وإلغاء الحرس الجامعي ، وبمزيد من الحرية للحركة الطلابية ، والتضامن مع الشعب اللبناني والفلسطيني [4] . كما برزت أعمال العنف الجماعي المرتبط بقضايا العدالة الاجتماعية [*] . وقد أبرزت هذه الأحداث بشدة محدودية النظام الحزبي ، حيث لم يجد المتظاهرون أو المضربون داع لهم للذهاب إلى أحد الأحزاب القائمة وجعلها تتبنى قضاياهم ، مما يعني إدراكهم المتزايد لعدم فعالية هذه الأحزاب [5] .

ويمكن تلخيص أسباب العنف السياسي خلال عهد الرئيس السادات في الأزمة

---

(١) علي الدين هلال، المشكلة السياسية في مصر، في تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٨٦، مرجع سابق، ص ٢٤- ٢٥

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ص ٥٧١ – ٥٧٦ .

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٦٢ – ٣٨٢ .

(٤) جهاد عودة ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٨ – ٣٩ .

(*) من هذه الأحداث إضراب سائقي السكك الحديدية في أغسطس ١٩٨٧ ومظاهرات عمال المحلة في سبتمبر ١٩٨٨ احتجاجا على إلغاء منحة المدارس .

(٥) جهاد عودة ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٣٨ – ٤٤ .

المجتمعية الناتجة عن فشل سياسة الانفتاح ، وتفاقم مشكلات الديون والتضخم ، واتساع الهوة بين الطبقات وبروز قيم الفساد والانحراف ، والاتجاه لتفريغ تجربة التعدد الحزبي من مضمونها ، وتضييق قنوات المشاركة السياسية ، وتعقب قوى المعارضة ، بالإضافة إلى اتساع موجة التغريب والتبعية ، وتصاعد حملات التشكيك في عروبة مصر والدعوة لانعزالها عن العالم العربي [١] . وبعد ثلاث سنوات من بداية عهد الرئيس مبارك ، ساد خلالها الهدوء والتفاؤل ، عاد شبح الأزمة المجتمعية يخيم على المجتمع المصري ، وتفاقمت بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الديون والتضخم والبطالة والتدهور في مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين . وكذلك استمر العمل بقانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية ، واستمرت عدم فعالية المؤسسات في التعبير عن مختلف القوى والتيارات السياسية الفاعلة في المجتمع ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإحباط وعودة التوتر ، وتصاعد أحداث العنف السياسي من جديد (٢) .

رابعا : أزمة الهوية :

إذا كانت فترة الحكم الناصري ، تمثل مرحلة ترجيح الهوية العربية على الهوية المصرية، فإن فترة الحكم الساداتي ، تمثل مرحلة ترجيح الهوية المصرية على الهوية العربية . وهذا التحول في المفهوم والمعالجة لأزمة الهوية ، جاء مرتبطا بالتوجهات والسياسات الجديدة التي انتهجتها مصر في عهد الرئيس السادات .

ويمكن القول أن مفهوم الرئيس السادات لهوية مصر وانتمائها العربي ، لم يكن معبرا عن استمرارية ، وإنما كان خاضعا للتغير والتأرجح ، تبعا للظروف ووفقا لارتباط الهوية العربية بالمصلحة الوطنية لمصر ، أي أن الهوية العربية لمصر لم تكن تعبر عن استراتيجية ، بقدر ما كانت وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية (٣) .

وإذا كانت السنوات الأولى من عهد الرئيس السادات ، قد شهدت تأكيدا على

---

(١) حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية مقارنة (١٩٥٢ – ١٩٨٧) بحث مقدم للمؤتمر الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة (٥-١٠ ديسمبر ١٩٨٧) ص ٤٩ – ٥٠ .
(٢) نفس المرجع السابق ص ٥٠ – ٥١ .
(٣) إكرام بدر الدين وعبد الغفار رشاد ، الرأي العام المصري وقضايا الديمقراطية والهوية ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٦ – ٤٧ .

الانتماء العربي ، فإن ذلك يمكن تفسيره بالحاجة إلى الدعم العربي لمصر ، حتى يمكن خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣. أما النصف الثاني من السبعينيات وبالتحديد منذ عام ١٩٧٧، فقد شهد تباعدا عن قطب القومية العربية واقترابا من قطب الوطنية المصرية ، وظهرت نغمة الحياد والدعوة إلى عزلة مصر وانشغالها بمصالحها الخاصة المتميزة عن المصالح العربية ، وأكدت لغة الخطاب القومي عند الرئيس السادات ، على استثارة واستنفار الهوية المصرية المتميزة عن الهوية العربية ، وعلى النظرة المتعالية وغير الودية إلى الدول العربية [1] .

وشهدت مصر عقب تولي الرئيس مبارك مقاليد الحكم ، ظهور نغمة عودة مصر إلى العرب ، وعودة العرب إلى مصر كبديل عن نغمة الحياد ، التي كانت سائدة من قبل. وأكدت لغة الخطاب القومي عند الرئيس مبارك على أن العروبة هي أحد المحاور الهامة المحددة لهوية مصر ، وأن عروبة مصر لا خلاف عليها ولا مناقشة فيها . وهكذا كان الاتجاه العام هو تحقيق التوازن بين الصياغة الناصرية ، التي ترجح الهوية العربية ، وبين الصياغة الساداتية التي ترجح الهوية المصرية ، أي إيجاد علاقة تعايش وتوازن بين التوجه القومي والتوجه الوطني ، فلا يطغى التوجه القومي كما حدث في عهد الرئيس عبد الناصر ، ولا تنسلخ مصر عن عروبتها كما حدث في السنوات الأخيرة في عهد السادات [2] .

نخلص مما سبق إلى أن خريطة الشرعية في مصر لا تعبر عن الواقع السياسي ، الأمر الذي أدى إلى اندفاع بعض القوى السياسية للعمل خارج إطار الشرعية ، وبالتالي اهتزاز الاستقرار ، وشيوع ظاهرة العنف السياسي ، التي عجزت الأحزاب عن التعامل معها بفعالية وكفاءة ، ومن ثم انتقلت إدارة الصراع السياسي من المؤسسات والأحزاب إلى الشارع .

الخلاصة أن النظام الحزبي في مصر ، يعاني من مجموعة الاختلالات والتناقضات التي جعلته ضعيفا ، محدود الفاعلية ، وعاجزا عن صياغة المصالح وتجميعها ، أو توسيع نطاق المشاركة السياسية أو إدارة الصراع السياسي .

وقد انعكس هذا كله على الأداء الحزبي ، فانحصر دور حزب الأغلبية في تقديم

---

(١) إكرام بدر الدين وعبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص ٤٧ ــ ٤٨ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص٤٨ .

لمساندة الحكومة والدفاع عن سياساتها ، ولم يقم الحزب بدوره في مواجهة الأزمات والمشكلات ، التي أثيرت بل لم يستطيع أن يستشعرها ، أو يتنبأ بوقوعها ، ويحدد طريقا لمواجهتها ، وظل في معظم الأحيان في انتظار تحرك القيادة السياسية العليا . أما أحزاب المعارضة ، فانحصر أداؤها في دائرة ردود الفعل ، وتصيد الأخطاء ، والمساجلات الحزبية والأيديولوجية . ولقد أثبتت التجربة الحزبية الثالثة ، أن التعددية المفروضة والمحكومة بضوابط ، أخفقت في معالجة أزمات التنمية السياسية ، ومن ثم ينبغي علاج مجموعة الاختلالات ، التي أصابت البناء الحزبي بالضعف ، وذلك من خلال إطلاق حرية تكوين الأحزاب لتصحيح خريطة الشرعية السياسية ، وتصحيح الاختلال في التوازن السياسي بين حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة ، لتكون هناك فرصة حقيقية لتداول السلطة بين الأحزاب ، والحد من تدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات ، وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات من خلال احترام القضاء ، وتأكيد استقلالية السلطة التشريعية وتوسيع دورها . وهذا كله لن يأتي إلا من خلال إصلاح سياسي ودستوري .

الفصـــل الرابع

وسائل الإعلام والتنمية السياسية

- نظريات الإعلام والتنمية السياسية
- دور وسائل الإعلام في التنمية السياسية

المبحث الأول

نظريات الإعلام والتنمية السياسية

يختلف دور وسائل الإعلام باختلاف النظم السياسية والاجتماعية والإعلامية التي تعمل في إطارها . ومن ثم فإن المهام أو الوظائف التي يمكن أن تسهم بها وسائل الإعلام في عملية التنمية السياسية ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفلسفة السياسية والإعلامية السائدة في المجتمع ، الأمر الذي يؤكد أهمية تحديد النظام الإعلامي كمدخل لتفهم طبيعة الدور التنموي لوسائل الإعلام .

وقد تعددت التصنيفات لنظريات الإعلام ، ومن أبرزها التصنيف الذي قام بوضعه فرد سيبرت " F.Sibert " وثيودور بيترسون " S.Peterson " وولبور شرام " hrammcW.S " عام ١٩٥٦ م ، وتضمن النظريات الأربع : (السلطة – الليبرالية – الشيوعية – المسئولية الاجتماعية) [١] ، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذا التصنيف، إلا أنه لا يزال أكثر التصنيفات صلاحية لتحديد ماهية الأنظمة الإعلامية .

وفي عام ١٩٧٠ م وضع رالف لاونشتين " R.Lowenstein " تصنيفاً جديداً ، اعتمد فيه على ملكية الصحافة وفلسفاتها ، وتضمن هذا التصنيف خمس نظريات هي :[٢]

(أ) النظرية السلطوية : وفي ظلها تعطي الحكومة رخصة الإصدار وتراقب المضمون . ومن ثم تقوم وسائل الإعلام بدعم النخبة الحاكمة .

(ب) النظرية السلطوية الاجتماعية : وتتملك الصحافة فيها الحكومة وأحزابها ، وتعد وسائل الإعلام في إطارها وسيلة لتحقيق الأهداف الفلسفية والاقتصادية للدولة .

(ج) النظرية الليبرالية : وتعمل في غياب رقابة الدولة مع استثناءات قليلة مثل الأعمال الفاضحة مؤكدة حرية الرأي .

(د) النظرية الليبرالية الاجتماعية : وتعمل بحد أدنى من رقابة الدولة لتقوية قنوات الاتصال المركزية ولتأكيد روح الفلسفة الليبرالية .

---

(1) F. Sibert , S. Peterson and W. Schramm , Four Theoires of the press (Urbana: University of Illinois Press ، 1956) pp. 2-10.

(2) John C. Merril and Ralph L. Lowenstein ، Media، Message، and Men (New York: Long'an، 1983) pp. 153 - 168 .

(هـ) النظرية المركزية الاجتماعية : وتوجد فيها ملكية من قبل الدولة أو ملكية عامة وتؤكد روح الفلسفة الليبرالية من خلال التعدد والتناقض في قنوات محدودة .

ونلاحظ هنا أن " رالف لاونشتين " قد التزم بثنائية السلطوية والليبرالية ، حيث أبقي عليهما مع إجراء بعض التعديلات في المسميات . فقد حلت " السلطوية الاجتماعية " محل " الشيوعية " . وتفرعت من " المسئولية الاجتماعية " نظريتان هما :

- الليبرالية الاجتماعية .
- المركزية الاجتماعية .

ومن ثم يمكننا القول أن " تصنيف لاونشتين " لم يتجاوز انتقادات تصنيف سيبرت وبيتر سون وشرام " يدلنا على ذلك وجود أنظمة مختلطة في معظم دول العالم الثالث لا ينطبق عليها التصنيف الجديد .

وفي الثمانينات ظهرت تصنيفات جديدة منها تصنيف " ألتشول Altschull " الذي تضمن ثلاث نظريات هي (الماركسية – السوق – التنموية) وتمثل نظرية الماركسية الدول الشيوعية ، بينما تجمع نظرية السوق بين نظريتي الليبرالية والمسئولية الاجتماعية، أما النظرية التنموية فتحاول تفسير الأوضاع الإعلامية في العالم الثالث من خلال التركيز على الدور التنموي للصحافة [(١)] .

كما قدم أمدي مايكل هابت A.M. Habte تصنيفاً جديداً ، أهم ما فيه أنه ركز على الأنظمة الإعلامية السائدة في دول العالم الثالث، وهي في تصوره ثلاثة نظم هي [(٢)]:

(أ) نظام إعلامي يقع تحت سيطرة الدولة : ويتميز بالسيطرة التامة على إدارة النظام الإعلامي والرقابة الصارمة على المضمون ، وتؤدي وسائل الإعلام دورها في إطار مفهومي التنمية والوحدة الوطنية ، أي أن الإعلام أداة لتحقيق التنمية والتكامل .

(ب) نظام إعلامي موجه من الدولة : ويتميز بامتصاص القنوات الإعلامية داخل التعليمات والأهداف الوطنية عن طريق الإدارة والملكية الحكومية المباشرة .

---

(١) حمدي حسن ، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، سلسلة وظائف الاتصال الجماهيري ، المجلد الأول (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩١) ص ١٦٧ .

(2) Amde Michael Habte‹ (the Mass Media Role in the third world) in John Martin (eds) Comparative Mass Media Systems (New York : Longman - 1983) pp. 99 - 109 .

وفي هذا الإطار ، تكون الوظيفة الأساسية للصحافة تعبئة الجماهير من أجل التنمية وتدعيم الوحدة الوطنية ، أي أن دور الصحافة في إطار مفهوم " صحافة التنمية " smlDevelopment Journal ومن ثم تحل المسئولية القومية محل المسئولية الاجتماعية .

(ج) نظام إعلامي مستقل : وتتمتع فيه وسائل الإعلام بقدر من الحرية بعيداً عن التدخل المباشر للحكومة . وتستطيع وسائل الإعلام في ظل هذا النظام أن تظهر استقلالية عنيفة في مواجهة الضغوط الحكومية ، أي أن دورها يتلخص في رقابة الحكومة وكشف صور الفساد .

ونلاحظ هنا أن " تصنيف هايث " التزم هو الآخر بثنائية السلطوية والليبرالية ، وإن اختلفت المسميات . فالأنظمة الإعلامية الخاضعة لسيطرة الدولة والنظم الإعلامية الموجهة تعد امتداداً للنظرية السلطوية ، في حين تعكس النظم الإعلامية المستقلة الفلسفة الليبرالية . إلا أننا نرى أن هذا التصنيف أكثر مرونة في تصنيف الأنظمة الإعلامية في العالم الثالث ، رغم ما تتضمنه تناقضات وتعقيدات ، تجعل من الصعب إخضاعها للتصنيفات الجامدة .

أما بالنسبة إلى الوطن العربي ، فيلاحظ عدم وجود مساهمات فكرية واضحة تحدد الفلسفة الإعلامية التي تتبناها الدول العربية . ويوضح د . فاروق أبو زيد أن النظام الإعلامي السلطوي هو النظام الغالب في معظم الأقطار العربية ، وإن كانت الستينيات والسبعينيات قد شهدت نظما إعلامية تمثل خليطا من السمات السلطوية وسمات النظام الإعلامي الاشتراكي ، في حين شهدت نهاية السبعينيات والثمانينيات نظما إعلامية عربية تمثل خليطا من النظام السلطوي والنظام الليبرالي ، وهو ما حدث في بعض الدول التي سمحت بوجود تعدد حزبي محكوم بقدر من التعددية الصحفية [١] .

ويؤكد د . فاروق أبو زيد أن الأسلوب الأمثل للتعرف على هوية النظام الإعلامي، هو تحليل الممارسات الإعلامية ، بسبب الاختلاف الكبير بين نصوص قوانين الإعلام وبين الممارسة الفعلية (٢) .

وإذا حاولنا تطبيق التصنيفات السابقة على النظام الصحفي المصري ، نلاحظ أن

---

(١) فاروق أبو زيد ، التحديات الإعلامية العربية ، ١٩٨٦ م ، ص ٧٥ ، ٧٧ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٧٥ .

هناك نوعاً من الازدواجية ، تجعل من الصعب وضعه في إطار تصنيف معين ، فمن حيث ملكية الدولة للصحف القومية ، يبدو النظام الصحفي أقرب إلى النظام الموجه ، ومن حيث ممارسات الصحف القومية التي تلتزم باعتبارات المسئولية القومية مع هامش من الحرية والتعددية ، يتمثل في بعض الكتابات والرسوم الكاريكاتورية ، تتداخل سمات النظامين الموجه والليبرالي ، ومن حيث وضعية الصحف الحزبية التي تمارس حريتها دون رقابة، يبدو النظام الصحفي المصري أقرب إلى النظام الليبرالي أو النظام المستقل . ومن ثم نستطيع القول أن النظام الصحفي المصري يحمل بعض سمات النظام الليبرالي وبعض سمات النظام الإعلامي الموجه .

والسؤال الآن : ما هي الوظائف والمهام التي تقوم بها الصحافة المطبوعة في عملية التنمية السياسية في إطار نظريات الصحافة المختلفة ؟ .

إن وظائف الصحافة قد تبدو شيوعية أو اشتراكية أو سلطوية أو ليبرالية ، ولكن هذا بعيد عن الحقيقة تماماً . فالمفهوم الليبرالي الذي يقول أن الصحافة " كلب حراسة " في مواجهة الحكومة يبدو مفهوماً مدمراً في نظر البيروقراطيين . والمفهوم الشيوعي القائم على المعالجة المذهبية للصحافة وربط كل القضايا بالصراع الطبقي مرفوض أيضاً حتى من قبل الدول التي توصف بأنها اشتراكية .

أما النموذج الديمقراطي المثالي للصحافة في العالم الثالث فهو أنها تعبر عن المجتمع ككل، ومن ثم ينبغي أن تكون الصحافة أداة من أدوات القومية والتنمية [1] .

ونظراً لعدم وجود نظام إعلامي متجانس ومحدد سواء في مصر أو العالم العربي أو العالم الثالث ، نجد لزاماً علينا الوقوف على وظائف وسائل الإعلام في عملية التنمية السياسية في النظريات الإعلامية المختلفة ، التي تتداخل أفكارها وسماتها مكونة نظماً مختلطة في تلك الدول .

أولاً : نظرية السلطة :

تعتبر وسائل الإعلام في إطار النظام السلطوي أداة تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن السياسي والاجتماعي ، ولذا تأتي التبريرات لإخضاع الصحافة للسيطرة الحكومية

---

(1) Amde Michael Habte ، 1983 ، Op. Cit.، pp. 107 - 109.

المباشرة ، ولفرض الرقابة على مضمونها ، ومن ثم ينحصر دور الإعلام في الدعاية والتوجيه والتعليم ودعم السلطة الحاكمة وينبغي عليها أن تتجنب انتهاك القيم السياسية والأخلاقية السائدة ، والهجوم على السلطة أو الإقلال من هيبتها ، والانحراف عن السياسية الرسمية [1] .

وتجمع هذه النظرية بين الملكية العامة والخاصة ، إلا أن الحكومة هي التي تمنح تراخيص إصدار الصحف وتراخيص الممارسة الصحفية ، ومن ثم فإن العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تدور في إطار الولاء للحاكم .

وطبقاً لهذه النظرية ، لا يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب أي دور في عملية التنمية السياسية، في أي بعد من أبعادها ، أو التغلب على الأزمات المرتبطة بها [2] حيث تكون الصحافة أداة من أدوات السيطرة السياسية ، أي تنقل المعلومات في اتجاه واحد من الحاكم إلى المحكوم ، بهدف تكريس الأوضاع القائمة ، ومحاولة إضفاء الشرعية على ممارسات السلطة السياسية .

ونتيجة لسعي المضمون الإعلامي إلى ربط المواطنين بالحكام فقط وليس بالمجتمع ككل ، تظهر أزمة الهوية . ونتيجة الاعتماد على التقاليد والتعبئة القائمة على الإغراء الأيديولوجي ، تظهر أزمة الشرعية [3] .

وإذا حاولنا تطبيق نظرية السلطة على النظام الإعلامي المصري ، نلاحظ ابتعاده عن فلسفة هذه النظرية خاصة في إطار التحول إلى التعددية الحزبية والصحفية .

وإن كانت هناك بعض القيود على حرية إصدار الصحف ، فإن هذه القيود يقابلها على الجانب الآخر حق الأحزاب في إصدار صحفها ، وممارسة الصحف الحزبية المعارضة لحريتها على أوسع نطاق، الأمر الذي لا يتاح في إطار نظام إعلامي سلطوي.

ثانياً : النظرية الليبرالية :

تتلخص هذه النظرية في أن النشر ينبغي أن يكون حراً من أي رقابة مسبقة ، ومفتوحاً لكل شخص أو جماعة دون إذن أو ترخيص ، وأنه لا ينبغي أن يكون هناك إلزام

---

(1) F. Sibert ، S. Peterson and W. Schramm ، 1965 ، Op. Cit.، pp. 2 .

(2) ثروت مكي ، ١٩٩١ م ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

(3) السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ ، ص ٢٦٦ .

بنشر أي شيء بالهجوم على الحكومة والمسئولين والأحزاب لا يعرض للعقاب ، ونشر الخطأ يحظى بحماية متكافئة لنشر التصحيح ، والصحفيون يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلال المهني داخل منظماتهم (١) .

وطبقاً لهذه النظرية ، فإن الصحافة تعتبر سلطة رابعة تكمل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية ، وهي أيضاً تمثل عناصر المجتمع المتعدد ، وتعمل كمنبر للنقاش وكشف الحقيقة ، وكجسر إعلامي يربط بين الحكومة والمواطنين (٢) .

وفي إطار النظرة الليبرالية للإنسان على أنه رشيد وقادر على الموازنة بين الصحيح والزائف ، تصبح الصحافة مشروعاً لتقديم الأدلة والحجج التي على أساسها يستطيع الشعب مراجعة الحكومة، ومشروعاً لشحذ عقول المواطنين نحو السياسة العامة(٣).

وهكذا ، تبرز أهمية وسائل الإعلام كأداة مساندة للتحديث السياسي ، ومحفزة على المشاركة السياسية ، ومساعدة في تحقيق التكامل السياسي بين الصفوة الحاكمة والمواطنين .

بيد أن النظام الليبرالي يشهد أيضاً ظهور أزمتي الشرعية والهوية ، فأزمة الشرعية تنشأ نتيجة التوتر القائم بين " أسطورة " المعلومات الحرة والمتاحة وبين " السرية " كمتطلب لنجاح العمليات الحكومية . في حين تنشأ أزمة الهوية نتيجة دعم الصحافة لقيم واتجاهات الفردية المطلقة، وإمكانية تصعيد الصراعات خاصة في مجتمعات الأقليات (٤).

وعلى صعيد الممارسة العملية ، فإن حرية الصحافة بالمفهوم الليبرالي لم تتحقق بعد في أي مجتمع من المجتمعات مما دعا إلى المطالبة بتقييد هذا الحق إذا ما أدى إلى تهديد أخلاقيات المجتمع أو سلطة الدولة ، أو تعرض لسوء الاستخدام . وفي ظل ظهور الاتجاهات الاحتكارية في ملكية الصحف ، وتدخل المصالح المالية في شئون الصحافة ، أصبح تدخل الشركات الكبرى في شئون الصحف بديلاً عن التدخل الحكومي ، والنتيجة واحدة هي فرض قيود على حرية النشر والتعبير (٥) .

وتشير د . عواطف عبد الرحمن إلى أن النظرية الليبرالية تبدو عاجزة عن تفسير

---

(١) حمدي حسن ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

(٢) جون ميريل ورالف لاونشتين ، الإعلام وسيلة ورسالة ، ترجمة ساعد العرابي الحارثي (الرياض ، دار المريخ للنشر ، ١٩٨٩) ص ٣٣٧ .

(٣) السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ م ، ص ٢٦٣ ــ ٢٦٤ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٥) حمدي حسن ، ١٩٩١ م ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ ــ ١٥١ .

الأوضاع الإعلامية العربية ، وأنها غير صالحة للتطبيق على الصحافة العربية ، إلا أن ذلك لا يلغي نهائياً إمكانية تطبيقها بشكل جزئي على بعض الملامح القليلة في الصحافة العربية [1] .

وإذا اعتمدنا على ممارسات الصحف الحزبية المعارضة في مصر كمعيار لتطبيق النظام الليبرالي على الصحافة المصرية ، فإننا نستطيع القول أن هناك بعض السمات الليبرالية مثل عدم وجود رقابة مسبقة ، والتوسع في انتقاد الحكومة والمسئولين دون عقاب ، والسعي إلى كشف الحقائق وتعقب الفساد .

ثالثاً : نظرية المسئولية الاجتماعية :

ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال تقرير نشر عام ١٩٤٧ بواسطة " لجنة هوتشينز " . وقد استهدفت النظرية وضع ضوابط أخلاقية للصحافة والتوفيق بين حرية الصحافة والمسئولية الاجتماعية [2] .

وتتلخص المبادئ الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية في الالتزام بمسئوليات معينة تجاه المجتمع من خلال وضع مستويات مهنية للصدق والموضوعية والتوازن ، وتجنب أي شيء يؤدي إلى الجريمة أو العنف أو الفوضى . وينبغي أن تكون الصحافة تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع . أما التدخل في شئون الصحافة ففي إطار المصلحة العامة ، وقد تمثل ذلك في أشكال مختلفة منها وضع قواعد للممارسة الصحفية وتنظيم التشريعات المضادة للاحتكارات الصحفية ، وإقامة مجالس الصحافة ووضع نظم لدعم الصحف [3] .

وهكذا ، تبرز الرقابة المحدودة على الصحف ، الأمر الذي يتعارض مع حرية الصحافة بشكلها المطلق ، ويثير التساؤل حول مغزى مطالبة الدول الغربية بإقرار حرية الصحافة في العالم الثالث في الوقت الذي تتراجع فيه المفاهيم الليبرالية .

ويجيب " جون ميريل J.Merrill " على هذا التساؤل فيعترف أن الاعتماد على المسئولية الاجتماعية كمعيار للحكم على الصحف بمثابة " خيانة " من وجهة نظر

---

(1) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .
(2) جون ميريل ورالف لارنشتين ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .
(3) حمدي حسن ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

الديمقراطيات الغربية ، إلا أنه يرى أن هذا المعيار أكثر واقعية موضحـــاً أن الصحـف المسئولة اجتماعياً هي التي تعكس فلسفة نظامها الحكومي وتقدم مادة تعليمية لقرائها [1] .

ووفق هذه النظرية ، يمكن أن تساهم وسائل الإعلام بدور فعال في عملية التنميـة السياسية، لأن المسئولية الاجتماعية تحتم عليها التعبير عن رغبات وتطلعات المواطنيـن وتوجيه النقد إلى السلطة السياسية في حالة خروجها عن الشرعية [2] .

كما تساهم وسائل الإعلام في عملية إدارة الصراع السياسي بشكل سلمي من خلال رفـع الصراع إلى مستوى المناقشة ، وعـرض كافـة وجهات نظر القـوى السياسـية المتصارعة .

وتوفر نظرية المسئولية الاجتماعية إمكانية إسهام وسائل الإعلام في معالجة أزمتي الشرعية والهوية ، من خلال تجنب المضامين التي تثير الاضطرابات والعنف والعصيـان المدني ، أو تسيء إلى الأقليات .

ويصعب القول بإمكانية تطبيق هذه النظرية على الصحافة المصرية ، لاختـلاف أسسها ومنطلقاتها . فالمسئولية – في تصورنا – تصحيح لتجاوزات المفـهوم الليبرالي للصحافة ، والصحافة المصرية لم تواجه بعد هذه المرحلة ، إلا أن التحول إلى التعدديـة الصحفية يطرح احتمالات التوفيق بين الحرية والمسئولية الاجتماعية في المستقبل .

رابعاً : النظرية الشيوعية :

تستمد هذه النظرية أساسها النظري من التراث الماركسي اللينيني ، ويتمثل الـدور الرئيسي للصحافة في التربية الفكرية الأيديولوجية والتعبئة السياسية والتنظيم لجميع فئـات الشعب دون استثناء [3] .

وتفترض النظرية الشيوعية أن الجماهير أضعف من أن تحاط علماً بكل ما تقوم به الحكومة ، وأن الصحافة يجب أن تعمل دائماً من أجل الأفضل ، والأفضل عادة هو مـا تقوله القيادة [4] .

---

(1) John. C. Merrill, the Global Perspective . in Global Journalism : A Survey of the Worlds Mass Media (New York : Longman ، 1983) p. 18 .

(2) خيرت معوض ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

(3) عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٧ .

(4) جون ميرل ورالف لاونشتين ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

ووفق هذه النظرية ، لا ينبغي التعبير عن مصالح متعارضة ، ويجب ألا يمتد النقاش بحيث يشكل خطورة على المجتمع ، وللمجتمع الحق في استخدام الرقابة والإجراءات الأخرى لمنع أو معاقبة كل من ينشر مضاداً للمجتمع الشيوعي . ومن ثم فإن وظائف الصحافة تتحدد في إطار تشكيل المجتمع والتحرك نحوا للشيوعية ، والتنشئة الاجتماعية ، والتعبئة نحو أهداف اجتماعية واقتصادية مخطط لها [1] .

ومما تقدم ، نلاحظ أن الصحافة المطبوعة في هذا الإطار ، تعد جزءاً لا يتجزأ من الحكومة وأداة لتكريس سيطرة الطبقة العاملة ، وتعبئة الجماهير لمساندة النظام الشيوعي وأهدافه .

وقد تداعت هذه النظرية ، مع انهيار ما كانت تسمى بالمجتمعات الشيوعية واتجاهها نحو الانفتاح الإعلامي والمكاشفة والمصارحة ، ومن ثم لا جدوى في مناقشة إمكانية تطبيقها أو صلاحيتها لتفسير الواقع الإعلامي .

خامساً : النظرية التنموية " صحافة التنمية " :

ليس من السهل تحديد هوية هذه النظرية في عبارة واضحة محددة ، فهي لا تزال مجموعة من الآراء والتوصيفات الملائمة لمكانة وسائل الإعلام ووظائفها في الدول النامية . وربما كان " تقرير ماكبرايد " هو أفضل المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في طرح مجموعة الآراء حول الاستخدام التنموي لوسائل الإعلام .

وتكتسب النظرية التنموية وجودها المستقل عن نظريات الصحافة الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية والتغير الاجتماعي وتأكيدها على هوية الأمة ووحدتها وتماسكها ، ورفضها للتبعية والسلطوية المتعسفة [2] .

و " صحافة التنمية " – كما يعرفها " ليونارد سوسمان L. Sussman " – هي تركيز الصحفيين الموضوعيين على أخبار وحداثة التطورات في مجالات التنمية المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى نجاح التنمية الاقتصادية وتحقيق الوحدة الوطنية " وهي أيضاً " استخدام الحكومة لمنافذ الاتصال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [3] . وتتطلب

---

(١) حمدي حسن ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .   (٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(3) Leonard Sussman, Freedom of the Press : Problems in Restructuring the flow of International News. In Raymond. D. Gastil. Freedom in the world : Political Rights and Civil Liberties 1980 (New York : Freedom House، 1980) p. 87 .

"صحافة التنمية" من الصحفي – كما يقول ناريندر أجـــاروالا N. Aggarwala – أن يتفحص بعين ناقدة ، ويقيم ، ويكتب عن مدى ارتباط المشروع التنموي بالحاجات المحلية والقومية، ويتفحص الاختلافات بين الخطة وتطبيقها ، والاختلاف بين أثرها على النـــاس في تصريحات المسئولين وبين أثرها الفعلي [1] .

ويلاحظ الباحث هنا التناقض بين الاستخدام الحكومي للصحافة في خدمة التنميـــة وبين الدور الرقابي للصحافة . ففي ظل السيطرة الحكومية ، يتراجع النقد وتتحول أخبـــار التنمية إلى دعامة سياسية للحكومة وقياداتها .

ولعل هذا التناقض ما دعا " أنتوني سميث Anthony Smith " إلى التأكيد علـــى ضرورة التفرقة بين " صحافة التنمية " و " الاتصال في خدمة التنمية " إلا أنه يـــرى أن المفهومين يتداخلان في إطار السيطرة الحكومية (٢) . وهو ما يؤكـــده كـــالديب رامبـــال Kuldip Rampal حيث يشـــير إلى تشـــابك مفاهيم " صحافـــة التنمية " و " الصحافـــة الموجهة " و "الاتصال في خدمة التنمية " (٣) .

ووفق النظرية التنموية تتلخص مهام وسائل الإعلام في عملية التنمية السياسية فـــي النقاط التالية : (٤) .

- تشكيل اتجاهات الشعب وتنمية هويته الوطنية .
- مساعدة المواطنين على إدراك أن الدولة الجديدة قد قامت بالفعل .
- انتهاج سياسات تقررها الحكومة بهدف المساعدة في تحقيق التنمية الوطنية .
- تشجيع المواطنين على الثقة بالمؤسسات والسياسات الحكوميـــة ممـــا يضفـــي الشرعية على السلطة السياسية ويدعم مركزها .
- الإسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي من خلال تجنـــب الصراعـــات السياسية والاجتماعية ، وإحباط أصوات التشـــرذم والتفرقـــة والتخفيـــف مـــن

---

(1) Narinder Aggarwala, What is Development News? in Journal of Communication 29 (Spring 1979) p. 180 .
(2) Anthony Smith , the Geopolitics of information : How Western culture dominates the world ? (New York : oxford university press 1980) p. 39 .
(3) Kuldip. R. Rampal , the Mass Media Role in th third World, in J. Martin and G. Chaudhary, Comparative Mass Media Systems , 1988، Op. Cit، p. 164 .
(4) See Roger Tatarian, News Flow in the third world : An Overiew، in Philip. C. horton (ed), the third world and press freedom (New York : Praeger، 1978) p. 42 .
- أل هيستر ، (الصحافة الثورية وصحافة التنمية) في دليل الصحفي في العالم الثالث ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) ص ٨٣ – ٨٤ .

للتناقضات في القيم والاتجاهات بين الجماعات المتباينة .

- المساعدة في تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية ، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية .

- إبراز الإيجابيات ، وتجاهل السلبيات ، وتقليل حجم النقد إلى حده الأدنى .

مما تقدم ، يتبين لنا أن دور وسائل الإعلام هو تكريس الأوضاع القائمة أكثر من كونه دورا مساندا للتغيير السياسي والاجتماعي . فالوحدة ، والاستقرار السياسي والمصلحة القومية ، والتنمية الوطنية ، كلها اعتبارات تعطي الحكومة حق التدخل لمراقبة الصحافة وتوجيهها . ومن ثم تتضاءل إمكانية قيام الصحافة بتقصي الحقائق وكشف التناقض بين التصريحات الحكومية وبين الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وهو الدور الذي افترضه "أجاروالا" وتأسيسا على ذلك ، تبرز قضية سوء استخدام مفهوم "صحافة التنمية" ، خاصة في إطار الاحتكار الحكومي للصحف ، حيث تتحول طاقات لخدمة هدف تدعيم مركز السلطة السياسية وتصبح أهداف التنمية الوطنية ذات أهمية ضئيلة [1] .

وباختصار ، فإنه عندما تقدس التنمية ، فإنه لا يمكن أن يكون هناك سوى مجال ضئيل لحركة الصحافة التي هي نقيض للتنمية المخططة ، ومن ثم تصبح سياسات التنمية - وفق مفهوم صحافة التنمية - متناقضة مع الديمقراطية والحوار والمشاركة في صنع القرار [2] ويشير " جراهام مايتون Graham Mytton " إلى أن حرية تبدو نوعا من " الترف الفكري " في نظر المتحمسين لمفهوم " صحافة التنمية " بدعوى أن الحرية تفقد معناها عندما يكون البقاء الإنساني هو المبدأ الوحيد المؤثر في حياة الشعوب [3] .

ويوضح " د فاروق أبو زيد " أنه في الدولة العربية التي ادعت ضرورة توجيه الصحافة لخدمة التنمية والقضايا القومية ، انتهى الأمر بتوظيف الصحف لتدعيم النظام السياسي الحاكم والترويج لأفكاره والدفاع عن سياساته [4] .

وفي رأينا ، إن محاولة الادعاء بأن حرية الصحافة تهديد للأمن والسلام الاجتماعي

---

(1) أل هيستر ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(2) Sunwoo Nam and Inhawn oh، Press Freedom : Functions of Subsystem Autonomy، Antithesis of Development, in Journalism Quarterly 53, No.4 (Winter 1973) p.745.

(3) Graham Mytton , Mass Communication in Africa (London : Edward Arnold Publisher Ltd، 1983، p. 59 .

(4) فاروق أبو زيد ، التحديات الإعلامية العربية ، ص ٧٦ .

والتنمية الوطنية ، بمثابة ارتداد إلى مفهوم النظرية السلطوية . ولعل تعثر تجارب التنمية، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، في المجتمعات التي تبنت الادعاء ، يوضحان خطأ مثل ذلك الافتراض . فلا التنمية بمفهومها الشامل تحققت ، ولا الاستقرار السياسي والاجتماعي تحقق .

ويؤيد الباحث وجهة النظر المدافعة عن حرية الصحافة كعامل أساسي في تهيئة مناخ مواتٍ للتنمية ، وتنشيط المشاركة السياسية ، ومراقبة جهود التنمية . وفي هذا يشير "سانوونام Sunwoo Nam " إلى أنه ما لم تعطي الصحافة الدور الذي أسماه " لوشيان باي " دور " المفتش العام " بما يسمح لها بقدر عظيم من حرية العمل ، فإن برامج التنمية يمكن أن تنتهي بإثراء الأقلية التي تسيء استخدام سلطاتها ، فالسلطة تفسد . والسلطة المطلقة تؤدي إلى الفساد المطلق [1] .

ويؤكد " ولبورشرام " أن الإعلام الحر وسيلة لتحقيق التحول المنشود والتعجيل بالتنمية فالتغيير لن يحدث ما لم يفهم الناس أسباب التغيير ووسائله وأهدافه وقرارات التغيير لن تنفذ ما لم تتح الفرصة لمناقشتها ، والمشاركة الوطنية الحقيقية في التنمية لن تتم ما لم يتدفق الإعلام من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل [2] .

وإذا حاولنا تطبيق مفهوم " صحافة التنمية " على الصحافة المصرية نلاحظ أن الصحف القومية أكثر اقترابا من هذا المفهوم ، يدلنا على ذلك التزامها في ممارساتها باعتبارات "الوحدة الوطنية" و " المصلحة القومية " و " السلام الاجتماعي " وهي مفاهيم متداولة سواء في الخطاب السياسي الرسمي أو في الكتابات الصحفية .

وبجانب ذلك يوجد قدر من الحرية والتعددية يتمثل في بعض الأقلام والرسوم الكاريكاتورية الأمر الذي يشير إلى أهمية حرية الصحافة وعدم تناقضها مع متطلبات التنمية .

أما الصحافة الحزبية المعارضة ، فإنها أكثر اقترابا من مفهوم الصحافة المستقلة ، حيث تبدو في ممارساتها متحررة من كافة القيود والاعتبارات التي تلتزم بها الصحف القومية . وعندما تعالج قضايا التنمية ، فإنها تتجه إلى التركيز على البعد السياسي وتغليب المصالح الحزبية ، وإبراز السلبيات وتتوسع في النقد إلى حد الدعوة إلى الإضراب والعصيان المدني .

---

(1) Sunwoo Nam . Press Freedom in the third world , In J. Martin and A. G. Chaudhary . (Comparative Mass System . 1983) p. 313

(2) Wilbur Schramm , Mass Media and National Development, 1964, pp. 326 - 327 .

وهكذا ، تركز الصحف القومية على اعتبارات الوحدة الوطنية والاستقرار والتنمية، في حين تركز الصحف الحزبية المعارضة على الدور الرقابي والدعوة إلى التغيير السياسي والاجتماعي ، ومن ثم ، فإن الصحافة المصرية – في إطار هذه الازدواجية – تحمل بعض سمات الصحافة الموجهة والصحافة التنموية والصحافة المستقلة .

المبحث الثاني

وسائل الإعلام والتنمية السياسية

عندما نتحدث عن دور وسائل الإعلام في عملية التنمية السياسية ، ينبغي أن نأخذ في الحسبان عدة اعتبارات هي :

- إن النظام السياسي عبارة عن شبكة من القنوات الاتصالية ، والنظم الفرعية للنظام أي الأحزاب وجماعات المصالح ووسائل الإعلام عبارة عن نظم اتصال مصغرة ، ومن ثم فإن الاتصال كعملية تتخلل السياسية كنشاط ، وأنه يمكن وصف جوانب الحياة السياسية كأنماط للاتصال [1] .
- إن الاتصال السياسي مضمون سياسي مباشر أو غير مباشر ينساب من خلال الرسائل الاتصالية الشخصية أو الجماهيرية ، ويعبر عن أهداف يسعى القائم بالاتصال السياسي إلى تحقيقها من خلال خلق نوع من الإقناع والاقتناع مع جمهور معين ، وذلك دون إغفال المحددات الذاتية والموضوعية التي قد تكون لها انعكاساتها الإيجابية أو السلبية على العملية الاتصالية (٢) .
- إنه بوسع وسائل الإعلام التأثير في الاتجاهات المهزوزة وإدخال تغييرات طفيفة على الاتجاهات القوية ، لكن من الصعب عليها أن تغير الاتجاهات الراسخة ، إلا أن التغيير يأتي عن طريق التأثير الشخصي ، ويقتصر دور الاتصال الجماهيري على المساعدة في ذلك بطريقة غير مباشرة (٣) .
- إن دور وسائل الإعلام في التنمية السياسية دور مساند ، حيث تعمل بجانب مؤسسات وأدوات أخرى لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على الجماهير .
- إن فاعلية الدور التنموي للإعلام يتوقف على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي الذي تعمل في إطاره ، بالإضافة إلى وضعية وسائل الإعلام وقابليتها للتصديق وتجانس المضمون الذي تقدمه .

---

(١) عواطف عبد الرحمن ، إشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي ، ١٩٨٥ ، ص ١٧ ـ ١٨ .
(٢) عبد الخبير محمود عطا ، النظام الاتصالي المصري : الأدوار والمحددات والمعقبات ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (٦٦) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٢٢ .
(٣) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ ، ص ٨٧ ـ ٨٨ .

- إن وسائل الإعلام بمثابة وكلاء أو أدوات للقوى السياسية التي تملكها أو تدير شئونها ، ومن ثم فإن تلك القوى هي التي تتولى صياغة دور تلك الوسائل بما يحقق أهدافها ، وبالتالي فإن فاعلية الدور التنموي لوسائل الإعلام يرتبط بوضعية تلك القوى .

(١) وسائل الإعلام وبناء الأحزاب كمؤسسات سياسية :

تمثل عملية بناء المؤسسات بعدا هاما من أبعاد التنمية السياسية . وتأتي الأحزاب السياسية في مقدمة هذه المؤسسات التي توفر قنوات منتظمة لمشاركة الجماهير وتفاعلهم مع السلطة السياسية .

وتناط بالأحزاب السياسية في الدول النامية وظائف ومهام تتعلق بالتحديث والتنمية السياسية ، تفوق في أهميتها الوظائف التقليدية للأحزاب ، وتصبح الأحزاب من ذلك المنظور متغيرات مستقلة أي قوى مؤسسية تؤثر على التحديث وعلى التنمية السياسية وليست مجرد نتاج لهما . بل إن قدرة المجتمع على مواجهة أعباء التحديث وأزمات التنمية السياسية تتأثر إلى حد بعيد بأنواع الأحزاب القائمة فيه ومدى فاعليتها (١) .

ولكي تتوفر للأحزاب السياسية مقومات المؤسسية ، ينبغي أن تتوفر لديها درجة من التعقيد والاستقلال والقدرة على التكيف والتماسك . وعملية إسباغ الطابع المؤسسي على الأبنية السياسية – كما يقرر هنتنجتون – هي محوّر عملية التنمية السياسية ، وتلك العملية تكتسب أهمية خاصة في الدول النامية ، نظرا لما تعانيه من تخلف وانهيار سياسي ، ليس بسبب ضعف مؤسساتها السياسية وحسب ، بل كذلك بسبب أوضاع الفساد والعنف والتمزق الداخلي والتمرد (٢) .

والأحزاب السياسية كوسيط بين المواطنين والنظام السياسي ، تخدم المواطنين والحكومة والمجتمع . فهي توفر للمواطنين قنوات عديدة للحصول على المعلومات ، وتمكن الأفراد ذوي المصالح والاهتمامات المتشابهة من القيام بعمل جماعي منظم ، وتوفر لهم وسائل مستمرة للوصول إليها والتأثير على صانع القرار ، وتساند القادة

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .
(٢) عبد الغفار رشاد ، الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٦ .

والمثقفين في تحديهم لتصرفات ومراكز الحكام السياسيين ، وتحمي الأفراد من تلاعب السلطات السياسية ، أما خدمتها للحكومة فتتمثل في توفير مصادر للمعلومات عن المصالح والاهتمامات والأنشطة العامة ، وتوفير قنوات مؤسسية للحفاظ على استقرار المجتمع ، أما خدمتها للمجتمع ككل فتتمثل في جعل الحكومة مستجيبة لأعضاء المجتمع ، والحيلولة دون المواجهات العنيفة كوسيلة لحل الصراعات ومن ثم تسود المفاوضة والتوفيق ، والحيلولة دون سيطرة فرد أو جماعة صغيرة على المجتمع ، وتشجيع التغيير الاجتماعي التدريجي [١] .

وإذا كانت النظم السياسية ، وما تتضمنه من مؤسسات ومعايير وقيم ، لا يمكن أن تتحقق ولا تستطيع أن تعمل بدون شبكات للاتصال ، وتفاعلات مع البيئة والنظم والمؤسسات والثقافات الأخرى [٢] . فإن الأحزاب السياسية كمؤسسات سياسية ، لا يمكنها أن تقوم وتستمر ، ولا تستطيع أن تقوم بوظائفها بدون وسائل الإعلام وفي مقدمتها الصحافة المطبوعة .

ويرى د . عبد الغفار رشاد أن الدور التقليدي للصحافة في الحياة السياسية ، كان يفترض فيه القيام بتحقيق توازن القوى بين مختلف الجماعات ، ومن ثم كان ينظر إلى وسائل الاتصال الجماهيري على أنها " جماعات مصالح " . وهذه النظرة – في رأيه – ليست ملائمة للدور الراهن لوسائل الإعلام ، فالصحافة أصبحت – في أكثر المجتمعات ديمقراطية وتعددية – ذات طابع تجاري ، والصحفيون يميلون إلى تقليل مشاركتهم المباشرة في الحياة السياسية ، وإلى إبراز حيادهم [٣] .

وهذا الحكم – في رأينا – يصعب تعميمه على المجتمعات النامية ، خاصة تلك التي أخذت بنظام التعدد الحزبي مؤخرا ، حيث يغلب الطابع السياسي على الصحف التي عانت من نظام الحزب الواحد وغياب حرية الصحافة ، ويميل الصحفيون إلى التعبير عن مواقفهم السياسية مستثمرين مناخ الانفتاح السياسي والإعلامي ، وينظر إلى بعض الصحف الحزبية المعارضة ذات التأثير على أنها جماعات مصالح تمارس الضغط على صانعي القرار ، وتسعى إلى إحداث توازن سياسي .

ويوضح " كراين سيمور " أن الصحافة المطبوعة أداة مساندة للأحزاب السياسية

---

(١) السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥٥ – ٢٥٦ .
(٢) عبد الغفار رشاد ، دراسات في الاتصال ، ١٩٨٤ ، ص ٥ .
(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٣٥ .

في نظم مختلفة ، وفي مراحل مختلفة من عملية التنمية السياسية . ويشير إلى أن هنـــاك ارتباطا وثيقا بين الصحافة والأحزاب كمؤسستين تمكنان القوى السياســـية والاجتماعيــة المختلفة من نقل مطالبها ومصالحها إلى السلطة السياسية (١) .

ويرى " بــول " أن الصحافة كوسيلة اتصــال بالجماهير لها دورهـا في تســهيل قيام الأحزاب السياسية ، كما تيسر للقيادة السياسية ممارسة مهامها من خلال نشر عـــدد من الرسائل ذات الاهتمام الواسع ، ومناقشة البدائل الملائمة لحــل القضايــا والمشــاكل المختلفة (٢) .

وتؤكد التجربة الحزبية المصرية الأولى (١٩٠٧ – ١٩١٤) وجهة النظر القائلــة بدور الصحف في تسهيل قيام الأحزاب السياسية ، حيث تأسست الأحــزاب مــن داخــل الصحف ، فقام الحزب الوطني من خلال صحيفة " اللواء " وقام حزب الأمة من خـــلال صحيفة " الجريدة " وقــام حــزب الإصــلاح على المبادئ الدستورية من خلال صحيفـة " المؤيد " .

وترجع أهمية الصحيفة بالنسبة للحزب السياسي إلى كونها تمكن من التواصل مــع أعضائه وإذا كان الحزب في السلطة تمكنه من توصيل قراراته للمجتمع ، وتســاهم فــي عملية التنشئة السياسية لأعضائه من خلال نشر ومتابعة المناقشات التي يجريها الحــزب داخله حول القضايا العامة ، ومتابعة النشاط البرلماني ، ودعم شعبية الحزب ، والمساهمة في صنع قيادات سياسية . كما تمكن الصحيفة الحزب المعارض من الرقابة على أعمــال الحكومة ، وتدافع عن الحزب وأهدافه في مواجهة القوى السياسية الأخرى (٣) .

ويحدد د . سامي عزيز دور الصحافة المطبوعة في النظام الحزبـــي فــي ثلاثــة مسالك : فهي أولا وسيلة الاتصال التي تلتف حولها الشئون السياسية ، وهي ثانيا قوة لــها وزنها في حملات الحزب ومعاركه ، وهي ثالثا مركز التجمع أثناء الحملات الانتخابيــة . وهي رابعا عضو من أعضاء الحزب (٤) .

كما تقوم الصحافة المطبوعة بتزويد المواطنين بالمعلومات حول فاعلية الأحــزاب ومبادئها وبرامجها ، إلى جانب دورها في زيادة درجـــات المشــاركة السياسـية لــدى المواطنين (٥) .

---

(1) Colin Seymour ، 1982 ، Op. Cit.، pp. 52 - 53 . 201 .
(2) Ithiel De Eola Pool ، 1963 . Op. Cit.، pp. 251 - 253 .
(٣) كمال قابيل ، ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ – ٢٦ .
(٤) سامي عزيز ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .
(٥) محمد عرفة ، ١٩٧٦ ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

ويمكننا أن نجمل المهام والوظائف التي يمكن أن تسهم بها وسائل الإعلام في بناء الأحزاب كمؤسسات سياسية ، ودعم دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية في النقاط التالية :

- إعلاء قيمة التعددية وتأكيد احترام الرأي الآخر سواء في تعامل الأحزاب مع السلطة السياسية ، أو القوى السياسية الأخرى ، أو مع الجماهير ، أو مع قياداتها أو أعضائها .
- تهيئة المناخ لممارسة تعددية فعلية ، ولمشاركة سياسية حقيقية غير وهمية أو مختلفة .
- تقديم صورة موضوعية للواقع الحزبي بمختلف قواه وتياراته ، والإسهام في تكوين صورة إيجابية للأحزاب الفاعلة ، وتجنب تشويهها وتحقيرها .
- مساعدة المواطنين على تفهم برامج الأحزاب وسياساتها .
- مساعدة الأحزاب في القيام بوظائفها التنموية المتمثلة في صياغة المصالح وتجميعها وإعداد الكوادر السياسية ، والتنشئة السياسية ، وإدارة الصراع السياسي بوسائل سلمية .
- تنمية الشعور بالثقة المتبادلة بين المواطنين والأحزاب السياسية ، والإسهام في تنشيط العضوية بالأحزاب .
- ترشيد الممارسات الحزبية من خلال مراقبة تصرفات الأحزاب ، وتصويب سلبياتها ، وترسيخ الممارسات الديمقراطية داخلها .
- إضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب ، ومعالجة مشكلة غلبة الطابع الشخصي على الأحزاب وممارساتها .
- دعم الدور الرقابي للأحزاب ، وتنمية الإحساس لدى الأحزاب بقدرتها على التأثير في مجريات الحياة السياسية .
- نبذ التعصب الحزبي ، وتقديم المصالح القومية على المصالح الحزبية ، من خلال صياغة الثوابت والأولويات التي ينبغي تقديمها على الانتماء الحزبي والالتزام الحزبي .
- معالجة المعوقات التي تحد من فاعلية الأحزاب ، وتهيئة المناخ لأحداث توازن سياسي يعكس كافة القوى والتيارات، ويحول دون وجود احتكار سياسي للسلطة.

(٢) وسائل الإعلام والثقافة السياسية :

إن التنمية السياسية ليست مجرد إقامة مؤسسات سياسية تتقاسم السلطة وتدير العملية السياسية ، وإنما تقتضي وجود ثقافة تحكم ممارسات هذه المؤسسات ، سواء فيما بينها وبين السلطة السياسية ، أو فيما بينها وبين الجماهير أو بداخلها ، وتمكنها من أداء وظائفها بفاعلية .

باختصار ، فإن التعددية السياسية أو الديمقراطية تتطلب أساسا وجود الإنسان الديمقراطي الذي يمارس التعددية ويحقق أهدافها .

والثقافة السياسية Political Culture وفق تعريف " لوسيان باي L. Pye " هي منظومة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر ، التي تعطي العملية السياسية معنى والتظاماً ، وترسي المبادئ والقواعد الأساسية الحاكمة للسلوك داخل النسق السياسي (١) .

وللثقافة السياسية – وفق تحليل " جبرائيل ألموند Gabriel Almond " و " سيدني فيربا Sidney Verba " – ثلاثة أنماط : ثقافة سياسية متقوقعة حيث تضطلع الزعامة أو القيادة بالأدوار السياسية والاقتصادية والدينية ، والأفراد ليس لديهم وعي أو معلومات أو معرفة بالنظام السياسي ككيان خاص متميز – وثقافة سياسية رعوية حيث يكون الأفراد أو الرعايا على وعي بالسلطة السياسية ، وربما يشاركون فيها بفخر ، لكنهم ربما يظلون على كراهيتهم لها ، وقد يقيمونها على أنها شرعية أو على أنها غير شرعية – وثقافة سياسية مشاركة حيث يتجه اهتمام الأفراد ووعيهم صراحة نحو النظام السياسي ككل ، وتتكون لديهم توجهات الذات باعتبارهم لأنفسهم أفرادا نشيطين يلعبون دورا فعالا في العملية السياسية (٢) .

ووفق منظومة القيم السياسية الغربية ، فإن هناك ست ثنائيات أساسية من القيم تتمثل في الحرية – الإكراه Liberty - Coercion الثقة – الشك Trust - Distrust المقاومة – الخضوع Resistance - Submission المساواة – التدرج Equality - Hierarcly التدين – العلمنة Piety - Secularity ، الولاء القومي – الولاء المحلي National Loyalty - Communal Loyalty (٣) .

---

(1) Sidney Verba , Comparative Political Culture , in L. W. Pye & S. Verba (eds), Political Culture and Political Development (Princeton University Press , 1965) p. 513 .

(٢) عبد الغفار رشاد ، الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ٦٢ـ ٦٣ .

(3) Lucian Pye , Political Culture and Political Development , in L. W. Pye & S. Verba (eds) , 1965 , Op. Cit. pp. 21 - 23 .

وتأسيسا على ذلك ، فإنه ينبغي إحلال الحرية كقيمة ديمقراطية محل الإكراه كقيمة أوتوقراطية ، وإحلال ثقة المواطنين في النظام السياسي والصفوة الحاكمة محل الشك السياسي الذي من شأنه اهتزاز شرعية النظام السياسي ، وإحلال المقاومة والإيجابية في مواجهة القهر والظلم محل الخضوع والاستسلام والإذعان ، وإحلال المساواة في الحقوق والواجبات محل التدرج والتمييز وفق معايير النسب والانتماء والمكانة ، والفصل بين الدين والسياسة ، وإحلال الانتماء إلى كيان سياسي واحد تقوم على أمره دولة مستقلة ذات سيادة محل الانتماءات القبلية واللغوية والمحلية والدينية [1] .

وهكذا ، تبدو منظومة القيم السياسية لليبرالية الغربية منسجمة مع نظرية التقليد والحداثة، إلا أنها تبدو مثالية . فلا يوجد المجتمع الذي تستوعب ثقافته السياسية هذه القيم أو تلك على نحو مطلق . وعملية الانتقال والإحلال تبدو أكثر تعقيدا في ظل اختلاف الخبرات التاريخية ، وتفاوت المستويات الاقتصادية والاجتماعية داخل كل مجتمع ، ومن ثم تبدو أهمية تطويع هذه القيم واستيعابها في إطار ثقافة المجتمع ، وبالصورة التي تجنب أفراده أضرار التشوه والاغتراب الثقافي .

ويحدد الدكتور كمال المنوفي عناصر الثقافة السياسية الديمقراطية التي تكفل فاعلية الممارسة الديمقراطية في النقاط التالية : [2]

(أ) الشعور بالاقتدار السياسي : أي شعور غالبية أفراد المجتمع بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية ، سواء من خلال إبداء الرأي في مختلف القضايا ، أو من خلال توجيه النقد دون خوف من عقاب أو لوم .

(ب) الاستعداد للمشاركة السياسية : بمعنى مشاركة أغلب المواطنين بوعي وإيجابية في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحاكم وأعضاء المؤسسات التمثيلية على المستويين المركزي والمحلي .

(ج) التسامح الفكري المتبادل : ويقصد بذلك أن يسمح لكافة الآراء والتوجهات بأن تعبر عن نفسها دون قيود طالما لا تشكل تهديدا لنظام المجتمع العام .

(د) توفر روح المبادرة : أي شعور الغالبية بالمبادرة سواء لمناهضة الظلم أو الطغيان أو المشاركة في الجهود الإنسانية .

---

(١) السيد عبد الحليم الزيات ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ ـ ٢٩٣ .
(٢) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد (٨٠) ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٦٧ ـ ٧٢ .

(هـ) اللاشخصانية : ويقصد بها اعتقاد الأفراد بأن السلطة السياسي مودعـــة فـــي مؤسسات وغير متوحدة مع شخص الحاكم الذي يعامل كبشر عرضه للوقـــوع في الخطأ مما يوجب محاسبته ومساءلته .

(و) الثقة السياسية : بمعني الشعور بالثقة المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي وفيما بين المؤسسات السياسية بعضها البعض ، ففي غياب الثقـــة السياســية تنتاب المجتمع حالة من الفردية يصعب معها وجود مناخ صحـــي للتنـــافس السياسي الذي يشكل جوهر الديمقراطية .

وفي هذا الإطار ، يمكننا أن نحدد المهام التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام في مجـــال تشكيل الثقافة السياسية في النقاط التالية :

- توسيع دائرة النقاش حول القضايا العامة ، وتشجيع المواطنين على إبداء الـــرأي فيها ، وتوجيه النقد دون خوف من العقاب ، الأمر الذي يؤكد جدوى إبداء الرأي ، والإحساس بالقدرة على التأثير في الحياة العامة .
- الإسهام في نشر الثقافة السياسية المشاركة ويقصد بها تلـــك الأنمـــاط الثقافيـــة السياسية التي تشجع درجة عالية من النشاط والمشاركة السياسية [1] .
- إعلاء قيمة التسامح الفكري ، واحترام الرأي الآخر ، ونبذ التعصب ، وتجنـــب تحقير الآراء المعارضة وتشويهها وتصويرها على أنها نوع من الخروج عـــن المصلحة الوطنية. وهذا يتطلب عرض وجهات نظر كل القوى السياســـية دون استبعاد .
- التأكيد على الحرية كقيمة أساسية ، وتنمية روح المقاومة لدى الجماهير حتـــى يمكن أن تتصدى لكل أساليب الظلم والتسلط . وهذا يتطلـــب إحـــلال التطلـــع والمقاومة محل الرضا والاستكانة ، وتوسيع آفاق الجماهير وتطلعاتها (٢) .
- تجنب المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية من منظور شخصي يجعل شـــخوص الحكام والزعماء محور الحياة السياسية .
- الإسهام في تضييق الفجوة بين الثقافة السياسية للمواطنيـــن والثقافـــة السياســية للنخبة الحاكمة ، مما يعزز الثقة السياسية بين الطرفين .

---

(١) أماني قنديل ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .
(٢) محمد عزلة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ ـ ١٤٢ .

- دعم الممارسات الديمقراطية الصحيحة ، وتقديم النماذج السلوكية السياسية التي تعلي قيم الحرية والعدل والمساواة والمشاركة والتنافس والتسامح والتعاون ، وكشف الممارسات الخاطئة وتصويبها بموضوعية وتجرد ودون تحيز .
- تقديم معالجات إعلامية متوازنة لمختلف القضايا السياسية ، وطرح كافة البدائل والتفضيلات التي تتبناها القوى السياسية المختلفة الأمر الذي يساعد على تكوين الرأي الصائب واتخاذ القرار الصحيح .

ويثير موضوع الثقافة السياسية الجدل حول العلاقة بين العلمنة والتدين ، فبينما يرى البعض أن علمنة الثقافة السياسية Secularizing the Political Culture تعني استقلال المجتمع الديني عن المجتمع المدني والفصل بين القيم والأدوار السياسية وبين القيم والأدوار الدينية - يرى البعض الآخر أن علمنة الثقافة السياسية تعني إبعاد الفهم الخاطئ للدين عن أمور السياسة من خلال حل مشكلة التصارع بين القيم التقليدية والقيم الحديثة [1] .

وفي رأينا ، أن الدين قيمة محورية تحكم السلوك الفردي والجماعي خاصة في المجتمعات الإسلامية ، ومن ثم لا يمكننا استبعاد الدين أو تطويعه للأفكار والمبادئ العلمانية ، فالعلمنة نسق فكري ، أما الإسلام فعقيدة وهوية ومنظومة للقيم . ولسنا مع الرفض المطلق أو القبول المطلق لما تتضمنه التجارب الإنسانية من أفكار وتطبيقات ، فهناك ما هو صالح للتعميم والاستفادة ، وهناك ما لا يصلح ، الأمر الذي يحتم الاجتهاد والابتكار في إطار التراث الإسلامي ، والاستفادة من الآخر مع مراعاة خصوصية الواقع والفكر والثقافة .

وهنا يبرز تساؤل هام : هل يمكن أن تسهم وسائل الإعلام في حل مشكلة الصراع بين ما يسمى بالقيم التقليدية ، والقيم الحديثة ؟

والدكتور كمال المنوفي يرى أن دور الإعلام يتواضع في تعديل مكونات الثقافة السياسية التقليدية ، حيث أن تلك المكونات راسخة وتعديلها أمر شاق يتطلب وقتا طويلا ، علاوة على أن المادة الإعلامية ليست دائما في خدمة التفسير الثقافي ، بل ربما كانت أحيانا في صالح تكريس عناصر الثقافة السياسية التقليدية (٢) .

---

(١) محمد عرفة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ - ١٣٥ .
(٢) كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، ص ٢٠٨ .

أما محمد عرفة فيرى أن الصحافة يمكنها أن تسهم في تقديم القيم الحديثة في الثقافة السياسية من خلال إطارات مقبولة ، ومن منظور القيم الأصيلة ، ومن خلال تطوير القيم الأصيلة ، وبذلك يزداد التقارب بين القيم الحديثة والقيم الأصيلة (١) .

وتوضح د. شاهيناز طلعت أن القيم الثقافية لأي مجتمع لها جذورها التي تمتد متفقة مع التقاليد الدينية ، ولهذا فإن العقائد الدينية هي الأساس الذي تصدر عن طريقه الأحكام القانونية العاجلة في غياب الحقائق أو عند الافتقار إلى التفكير المنطقي (٢) .

ويشير د . " عبد الغفار رشاد " إلى أن الثقافة السياسية ترتبط أساسا بظاهرة السلطة ، وأنها ثقافة فرعية في ثقافة المجتمع العامة (٣) .

ويرى د . " السيد الزيات " أن الدين لا يزال أحد العوامل الفاعلة والمؤثرة في أنماط السلوك والتوجهات السياسية والاجتماعية في المدنيات الحديثة التي تعتنق العلمانية وتنادي بها (٤) .

وتأسيسا على ذلك ، فإننا نرى أن مسئولية وسائل الإعلام تقتضي توضيح العلاقة بين القيم الأصيلة والقيم الحديثة ، وتأكيد الذاتية الثقافية للمجتمع وحمايتها من عمليات التشويه الثقافي والهيمنة الثقافية ، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تصور الدين على أنه نقيض للديمقراطية والتقدم .

ودور وسائل الإعلام ليس إيجابيا في كل الأحوال ، فقد تقوم بدور سلبي في مجال التثقيف السياسي إذا فهمت وظيفتها في حدود تبرير السياسات ، وصرف المواطنين عن الاهتمام بالمشاكل الكبرى للمجتمع عن طريق الهائم بمواد إعلامية هابطة ورخيصة ، الأمر الذي يساهم في تزييف الوعي السياسي (٥) .

وأحيانا لا يتلاءم المضمون الإعلامي مع الحاجات الواقعية ومتطلباتها ، فيعمل على نقل تيارات وأفكار وقيم وصور من الخارج لا تتلاءم مع نظائرها المحلية ، ومن ثم تخلق تناقضا أو عدم تكامل في لغة الثقافة والقيم وهو ما يؤدي إلى إضعاف السياق القيمي والثقافي (٦) .

---

(١) محمد عرفة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ ــ ١٣٦ .
(٢) شاهيناز طلعت ، الرأي العام ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦٣ .
(٣) د . عبد الغفار رشاد ، الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ٧٠ .
(٤) السيد عبد الحليم الزيات ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .
(٥) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، ١٩٨٥ ، ص ٧٧ .
(٦) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين ، عينة بحوث الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٠ .

نخلص مما سبق إلى أن الثقافة السياسية بعد أساسي من أبعاد التنمية السياسية ، وأن التعددية الحزبية تقتضي بناء منظومة من القيم الثقافية السياسية الديمقراطية ، التي من شأنها بناء الإنسان الديمقراطي وتغذية الممارسات الديمقراطية .

ولوسائل الإعلام دورها في ترسيخ القيم الثقافية السياسية ، التي تساعد على زيادة مدارك المواطنين ، وإنضاج وعيهم السياسي ، وتحفيزهم على المشاركة السياسية ، والتأثير في مجريات العملية السياسية .

(٣) وسائل الإعلام والمشاركة السياسية :

المشاركة السياسية هي " حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو بالانضمام إلى المنظمات السياسية " [١] .

وهناك من يرى أن المشاركة السياسية هي " تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي تسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم وفي صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر [٢] .

والمشاركة السياسية – من حيث طبيعتها الديناميكية – ليست ظاهرة ذات بعد واحد تقتصر على مباشرة حق التصويت وما تقتضيه الحملات الانتخابية من ممارسات سياسية، ولكنها عملية متعددة الأبعاد والزوايا ، ومتنوعة المستويات والبدائل ، ومن ثم تتفاوت وسائلها وأساليبها من حيث جديتها وفعاليتها ، ومن حيث متطلباتها وضوابطها ، كما أنها تتباين من حيث مشروعيتها أو عدم مشروعيتها فضلاً عن تنوعها داخل المجتمع الواحد ، واختلافها أحيانا من مجتمع إلى آخر ، أو من نظام سياسي إلى غيره ، وربما أيضا من وقت إلى آخر داخل المجتمع أو النظام السياسي الواحد [٣] .

وطبقا لما تقدم ، يتضح لنا أن المشاركة السياسية عملية اختيارية تطوعية ، تتعدد أساليبها ودرجاتها ، وتتخذ صيغا مختلفة منها التصويت والترشيح ، والعضوية من خلال

---

(١) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية المتغيرة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩) ص ٧٨ .

(٢) السيد ياسين (إشراف) ، الثورة والتغيير الاجتماعي ، العدد ١٥ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٢) ص ٣٠ .

(٣) السيد عبد الحليم الزيات ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ – ١٨٣ .

الأحزاب وجماعات الضغط ، والاحتجاج من خلال الوسائل السلمية كالإضراب والاعتصام والتظاهر .

ويعتبر تكوين اتجاهات إيجابية للمواطن تجاه النظام السياسي المطلب الأول للمشاركة السياسية ، وهو أيضا أكثر المتطلبات علاقة بوسائل الإعلام ، فاتجاهات المواطن تجاه النظام السياسي هي التي تحكم موقفه من هذا النظام ، ورغبته في المشاركة أو إعراضه عنها ، بالإضافة إلى تأثيرها على درجة مشاركته السياسية [١] .

وهناك أربع مراحل لتكوين الاتجاه الموات للمشاركة السياسية هي : [٢]

(أ) إدراك الفرد للموضوع .

(ب) التوقع بما سيجنيه الفرد من المشاركة .

(ج) إدراكه للجزاء أو المكافأة .

(د) اتخاذ القرار بالمشاركة أو العدول .

وتوضح د . شاهيناز طلعت أن الجماهير تنظر إلى المسائل العامة على أنها لا ترقى إلى أهمية مسائل أخرى خاصة بها ، وأنها تنال الدرجة الثالثة أو الرابعة في ترتيب اهتماماتها، ومن ثم فإن الجماهير تساهم في تلك المسائل العامة بأحاسيسها وليس بفكرها . ويرتبط عمق ومستوى هذه الأحاسيس ، عادة ، بالعدالة والشرف والسلام ، أكثر مما يرتبط بالتفكير المنطقي [٣] .

وترتبط المشاركة السياسية بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع . ومن الضروري أن يتيح المجتمع من خلال قوانينه ونظمه فرص المشاركة السياسية أمام الجميع بشكل متساو [٤] . فكلما اتسعت فرص المشاركة السياسية كلما ساعد ذلك على الاستقرار السياسي . وكلما تضاءلت هذه الفرص كلما انهارت قيم الحرية والعدالة والمساواة ، وانبثقت أزمة المشاركة السياسية وتعاظم الشعور بالاغتراب السياسي عند المواطنين .

وتشير أزمة المشاركة السياسية إلى المطالب التي يتزايد حجمها وكثافتها بسرعة ، والمتعلقة بالإسهام في صنع القرار في النظام السياسي من قبل الشرائح والجماعات

---

(1) G. Dipalma، A. Pathy and Participation (New York : Free Press، 1976) p. 38 .

(٢) محمد عرفة ، ١٩٧٩ م ، مرجع سابق ، ص ٩٨ ــ ١٠٠ .

(٣) شاهيناز طلعت ، الرأي العام ، ١٩٨٦ ، ص ٢٧٨ .

(٤) صلاح منسي ، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ١٣ ــ ١٤ .

المختلفة داخل المجتمع (١) . أما الاغتراب السياسي فهو تلك الحالة من التناقض القائم بين ذلك الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي والقائمين على زمام السلطة بل العملية السياسية ذاتها ونتائجها (٢) .

ويحدد د. السيد غانم أربعة أبعاد لتفسير الاغتراب السياسي هي : (٣)

(أ) انعدام القوة السياسية : أي شعور الفرد بعدم القدرة على التأثير على تصرفات الحكومة .

(ب) انعدام المعنى السياسي : فقرارات الحكومة بالنسبة للفرد لا يمكن التنبؤ بها ومن ثم لا يمكنه استخدامها في صالحه .

(ج) عدم حيوية القواعد الاجتماعية المنظمة للسلوك الفردي .

(د) العزلة السياسية : حيث يعارض الفرد القواعد والأهداف السياسية التي يعتنقها ويدين بها الآخرون .

ولما كانت مظاهر السلبية السياسية ، فإن القضاء عليها أو التخفيف منها يتوقف على التحكم في متغيرات ثلاثة : الوضع الاجتماعي ، الاتجاهات السياسية ، والتنظيمات السياسية وشبه السياسية . أما الأول فيرتبط بمستوى التنمية ، والثاني والثالث ، وهما الأهم ، والتحكم فيهما يتم من خلال الاتصال السياسي والتنشئة السياسية (٤) .

ويوضح " دانيال ليرنر " أن تعامل الجماهير مع نظام الاتصال هو مشاركة ، أما مشاركة المواطن في شبكة الاتصال الجماهيري فإنها تمهيد لمشاركته في القرار السياسي (٥) .

ويشير " راو " إلى أنه في الإمكان إدماج المواطنين في المجتمع والدولة ، وتوضيح أسس المشاركة الفعالة من خلال الاتصال السياسي ، إلا أن هذا مرتبط بنظام تدفق المعلومات ، فقد يتيح للشعب الوعي بالمحيط الذي يدور حول الفرد ، وبالتالي يتيح له المشاركة عندما تسنح له الفرصة . وقد يغيب هذا الوعي فيكون من العسير تمييز هذه الفرصة أو إدراكها (٦) .

---

(١) السيد عبد المطلب ، غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ ، ص ٥٧ .
(٢) سعد إبراهيم جمعة ، الشباب والمشاركة السياسية ، (القاهرة : دار الثقافة ١٩٨٤) ، ص ٢٨ .
(٣) السيد عبد المطلب غانم ، علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية ، ١٩٧٦ م ، ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .
(٤) نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .
(5) Daniel Lerner , Toward A Communication Theory of Modernization, in L. Pye. S. Verba (eds) ، 1965 , Op. Cit.، pp. 343 - 347 .
(6) Y. V. L. Alarshmana Rao , Communication and Development (Minneaplis - Minn : University of Minnesota Press ، 1966) pp. 6 - 7 .

ووسائل الإعلام تسهم في وضع " جدول أعمال الجمهور " أي إقناع الناس بأن يعتبروا بعض الموضوعات أكثر أهمية من موضوعات أخرى ، ومن ثم المساعدة في تشكيل التفكير العام حول العملية السياسية والمشاكل التي تهتم بها . ورغم أهمية نظرية " إعداد جدول الأعمال " في تفسير العلاقة الديناميكية بين الصحافة والجمهور والسياسيين ، إلا أنه لا توجد إجابات واضحة للتساؤل حول مدى تأثير هذه النظرية على طريقة التصويت، وهل تؤدي هذه " الأجندة العامة " إلى اهتمام السياسيين بموضوعاتها على قمة القائمة وتجاهل تلك التي في قاع القمة ؟ (١) .

وقد توصلت دراسة بسيوني حمادة حول دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات القضايا في مصر إلى أن تأثير الصحف القومية والحزبية في وضع أولويات القضايا الوطنية أقوى بكثير من القضايا الدولية ، وأن تأثيرها في القضايا الطارئة أقوى من القضايا المستمرة ، ولكن هذا التأثير مشروط بنوعية الصحيفة وتوجهاتها ونوعية القضية والتوقيت ونوعية الجمهور (٢) .

وهكذا ، يتضح أن وسائل الإعلام تساهم في زيادة درجة الاهتمام السياسي لدى الجمهور، وترتيب أولويات القضايا ، مما يساعد على تكوين وجهات نظر بشأنها ، والمشاركة في المناقشات التي تجريها وسائل الإعلام حولها .

كما تساهم وسائل الإعلام في تكوين الصورة السياسية عن النظام السياسي ، من خلال ما تقدمه من معلومات وتصورات . والمشاركة السياسية مرتبطة بالتصور السياسي، ومدى تكون اتجاهات إيجابية لدى الأفراد تجاه النظام السياسي .

وتدرب وسائل الإعلام المواطنين على ممارسة حقوق المواطنة ، من خلال إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم السياسية ، واكتساب مهارات المناقشة وتقديم الطلبات السياسية التي قد تتعارض مع سياسات الحكومة وتوجهات صانع القرار (٣) .

ووسائل الإعلام باعتبارها أداة وقناة تربط المراكز الإعلامية بالأفراد والجماعات البعيدة عن المراكز ، تجعل الجماهير قريبة من مركز العملية السياسية ، وبالتالي تكون أكثر مشاركة فيها . كما تسهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية أي زيادة عدد

---

(١) ملفين ديفلير وساندر أبول روكتش ، نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢) ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧ .

(٢) بسيوني حمادة ، العلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور ودورها في ترتيب أولويات القضايا في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

(٣) محمد عرفة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١١٤ ـ ١١٦ .

المشاركين ، وتعميق مستوى المشاركة بحيث تصل إلى التأثير في صنع القرار السياسي بدلا من الاقتصار على التصويت [١] .

ويمكن لوسائل الإعلام أن تساهم في التأثير على المشاركة السياسية كسلوك ، من خلال زيادة الضغط الثقافي للمشاركة ، وزيادة البحث عن الفهم السياسي وزيادة هوية الجماعة ، وتسييس المنظمات الاجتماعية ، وتقوية الأحزاب السياسية وخلق نظام عادل للتصويت [٢] .

ووسائل الإعلام مورد مهم من موارد الفاعلية السياسية ، حيث تسهل الاتصال الرأسي بين الصفوة الحاكمة والجماهير ، وتسهل الاتصال الأفقي بين الجماهير وبعضها وبين الصفوة ذاتها . وهذا النوعان من الاتصال قد يشعران بالفرد بالثقة في قدرته على التأثير على الحكومة ، حينما يجد مطالبه مثارة في وسائل الإعلام ، والمواطن الواثق من نفسه هو المواطن المشارك الذي تتوفر لديه مهارات المشاركة والموارد اللازمة للسلوك السياسي الفعال [٣] .

وعلى الجانب الآخر ، تعد وسائل الإعلام صانعي القرار بعنصر مهم يعد إسهاما رئيسيا للإعلام في صياغة القرار السياسي ، ويتمثل ذلك في كونها معيارا أو مقياسا لاتجاهات الرأي العام ، ومن ثم فإن الرأي العام يمارس ضغط على صانع القرار ، إلا أن هذا الدور يرتبط بطبيعة النظام السياسي ومدى حرية الصحافة واستقلاليتها [٤] .

وفيما يتعلق بدور وسائل الإعلام في تغيير الاتجاه والتأثير على السلوك السياسي ، فمن الصعب الإسهام في تغيير الاتجاهات الراسخة أو العادات ذات الجذور العميقة ، لكن في الإمكان التأثير في الاتجاهات المهزوزة ، وإدخال تغييرات طفيفة على الاتجاهات القوية . ومن ثم فإن تغيير الاتجاهات يأتي عن طريق الاتصال الشخصي ، في حين يقتصر دور الصحافة على المساعدة في ذلك بطريقة غير مباشرة [٥] .

وتشير الدراسات الميدانية إلى أن الصحافة المطبوعة تلي التليفزيون من حيث التأثير على السلوك السياسي والسلوك التصويتي ، خصوصا بالنسبة للأفراد المهتمين

---

(١) محمد عرفة، ١٩٧٩، مرجع سابق ، ص ١١٣ ـ ١١٤ .
(٢) السيد عبد المطلب غانم ، علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤٧ .
(٣) محمد عرفة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .
(٤) محمد مصالحه ، دراسات في الإعلام العربي ، السلسلة الإعلامية ، العدد الثالث (بغداد : مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربية ، ١٩٨٤) ص ٢١١ ـ ٢١٢ .
(٥) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ ، ص ٨٧ ـ ٨٨ .

بالمسائل المحلية وغير المرتبطين أو الموالين لحزب بعينه ، كما تتزايد أهمية الصحافة المطبوعة بالنسبة للناخبين ذوي الاهتمام الفائق بعمليات الانتخاب والذين يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من الإعلام السياسي [1] . ولكن هذا لا يعني التفاؤل بدور أكبر للصحافة المطبوعة في العملية السياسية . فمهمة الصحافة تزداد تعقيداً في ظل ما تتسم به المجتمعات النامية من سلبية واغتراب سياسي ، الأمر الذي يخلق المناخ الأمثل لسيطرة وسيادة رأي فئة مثقفة أو حاكمة تسود المجتمع، فتستسلم وتخضع لها قطاعاته الواسعة[2].

نخلص مما سبق إلى أن وسائل الإعلام تساهم في زيادة درجة الاهتمام السياسي ، وترتيب أولويات الاهتمام السياسي ، وتدريب المواطنين على مهارات المناقشة والمشاركة، والشعور بالاقتدار السياسي ، وتكوين الصورة السياسية تجاه النظام السياسي، والتأثير على المشاركة كسلوك وزيادة درجتها وتعميق مستواها . وهذه الأدوار أو المهام مرتبطة في الأساس بالمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، ونوعية الجمهور ، وتنظيم تدفق المعلومات ، وحرية الصحافة واستقلاليتها .

ولوسائل الإعلام تأثيراتها السلبية التي تعوق المشاركة السياسية ، منها إثارة الشك السياسي وتعميقه من خلال تسفيه العمل السياسي ، والتشكيك في القيادات السياسية [3] والمبالغة في التأييد بشكل مطلق .

وإذا كان الشك المطلق في الصفوة الحاكمة يعرقل العمل الجماعي ، فإن الثقة المطلقة قد تؤدي إلى خلق علاقات سياسية غير ديمقراطية [4] .

وتتمثل التأثيرات السلبية أيضاً في إشاعة اللامبالاة والسلبية وإلهاء المواطنين من خلال صرف الاهتمام عن القضايا السياسية ، والمبالغة في تشجيع النشاطات الرياضية والفنية ، وتقديم نجوم الرياضة والفن كقدوة يحتذى بها .

والتنفيس صورة أخرى من صور التأثيرات السلبية ، لوسائل الإعلام ، ويتمثل ذلك في توجيه النقد في الاتجاه الذي ترتضيه السلطة السياسية ، وتجاهل وجهات النظر المعارضة، وتشويهها ، وتحقيرها ، ومن ثم يتعمق في نفوس الأفراد الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية وعدم جديتها .

---

(1) عبد الغفار رشاد ، دراسات في الاتصال ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤ ـ ٤٦ .
(2) عبد الغفار رشاد ، الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ١١٧ .
(3) انشراح الشال ، مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامي (القاهرة : دار نهضة الشرق ، ١٩٨٥) ص ١٧٢ .
(4) محمد عرفة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٤) وسائل الإعلام والشرعية السياسية :

يحـرص كل نظام سياسي على إضفاء الشرعية على سلطاته وممارساته ، وكسب التأيـيد والرضا الشعبي لقراراته وسياساته ، ومن ثم يصبح الحفاظ على الأوضاع القائمة وظيفة أساسية من وظائف الاتصال السياسي .

وتعرف أزمة الشرعية السياسية بأنها انهيار في البناء الدستوري ، وفي أداء الحكم يـنجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي . وعلى ذلك يمكن أن تأخذ أزمــة الشرعية شكل تغيير في هيكل الحكومة أو طابعها السياسي ، وتغيير في المصدر الـذي تسـتمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية ، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عـنها . ويرتبط بأزمة الشرعية التغيير في الطريقة التي يتم بها تصور السلطة التي تعمل بها [١] .

ولكـن يـتوفر الحد الأدنى من الشرعية للنظام السياسي ، لابد أن يتوفر له ثلاثة مظاهر على الأقل من مظاهر المساندة هي : [٢]

- مساندة للمجتمع السياسي نفسه .
- مساندة للنظام أو قواعد اللعبة السياسية .
- مساندة للحكومة أو من هم في السلطة .

والـنظم السياسـية تكتسب شرعيتها ليس فقط من خلال فاعلية الأداء ، وممارسة الضـبط والإقناع من خلال وسائل الإكراه وأدوات الإعلام الجماهيري ، وإنما كذلك من خـلال الاسـتجابة لحاجات الأفراد ، والعمل وفق توقعاتها ، والتكيف مع القيم والقواعد المتوارثة [٣] .

ويؤكـد " صـموئيل هنتنجـتون S. Huntington " أن تصرفات الحكومة تستمد شرعيتها من المدى الذي تجسد فيه إرادة الشعب ، وتصبح شرعية في حدود المدى الذي تـتفق فـيه مـع الفلسفة العامة للمجتمع ، وتعد شرعية إذا كانت تمثل محصلة لعمليات الصراع والمساومة التي تسهم فيها كافة الجماعات المعنية [٤] .

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ ـ ١٩٨ .
(٢) محمد عرفة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١١١ .
(٣) عبد الغفار رشاد ، الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ٩٣ .
(٤) نفس المرجع السابق ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٦ .

ويرى " جيمس برايس James Bryce " أن مدى نجاح الحكومات التي انتخبتها شعوبها من تأئيتها لأعمالها ، وفي امتيازها فيها ، لا يرجع دائما إلى الحكمة التي تتصف بها، وإنما يعود إلى ما تتمتع به من قوة . وتكمن تلك القوة في سياساتها التي تبنيها على أساس موافقة شعوبها عليها فتؤيدها الغالبية العامة ، إما صراحة أو ضمنا ، في أعمالها وإجراءاتها المختلفة ، في حين أن الحكومات التي لا تنتهج تلك السياسة تكون أقل قوة وأكثر تعرضا للانقلابات والتغيرات المفاجئة ولأعمال العنف بصفة عامة [١] .

ومما تقدم ، يتضح لنا أن أهمية الاتصال السياسي في دعم أسس النظام السياسي ، وبلورة فلسفته العامة ، ومساندة سياساته ، وتضييق الفجوة بين تلك السياسات وأهداف الجماهير وتطلعاتها ، وصولا إلى الرضا الشعبي الذي يعد أحد مؤشرات الشرعية السياسية .

ووسائل الإعلام تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بدعم شرعية النظام السياسي ، من خلال إضفاء الشرعية على ممارساته ، والتستر على التناقضات القائمة بين السلطة السياسية والجماهير ، والتقريب بين أهداف الجماهير ، إلا أن هذا الدور يرتبط بشكل أساسي بعملية التنشئة السياسية (٢) .

وتعمل وسائل الإعلام مع المؤسسات الاجتماعية كوكلاء للسيطرة السياسية في المجتمع ، حيث تعمل على تقوية وتدعيم البنية الأساسية للمجتمع ، والحفاظ على الأيديولوجية السائدة ، الأمر الذي من شأنه تدعيم شرعية النظام السياسي (٣) .

ويوضح " كولين سيمور C.Seymour " أن الصحافة المطبوعة تميل إلى نشر الأخبار والمقالات التي من شأنها تدعيم شرعية النظام السياسي ، أو أنها تكون ذات توجهات إصلاحية يمكن أن تتم في إطار النظام القائم ، ذلك أن اتجاه الصحف نحو التطرف في معالجاتها السياسية قد يؤدى إلى فقدان قرائها (٤) وقد يترتب على ذلك أيضا تعرض تلك الصحف للتعقب والمصادرة من قبل السلطة السياسية ، أو حرمانها من الدعم المادي والسياسي .

ومن الدراسات التي تؤكد ميل الصحف إلى تقديم الأفكار المرضية وتجاهل وجهات

---

(١) شاهيناز طلعت ، الرأي العام ، ١٩٨٦ ، ص ٣٣١ .

(2) Majid Teheranian 1977, Op. Cit.، p. 43 .

(٣) محمد عرفة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ٨٠ – ٨١ .

(4) Colin Seymour، 1983 ، Op. Cit.، pp. 46 - 50 .

النظر المتطرفة دراسات " جولدنج " و"ميلتون " و"هارتمان " و"هاسبان " و"اليوت " و"هالوران " حيث تبين أن المعالجات السياسية للصحف تميل إلى تقديم وجهة النظر الرسمية أو وجهات نظر الأحزاب المسيطرة ، مع مقارنه محدودة ، أو حتى بدون أدنى اهتمام بوجهات نظر الجماعات المتطرفة [١] .

وأحيانا تمارس الصحف نفسها مهمة " إسكات النقد " وهي وظيفة شائعة للصحف في المجتمعات النامية ، مما يجعل البعض يطلق على تلك الصحف اسم " الحارس الصامت the Silent Watchdog " حيث تتصدى الصحافة بشكل مبالغ فيه للانتقاد الحر الصريح للنظام السياسي ، وتقوي المظهر الخارجي لحياة سياسية تبدو خالية من الضغوط ولا تثير معارضة كبيرة من قبل المواطنين [٢] .

ويرى الباحث أن وظيفة " إسكات النقد " تأتي ضمن المهام السلبية التي تقوم بها وسائل الإعلام ، وهي في الغالب لا تدعم شرعية النظام السياسي ، بل قد تؤدي أحيانا إلى توسيع الفجوة بين السلطة السياسية والجماهير ، ومن ثم إشاعة التوتر ، خاصة إذا كانت هناك فجوة بين الشرعية والممارسة ، ومحاولات من جانب الصحف للتستر على الفساد .

ومن التأثيرات السلبية للصحافة التي لها انعكاساتها على الشرعية السياسية تجاوز النقد لأهدافه ، فتقدم الصورة كما لو كانت كلها سوداء ، ويصور الطريق على أنه مسدود ، والأمل ضعيف ، والفشل مقضي به [٣] وفي بعض الأحيان تسهم الصحافة المطبوعة في تهديد الاستقرار من خلال تزويد الجمهور بأفكار وبرامج مضادة للاستقرار والتوافق الاجتماعي [٤] . كما تتعمد بعض الصحف خداع جمهورها وإشاعة الوهم من خلال تقديم صورة مزيفة للواقع [٥] .

وكثيرا ما تؤدي قضية الشرعية إلى تفاقم العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة ، عندما تعجز الحكومات عن إرضاء التوقعات المتزايدة للجماهير أو الوفاء بوعودها الكبيرة ، ومن ثم تقود الصحافة عملية تبديد الأوهام عن طريق كشف الهوة بين الوعود

---

(1) Dennis Hawitt , the Mass Media and Social Problems (London : Pergamon Press, 1982) pp. 16 - 17 .

(٢) محمد عرفة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ – ١٤٦ .

(٣) محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٨٨ .

(4) Majid Teheranian ، 1977 ، Op. Cit. ، p. 46 .

(٥) حمدي حسن ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

وبين ما تحقق . وغالبا ما يقدم الفساد كمبرر للتغيير ، الأمر الذي يجعل السلطة السياسية تحكم سيطرتها على الصحافة ، وتصبح أية معارضة في نظرها ليست فقط ضد النظام السياسي ولكنها أيضا ضد الدولة (١) .

وتختلف أزمة الشرعية السياسية من نظام إعلامي إلى آخر ، ففي ظل الليبرالية والمسئولية الاجتماعية تنشأ الأزمة نتيجة التوتر القائم بين أسطورة المعلومات الحرة والمتاحة وبين السرية كمتطلب لنجاح العمليات الحكومية . في حين تنشأ أزمة الشرعية في النظامين السلطوي والشمولي نتيجة الاعتماد على التقاليد التي كثيرا ما تجد من يرفضها ، أو على التعبئة التي تقوم على بريق الأيديولوجية وإغراتها (٢) .

نخلص مما سبق إلى أن وسائل الإعلام يمكنها أن تسهم في دعم شرعية النظام السياسي ، وتضييق الفجوة بين السلطة السياسية والجماهير ، من خلال إضفاء الشرعية على سياساتها وممارساتها . وقد تسهم وسائل الإعلام في تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي إذا زودت الجماهير بأفكار وبرامج مضادة للاستقرار والتوافق الاجتماعي . ونجاح وسائل الإعلام في أداء وظيفة دعم الشرعية السياسية مرتبط بمدى مصداقيتها ، ومدى التوافق بين الممارسات السياسية والشرعية . ومن ثم يعتبر إسكات النقد أو تجاوز النقد لأهدافه من التأثيرات السلبية للإعلام في معالجتها لقضية الشرعية السياسية .

(٥) وسائل الإعلام والتكامل السياسي :

يعني مفهوم " التكامل السياسي Political Integration " تلك العملية السياسية الاجتماعية التاريخية التي تتوخى اجتياز الولاءات التقليدية الضيقة للجماعات الاجتماعية والثقافية المتباينة ، وتعميق روح التضامن ، وأسباب التواصل والوفاق بين أعضائها ، وصولا إلى تأسيس هوية قومية موحدة ، تمثلها دولة مركزية متسيدة ، وتشدهم إلى أواصر الانتماء القومي والإذعان لسلطاتها ولاءا والتزاما بواجبات المواطنة بما يحقق القدر اللازم من التجانس والاتساق البنيوي والوظيفي والثقافي للكيان الاجتماعي والسياسي الكلي ، وينهض أساسا راسخا لتوفير الأمن الاجتماعي وكفالة الاستقرار السياسي (٣) .

---

(1) Sunwoo Nam ، Press Freedom in the Third world ، 1983 ، pp. 314 - 415 .

(٢) السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ١٩٨١ ، ص ٢١٦ .

(٣) عبد الحليم الزيات ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

ويتضمن مفهوم التكامل عنصرين : أولهما قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية ، وثانيهما توافر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموما يشمل الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية فوق الاعتبارات المحلية أو الضيقة [١] .

ويحدد الباحثون خمسة أبعاد أساسية للتكامل السياسي هي : [٢]

(أ) التكامل الإقليمي " Territorial Integration " وهي تلك العملية التي من شأنها تأسيس سلطة سياسية وطنية مركزية قوية ، بوسعها النفاذ والتغلغل إلى كافة أقاليم الدولة، وبسط سيادتها وسلطتها عليها .

(ب) التكامل القومي " National Integration " ويقصد به استيعاب مختلف الجماعات المتمايزة والمتنافرة اجتماعيا وثقافيا في إطار وحدة إقليمية واحدة ، وصهرها ودمجها في سياق أمة واحدة ذات هوية قومية متمايزة .

(ج) التكامل بين الصفوة والجماهير " Elite - Mass Integration " ويقصد به تخطي الفجوات أو التناقضات التي تباعد بين الصفوة الحاكمة وجموع المواطنين ، بما يساعد على توثيق الارتباط بينهما ، والتفاعل الإيجابي بين كل منهما .

(د) التكامل القيمي " Value Integration " ويقصد به تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق القيمي الذي من شأنه الحفاظ على النظام الاجتماعي ، سواء كان هذا الاتفاق يتعلق بغايات مجتمعية عليا مثل العدالة والمساواة والرغبة في التنمية ، والاشتراك في تاريخ موحد ، والاعتداد بالأبطال والرموز القومية ، أم ينصب ذلك على الإجراءات والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الغايات وتسوية كافة المنازعات والصراعات .

(هـ) السلوك التكاملي " Integrative Behavoir " ويقصد به ما تتمتع به الجماهير من قدرة على تنظيم صفوفها ابتغاء تحقيق بعض الأغراض والأهداف العامة المشتركة ، ويؤكد " لوسيان باي L. Pye " على أهمية دور

---

(١) أسامة الغزالي حرب ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .
(٢) السيد عبد الحليم الزيات ، ١٩٩٠ م ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

الاتصال السياسي في بناء الإحساس بالمواطنة ، وإعداد الشعب للقيام بدوره كأمة من الأمم ، أي توسيع أفق المواطنين من المحلية إلى الوطنية ، ومن ثم إلى النطاق الدولي ، حتى يواكب التطورات الحديثة ، ويتعرف على موقع أمته بين الدول [1] .

ويرى " دينيس ماكويل D. Mcquail " أن وسائل الاتصال تساهم في خلق المجال العام ، وتحقيق الترابط بين أفراد المجتمع في مواقف الصراع السياسي ، كما تساهم في تشكيل الهوية الوطنية من خلال خلق بيئة رمزية مشتركة للأفراد في كل أنحاء الدولة [2].

وتوضح د . شاهيناز طلعت أن وسائل الإعلام تساهم في تحقيق الأنماط الثقافية الموحدة في كل أنحاء الدولة . وفي وصل الفجوة بين المجتمعات المحلية والقومية ، ونشر الرسائل السياسية والأيديولوجية . وقد توصلت في دراستها المسحية لقرية فها إلى أن التعرض لوسائل الإعلام يؤدي إلى رفع مستوى الإدراك الاجتماعي والسياسي ، ويوسع الأفاق من المسائل المحلية إلى المسائل القومية ، ومن ثم فإن معرفة القضايا السياسية والاجتماعية كان لها دورها في سبيل الاندماج الاجتماعي والسياسي للقرية في النظام القومي [3] .

وهكذا يتضح لنا ، أنه بوسع وسائل الإعلام الإسهام في تحقيق التكامل الإقليمي القومي ، من خلال توعية المواطنين بالقضايا السياسية والاجتماعية ، وربط الأقاليم المختلفة ودمجها في النظام القومي ، من خلال تغطية إعلامية متوازنة تنقل وتفسر قرارات وسياسات السلطة السياسية ، ثم تنقل إليها ردود فعل جموع المواطنين بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية والسياسية .

وفي البلدان ذات الأقليات اللغوية والعرقية ، تسهم وسائل الإعلام في خلق الهوية الوطنية والثقافية الوطنية ، وبث ونشر لغة مشتركة ، ونظام معتقدات واحد يساهم في تحقيق التكامل القومي. أما في البلدان ذات المساحات المترامية ، فتستطيع زيادة ربط الأفراد بأقاليم الدولة المختلفة ، وخلق الإدراك بالأحداث المترامية ، فتستطيع زيادة ربط الأفراد بأقاليم الدولة المختلفة ، وخلق الإدراك بالأحداث المختلفة ، وغرس الرموز الثقافية [4] .

---

(1) Lucian Pye ، Communication and Political Development ، 1963 ، pp. 39 - 42 .

(2) Dannis Mcquail ، Mass Communication : an introducation ، 2 nd (London : Sage Publication ، 1988) pp. 89 - 90 .

(3) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ ، ص ٢١٤ ، ٢٢٣ .

(4) Majid Teheranian ، 1977 ، Op. Cit. ، pp. 45 - 46 .

وفي كثير من الدول النامية ، توجد فجوة اتصالية بين الدولة وأقاليمــها ، أو بيـن المدن والقرى ، أو داخل المدن نفسها ، أو بين المراكز الريفية المختلفة ، وهذه الفجــوة تمنع المواطنين من متابعة القضايا العامة والتصرف على أساس قومــي ، الأمــر الـذي يترتب عليه تعدد الولاءات والمصالح . ومن ثم تبدو أهمية دور وسائل الإعلام في ربـط أجزاء المجتمع ، وتحقيق التكامل السياسي ، من خلال تدفق المعلومات بصورة تتوافق مع متطلبات المجتمع الجديد وأهدافه في التكامل والوحدة والاستقرار (١) .

وتقوم وسائل الإعلام بدور هام في عملية الاستيعاب الثقافي وهــو أحـد أسباب التكامل القومي ، حيث تساهم في استيعاب الثقافات الفرعية في ثقافة واحدة ، وذلك مــن خلال تقديم مجموعة من القيم التي تحدد الإطار العــام لمعالجــة القضايــا والمشــكلات المطروحة (٢) .

ويوضح " مايكل هابت " أن وسائل الإعلام إذا استخدمت بطريقة صائبة ، تصبــح أداة فعالة لتحقيق التكامل الوطني بين الجماعات القبلية والعرقية والدينية في البلد الواحد . فبدون نمو الشعور بالانتماء الوطني ، وبدون المشاركة الجماهيرية والتكــامل السياســي والاجتماعي في التنمية تصبح عملية متعذرة (٣) .

ويؤكد " بول " أن الوحدة الوطنية قد لا تكون ذات طبيعة سياســية ، وأنــه فــي الإمكان الإسهام في توحيد الأمة عن طريق سبل غير سياسية ، فمثلا وجود قائمة أسـعار يومية يسهل إيجاد سوق وطنية ، وتشجيع الفنون والآداب الوطنيـــة ، وتوســيع قــاعدة الجماعات عنطريق المناقشات (٤) .

ومن خلال وظيفة وسائل الإعلام المتمثلة في وضع جدول الأعمـــال ، تسـتطيع وسائل الإعلام أن تنمي اتفاقا جماعيا في الرأي حول القضايا العامة في المجتمع . فمــن خلال التعرض لنفس المعلومات ، ولنفس التأويلات للأحداث ، يتعلم المواطنــون كيـف يفكرون في نفس الاتجاه ، وليس بالضرورة أن يتوصل الجميع إلى اتفاق عام أو إلى نفس النتائج ، ولكنهم يركزون على نفس عناصر قضية ما (٥) .

---

(1) Graham Mytton ، Mass Communication (London : Edward Arnold ، 1983) p. 10.
(٢) محمد عرقة ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ٧٤ ـ ٧٥ .
(3) Amde Michael Habte ، 1983 ، Op. Cit. ، p. 105 .
(4) Ithiel De Sola Pool ، (The Effects of Communication Voting Behaviour) in W. Schromir MM. (ed) ، the Science of Human Communication (New York : Holt Rivehart Winston ، 1963) P. 523 .
(5) John Martin and Anju Cover Choudhary ، (Goals and Roles of Media Systems) in J. Martin and A. C. Choudhary ، Comparative Mass Media system ، 1983، pp. 31 - 32 .

ويفترض " هارولد لازويل Harold E. Lasswell " أن المحررين والصحفيين ورجال الإعلام هم المتخصصون في تحقيق وظيفة الترابط أو الاتفاق الجماعي تجاه القضايا الأساسية في المجتمع ، ولكنه يرى أن الدور الإعلامي قد يلحق الضرر بالمجتمع حينما تؤدي هذه الوظيفة بشكل خاطئ . فالترابط يمكن أن يكون مشوها من خلال حكومة تخيف الناس وتضللهم وترفض نشر المعلومات مما يعرقل مهمة التنوير [1] .

وتمارس الصحافة المطبوعة دورا سلبيا عندما تعمل كوكيل صحفي أو ناقل للأخبار نيابة عن قوة استعمارية أو مجموعة قوية معينة ، وبالتالي تستطيع إثارة المتلقين، وإدخال الشك إلى نفوسهم ، وإعطائهم صورة ملتوية ومحرفة عن الشخصيات والرموز الوطنية [2]. وهذا التشويه يعد في تقديرنا تشويها وإضعافا للشعور بالولاء القومي والوحدة الوطنية .

ومن التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام فيما يتعلق بالتكامل السياسي سعيها إلى اختلاق وتعميق التناقضات بين الانتماءات الدينية والحزبية من جهة والانتماءات الوطنية والقومية من جهة أخرى ، الأمر الذي يهدد التكامل والاستقرار .

وفي تقديرنا ، فإن تحقيق وظيفة التكامل السياسي في المجتمعات التي تأخذ بنظام التعددية السياسية ، تقتضي من وسائل الإعلام الإسهام في تحقيق حد أدنى من الاتفاق والإجماع حول القضايا القومية، وتحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، بما يكفل السيطرة على الصراعات الداخلية في المجتمع .

وهذا يتطلب نبذ التعصب السياسي ، وتشجيع الحوار ، وصياغة وتجميع المصالح المختلفة، وتضييق الفجوة بين المصالح الحزبية والمصلحة القومية .

نخلص مما سبق إلى أن وسائل الإعلام يمكن أن تسهم في تحقيق التكامل السياسي ، من خلال تنمية الإحساس الوطني ، وتشكيل هوية المجتمع ، وتحقيق الاتفاق الجماعي حول القضايا والمصالح القومية ، وتضييق الفجوة بين الولاءات المختلفة داخل المجتمع وبين الولاء لأمة ذات هوية واضحة وأهداف محددة .

* * *

---

(1) حمدي حسن ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ١١ .
(2) شاهيناز طلعت ، الدعاية والاتصال : دراسة نظرية تطبيقية على الوثائق السرية البريطانية عن ثورة ١٩١٩ (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٨٧) ص ٢٥٥ .

المصادر والمراجع

« قائمة المصادر والمراجع »

أولاً : الوثائق :

- دستور مصر الدائم في عام ١٩٧١ .
- قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .
- قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .
- المبادئ والأسس العامة لبرنامج الحزب الوطني الديمقراطي .
- برنامج حزب الوفد الجديد .
- برنامج حزب العمل الاشتراكي .
- البرنامج السياسي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .
- برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين .
- برنامج حزب الأمة .

ثانياً : الصحف :

- الأهرام (١٩٧٧ – ١٩٨٨) .
- الجمهورية (١٩٧٧ – ١٩٨٨) .
- أخبار اليوم (١٩٧٧ – ١٩٨٨) .
- الأحرار (١٩٧٧ – ١٩٨٨) .
- الأهالي (١٩٧٧ – ١٩٨٨) .
- الشعب (١٩٧٩ – ١٩٨٨) .
- مايو (١٩٨١ – ١٩٨٨) .
- الوفد (١٩٨٤ – ١٩٨٨) .
- الأمة (١٩٨٤ – ١٩٨٨) .

ثالثاً : الرسائل العلمية :

- السيد عبد المطلب غانم ، علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية : دور الإدراك السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦) .
- السيد عبد المطلب غانم ، المشاركة السياسية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩) .
- أماني قنديل ، نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠)
- بسيوني حماده ، العلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور ودورها في ترتيب أولويات القضايا في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) .
- خيرت معوض محمد ، دور الاتصال في التنمية السياسية : دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الإعلام بجامعة القاهرة، ١٩٩٢).
- سلوى محمد العوادلي ، دور الاتصال في التنشئة السياسية والاجتماعية ، دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الإعلام، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠) .
- عبد الخبير عطا ، وسائل الإعلام والتنمية السياسية في الدول النامية : البرامج السياسية في إذاعة القاهرة كدراسة حالة ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٠) .
- عبد الفتاح إبراهيم ، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) .
- فيصل حسن بركات ، دور الإعلام في التنمية ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦) .
- كمال قابيل ، فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية : دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية في الفترة من ٧٧ – ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١) .

- محمد أحمد إسماعيل ، دور المثقفين في التنمية السياسية : دراسة نظرية بالتطبيق على مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥) .
- محمد سيد عتران ، دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية : دراسة تطبيقية مقارنة على قريتين مصريتين ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١) .
- محمد عرفة ، الصحافة والتنمية السياسية : دور الصحف اليومية في بناء التنظيم السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩) .
- محمد فراج أبو النور ، صحافة المعارضة الحزبية الشرعية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الصحافة ، جامعة موسكو ، ١٩٨٩) .
- نعمات فرج ، التليفزيون والتنمية السياسية : مع دراسة تحليلية على عينة من البرامج السياسية في تليفزيون ج . م . ع ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤) .

رابعاً : الكتب العربية :

- إبراهيم العيسوي ، " مؤشرات قطرية للتنمية العربية " . في التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل ، سلسلة المستقبل العربي (٦) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ١٩٨٤ .
- إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، " أنماط السلوك الاجتماعي وعلاقتها باستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ، في استراتيجية التنمية في مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٤ – ٢٦ مارس ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب) .
- أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث : الرؤية السوسيولوجية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثامن والسبعون ، الطبعة الأولى (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) .
- أحمد عبد الله (محرر) ، الانتخابات البرلمانية في مصر : درس انتخابات ١٩٨٧ ،

الطبعة الأولى (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٩٠) .
- أحمد النكلاوي ، المدخل السيولوجي للإعلام (القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٧٤) .
- أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١١٧ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٧) .
- إسماعيل صبري عبد الله " ملاحظات حول استراتيجية العمل العربي المشترك " في أنور عبد الملك وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، سلسلة المستقبل العربي (١) . (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .
- أشرف محمود صالح ، الطباعة (القاهرة : العربي للطباعة والنشر ، ١٩٨٤) .
- إسماعيل علي سعد ، قضايا علم الاجتماع السياسي ، سلسلة علم الاجتماع السياسي ، الكتاب الرابع (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١) .
- إكرام بدر الدين وعبد الغفار رشاد ، الرأي العام المصري وفقاً العام المصري وقضايا الديمقراطية والهوية (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥) .
- السيد الحسيني ، التنمية والتخلف (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) .
- السيد عبد الحليم الزيات ، التحديث السياسي في المجتمع المصري (الإسكندرية : دار المعارف الجامعية ، ١٩٩٠)
- السيد ياسين (إشراف) ، الثورة والتغير الاجتماعي ، العدد (١٥) (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٢) .
- الاتحاد العام للصحفيين العرب ، الحريات الصحفية في الوطن العربي ، اللجنة الدائمة للحريات الصحفية ، بغداد ، ١٩٨١ .
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين ، هيئة بحوث الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٠) .
- انشراح الشال ، دراسات في علم الاجتماع الإعلامي : مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامي (القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٨٥) .
- أنور عبد الملك ، " تنمية أم نهضة حضارية " ، في أنور عبد الملك وآخرون ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، سلسلة المستقبل العربي ، العدد الرابع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .
- جلال عبد الله معوض ، " أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي " ، في الديمقراطية

وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد الرابع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ١٩٨٣) .
- جمال الدين العطيفي ، آراء في الشرعية وفي الحرية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) .
- جهاد عودة ، استراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مع المعارضة (٨١ – ١٩٨٥) ، بحث مقدم للمؤتمر الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، (٥ – ٩ ديسمبر ١٩٨٧) .
- جيهان رشتي ، نظم الاتصال في الدول النامية ، الجزء الأول (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٢) .
- جيهان رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٥)
- حامد ربيع ، الإسلام والقوى الدولية (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١) .
- حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في مصر : دراسة كمية تحليلية مقارنة (١٩٥٢ – ١٩٨٧) بحث مقدم للمؤتمر الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (٥ – ٩ – ١٩٨٧) .
- حمدي حسن ، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، سلسلة وظائف الاتصال الجماهيري، العدد الأول (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩١) .
- حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في أفريقيا بين النظرية والتطبيق (القاهرة : الأنجلو ، ١٩٧٧) .
- خليل صابات ، وسائل الإعلام نشأتها وتطورها ، الطبعة الخامسة (الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) .
- رمزي ميخائيل جيد ، أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤) .
- سامي عزيز ، الصحافة مسئولية وسلطة ، مكتبة التعاون الصحفية (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٧٩) .
- سامية محمد جابر ، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث : النظرية والتطبيق (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤) .
- سعد إبراهيم جمعة ، الشباب والمشاركة السياسية (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٤) .

- سعد الدين إبراهيم ، " نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث " ، في استراتيجية التنمية في مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٤ – ٢٦ مارس ١٩٧٧، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٧).
- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مصر في ربع قرن : دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي ، الطبقة الأولى (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١) .
- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) .
- سعد الدين إبراهيم ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) .
- سعد الدين إبراهيم (محرر) ، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة الحوارات العربية (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في عمان خلال الفترة ٢٦ – ٢٨ مارس ١٩٨٩) عمان ، منتدى الفكر العربي .
- سمير محمد حسين ، بحوث الإعلام : الأسس والمبادئ (القاهرة : عالم الكتب، ١٩٧٦).
- شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، الطبعة الأولى (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠) .
- شاهيناز طلعت ، الرأي العام (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦) .
- شاهيناز طلعت ، الدعاية والاتصال : دراسة نظرية تطبيقية على الوثائق المصرية البريطانية عن ثورة ١٩١٩ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) .
- طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) .
- عاطف غيث ، التغير الاجتماعي والتخطيط (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) .
- عبد الباسط عبد المعطي وعادل الهواري ، علم اجتماع التنمية ، سلسلة علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع ، الكتاب الثالث (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧) .
- عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٧) .
- عبد الرحمن الصالحي ، المشاركة الشعبية واستمرارية النظام السياسي المصري ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول لمركز البحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (٢ – ٩ ديسمبر ١٩٨٧) .
- عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦ (القاهرة : دار

الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) .
- عبد الغفار رشاد ، الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية (القاهرة : نهضة الشرق، ١٩٨٤) .
- عبد الهادي إبراهيم ، معوقات التنمية في العالم الثالث ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٥) .
- عبد الوهاب الكيالي ، (محرر رئيسي) ، موسوعة السياسة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥) .
- علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر (القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٧٧) .
- علي الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية في مصر (القاهرة : المركز العربي للنشر ، ١٩٨٢) .
- علي الدين هلال وآخرون ، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٦) .
- علي الدين هلال (محرر) التطور الديمقراطي في مصر : قضايا ومناقشات (القاهرة : دار نهضة الشرق ، ١٩٨٦) .
- علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد (محرر) ، مصر وتحديات التسعينيات ، أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .
- طه حسن حسين ، التنمية نظرياً وتطبيقياً (الكويت : دار القلم ، ١٩٨٥) .
- علي خليفة الكواري ، " نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية " ، في التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل ، سلسلة المستقبل العربي (٦) ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٨٤ .
- علي درغام ، حزب الوفد وفقدان التوازن ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (٥ – ٩ ديسمبر ١٩٨٧) .
- علي درغام ، " تناقضات النظام السياسي المصري : دراسة لأزمة الحكم والمعارضة السياسية في مصر " في التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي " ، أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى (القاهرة ١٥ – ١٨ يناير ١٩٨٨) مركز البحوث

والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .
- عمر الخطيب ، الإعلام التنموي (الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٣) .
- عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة : العدد (٧٨) ، يونيو ١٩٨٤ ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٤) .
- عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) .
- عواطف عبد الرحمن وليلى عبد المجيد ونجوى كامل ، القائم بالاتصال في الصحافة المصرية ، سلسلة دراسات صحفية (١) ، قسم الصحافة والنشر ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .
- فاروق أبو زيد ، مدخل إلى علم الصحافة (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦) .
- فاروق أبو زيد ، النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦)
- فتحي فكري ، دراسة تحليلية لبعض جوانب قانون سلطة الصحافة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) .
- قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) .
- كامل زهيري ، الصحافة بين المنح والمنع ، سلسلة القضايا المعاصرة (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٠) .
- كمال المنوفي ، الثقافة السياسية المتغيرة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩) .
- ليلى عبد المجيد ومحمود علم الدين ، الصحافة : المداخل الأساسية (القاهرة : ١٩٩١) .
- ليلى عبد المجيد ومحمود علم الدين ، فنية الكتابة الصحفية والتحرير (القاهرة : ١٩٩١) .
- محمد الجوهري و علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث (القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٥) .
- محمد الجوهري ، مقدمة في علم اجتماع التنمية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الحادي والعشرون ، الطبعة الثانية (القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩) .
- محمد السويدي ، دور علم الاجتماع في مواجهة مشكلات التنمية في الوطن العربي

(الجزائر ، مطبعة التقدم ، ١٩٧٣) .
- محمد السيد سعيد ، " نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية " ، في التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل ، سلسلة المستقبل العربي (٦) الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٨٤ .
- محمد الغزالي ، أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية ، سلسلة الإسلام دين الحياة ، الكتاب الأول (القاهرة : دار الشرق الأوسط للنشر ، ١٩٩٠) .
- محمد الوفائي ، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية ، الطبعة الأولى (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩) .
- محمد حلمي مراد ، الرأي الآخر (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٠) .
- محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول (القاهرة : دار النهضة، ١٩٦٩) .
- محمد سيد أحمد ، مستقبل النظام الحزبي في مصر (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤) .
- محمد سيد محمد ، الصحافة سلطة رابعة كيف ؟ (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٩) .
- محمد سيد محمد ، المسئولية الإعلامية في الإسلام (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٣).
- محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية ، الطبعة الرابعة (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٨) .
- محمد عبد الحميد ، التحليل الكمي وبحوث الإعلام في ضوء المنظور المنهجي ، الحلقة الدراسية الثانية لبحوث الإعلام في مصر (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨١) .
- محمد عبد الحميد ، تحليل المحتوى لبحوث الإعلام (جدة : دار الشروق ، ١٩٨٣) .
- محمد عبد الحميد ، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام ، الطبعة الأولى (جدة : المكتبة الفيصلية ، ١٩٨٧) .
- محمد علي العويني ، العلوم السياسية، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٨) .
- محمد مصالحه ، دراسات في الإعلام العربي ، السلسلة الإعلامية ، العدد الثالث (بغداد : مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربية ، ١٩٨٤) .
- محمود علم الدين ، مصداقية الاتصال (القاهرة : دار الوزان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩) .

- مختار التهامي ، تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٦) .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٧) .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٨) .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٨٩) .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٠) .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩١) .
- مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة في مصر : دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢ - ١٩٨١ (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) .
- مصطفى كامل السيد (إعداد) ، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي ، أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى (القاهرة ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨) مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩.
- منى مكرم عبيد ، دور حزب الوفد الجديد في إطار المعارضة السياسية ، بحث مقدم للمؤتمر الأول لمركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (٥ - ٩ ديسمبر ١٩٨٧) .
- نادر فرجاني ، " عن غياب التنمية في الوطن العربي " ، في التنمية العربية : الواقع الراهن والمستقبل ، سلسلة المستقبل العربي (٦) ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ١٩٨٤ .
- نادية سالم ، صورة العرب والإسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧) .

- نبيل السمالوطي ، التنمية والتحديث الحضاري (القاهرة : مطبعة الجبلاوي ، ١٩٧٥) .
- نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .
- يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٠) .
- يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤ سلسلة كتاب الهلال (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٤) .

خامساً : الكتب المترجمة :

- التنمية الثقافية : تجارب إقليمية ، ترجمة سليم مكسور (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٣) .
- أوتيزا ، إنريك وآخرون ، الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) .
- جالاغر شارلز ، " إعادة نظر في موضوع البلدان الفقيرة " ، في إيليا حريق (محرر) العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، (بيروت : دار المشرق والمغرب، ١٩٨٣) .
- دود ، س . هـ ، التنمية السياسية ، ترجمة عبد الهادي الجوهري ، سلسلة دراسات في علم الاجتماع السياسي (القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٩٠) .
- ديفلير ، ملفين ورركيتش ، ساندر ، نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢) .
- ماكبريد ، شون وآخرون ، أصوات متعددة وعالم واحد : الاتصال والمجتمع اليوم وغداً ، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١) .
- معهد الدراسات الاجتماعية بهولندا ، إمكانية التنمية بين ذوي مستوى المعيشة المنخفضة ، ترجمة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (هولندا – لاهاي، أبريل ١٩٨٣) .

- ميريل جون ولاونشتين رالف ، الإعلام وسيلة ورسالة ، ترجمة ساعد العرابي الحارثي (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٩) .
- هيستر ، آل ، دليل الصحفي في العالم الثالث ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) .
- ويبستر ، أندرو ، مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف ، سلسلة المائة كتاب (بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ١٩٨٦) .

سادساً : البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات العربية :

- أحمد ثابت ، " التعددية السياسية في الوطن العربي : تحول مقيد وآفاق غائمة " ، المستقبل العربي ، العدد ١١٥ ، يناير ١٩٩٢ .
- أحمد حسين الصاوي، " قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ : الجذور والفروع "، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للصحفيين المصريين الذي نظمته نقابة الصحفيين خلال الفترة من ١٢ – ١٤ يناير ١٩٩١ ، مجلة الصحفيون ، العدد (١٣) ، ١٩٩١ .
- جيهان رشتي ، " تطور النظريات العلمية حول دور الإعلام في التنمية " ، مجلة دراسات إعلامية ، العدد (٦٢) يناير ومارس ١٩٩١ .
- حسن نافعة ، الإدارة السياسية لأزمة التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في مصر ، المستقبل العربي ، العدد (١١٢) ، يونيو ١٩٨٨ .
- حسين عبد الرازق ، " الصحافة الحزبية " الأوضاع والمشاكل " ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للصحفيين المصريين الذي نظمته نقابة الصحفيين خلال الفترة ١٢ – ١٤ يناير ١٩٩١ ، مجلة الصحفيون ، العدد (١٣) ، ١٩٩١ .
- سعد الدين إبراهيم ، " مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية " ، المستقبل العربي ، العدد (٦٢) ، أبريل ١٩٨٤ .
- عبد الخالق عبد الله ، " التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية " ، المستقبل العربي ، العدد (١٦٧) ، ١٩٩٣ .
- عبد الخبير عطا ، " النظام الاتصالي المصري : الأدوار والمحددات والفاعليات " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٦) أكتوبر ١٩٨١ .

- عبد العاطي محمد ، التعددية السياسية والإعلام، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٥٦، يوليو وسبتمبر ١٩٨٩ .
- عثمان ياسين الرواف ، " مدرسة التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السابع عشر ، العدد الثاني ، صيف ١٩٨٩ .
- فاروق أبو زيد ، " التحديات الإعلامية العربية : مقارنة بين عقدي الخمسينات والثمانينات " ، المستقبل العربي ، العدد (١٢٨) أكتوبر ١٩٨٩ .
- كامل زهيري ، " قوانين الصحافة والحريات " ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للصحفيين المصريين الذي نظمته نقابة الصحفيين خلال الفترة ١٢ - ١٤يناير ١٩٩١، مجلة الصحفيون ، العدد (١٣) ، ١٩٩١ .
- لطفي الخولي ، " المسألة الجبهوية في الساحة المصرية " ، مجلة الطليعة ، عدد فبراير ١٩٨٦ .
- محمد سعد أبو عامود ، الوظائف السياسية لوسائل الإعلام ، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٠ ، يناير ومارس ١٩٨٨ .
- محمد سليم العوا ، " التعددية السياسية من منظور إسلامي " ، منبر الحوار ، العدد العشرون ، السنة السادسة ، ١٩٩١ .
- يوسف صايغ ، " التنمية العربية والمثلث الحرج " المستقبل العربي ، العدد (٤١) ، يوليو ١٩٨٢ .

سابعاً : الكتب الأجنبية :

- Ahuja, B.N, theory and Practice of Journalism , Surjeet Publication, Second Edition (Delhi, 1984).

- Alexsis , E. Tan, Mass Communication Theories and Research , (U.S.A : John Wiley , 1985).

- Almond , Gabrial and Verba , Sidney , The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations , II (Boston : Little Brown and Company , 1965).

- Almond , Gabrial and Powell, Bingham (eds) , Comparative Politice a World view. 4th ed (United States : Scott, Foresman and Company, 1988).

- Anderson, Nels, Urban community : A World Perspective (London : Routledge and Kegan paul , 1960).

- Apter ,David, The Politics of Modernization (Chicago : University of chicago Press , 1965).

- Berelson , Bernard Comunication Schramm , Wilbur , Mass Communication (Urbana : University of Illinois Press , 1949).

- Berelson, Bernard, and Janoitz, Moris (eds), Reader in Public and Com munication, 2nd (New York : Free Press , 1960).

Binder, Leonard, Cirsis and Sequences in Political Development, (New Jersey : Princeton University Press, 1971).

Blaml Jay , G and Michael Gurevitch Communication In Gurevich (eds), Culture Society and the Media (London and New York : Methuen, 1984).

Bordenave , Juan Diaz and Freiro

Role of Mass Media in the Development of Non-Western Socities, Panel, International Studies Association (Washington, D. C., 1978).

Syndrom : Differentation

Jersey Princeton University Press, 1971).

Conway , Margaret, Political participation in the United States (Washington : Congressional Quarterly ,1985).

Curran, James (eds), Mass Communication and Society (London : Edward Arnold , 1982).

Davison, Philips and Boylan James (ed), Mass Media, Systems and Effects London : Holt Rinehart and Winston, 1982).

Dennis, Everette and Merille , John , Basic Issues in Mass Communication (New York : Macmilla , publishing Company , 1984).

- Desai, M. V, Communication Politics in India (Paris : UNESCO , 1977).

- Deutsch, Karl, Politics and Government : How People decide their fate? (Boston ; Haughton, Hiffilin Company, 1974) .

- Deutch, Karl, The Nerves of Government. Models of Political Communication and Control (London : Glencol, the Free Press, 1963).

- Dipalma, G, A Pathy and Participation (New York : Free Press, 1976) .

- Doob, Leonard, Communication in Africa : A Search for Bounderies (New York ; Yale university Press, 1961) .

- Eisenstadt, S.N (ed.) Reading in Social Evalution and Development (Oxford ; Pergamon Press, 1961) .

- Eisenstadt, S.N, Tradition, Change and Modernity (New York : John Wiley and Sons, 1973) .

- Eisenstadt, S. N, Modernisation : Protest and change (N. J. Prenice – Hall : Englewood Cliffs, 1966) .

- Habte, Amde Michael, Mass Media and international Development Bureaucracies (Minesota : University of Minesota Press, 1977) .

- Hancoh, Alan , Communication Planning for Development : an operational framework (Paris : the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1981) .

- Hawitt, Dennis, The Mass Media and Social Problems (London : Pergamon Press, 1982) .

- Hiebert, Ray Eldon (eds), Mass Media : An Introduction to Modern Communication (New York : Longman , 1982) .

- Huntington, Samuel, "Political Development and Political Decay", In Claude Welch, Political Modernization (California : Wadsworth Publishing, 1967) .

- Klapper, Joseph, The Effects of Mass Communication (Glencol : III, Free Press, 1960) .

- Kraus, Sidney and Davis , Dennis , The Effects of Mass Communication of Political Behaviour (United States : the Pennsylvania State, university Press, 1976) .

- Lerner, Danial, "Toward A Communication Theory of Modernization," In Pye Lucian , (eds), Political Culture and Political Development (New Jersey : Princeton University Press, 1965) .

- Lerner, Danial, The Passing of Traditional Society , Modernizing the Middle East (New York : The Free Press, 1966) .

- Martin, John and Choudhry, Anju Gover (eds), Comparative Mass Media Systems (New York : Longman 1983) .

- Mc Nelly, John, "Mass Communication in the Development process", In Berlo,

David (ed), Mass Communication and the Development of Nations (East Lansing : International Communication Institute, Michigan State University 1968).

- Mc Quail, Dennis, Towards a Sociology of Mass Communication (London, 1969) .

- Mc Quail, Dennis, mass Communication Theory : an introduction, 2nd (London : Sage Publications, 1988) .

- Merrill, John, The Imperative of Freedom : A philosophy of Journalistic Autonomy (New York : Hosting House , 1974) .

- Merrill, John, "The Global Perspective", In Merrill, J (eds), Global Journalism : A Survey of the World's Mass Media (New York : Longman , 1983) .

- Merrill, Hohn and Lowenstein, Ralph, Media, Message, and Men (New York : Longman, 1983) .

- Mytton, Graham, Mass Communication in Africa (London : Edward Arnold Publisher Ltd., 1983) .

- Ochs, Martin, The African Press (Cairo : the American University in Cairo Press, 1986) .

- Pool, Ithiel Desola, "The Effects of Communication Voting behaviour", In Shramm (ed.) The Science of Human Communication (New York : Holt Rinehart Winston, 1963) .

- Pool, Ithiel Desola, "The Mass Media and Politics in the Modernization Process", In Pye (ed.) Communication and Political Development (New Jersey : Princeton University Press, 1965) .

- Pye, Lucian, Politics, Personality and Nation Building : Burma's search for identity (new Haven : Yalle University Press, 1962) .

- Rao, Alshmana, Communication and Development (Minneaplis, Minn : University of Minnrsota Press, 1966) .

- Rogers, Everett, Modernization Among Peasant : The Impact of Communication (New York : Holt , Rinehart and Winston, 1969) .

- Rogers, Everett, "New Perspectives on Communication and Development : Qveriew "in E.M. Rogers, Communication and Development , Crotocal Perspectives (London : Beverly Hills, 1976) .

- Rogers , Everett, "Where are we in understanding the diffusion of Innovation?" in Schramm, Wilbur and Lerner, Danial (eds), Communication and change : the last ten years and The Next (Honolulu : East – West Center Press, 1976) .

- Rogers, Everett and Schoemaker, , Floyd, Communication and Innovations : Across – Cultural Approach, Second Edition (New York : The Free Press , 1971) .

- Rosengern, Kirk Erick (ed), Advances in Content Analysis (Beverly Hills, Calif : Sage Publication, 1981) .

- Rugh, William, The Arab Press : News Media and Political Process in The Arab World (London : Croom Helm, 1979) .

- Schramm, Wilbur, Mass Media and National Development (California : Stanford University, 1964) .

- Sibert, F and Peterson, S (ed) , Four Theories of the Press (Urbana : University of Illinois Press, 1965) .

- Smith, Anthony, The Geopolitics of Information : How Western Culture Dominates the world? (New York : Oxford university Press, 1980) .

- Sommerlad, Lioyd, The Press in Developing Countries (Sydney : Sydney University Press, 1966) .

- Sussman, ,Leonard, "Freedom of the Press : Problems in Restructuring the flow of Internationla News", In Gastil, Raymond , Freedom in the world : Political Rights and Civil Liberties 1980 (New York : Freedom House, 1980) .

- Strouse James, The Mass Media , Public Opinion and Public Policy analysis : Linkage explorations (Columbus : Abell & Howell Company, 1975).

- Tatarian, Roger, "News flow in the thierd World : An overview", In Philip C. Horton, (ed) , the third world and Press freedom (New York : Praeger, 1978) .

- Teheranian, Majid, "Communication and National Development", In M, Teheranian (eds), Communication Pilicy for National Development (London : Routledge and Kegan Paul, 1977) .

- Verba, Sidney, "Comparative Political Culture" in Pye, L and Verba, S (eds), Political culture and Political Development (Princton University Press, 1965) .

- Weiner, Myron, ,"A Not on Communication and Development in India", in Lerner and Schramm (eds), Communiation and Change in the Developing Countries (Honolulu : East – West Center Perss , 1969) .

- Weiner, Nyron, "Political Participation, Crisis of the Political Process", in Binder, (ed.) Crisis and Sequeces in Political Development (New Jersey : Princeton University Press, 1973) .

ثامنا : البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات الأجنبية :

- Aggarwala, Narinder, "What is Development News?", Journal of Communication, (29, Spring 1979) .

- Berelson, B,R, "Democratic Theories and Public Opinion", Public Opinion Quarterly, (col 16, Feb 1952) .

- Bordenave, Juan Diaz, "Communication of Agricultural Innovations in Latin America", Communication Research (312, April 1976).

- Garmone, Gina and Atkin Charles, "Mass Communication and Political Socialization : Specifying the effects", Public Opinion Quarterly (Vol. 6 , No 3, Autumn 1987).

- Hirabayashi, G and El Khatib, F, "Communication and Political Awarencess in the villages of Egypr", Public Opinion Quarterly, 1958 .

- Kennamer, David, "How Media use during Compaing effects the intent to vote ? "Journalism Quarterly (vol. 64, No. 2-3, Summer, Autumn 1987) .

- Lent, John, "Press Freedom in Asia : the Quiet , but Completed, Revoluition", Gazette (24 No. 1 , 1978) .

- Menelly, Fonseca, Eugenio, "Media use and Political Interest at the University of Costarica", Journalism Quarterly, (41, No. 2 , Spring 1964) .

- Nam, Sunwoo and Inhwan oh, "Press Freedom : function of subsystem Autonomy , Antithesis of Development", Journalism Quarterly (53, No. 4, Winter 1973) .

- Rogers, Everett, "Communication and Development : the Passing of the Dominant Paradigm", Communication Research (32 , 1976) .

- Rogers, Everett, "The Rise and fall of the Dominant Paradigm", Journal of Communication, (28, No. 1 , Winter, 1978) .

المحتويات

إهداء 5

مقدمة 7

الباب الأول- الإعلام التنموى — تجارب وتحديات 9

• الفصل الأول – التنمية مفهومها وأبعادها 11

• التنمية والتغير الاجتماعى 13

• التطور التاريخى لمفهوم التنمية........................ 17

• الفصل الثانى – تجارب التنمية فى مصر ودول العالم الثالث 31

• المبحث الأول – تجارب التنمية المصرية 33

– تجربة التنمية فى عهد السادات – توجهات التنمية والانفتاح

فى حقبة السبعينيات 37

– تجربة التنمية فى عهد مبارك – توجهات التنمية والانفتاح

فى حقبة الثمانينيات 49

• المبحث الثانى– التنمية المستقلة وتحديات التبعية 59

• المبحث الثالث – تجارب التنمية فى العالم الثالث 71

• الفصل الثالث – الدور التنموى لوسائل الإعلام 83

• المبحث الأول – نماذج الاتصال التنموى........................ 85

• المبحث الثانى – سياسات الإعلام التنموى 104

• المبحث الثالث – صحافة التنمية وحرية الصحافة 118

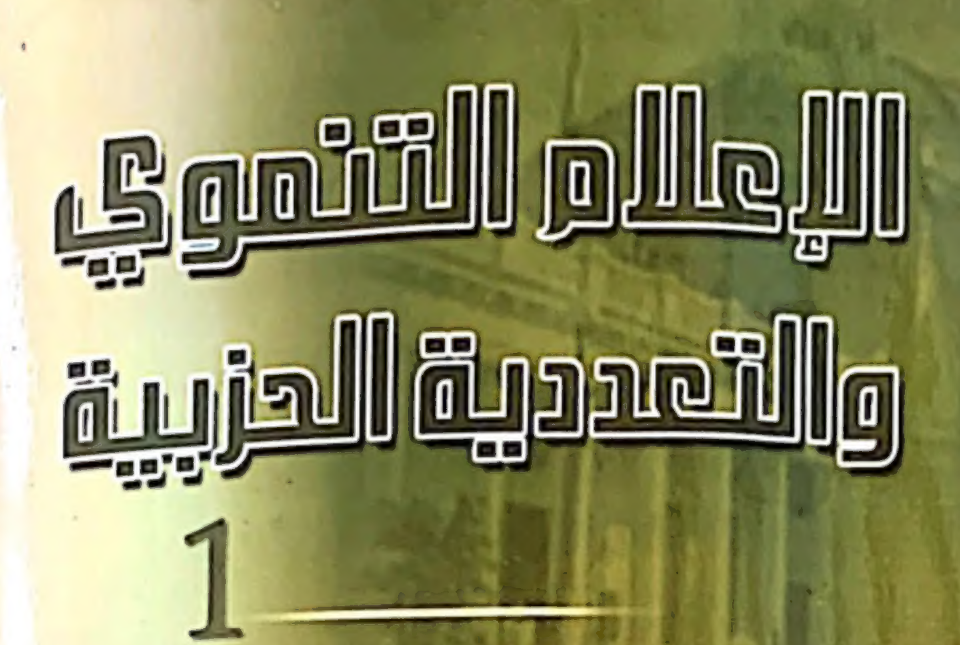
• المبحث الرابع – دور وسائل الإعلام فى عملية التنمية

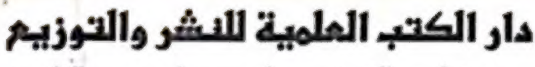
- البعد الاقتصادى (الإعلام والتنمية الاقتصادية) 129

- البعد الاجتماعى (الإعلام والتنمية الاجتماعية) 133

- البعد الثقافى (الإعلام والتنمية الثقافية) 139

- معوقات الدور التنموى لوسائل الإعلام........................ 144





٥٠ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

☎ ٧٩٥٤٢٢٩

WWW sbheg.com
e-mail: sbh@link.net


ISBN 977-287-263-3
9 789772 872633